A/79/5/Add.6

الأمم المتحدة

صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

التقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 5 واو

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 5 واو

A/79/5/Add.6

صـــناديق التبرعات التي يديرها مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

التقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-8384

[24 تموز/يوليه 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتابا الإحالة	5
أولا –	تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات	8
ثانيا –	التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات	11
	ألف – الولاية والنطاق والمنهجية	21
	باء – النتائج والتوصيات	22
	1 – متابعة التوصيات السابقة	22
	2 – استعراض مالي عام	24
	3 – الشؤون المالية	26
	4 – إدارة عمليات الميزانية	41
	5 – إدارة كبريات المخيمات	77
	جيم – معلومات قدمتها الإدارة	103
	1 – شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات	103
	2 – المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة	103
	3 – حالات الغش والغش المفترض	103
	دال – شكر وتقدير	104
	مرفق	
	حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	105
ثالثا –	بيان مسؤوليات المفوض السامي وإقرار البيانات المالية والتصديق عليها	128
رابعا –	التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	129
	ألف – مقدمة	129
	باء – لمحة عامة عن سياق العمليات والأنشطة التنفيذية	129
	جيم – التحليل المالي	131

دال – الملامح الرئيسية لأداء الميزانية البرنامجية 137
هاء – استمرارية الأعمال 142
واو – نظام الرقابة الداخلية 142
بيان الرقابة الداخلية لعام 2023 146
خامسا – البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 156
أولا – بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 156
ثانيا – بيان الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 158
ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 159
رابعا – بيان التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 160
خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 . . . 162
ملاحظات على البيانات المالية 163

كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة 7 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من المراقبِ المالي مديرِ شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضِ الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

عملاً بالقواعد المالية لصناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/AC.96/503/Rev.12)، يشرفنا أن نقدِّم البياناتِ المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، مصدَّقا على صحتها وموافقاً عليها طبقاً للمادة 602-1 من تلك القواعد.

ونؤكد، بقدر علمنا واعتقادنا وبعد أن قمنا بالاستفسارات المناسبة لدى مسؤولين آخرين في المنظمة، صحةَ الإقرارات التالية فيما يخص مراجعتكم للبيانات المالية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023:

1 - نحن مسؤولون عن إعداد بيانات مالية تعرِض بصورة صحيحة أنشطة المنظمة وعن تزويدكم بإقرارات دقيقة. وقد أتيحت جميع السجلات المحاسبية والمعلومات ذات الصلة لأغراض مراجعتكم للحسابات، كما أن جميع المعاملات التي أُجريت في الفترة المالية المعنية أُدرجت بصورة سليمة في البيانات المالية وسجلتها المنظمةُ في السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى.

2 - أُعدّت البيانات المالية وعُرضت وفقاً لما يلي:

(أ) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) النظام المالي للأمم المتحدة؛

(ج) القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوّض السامي لشؤون اللاجئين؛

(د) السياسات المحاسبية للمنظمة، بصيغتها الموجزة في الملاحظة 2 من الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.

3 - المخزونات والممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة، التي أُفصح عنها على التوالي في الملاحظات 3-3 و 3-5 و 3-6 على البيانات المالية، مملوكةٌ للمنظمة وليس عليها أيّ ديون.

4 - لم تضمحل قيمة الأرصدة النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات المسجلة، وبيانها صائبٌ في رأينا.

5 - جميع الحسابات المستحقة القبض ذات المبالغ الكبيرة مضمَّنةٌ في البيانات المالية، وهي تمثل مطالباتٍ صحيحة بمبالغ مستحقة على المدينين. وباستثناء المبالغ المقدّرة غير القابلة للتحصيل والمسجلة في إطار المخصص المرصود للحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها، نتوقع تحصيل جميع الحسابات المستحقة القبض ذات المبالغ الكبيرة التي كانت قائمةً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

6 - أُدرجت في البيانات المالية جميع الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات التي لدينا علم بها.

7 - يُفصح في الملاحظة 9-2 من الملاحظات على البيانات المالية عن التزامات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة باقتناء السلع والخدمات، إضافة إلى الالتزامات الرأسمالية التي تم التعاقد

بشـأنها إلا أنها لم تُؤدَّ حتى 31 كانون الأول/ديسـمبر 2023. ولا يُعتَرف بالالتزامات المتعلقة بالمصـروفات المستقبلية باعتبارها خصوماً.

8 - يُفصـــح في الملاحظة 9-3 من الملاحظات على البيانات المالية عن جميع الخصـــوم القانونية أو الاحتمالية المعروفة لدينا حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

9 - جميع المصـــروفات، المبلغ عنها خلال هذه الفترة، جرى تكبدها وفقاً للقواعد المالية للمنظمة ولأي اشتراطات محدّدة من قِبل الجهات المانحة.

10 - أُبلغ مجلس مراجعي الحسابات بجميع الخسائر في النقدية أو الحسابات المستحقة القبض، والمبالغ المدفوعة على سبيل الهبة، وحالات الغش المفترض والفعلي، حيثما حدثت.

11 - أُفصـــح في البيانات المالية عن جميع المســـائل اللازمة لكفالة أن تَعرِض البيانات بأمانة نتائج المعاملات التي أُجريت خلال الفترة المشمولة بها.

12 - لم تقع منذ تاريخ الإبلاغ المحدَّد للمفوضـــية، وهو 31 كانون الأول/ديســـمبر 2023، أي أحداث تقتضي تنقيح المعلومات المدرجة في البيانات المالية.

(توقيع) هانز غ. **باريت**
المراقب المالي
مدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري

(توقيع) فيليبو **غراندي**
مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

رسالة مؤرخة 24 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات، مشفوعا بالتقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة لصناديق التبرعات التي يديرها مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

لقد راجعنا البيانات المالية لصـناديق التبرعات التي يديرها مفوّض الأمم المتحدة السـامي لشـؤون اللاجئين، وهي تتألف من بيان المركز المالي (البيان الأول) في 31 كانون الأول/ديسـمبر 2023، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني) وبيان التغيرات في صـافي الأصـول (البيان الثالث) وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) عن السـنة المنتهية في ذلك التاريخ، وكذلك الملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجزٌ لأهم السياسات المحاسبية.

ونرى أن البيانـاتِ المـاليـة المرفقـة تعرض بـأمـانـة، من جميع الجوانـب الجوهريـة، المركزَ المـالي لصـناديق التبرعات التي يديرها مفوّض الأمم المتحدة السـامي لشـؤون اللاجئين، حتى 31 كانون الأول/ديسـمبر 2023، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية عن السـنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الأساس الذي يستند إليه هذا الرأي

أجرينا مراجعة الحسـابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسـابات والمعايير الدولية للمؤسـسـات العليا لمراجعة الحسـابات. ومسـؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبينة في الفرع الوارد أدناه بعنوان "مسـؤوليات مراجعي الحسـابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن جهةٌ مسـتقلة عن صـناديق التبرعات التي يديرها مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وذلك على نحو ما تقتضيه المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد أوفينا بمسـؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. ونعتقد أن الأدلة التي استقيناها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا نستند إليه في رأينا.

المعلومات الأخرى غير البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات بشأنها

مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مسؤولٌ عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى التقريرَ المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وبيانَ الرقابة الداخلية، الوارد كلاهما في الفصـل الرابع أدناه، ولكنها لا تشـمل البياناتِ المالية وتقرير مراجعي الحسـابات الذي أعددناه بشأنها.

ورأيُنا في البيانات المالية لا يشـمل المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شـكل من الأشـكال عن أي استنتاج مؤكد بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للبيانات المالية، تتمثل مسـؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى وفي النظر، أثناء القيام بذلك، فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي اسـتقيناها من عملية مراجعة الحسـابات أو فيما إذا كان بادياً أنها تتضـمن أخطاء جوهرية بشكل آخر. وإذا خلصنا، استنادا إلى العمل الذي اضطلعنا به، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبلغ به في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلّفين بالحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية

تقع على عاتق مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المسؤوليةُ عن إعداد البيانات المالية وعرضها بأمانة وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعن فرض ما تراه الإدارة ضرورياً من رقابة داخلية بما يتيح إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت تلك الأخطاء ناتجةً عن الغش أو الغلط.

ومفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مسؤولٌ، عند إعداد البيانات المالية، عن تقييم صناديق التبرعات التي يديرها المفوّض السامي من حيث قدرة المفوضية على الاستمرار كمؤسسة عاملة، مع الإفصاح حسب الاقتضاء عن المسائل المتعلقة باستمرارية النشاط والاستناد إلى الأساس المحاسبي القائم على استمراريته، وذلك ما لم تكن الإدارة تعتزم إما تصفية صناديق التبرعات التي يديرها المفوّض السامي أو وقف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي سوى هذا.

والمكلّفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية عن صناديق التبرعات التي يديرها مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير لمراجعي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكُد بدرجة معقولة هو مستوى عالٍ من التأكد ولكنه ليس ضمانة بأن المراجعة التي تجري وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف بالضرورة أي خطأ جوهري إذا كان موجوداً. والأخطاء قد تنجم عن غش أو غلط، وهي تُعتبر جوهريةً إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نتحلى بالحكمة المهنية ونتبع منهجا يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

(أ) تحديد وتقييم احتمالات احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية، سواء كانت تلك الأخطاء ناتجةً عن غش أو غلط، ووضع وتطبيق إجراءات المراجعة استجابةً لتلك الاحتمالات، واستقاء أدلة من مراجعة الحسابات تشكّل أساساً كافيا ومناسبا نقيم عليه رأينا. واحتمال عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتجٍ عن الغش يفوق احتمال عدم الكشف عن خطأ ناتجٍ عن الغلط، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إسقاط متعمد أو تحريف أو تجاوز لضوابط الرقابة الداخلية؛

(ب) الإلمام بإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية مراجعة الحسابات حتى يتسنى لنا وضع إجراءات للمراجعة تكون ملائمة للظروف السائدة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية على صناديق التبرعات التي يديرها مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية وما يتصل بها من إفصاحات تقدّمها الإدارة؛

(د) استخلاص الاستنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي القائم على استمرارية النشاط واستقراء الأدلة المستمدة من عملية مراجعة الحسابات لتبيّن أي قدر جوهري من عدم اليقين مرتبط بأحداث أو ظروف معينة قد تثير شكوكاً جدية بشأن قدرة صناديق التبرعات التي يديرها مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على الاستمرار في نشاطها كمؤسسة عاملة. فإنْ خلصنا إلى وجود قدر جوهري من عدم اليقين في هذا الصدد، تعيّن علينا أن نوجّه الانتباه في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية أو أن نعدِّل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات حتى تاريخ تقريرنا عن مراجعة الحسابات. غير أنه قد تطرأ في المستقبل أحداثٌ أو ظروف تعطل قدرة صناديق التبرعات التي يديرها المفوّض السامي على الاستمرار في نشاطها كمؤسسة عاملة؛

(هـ) تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملاتِ والأحداث الأساسية على نحو يكفل عرضها بأمانة.

ونحن نتواصل مع المكلّفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة مسائل منها النطاق المقرّر لمراجعة الحسابات وتوقيتها ونتائجها الرئيسية، بما في ذلك أيّ أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نحدّدها أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نرى أن ما اطلعنا عليه أو دققنا فيه – في إطار مراجعتنا للحسابات – من معاملات صناديق التبرعات التي يديرها مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تتوافق، من جميع الجوانب الهامة، مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومع القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، باستثناء تقديم البيانات المالية الذي تأخر من الموعد الذي كان مقررا، وهو 31 آذار/مارس 2024، إلى 7 أيار/مايو 2024.

ولقد أصدرنا أيضا، وفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، تقريراً مطولاً عن مراجعتنا لحسابات صناديق التبرعات التي يديرها مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) دوروثي **بيريز غوتييريز**
القائمة بأعمال المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

24 تموز/يوليه 2024

الفصل الثاني

التقرير المطوّل لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

رأي مراجعي الحسابات

قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واستعرض عملياتِها عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويرى المجلس أن البيانات المالية تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي لصناديق التبرعات التي يديرها مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

ما زالت ماليةُ مفوضية شؤون اللاجئين سليمةً حيث ظلت مستويات أصولها السائلة مرتفعة. وقد انخفض إجمالي الإيرادات في عام 2023 بنسبة 22 في المائة مقارنةً بعام 2022، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض التبرعات المتعلقة بأزمة أوكرانيا.

واستجابت المفوضية في عام 2023 لحالات نزوح مطوّل وأزمات جديدة. ووفقًا لتحليل المفوضية، واجهت المفوضية 43 حالة طوارئ جديدة (مقابل 52 حالة في عام 2022) في 29 بلدا. وبلغ التقدير الإجمالي لعدد من أُجبروا على الفرار من ديارهم، بمن فيهم النازحون العائدون، ما عدده 122 مليوناً في عام 2023، مقابل 113 مليوناً في العام السابق. وفي إطار الأزمات الجديدة في عام 2023، قدمت المفوضية الحماية والمساعدة المنقذة للحياة للمتضررين من الزلازل في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وتركيا؛ والنزاع الدائر في السودان؛ والأزمة المتفاقمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والتدفقات المختلطة غير المسبوقة للاجئين والمهاجرين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والفيضانات التي اجتاحت ليبيا والقرن الأفريقي. وفي هذا السياق، أعطت المفوضية الأولوية لتقديم الخدمات الأساسية للفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك توزيع مواد الإغاثة غير الغذائية على حوالي 8,1 ملايين شخص، وتوفير المساعدة في مجال المأوى وخلق الفرص لكسب الرزق.

ووُضِعت خلال عام 2023 خمس ميزانيات إضافية من أجل الاستجابة لحالات طوارئ غير متوقعة ذات تأثير شديد، وكان ذلك على النحو التالي: 250,0 مليون دولار لدعم الحالة في أوكرانيا؛ و 201,3 مليون دولار للاستجابة لطوارئ الزلزال في تركيا وشمال الجمهورية العربية السورية؛ و 268,7 مليون دولار للنزاع في السودان؛ و 55,8 مليون دولار للحالة في باكستان؛ و 41,7 مليون دولار للحالة في الصومال.

استعراض مالي عام

بلغ مجموع الإيرادات ما قدره 707,3 4 ملايين دولار، بزيادة قدرها 360,1 1 مليون دولار (22 في المائة). ومثلت التبرعات 96 في المائة من إجمالي الإيرادات، حيث بلغت 534,6 4 مليون دولار، بانخفاض قدره 396,8 1 مليون دولار (24 في المائة). والسبب الرئيسي لانخفاض التبرعات هو انخفاض الهبات المتعلقة بالأزمة الأوكرانية، حيث انخفضت بمقدار 909,3 ملايين دولار.

وبلغت المصروفات 297,4 5 مليون دولار، وهو مستوى مماثل لمستوى عام 2022 (483,5 5 مليون دولار).

ونظراً لانخفاض الإيرادات بشكل كبير وثبات المصروفات، فقد انتهى المركز المالي لعام 2023 بعجز قدره 590,1 مليون دولار، مقارنة بفائض قدره 584,0 مليون دولار في عام 2022.

وتحتفظ المفوضيةُ بمستوى عالٍ من الأصول المتداولة لتغطية خصومها المتداولة. وزادت القيود المتعلقة بالموارد المخصصة من 2022 إلى 2023. فقد انتقلت النسبة بين الأموال غير المقيدة أو المخصصة بشروط مرنة والأموال المخصصة أو المخصصة بشروط صارمة من 58 في المائة إلى 71 في المائة، مما يعني انخفاضًا حادًا في المرونة.

ولا تزال المفوضية تعتمد كثيرا على عدد محدود من الجهات المانحة، حيث قدمت جهة مانحة واحدة 42 في المائة من إجمالي المساهمات في عام 2023، بينما قدمت 10 جهات مانحة أكثر من 71 في المائة.

الاستنتاجات الرئيسية

بالإضافة إلى البيانات المالية، ركزت مراجعة الحسابات التي أجراها المجلس عن عام 2023 على إدارة المفوضية لعمليات الميزانية ولكبريات المخيمات.

الشؤون المالية

تجهيز التقارير المالية الواردة من الشركاء في التنفيذ

تسببت قيود المعلومات والتكنولوجيا الناجمة عن برنامج التحول المؤسسي في حدوث حالات تأخر كبيرة في استلام وتجهيز التقارير المالية للشركاء في التنيذ في عام 2023. وفي المجموع، بلغ حجم أنشطة الشركاء في التنفيذ في عام 2023 ما قدره 392,5 1 مليون دولار. ومن أجل الحصول على تأكيدات معقولة بشأن تقديرات نهاية العام لمصروفات الشركاء في التنفيذ غير المبلغ عنها، وافق المجلس على تمديد فترة مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بالمعاملات التي تتم في عام 2024، يتوقع المجلس أن يلتزم الشركاء في التنفيذ بالمواعيد النهائية الإلزامية المحددة في التعليمات الإدارية للمفوضية بشأن إدارة الشراكات وأن تقوم المفوضية بتجهيز التقارير في الوقت المناسب.

لمحة عامة عن المقبوضات غير المفوترة حتى نهاية العام

لم تتمكن المفوضية من استخراج تقرير شامل من النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد (Cloud ERP) لتوضيح تفاصيل المقبوضات غير المفوترة حتى نهاية العام. وهذا الضعف التحليلي يزيد من احتمال مرور أخطاء دون تحديدها في الخصوم المستحقة في نهاية العام.

التشغيل الآلي في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد

في إطار خطة التحوّل الطموحة التي أطلقتها المفوضية في عام 2020، طبقت المفوضية نظاماً مركزيا سحابياً جديداً لتخطيط الموارد لتيسير عمليات الإدماج والتشغيل الآلي. غير أن هذه العمليات لم تكن قد اكتملت تماما بحلول نيسان/أبريل 2024. وأدت مرحلة التثبيت المستمرة إلى ارتفاع نسبة التقديرات والتعديلات اليدوية في البيانات المالية لعام 2023 مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، يرى المجلس أن النظام الجديد سيعزز في نهاية المطاف من موثوقية التقارير المالية من خلال تقليل الحاجة إلى المعاملات اليدوية.

نقاط الضعف في إدارة حقوق ودخول المستخدمين إلى النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد

إدارة دخول المستخدِمين إلى النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد توجد بها نقاط ضعف مردها إلى الإعداد غير الكافي قبل بدء التشغيل، مما أدى إلى وقوع العديد من الحوادث بعد بدء تشغيل النظام. فبعد مرور أكثر من ستة أشهر على إطلاق النظام المركزي لتخطيط الموارد، وعلى الرغم من إجراء عمليات استعراض متعددة على المستويين المحلي والمركزي، لا يزال هناك نقص في الضمانات المتعلقة بالفصل بين الواجبات. ولم يتم بعد تطبيق الفحوصات الآلية للكشف عن حالات تضارب الأدوار وعن المعاملات غير المناسبة.

إدارة الحوادث المتعلقة بالنظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد

استعرض المجلس إدارة حوادث تكنولوجيا المعلومات منذ بدء تشغيل النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد في أيلول/سبتمبر 2023، ولاحظ أن عدد الحوادث مرتفع بشكل غير عادي، خاصة الحوادث ذات الصلة بإجراءات السفر (استمرت حتى نيسان/أبريل 2024) وإدارة دخول المستخدِمين (خصوصا في تشرين الأول/أكتوبر 2023)، على أن العمليات المالية تأثرت بدرجة أقل. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُطبّق اتفاق مستوى الخدمات لصيانة النظام، وقد كان من المقرر تنفيذه في أوائل نيسان/أبريل 2024.

إدارة أمن المعلومات والتكنولوجيا

لاحظ المجلس أن البائع يتولى حاليا إدارة المخاطر وخطط استمرارية تصريف الأعمال المتعلقة بإدارة أمن المعلومات والتكنولوجيا، ويبدو أن ذلك يسير وفق ما ينبغي. غير أنه فيما يتعلق بالأمن الداخلي للمنظمة بوجه عام، ووفقاً للسياسة الجديدة التي اعتُمدت في شباط/فبراير 2023، حدد كبير موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات، عن طريق استبيانات التقييم الذاتي، عدداً من نقاط الضعف التي يتعيّن معالجتها.

إدارة عمليات الميزانية

إعداد الميزانية والتخطيط وتخصيص الاعتمادات

تكاد مفوضية شؤون اللاجئين تموَّل بالكامل من التبرّعات. وتستند الميزانية البرنامجية التي تعتمدها اللجنة التنفيذية للمفوضية سنوياً إلى تقييم للاحتياجات وليس إلى الإيرادات المقدرة. ومن خلال الموافقة على الميزانية البرنامجية كل عام، تحدد اللجنة التنفيذية بشكل غير مباشر الحد الأقصى لمستوى التمويل الذي يؤذن للمفوض السامي بتعبئته وتحدد عدد ونوع الوظائف التي يؤذن للمفوضية بتوظيف من يشغلها. وبالتالي فإن إعداد الميزانية البرنامجية هو في الأساس عملية تجري من القاعدة إلى القمة.

والميزانية البرنامجية تعتريها عدة قيود. وعلى وجه الخصوص، لا يبلغ التمويل الفعلي للمفوضية حالياً سوى حوالي نصف المستوى الطموح المحدد في الميزانية البرنامجية، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى ملاءمة تقييم الاحتياجات والموافقة الممنوحة.

تعبئة الموارد

الأموال التي تحشدها المفوضية بعيدة كل البعد عن الاحتياجات المقدرة. وهذا "النقص في التمويل" في مقابل الاحتياجات يتباين من منطقة إلى أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثلث التبرعات فقط هي التي تتسم بالمرونة ولم يصل التمويل المتعدد السنوات إلى مستويات كافية.

وخطر تركيز التمويل أمر بالغ الأهمية، حيث لا تزال المفوضية تعتمد على عدد محدود جداً من الجهات المانحة من القطاع العام. ويظهر في التمويل من مصادر القطاع الخاص اتجاه إيجابي ولكن يحتاج إلى مزيد من التطوير. ويمكن أيضًا النظر في إمكانية استحداث نماذج تمويل جديدة يُعمل بها تدريجيًا.

تنفيذ الميزانية

لتنفيذ الميزانية، يُحدد في بداية العام هدف سنوي، يسمى "مستوى التشغيل"، ويقوم المفوض السامي بتحديثه باستمرار. ويمثل مستوى التشغيل، في أي وقت من الأوقات، الحد الأقصى للمبالغ التي يمكن الالتزام بها ودفعها حتى نهاية السنة المالية. وقد صُمم نظام آلي داخلي لمراقبة الميزانية من أجل ضمان ألا تتجاوز الالتزامات المَبالغ التي يتيحها مستوى التشغيل، وذلك ضمن كل عملية من العمليات وفي كل فئة من فئات الميزانية. غير أن هذا النظام لا يتضمن حدود الموارد الموضوعة بموجب القاعدة 501-3 من القواعد المالية للمفوضية، بحيث يتعين إخضاعها لمراقبة دورية وبشكل منفصل بهدف التحقق من الامتثال.

ويخضع تنفيذ الميزانية لإجراءات الإدارة والرقابة الداخلية وفق عملية يتحكم فيها المفوض السامي. وتستند هذه العملية إلى فصل واضح بين الواجبات يميز بين من يوافقون على سلطة الإنفاق ومن يقومون بالإنفاق، وهي مصممة بحيث تضمن توافق الالتزامات والنفقات وانسجامها مع سلطة الإنفاق التي يتيحها مستوى التشغيل، مع السماح بالمرونة اللازمة في هذا الصدد. والمعلومات المقدمة إلى اللجنة التنفيذية بشأن تنفيذ الميزانية يمكن تعزيزها، وإن كانت تتوافق مع متطلبات الحوكمة.

وقد تضاعفت تكاليف الموظفين بين عامي 2018 و 2023. وقد أُطلقت عملية لإعادة التنظيم تتماشى مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، ويمكن أن تظهر الآثار الأولى لهذه العملية في عام 2024 من حيث الحد من عدد الموظفين ومن النفقات، فضلاً عن تلبية الاحتياجات ذات الصلة بمواصفات الموظفين.

المساءلة عن إدارة الميزانية والإبلاغ عن الأداء

على الرغم من أن التقارير تُقدم إلى الجهات المانحة بعد الإنفاق الفعلي، فهي تلتزم بما تشترطه تلك الجهات. وإلى الآن، لا تزال عملية تخصيص الاعتمادات لأوجه الإنفاق تتم يدوياً. وقد يكون من الصعب تغطية تكاليف الدعم والتكاليف الإدارية، بالإضافة إلى النفقات المرتبطة بأقل المناطق جاذبية، بالنظر إلى متطلبات التخصيص. وإلى أن يبدأ العمل بالأدوات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستظل البيانات الضخمة المستندة إلى النتائج تُجهّز يدوياً، وهو أمر يستغرق وقتاً طويلاً ويحتاج إلى موارد كثيرة.

والتقارير التي تُقدم عن الميزانية إلى اللجنة التنفيذية تلبي متطلبات الحوكمة ولكن يمكن تعزيزها. إذ ينبغي على وجه الخصوص تقديم معلومات أوفى عن عملية تحديد الأولويات التي تتم على المستوى التشغيلي وعن توزيع الموارد حسب الأولويات.

وتوجد بالفعل نظم لرصد النتائج والتحقق منها والإبلاغ عنها، أو سيبدأ العمل بها قريبًا، لكن تشغيلها الفعلي لا يزال متفاوتًا. ويتعيّن أيضا تحسين مؤشرات النتائج من حيث جودتها وأهميتها، وهناك مجال لتعزيز روح المبادرة والمسؤولية لدى الموظفين واستخدام إطار الأداء باعتباره أداة تأثير إدارية.

إدارة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكبريات المخيمات

كبريات المخيمات: معرفتها واستراتيجية التعامل معها

تشير التقديرات إلى أن ما بين 5,9 و 7,1 ملايين لاجئ يعيشون حاليًا في المخيمات، وفقًا لمصادر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويوجد حاليًا حوالي 30 مخيمًا من كبريات المخيمات. وتعتبر المفوضية هذه المخيمات حلولا غير مرغوب فيها. وعلى الرغم من وجود استراتيجيات قُطرية، فإنه لا توجد استراتيجيات تخص على مستوى المخيمات. ومعظم هذه المخيمات هي نتاج أوضاع طال بها الأمد وكثيراً ما يكون قد مر على وجودها عدة عقود. ويوجد أيضا تنوع كبير بين كبريات المخيمات، مما يعكس تعدد الأوضاع التي يواجهها النازحون واختلاف الظروف التي توفرها لهم البلدان المضيفة، لا سيما من حيث حرية التنقل وإمكانية الحصول على عمل. وفي ظروف كهذه، يصعب معرفة كبريات المخيمات معرفة تواكب مستجدات ما تعيشه من أوضاع.

كبريات المخيمات: بدائل وحلول

تطرح المخيمات التي يمتد بها الزمن والأوضاع التي يطول أمدها مسألة الحلول الممكنة. وفي هذا الصدد، فإن التكاليف التي تتكبدها كل من المفوضية والحكومات المضيفة، رغم عدم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ، توفر حافزاً للبحث عن بدائل. وتبذل المفوضية جهوداً كبيرة للتشجيع على إيجاد حلول، مثل زيادة الاندماج داخل المجتمعات المضيفة أو تحويل المخيمات إلى مدن عادية، وقد حققت هذه الجهود بعض النجاح، إلا أن الحاجة قائمة إلى عمل أكثر استباقية وواقعية، يدعمه مزيد من التعاون.

عمليات التسجيل

عمليات التسجيل في كبريات المخيمات يعتريها عدد من أوجه الضعف. فإجراءات التسجيل هشة ومعرضة لمخاطر الاحتيال، مما يؤدي إلى نواقص في الفعالية. وهذا يجعل من الصعب معرفة عدد من

يعيش في المخيمات من النازحين قسراً، كما يجعل من الصعب تقييم احتياجاتهم. وفي هذا الصدد، يبدو أنه يتعيّن المواءمة أكثر بين العمليات التي يحدث فيها تبادل للبيانات بين المفوضية والكيانات الأخرى، مثل برنامج الأغذية العالمي.

تقييم الاحتياجات والنفقات

إنه لا يُتعامل، في أثناء عملية إعداد الميزانية، مع الاحتياجات الخاصة بكبريات المخيمات، ولا مع ما يرتبط بها من نفقات في مرحلة التنفيذ، باعتبارها بندا قائما بذاته، حتى وإن كانت بعض السلع والخدمات تصنَّف بكل وضوح باعتبارها من احتياجات المخيمات. ونتيجة لذلك، فإنه من الصعب إجراء مقارنة بين ما يكلفه كل لاجئ داخل المخيمات وما يكلفه كل لاجئ خارج المخيمات، على الرغم من أن الفجوة يمكن أن تكون كبيرة في البلدان التي يعيش غالبية اللاجئين فيها في المناطق الحضرية.

كبريات المخيمات: الحوكمة والتنسيق وتقديم الخدمات

تولي المفوضية اهتماماً خاصاً لدورها في تنسيق الأنشطة في المخيمات. فمن المسؤوليات المنوطة بها الاضطلاع بالمهام القيادية في جهود معالجة حالات الطوارئ الخاصة باللاجئين، ومن ذلك تنسيق جهود الاستجابة المشتركة بين الوكالات فيما يهم اللاجئين من أمور، بالتعاون مع الحكومات المضيفة. ويختلف عدد قطاعات العمل بحسب السياق واحتياجات اللاجئين والأولويات التشغيلية. وفي إطار نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين، تنسق المفوضية مع الحكومة في قطاعات العمل التالية: الحماية، ويشمل قطاعات فرعية تتعلق بحماية الطفل والعنف الجنساني، عند الاقتضاء؛ والصحة العامة والتغذية؛ والتعليم؛ والتوطين والإيواء/الإسكان؛ وسبل العيش والإدماج الاقتصادي. ومن القطاعات الأخرى التي يمكن إنشاؤها حسب الاحتياجات والقدرات: المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ والأمن الغذائي؛ والاحتياجات الأساسية؛ والإمداد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

والتنسيق بين هذه القطاعات يعتمد على وجود شركاء على أرض الميدان وعلى خبرات هؤلاء الشركاء، كما يستند إلى اتفاقات عالمية. والمفوضية هي الملاذ الأخير في جهود الاستجابة لظروف اللاجئين. فعندما تكون هناك ثغرات حرجة، قد يكون لزاما على المفوضية أن تتولى أمر الأنشطة المنقذة للحياة.

غير أن المجلس لاحظ أن المفوضية تبادر في بعض الحالات رأسا إلى تنفيذ جزء من الولاية الأساسية لوكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة أو تضطلع بالدور القيادي في تنسيق المسائل التقنية، دون إثبات أن ثمة ضرورة تدعو إلى التدخل في حالات تعاني من ثغرات حرجة وعاجلة.

وعلاوة على ذلك، ثمة مهام تقع إما كلها أو جلها تحت مسؤولية المفوضية وتستحق المزيد من الاهتمام. ففي مجال الأنشطة المتعلقة بمهمة الحماية، تُدار الحماية من العنف الجنساني بجميع مكوناتها بشكل متفاوت وأحيانًا بشكل ضعيف إلى حد بعيد.

الأداء والمساءلة

لا يُعرف سوى القليل عن إدارة كبريات المخيمات من حيث تكاليفها وأداؤها. فالجهات المانحة والبلدان المضيفة والمستفيدون لا علم لهم بتكاليف المخيمات مقارنة بالحلول الأخرى، خاصة وأن المفوضية

تقدم ميزانيتها وتقاريرها دون التمييز بين اللاجئين في المخيمات واللاجئين في المناطق الحضـــرية. وفي سياق من القيود المالية، ستستفيد المفوضية من التفكير في كيفية تحسين المساءلة والكفاءة والفعالية.

التوصيات الرئيسية

أصـدر المجلس 19 توصـية جديدة بناء على مراجعته للحسـابات. وتأتي تفاصـيل عن كيفية تنفيذ هذه التوصيات موزعة في فروع التقرير، ولا سيما في الفقرات التي تلي كل توصية مباشرةً. والتوصياتُ تدعو المفوضية إلى القيام بما يلي:

الشؤون المالية

تجهيز التقارير المالية الواردة من الشركاء في التنفيذ

(أ) تحقيق مسـتوى من تجهيز التقارير المالية الواردة من الشـركاء في التنفيذ لا يقل عن مســتوى تجهيز التقارير المالية الواردة من الشــركاء في التنفيذ في إطار النظام المركزي لتخطيط الموارد السابق في وقت مماثل ضمن دورة الإبلاغ السنوية؛

لمحة عامة عن المقبوضات غير المفوترة حتى نهاية العام

(ب) تضــمين النظام المركزي الســحابي لتخطيط الموارد، بالنســبة للســنة المالية المقبلة، أسلوبا آليا للإبلاغ يتيح التحكم، على مستوى المؤسسة، في جميع المقبوضات غير المفوترة المستحقة حتى نهاية فترة الإبلاغ؛

التشغيل الآلي في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد

(ج) مراقبة تنفيذ عمليات التشــغيل الآلي المجدولة في النظام المركزي الســحابي لتخطيط الموارد لضمان أن تكون في كامل الجهوزية والموثوقية لفترة الإبلاغ التالية؛

نقاط الضعف في إدارة حقوق ودخول المستخدمين إلى النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد

(د) تعزيز إدارة حقوق ودخول المســتخدِمين إلى النظام المركزي الســحابي لتخطيط الموارد من خلال: '1' إجراء اســتعراض لجميع المســتخدِمين ذوي الأدوار المميَّزة؛ '2' تفعيل ضــوابط متطورة للدخول الآلي للكشــف عن حالات الجمع بين أدوار لا تجتمع؛ '3' تنفيذ ضــوابط مالية متطورة ووضــع إجراءات لتصـفية المعاملات غير المناسـبة؛ '4' اسـتخدام ضـوابط تدقيق متطورة لتتبع الاسـتخدام غير النمطي للنظام المركزي لتخطيط الموارد؛

إدارة الحوادث المتعلقة بالنظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد

(هـ) تحســين إدارة الحوادث في النظام المركزي الســحابي لتخطيط الموارد من خلال: '1' إنفاذ بنود الصيانة المنصوص عليها في اتفاق مستوى الخدمات المبرم مع مقدم الخدمة؛ '2' تقليل عدد الحوادث في إجراءات السفر، بدءًا من الحوادث الأكثر خطورة؛ '3' استخدام تصنيف الحوادث العادية لتوصيف الحوادث بشكل أكثر دقة؛

إدارة أمن المعلومات والتكنولوجيا

(و) تعزيز إدارة أمن تكنولوجيا المعلومات من خلال: '1' مواصلة تنفيذ مبادرة استبيان التقييم الذاتي على أساس سنوي وتكييف التدريب الأمني للموظفين وفقاً لذلك؛ '2' إعداد دورات تدريبية خاصة لجهات الاتصال المعنية بأمن المعلومات؛ '3' متابعة حملات مكافحة استراق الهوية الرقمية وتكييف التدريب والتواصل بشأن هذا التهديد وفقًا لذلك؛

إدارة عمليات الميزانية

إعداد الميزانية والتخطيط وتخصيص الاعتمادات

(ز) تحديد استراتيجية لجعل منهجيتها في إعداد الميزانية تتماشى مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، إلى جانب برنامج عمل يصف بشكل أفضل دور المنظمة وميزتها النسبية فيما يتعلق بما يقوم به أصحاب المصلحة الآخرون، وبما يتماشى مع البرمجة المستدامة؛ والتشاور مع الدول الأعضاء والاتفاق معها على أنسب السبل لتوسيع وتحسين المعلومات بشأن مخصصات الميزانية والأولويات والتسويات والثغرات الملحة استناداً إلى الأموال المتاحة في ضوء برنامج العمل المعتمد، بحيث تتكوّن لدى الدول الأعضاء رؤية وفهم أوضح لأنشطة المفوضية على أرض الواقع، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تقديم معلومات محسَّنة في الميزانية وتحديثات عن التمويل تُقدم ثلاث مرات في السنة؛

(ح) تحسين منهجيتها في تقييم الاحتياجات بطريقة تكون أفيد في عملية إعداد الميزانية؛

تعبئة الموارد

(ط) الاستفادة من استراتيجيتها في تعبئة الموارد، بما في ذلك الاستراتيجية الجديدة لإشراك القطاع الخاص، وذلك من أجل: '1' زيادة حجم تبرعات هذا القطاع وتحسين نوعيته من حيث المرونة ووضوح الرؤية على مدى عدة سنوات والتنويع، بما في ذلك من خلال إظهار أثر عملياتها للجهات المانحة؛ '2' تقييم خيار الأخذ التدريجي بنماذج تمويل جديدة من حيث ما لذلك من إيجابيات وسلبيات ومن حيث الجدوى؛

تنفيذ الميزانية

(ي) إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة لزيادة الكفاءة من خلال تحديد المجالات التي يُستحسن أن يُعاد فيها تصميم طرائق تصريف الأعمال، وفرص دمج الوظائف الإدارية على المستوى العالمي أو الإقليمي، والاستفادة من التحول الرقمي الناتج عن برنامج التحول المؤسسي، والحرص على قيام المنظمة باتخاذ التدابير اللازمة لرصد تلك الاستراتيجية والإبلاغ عنها؛

المساءلة عن إدارة الميزانية والإبلاغ عن الأداء

(ك) تعزيز جودة التقارير التي تقدمها عن الميزانية والنتائج إلى كل من اللجنة التنفيذية والجهات المانحة، وتحسين استخدام إطار الأداء باعتباره أداة إدارية للمنظمة؛

إدارة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكبريات المخيمات

كبريات المخيمات: معرفتها واستراتيجية التعامل معها

(ل) تعزيز استراتيجية تعاملها مع كبريات المخيمات ومعرفتها بها، ولا سيما من خلال: '1' تحديد الإجراءات ذات الأولوية؛ '2' القيام بانتظام بجمع وتحديث البيانات التشغيلية الكمية والنوعية عن السكان المعنيين، بما في ذلك عن طريق التقديرات الإحصائية؛ '3' التواصل بانتظام حول الوضع في المخيمات وحول نتائج إدارتها للمخيمات؛

كبريات المخيمات: بدائل وحلول

(م) توسيع نطاق المبادرات الرامية إلى تعزيز مجموعة متنوعة من البدائل وحلول الخروج من كبريات المخيمات الكبيرة، حيثما أمكن ذلك؛

عمليات التسجيل

(ن) تحسين عمليات التسجيل في كبريات المخيمات، بما في ذلك من خلال: '1' استعراض الإرشادات المتعلقة بالتسجيل وإدارة الهوية من أجل تعزيز نهج مستمر للتسجيل في دورة مدتها سنة واحدة ووضع جداول زمنية للتحقق في حال ثبوت عدم جدوى هذا النهج؛ '2' تعزيز بناء القدرات والدعم في مجال إجراءات مكافحة الاحتيال وضمان التطبيق الكامل للسياسة والإجراءات الجديدة المتعلقة بالتصدي للاحتيال الذي يرتكبه النازحون قسراً وعديمو الجنسية، بما في ذلك تعيين جهات تنسيق لمكافحة الاحتيال عند الاقتضاء؛ '3' تفعيل بوابة للتشغيل البيني في جميع العمليات التي يتم فيها تبادل البيانات بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي؛

تقييم الاحتياجات والنفقات

(س) إسناد عملية إعداد الميزانية بشكل أفضل من خلال تحديد الاحتياجات والنفقات المرتبطة بإدارة كبريات المخيمات؛

كبريات المخيمات: الحوكمة والتنسيق وتقديم الخدمات

(ع) تعزيز علاقاتها مع منسق الأمم المتحدة المقيم من أجل تحسين إدماج قضايا اللاجئين في استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة في البلد المضيف، من أجل تطوير أوجه التآزر وتجنب الازدواجية؛

(ف) تحسين العمل في تحديد المخاطر المتعلقة بحماية النازحين قسراً وعديمي الجنسية في كبريات المخيمات والتخفيف من حدتها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف الجنساني، وتعزيز بناء القدرات في هذا المجال؛

(ص) بحث سبل تحسين التنسيق في إدارة كبريات المخيمات، من خلال تحديد واضح للمهام ذات الأولوية المنوطة بالمفوضية وتلك التي تقع مسؤوليتها على عاتق الشركاء الآخرين، وذلك من خلال تحديث نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين؛

الأداء والمساءلة

(ق) **تحسين الإبلاغ عن إدارة كبريات المخيمات، بما في ذلك عن التكاليف والنتائج المحرزة، ووضع سيناريوهات لتحقيق الوفورات وزيادة الكفاءة والفعالية.**

متابعة التوصيات السابقة

من أصل 58 توصية متبقية، نُفذ 34 توصية (تمثل 59 في المائة من جميع التوصيات المتبقية، وهو ما يمثل تحسناً مقارنة بنسبة 40 في المائة في تقرير عام 2022)، وتوجد 21 توصية قيد التنفيذ (36 في المائة) و 3 توصيات تجاوزتها الأحداث (5 في المائة) (انظر المرفق).

حقائق رئيسية	
10,93 بلايين دولار	الميزانية النهائية بناءً على تقييم يركز على الاحتياجات
5,72 بلايين دولار	الأموال المتاحة
4,71 بلايين دولار	الإيرادات المبلغ عنها (بما في ذلك 1,20 بليون دولار للسنوات المقبلة)
5,30 بلايين دولار	المصروفات المتكبدة في عام 2023
122,6 مليونا	عدد الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار من ديارهم
20 305	قوام القوة العاملة العالمية لدى المفوضية (بما في ذلك 815 4 منتسبا)
136	بلدان وأقاليم تنفذ فيها المفوضيةُ عملياتها وتوجَد بها مكاتب في 544 موقعاً

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

1 - في عام 2023، قدمت مفوضيةُ الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحمايةَ والمساعدة لنحو 122 مليون شخص من النازحين قسراً[1] داخل بلدانهم الأصلية أو خارجها. وهي تمارس عملها كمنظمة مُفوَّضة تضم أكثر من 500 20 موظف يعملون في 544 مكتباً في 136 بلداً وإقليماً. وتشمل الولايةُ المنوطة بها تقديمَ الدعم في الحالات الطويلة الأجل والتي طال أمدها والاستجابةَ لحالات الطوارئ الإنسانية. وقد اتسم عام 2023 بحالات نزوح طال أمدها وبظهور أزمات جديدة، حيث استجابت المفوضية لما عدده 43 حالة طوارئ جديدة في 29 بلدا. ويسّرت المفوضية نشر أفراد أمن في العديد من بعثات الطوارئ، ولا سيما لحماية المتضررين من الزلازل في أفغانستان وتركيا والجمهورية العربية السورية، ومن النزاع في السودان، والأزمة المستفحلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحركات المختلطة غير المسبوقة من اللاجئين والمهاجرين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والفيضانات التي اجتاحت ليبيا والقرن الأفريقي.

2 - وتُموَّل المفوضية بالكامل تقريباً من التبرعات، التي شكّلت مبلغ 4,53 بلايين دولار من مجموع الإيرادات البالغ 4,71 بلايين دولار. وشملت الإيراداتُ المعترف بها المتأتية من الاتفاقات مع الجهات المانحة مبلغَ 1,17 بليون دولار يتعلق بالسنوات المقبلة. وبلغ مجموع المصروفات 5,30 بلايين دولار في عام 2023.

3 - وقد قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية للمفوضية واستعرَض عملياتها للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وفقاً لقرار الجمعية العامة 74 (د-1) لعام 1946. وأجرى المجلسُ مراجعة الحسابات وفقاً للنظام المالي للأمم المتحدة والقواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوّض السامي لشؤون اللاجئين، وعند الاقتضاء وفق القواعد المالية للأمم المتحدة وكذلك وفق

(1) العدد الإجمالي للنازحين قسرا (122 مليوناً) هو رقم تقديري ويشمل اللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم ممن يحتاجون إلى الحماية الدولية والنازحين داخلياً. وهو يضم اللاجئين وغيرهم من النازحين غير المشمولين بولاية المفوضية ويستثني فئاتٍ أخرى مثل العائدين وعديمي الجنسية غير النازحين.

المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي توفر مبادئ توجيهية تنظّم المراجعةَ المالية لكيانات القطاع العام.

4 - غير أن المجلس لاحظ أن البيانات المالية قُدِّمت في 7 أيار/مايو 2024 بدلاً من 31 آذار/مارس 2024، كما هو مطلوب بموجب النظام المالي للأمم المتحدة. وأكدت الإدارة أن التأخير يرجع إلى التعقيدات المرتبطة بالانتقال إلى العمل بالحلول الجديدة التي أتى بها برنامج التحول المؤسسي، بما في ذلك تنفيذ نظام مركزي جديد لتخطيط الموارد، وهو بمثابة ركيزة أساسية لإعداد البيانات.

5 - وأُجريت عملية مراجعة الحسابات أساساً لتمكين المجلس من تكوين رأي عما إذا كانت البياناتُ المالية تَعرض بأمانة المركز المالي للمفوضية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتضمَّن ذلك تقييم ما إذا كانت المصروفات المسجلة في البيانات المالية قد جرى تكبّدها للأغراض التي وافقت عليها الهيئات الإدارية، وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنِّفت وسُجِّلت على النحو السليم وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2013/4 و ST/SGB/2013/4/Amend.1) والقواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوّض السامي (A/AC.96/503/Rev.12). وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنُظم المالية والضوابط الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية، وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي ارتآه المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

6 - واستعرض المجلس أيضاً عملياتِ المفوضية بموجب البند 7-5 من النظام المالي للأمم المتحدة الذي يجيز للمجلس أن يبدي ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية والنظام المحاسبي والضوابط المالية الداخلية، وبشأن إدارة العمليات وتنظيمها بصفة عامة. وقد أبدى المجلسُ تعليقات على جملة أمور منها الشؤون المالية والميزانية وإدارة كبريات المخيمات.

7 - وأثناء مراجعة الحسابات، قام المجلس بزيارة مقر المفوضية في جنيف ومكاتب مركز الخدمات العالمي في بودابست. وقام المجلس بمراجعة حسابات سبعة مكاتب قُطرية في الجزائر (عن بُعد) وموريتانيا والأردن ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وبنغلاديش والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وظل المجلسُ يعمل بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لكفالة التغطية المنسّقة. ويشمل هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي أن يوجَّه انتباهُ الجمعية العامة إليها. وقد نوقش تقرير المجلس مع إدارة المفوضية، وروعيت آراء الإدارة على النحو المناسب.

باء - النتائج والتوصيات

1 - متابعة التوصيات السابقة

(أ) لمحة عامة

8 - من أصل 58 توصية متبقية، نُفذ 34 توصية (تمثل 59 في المائة من جميع التوصيات المتبقية، وهذا تحسن مقارنة بنسبة 40 في المائة في تقرير عام 2022)، وتوجد 21 توصية قيد التنفيذ (36 في المائة) و 3 توصيات تجاوزتها الأحداث (5 في المائة).

9 - ومن بين 21 توصية لا تزال قيد التنفيذ، تتعلق 7 توصيات بعملية مراجعة الحسابات التي أجريت في عام 2022، وتتعلق 11 توصية بمراجعة عام 2021 وتوصية واحدة بمراجعة عام 2020 وتوصيتان

اثنتان بمراجعة عام 2019. وترد تفاصيل حالة تنفيذ التوصيات في الجدول 1 من الفصل الثاني وفي مرفق هذا الفصل.

الجدول 1 من الفصل الثاني

حالة تنفيذ التوصيات السابقة

	المجموع	*نُفِّذت بالكامل*	*قيد التنفيذ*	*لم تنفَّذ*	*تجاوزتها الأحداث*
2019	7	5	2	–	–
2020	7	6	1	–	–
2021	27	16	11	–	–
2022	17	7	7	–	3
المجموع	**58**	**34**	**21**	**0**	**3**
النسبة المئوية	100	59	36	0	5

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

(ب) تنفيذ التوصيات المرتبطة بمراجعة عام 2022

10 - أصدر المجلس في تقريره السابق 17 (A/78/5/Add.6) توصية، منها 7 توصيات يُعتبر أنها نُفذت و 7 توصيات توجد قيد التنفيذ و 3 توصيات يُعتبر أن الأحداث تجاوزتها.

11 - وركز المجلس في ذلك التقرير بشكل خاص على تحديد وإدارة المخاطر الحرجة داخل المفوضية وقدم توصيتين. وأقرت المفوضية بأن المراجعة المتكاملة التي أجراها المجلس ساعدت كثيرا في تعزيز إدارة المخاطر وإقامة أسس متينة لثقافة الوعي بالمخاطر. ورغم التحديات، قدمت التوصية المتعلقة بتقبُّل المخاطر إرشادات عملية لإبقاء التركيز منصبا على هذا المجال الرئيسي في خضم الأولويات المؤسسية المختلفة.

12 - واستعرض المجلس أيضا الإدارة المالية وأوصى المفوضية بتعزيز دور المكاتب الإقليمية في عملية الرقابة الداخلية، ولا سيما في استعراض استبيانات الرقابة الداخلية المقدمة من العمليات القُطرية. واستجابةً لذلك، شجعت المفوضية المكاتب الإقليمية على إجراء عمليات استعراض فعالة لجودة التقييمات الذاتية المقدمة من العمليات القُطرية. وتساهم عمليات الاستعراض هذه في إجراء تقييم أكثر رصانة وموضوعية لإجراءات الرقابة الداخلية، وهو ما يصب في بيان الرقابة الداخلية.

13 - وفيما يتعلق بإدارة سلسلة الإمداد، أوصى المجلس على وجه الخصوص بأن تضع المفوضية نهجا أكثر شمولا في طريقة الربط بين المشتريات و إدارة المخزون. واعتبرت المفوضية أنها، في ضوء تلك التوصية والتوصيات السابقة، بالإضافة إلى تحليل شامل أجري في إطار تصميم وتنفيذ نظامها المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد، قامت بتهيئة النظام الجديد بحيث يتسنى أن يقوم مدير فئة أو مشتر بتقييم خيارات التوريد البديلة، بما في ذلك التوريد من المخزون الموجود. أكدت المفوضية أيضاً أنه قد استُحدِث مركز لقيادة المشترين كأداة فرعية في النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد، مما يسمح باستعراض مبسط لخيارات التوريد وللقرارات المتعلقة بفئات الشراء المحددة، وخاصة المخزونات. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت بارامترات حلول التخطيط للطلب والعرض، وكانت العمليات ذات الصلة قيد التطوير، بما في ذلك تدابير من قبيل الضوابط والتنبيهات الخاصة بتحقيق الإدارة المثلى للمخزون، سواء ما كان منه

في المخازن أو في طريقه للوصول. وسيظل النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد وإدارة المخزون موضع اهتمام من المجلس في مراجعته للحسابات في العام المقبل.

2 - استعراض مالي عام

14 - انخفض صافي الأصول بنسبة 17 في المائة، ليصل إلى 200,2 3 مليون دولار، في عام 2023 (2022: 869,5 3 مليون دولار). وبلغت أرصدة الصناديق والاحتياطيات المتراكمة 116,1 3 مليون دولار (2022: 854,1 3 مليون دولار)، وشملت نقديةً واستثمارات بقيمة 018,3 2 مليون دولار (2022: 307,4 2 مليون دولار).

15 - وعموما، انخفضت المؤشرات المالية الرئيسية بشكل ملحوظ بسبب انخفاضٍ في الأصول وزيادةٍ في الخصوم، ولكنها لا تزال عند مستوى قوي. ويتبيّن من تحليل المجلس للنسب المالية الرئيسية أن المفوضية تفي بجميع التزاماتها (انظر الجدول 2 من الفصل الثاني).

الجدول 2 من الفصل الثاني

تحليل النسب

بيان النسبة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2020*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2019*
نسبة التداول[أ] (الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)	5,1	8,3	8,0	9,0	7,9
مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم[ب]	2,7	3,6	2,6	2,6	2,7
نسبة النقدية[ج] (مجموع النقدية والاستثمارات إلى الخصوم المتداولة)	2,4	4,4	4,2	4,3	3,7
نسبة السيولة السريعة[د] (مجموع النقدية والاستثمارات والحسابات المستحقة القبض القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	3,9	6,8	6,7	7,6	6,7

المصدر: البيانات المالية للمفوضية.

(أ) ارتفاع النسبة دليل على قدرة الكيان على سداد خصومه القصيرة الأجل.

(ب) ارتفاع النسبة مؤشر جيّد على الملاءة المالية.

(ج) نسبة النقدية مؤشر على ما يملكه الكيان من سيولة. فهي تتيح قياس مبلغ النقدية ومكافئات النقدية والأموال المستثمرة المتاحة كأصول متداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

(د) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظا من نسبة التداول لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع النسبة على أن الوضع الحالي يتسم بسيولة أعلى.

16 - وانخفض إجمالي الإيرادات في عام 2023 بمقدار 360,1 1 مليون دولار. وشكّلت التبرعات نسبة 96 في المائة من مجموع إيرادات المفوضية (2022: 98 في المائة). فقد انخفضت التبرعات بنسبة 24 في المائة، لتصل إلى 534,6 4 مليون دولار (2022: 5 931,4 مليون دولار). والسبب الرئيسي لانخفاض التبرعات هو انخفاض التبرعات المرتبطة بالأزمة الأوكرانية (-909,3 ملايين دولار) وكذلك انخفاض الهبات المرتبطة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (-144,8 مليون دولار).

17 - وانخفضت المصروفات (باستثناء المكاسب/الخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية) بنسبة 1 في المائة، أو بمقدار 41,0 مليون دولار، وبلغت 297,4 5 مليون دولار (2022: مقابل483,5 5 مليون دولار). وتحسنت النتائج الناجمة عن صرف العملات الأجنبية بمقدار 145,0 مليون دولار بسبب مكاسب في صرف العملات الأجنبية قدرها 22,3 مليون دولار (2022: خسائر من صرف العملات الأجنبية قدرها 122,7 مليون دولار)، مما أسفر إلى عجز قدره -590,1 مليون دولار، مقارنة بفائض قدره 584,0 مليون دولار في عام 2022.

18 - ويتعلق الانخفاض الرئيسي في المصروفات بالمساعدات النقدية المقدمة للمستفيدين (-156,5 مليون دولار) واللوازم والمستهلكات المقدمة للمستفيدين (-105,3 ملايين دولار). وارتفعت الرواتب واستحقاقات الموظفين بمقدار 87,7 مليون دولار وبلغت 498,9 1 بليون دولار. والانخفاضات الرئيسية في المساعدات النقدية المقدمة للمستفيدين سُجلت في بولندا (99,7 مليون دولار) وأفغانستان (50,7 مليون دولار) والعراق (28,0 مليون دولار) ولبنان (26,6 مليون دولار). وهذا الانخفاض الإجمالي قابلته جزئيا زيادات سُجلت في جمهورية مولدوفا (24,7 مليون دولار) وباكستان (21,9 مليون دولار). ويعزى انخفاض اللوازم والمستهلكات بمقدار 105 ملايين دولار في عام 2023 إلى انخفاض قدره 94 مليون دولار في اللوازم الطبية ومستلزمات النظافة الصحية و 26 مليون دولار في لوازم الأفرشة. وتُعزى الزيادة في المرتبات واستحقاقات الموظفين إلى زيادات مقررة في المرتبات وزيادات في تكاليف المساعدة المؤقتة وارتفاع تكاليف أرصدة الإجازات السنوية غير المستهلكة، وقد قابلها جزئياً انخفاض في تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

19 - وعلى غرار ما كان في السنوات السابقة، فإن نحو 71 في المائة من التبرعات جاءت من عدد محدود من كبار المانحين (10). فقد قدّم أحد كبار هؤلاء المانحين 42 في المائة من مجموع الإيرادات المتأتية من التبرعات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

20 - وتشكّل التبرعات المخصّصة نحو 90 في المائة من التبرعات التي تتلقاها المفوضية (انظر الجدول 3 من الفصل الثاني). وفي عام 2023، كانت نسبة التبرعات المخصّصة والتبرعات المخصّصة بشروط صارمة 71 في المائة، في حين بلغت نسبة التبرعات غير المخصّصة والتبرعات المخصّصة بشروط مرنة 29 في المائة. والتبرعات المخصّصة تقيّد من قدرة الإدارة على استخدام الموارد بمرونة وعلى تلبية الطلب في جميع مجالات الأنشطة. وظلت الحكومات هي أكبر الجهات المانحة للمفوضية (374,1 3 مليون دولار). في عام 2023، بلغت مساهمات المانحين من القطاع الخاص 745,0 مليون دولار (240,4 1 مليون دولار في عام 2022).

الجدول 3 من الفصل الثاني

التبرعات النقدية حسب نوع التخصيص في عامي 2023 و 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

نوع التخصيص	*2023*	*2022*	*2023 (النسبة المئوية)*	*2022 (النسبة المئوية)*
التبرعات المخصّصة	2 264,6	2 428,1	51,2	42,0
التبرعات المخُصّصة بشروط صارمة[أ]	878,9	949,6	19,9	16,5
التبرعات المخُصّصة بشروط مرنة[ب]	694,3	1 619,5	15,7	28,1
التبرعات غير المخصّصة	588,4	777,3	13,3	13,5
مجموع التبرعات النقدية	**4 426,2**	**5 774,5**	**100**	**100**

المصدر: البيانات المالية للمفوضية.

(أ) التبرعات المخصّصة بشروط صارمة لا يمكن استخدام إلا في مشروع محدّد أو تكون مقيدة جغرافيا ومواضيعيا في آن واحد.

(ب) التبرعات المخصّصة بشروط مرنة يمكن استخدامها لمنطقة جغرافية محدّدة أو هدف استراتيجي محدّد فقط.

3 - الشؤون المالية

(أ) تجهيز التقارير المالية الواردة من الشركاء في التنفيذ

21 - تسببت قيود المعلومات والتكنولوجيا الناجمة عن برنامج التحول المؤسسي في حدوث حالات تأخر كبيرة في استلام وتجهيز التقارير المالية للشركاء في التنيذ في عام 2023. وفي المجموع، بلغ حجم أنشطة الشركاء في التنفيذ في عام 2023 ما قدره 1 392,5 مليون دولار. ومن أجل الحصول على تأكيدات معقولة بشأن تقديرات نهاية العام لمصروفات الشركاء غير المبلغ عنها، وافق المجلس على تمديد فترة مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بالمعاملات التي تتم في عام 2024، يتوقع المجلس أن يلتزم الشركاء في التنفيذ بالمواعيد النهائية الإلزامية المحددة في التعليمات الإدارية للمفوضية بشأن إدارة الشراكات وأن تقوم المفوضية بتجهيز التقارير في الوقت المناسب.

22 - ووفقا للقاعدة المالية 509-2، يجوز للمفوضية أن تنفذ برامجها مباشرة أو من خلال شركاء في التنفيذ. والشريك المموَّل كيان تعهد إليه المفوضية بتنفيذ مشاريع محددة في وثيقة شراكة أو اتفاق منحة موقعة وموحدة، مع تحمل الكيان المسؤولية الكاملة عن استخدام الموارد بفعالية وإنجاز النواتج وخضوعه للمساءلة عن ذلك، على النحو المبيّن في الوثيقة أو الاتفاق. ويمكن أن يكون الشركاء المموَّلون كيانات حكومية أو حكومية دولية أو غير حكومية أو من منظمات الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات غير الربحية، ويتم توفير الأموال لسنة مالية واحدة.

23 - ولتنفيذ مشاريعهم، يحصل الشركاء المموَّلون على سلفة وفقاً لتقييم المفوضية للمخاطر وحسبما يُتَّفق عليه في اتفاقات الشراكة المبرمة معهم وفي خطط عملهم. وتدرج المفوضية أقساط هذه السلف باعتبارها مدفوعات مسبقة ضمن "الأصول المتداولة الأخرى" وتقابلها "مصروفات الشراكات" عندما يقدم الشركاء تقاريرهم وتتحقق المفوضية من التقارير. ويتم رصد التنفيذ من قبل الشركاء والمصروفات ذات الصلة والإبلاغ عنها من خلال التقارير المالية الموحدة للمشاريع التي يقدمها الشركاء على النحو المتفق عليه في

خطط عمل المشـــاريع. ويجب تقديم ما لا يقل عن ثلاثة من هذه التقارير ســـنويًا: تقارير منتصـــف العام والتقارير المرحلية وتقارير نهاية العام. وعلى الرغم من أن كل عملية مسؤولة عن تحديد مواعيد نهائية محددة لكل عنصـر من عناصـر إعداد التقارير، فإنه يجب الالتزام بالمواعيد النهائية التالية وفقًا للتعليمات الإدارية: التقرير المالي المؤقت للمشـــروع يُقدم بحلول 10 كانون الأول/ديســـمبر والتقرير المالي لنهاية المشـــروع يُقدم بحلول 15 شـباط/فبراير. ويلزم التحقق من التقارير[2] وتجهيزها في النظام بحلول نهاية الشـهر نفسـه. وما لم تمنح المفوضـية استثناء يسمح للشريك بمواصلة التنفيذ وإتمامه في الفترة التالية، فإن أي رصـيد يظل غير مسـتخدم من المبالغ المدفوعة مسـبقا لشـريك قُدِّم تقريرُه المالي لنهاية المشـروع وصـودق عليه ينبغي أن يُرد إلى المفوضـية، ومن ثم يُحوَّل الجزء المتبقي من المبالغ المدفوعة مسبقا إلى مبلغ مسـتحَق القبض. وفي نهاية العام، يُسـجل تقدير لمصـروفات الشـركاء غير المبلغ عنها باعتبارها قيدا مسـتحقا لتضـمين البيانات المالية الكلفة الفعلية المتكبدة.

24 - واستُحدث برنامج التحوّل المؤسسي في عام 2020 في إطار خطة إصـلاح المفوضـية التي أطلقها المفوض السـامي. وهذا البرنامج الذي أُغلق رسـمياً في 31 كانون الأول/ديسـمبر 2023 كان يشـتمل على ســـتة مشـــاريع: الإدارة القائمة على البرامج والنتائج (COMPASS)؛ والموارد البشـــرية (Workday)؛ والشـؤون المالية والمشـتريات والتوريد (Cloud ERP)؛ والشـراكات (أداة الإبلاغ عن المشـاريع ومراقبتها ورصـــدها (PROMS))؛ والتواصـــل مع الأطراف الخارجية (Synergy)؛ وتكامل العمليات وإدارة تبادل البيانات ومنصـة البيانات المشـتركة لإعداد التقارير (LINK). وقد تأثرت معاملات الشـركاء في التنفيذ بهذا التغيير، إضـــافة إلى إطلاق النظام المركزي الســـحابي لتخطيط الموارد، في أيلول/ســـبتمبر 2023، وأداة الإبلاغ عن المشـــاريع ومراقبتها ورصـــدها، في كانون الثاني/يناير 2024. وتُدار معاملات عام 2024 في أداة PROMS؛ في غضـون ذلك، استخدمت المفوضـية أداة مؤقتة شبه آلية ("executable") قدمها مورّد البرمجيات لتنسيق وتجهيز التقارير المالية لمشاريع عام 2023 بعد ترحيل المدفوعات المسبقة ومصـروفات الشـراكات عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسـطس 2023 من نظام إدارة النظم والموارد والأفراد (MSRP).

25 - وبحلول نيسـان/أبريل 2024، كانت المفوضـية قد تلقت وجهزت عدداً ضـئيلا بشـكل غير طبيعي من التقارير المالية للمشـاريع (من حيث العدد والمبلغ) همت ما مجموعه 799 1 من اتفاقات الشـراكة بقيمة إجمالية قدرها 325,6 1 مليون دولار في عام 2023، كما يتضح من رصيد الدفع المسبق البالغ 0,8 بليون دولار الذي تم الإبلاغ عنه في النســخة الأولى من البيانات المالية، والذي تم تخفيضـــه إلى 328,6 مليون دولار في النســـخة النهائية من البيانات المالية بعد مراجعة التقارير بطريقة غير إلكترونية. وهذا التأخير في تقديم وتجهيز التقارير المالية للمشـــاريع لا يتوافق مع التعليمات الإدارية للمفوضـــية فيما يتعلق بالمواعيد النهائية لاتفاقات الشـــراكة وكان له تأثير كبير على البيانات المالية لعام 2023 (أكبر من المبلغ المعتاد البالغ 291,1 مليون دولار من مصروفات الشركاء في التنفيذ التي لم يتم بعد الإبلاغ عنها أو تجهيزها).

(2) PMC02 و PMC03.

الجدول 4 من الفصل الثاني

حالة التقارير المالية المرحلية والنهائية للمشاريع

التقارير المرحلية	*تشرين الأول/أكتوبر*	*تشرين الثاني/نوفمبر*	*كانون الأول/ديسمبر*	*كانون الثاني/يناير*	*المجموع*
قُدّمت	161	1 113	736	60	2 070
انتهت	45	725	965	282	2 017
التقارير النهائية	*شباط/فبراير*	*آذار/مارس*	*نيسان/أبريل*		*المجموع*
قُدّمت	239	694	389		1 322
انتهت	0	0	0		0

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

26 - تبرر المفوضية حالات التأخر في تقديم التقارير وتجهيزها بمجموعة من القيود المعلوماتية والتكنولوجية الناشئة عن تنفيذ النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد وأداة الإبلاغ عن المشاريع ومراقبتها ورصدها (PROMS). وبعد تجميد عملية تجهيز التقارير المالية للمشاريع لمدة شهرين (آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2023) في أداة إدارة النظم والموارد والأفراد (MSRP)، الأمر الذي سمح بترحيل البيانات وبدء تشغيل النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد، تمكنت المفوضية من تجهيز التقارير مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر بعد إنشاء فريق مركزي للتثبيت في إطار شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري يتولى مهمة تجهيز التقارير. غير أن الأداة المؤقتة التي أتاحها النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد لتقديم تقارير عام 2023 لم تأت في الوقت المناسب، وتطلبت العديد من التحسينات لتصبح جاهزة للعمل، سواء من حيث النموذج المستخدم أو إضفاء الطابع شبه الآلي على العملية التي ظلت يدوية إلى حد بعيد مقارنة بحجم التقارير التي يتعين تجهيزها. واتخذت الوكالة قرارًا استراتيجيًا بأن أعطت الأولوية لتقوم في نهاية العام بتجهيز المبالغ المدفوعة مسبقا للشركاء في عام 2023، مستخدمة في ذلك الموارد البشرية المحدودة المتاحة لديها، وذلك على حساب تجهيز التقارير المالية المتعلقة بمعاملات الشركاء في عام 2023 في الوقت المناسب. وقد أدى ذلك إلى تراكم كم كبير من التقارير المالية المؤقتة للمشاريع مقارنةً بالجداول الزمنية المعتادة لتجهيز التقارير.

27 - وللتغلب على التحديات التي واجهتها المفوضية في تجهيز النموذج التشغيلي المؤقت، أعدت شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج في كانون الثاني/يناير 2024، بالتنسيق مع المكاتب والعمليات الإقليمية، نموذجاً منقحاً طُرح للاستعمال في أوائل شباط/فبراير. وتضمنت هذه النسخة الجديدة بعض الميزات الجديدة، مثل نفقات ما مضى من العام والأرصدة المتاحة/غير المستخدمة لتوجيه العمليات والشركاء بشأن العمليات المتبقية المدرجة في التقارير النهائية، بالإضافة إلى توقيعات إدارة الشركاء ومديري عمليات المفوضية الذين وافقوا على التقارير.

28 - ونظراً لأن غالبية التقارير المالية للمشاريع عن عام 2023 لم تُقدم أو تُجهز إلا بعد الموعد النهائي لتقديم البيانات المالية، فقد أظهرت الأصول المتداولة الأخرى في البداية رصيداً غير واقعي من المدفوعات المسبقة غير المستهلكة. ومن أجل الحصول على تأكيدات معقولة بشأن معدل استهلاك المدفوعات المسبقة للشركاء عن عام 2023، وافق المجلس على تمديد فترة المراقبة ومكّن المفوضية من تنقيح حساب

الاستحقاق على أساس التجهيز الإضافي للتقارير المالية للمشاريع وتحليل غير إلكتروني للتقارير النهائية التي قُدمت ولكن لم تُجهز. وتعتبر حالات التأخر الكبيرة في تجهيز التقارير المالية للمشاريع عن عام 2023 خاصة بالفترة الانتقالية، ومن المتوقع أن يسمح الإبلاغ عن نفقات الشركاء لعام 2024 وتجهيزها ضمن أداة الإبلاغ عن المشاريع ومراقبتها ورصدها (PROMS) بالامتثال كذلك للتعليمات الإدارية، كما كان الأمر مع أداة إدارة النظم والموارد والأفراد (MSRP)، خاصة فيما يتعلق بالمواعيد النهائية الإلزامية لاتفاقات الشراكة.

29 - **يوصي المجلس بأن تحقق المفوضية مستوى من تجهيز التقارير المالية الواردة من الشركاء في التنفيذ لا يقل عن مستوى تجهيز التقارير المالية الواردة من الشركاء في التنفيذ في إطار النظام المركزي لتخطيط الموارد السابق في وقت مماثل ضمن دورة الإبلاغ السنوية.**

30 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(ب) لمحة عامة عن المقبوضات غير المفوترة حتى نهاية العام

31 - لم تتمكن المفوضية من استخراج تقرير شامل من النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد (Cloud ERP) لتوضيح تفاصيل المقبوضات غير المفوترة حتى نهاية العام. وهذا الضعف التحليلي يزيد من احتمال مرور أخطاء دون تحديدها في الخصوم المستحقة في نهاية العام.

32 - وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتعليماته المتعلقة بالإقفال المالي لنهاية السنة، تقيد المفوضية الفواتير غير المستلمة للسلع أو الخدمات المقدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ضمن خصومها المتداولة. وقد بلغت قيمتها 137,3 مليون دولار في عام 2023. وتضطلع كل عملية بحصر الاستحقاقات في نهاية السنة، وتتولى شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري مسؤولية التحقق من دقة واتساق الخصوم المستحقة على مستوى المقر.

33 - وفي إطار تقييم الرقابة الداخلية والتحقق من صحة الحسابات المستحقة الدفع في نهاية العام الواردة في البيانات المالية عن عام 2023، لاحظ المجلس أن شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري لم تتمكن من استعراض تقرير مجمع يبين جميع الحسابات المستحقة الدفع المسجلة في النظام حتى نهاية العام، على الرغم من أن هذه المعلومات متاحة حسب العملية (وحدة العمل). ويرجع هذا الضعف التحليلي إلى العمل بالنظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد الذي لا يزال في مرحلة التثبيت ولا يوفر مثل هذا التقرير المجمّع حتى الآن.

34 - واعتبر المجلس والشعبة أنه ينبغي أن يكون من الممكن، وإن كان ذلك مرهقاً، إعادة تشكيل إجمالي البنود المفتوحة من مستوى وحدات العمل، وفضلا الحصول على تأكيد معقول بشأن استحقاقات نهاية العام من خلال إجراء مراجعة قائمة على المخاطر للمدفوعات غير المفوترة في عام 2023.

35 - ويرى المجلس أن القيد التقني الحالي قد يؤدي إلى زيادة مخاطر ورود أخطاء جوهرية لا تكشفها ضوابط فريق الحسابات المستحقة الدفع العالمية.

36 - **يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتضمين النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد، بالنسبة للسنة المالية المقبلة، أسلوبا آليا للإبلاغ يتيح التحكم، على مستوى المؤسسة، في جميع المقبوضات غير المفوترة المستحقة حتى نهاية فترة الإبلاغ.**

37 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(ج) التشغيل الآلي في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد

38 - في إطار خطة التحوّل الطموحة التي أطلقتها المفوضية في عام 2020، طبقت المفوضية نظاماً مركزيا سحابياً جديداً لتخطيط الموارد لتيسير عمليات الإدماج والتشغيل الآلي. غير أن هذه العمليات لم تكن قد اكتملت تماما بحلول نيسان/أبريل 2024. وأدت مرحلة التثبيت الجارية إلى ارتفاع نسبة التقديرات والتعديلات اليدوية في البيانات المالية لعام 2023 مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، يرى المجلس أن النظام الجديد سيعزز في نهاية المطاف من موثوقية التقارير المالية من خلال تقليل الحاجة إلى المعاملات اليدوية.

39 - ومن الأهداف الرئيسية لبرنامج التحول المؤسسي، ولا سيما النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد باعتباره حجر الزاوية في إعداد التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تعزيزُ التكامل والتشغيل الآلي، بهدف زيادة الكفاءة في التجهيز اليومي وزيادة تأمين المعاملات التي ستُدرج في نهاية المطاف في البيانات المالية.

40 - وقد بدأ تشغيل النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد قبل أربعة أشهر فقط (أيلول/سبتمبر 2023) قبل الإغلاق المالي، ولم يتم تنفيذ عدد من الوظائف بالكامل بحلول نهاية العام وخلال الفترة التي تم فيها تنفيذ أنشطة الإغلاق. ونتيجة لذلك، تعين على شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري والعمليات أن تجهز يدويا وتقدر نسبة أعلى من المعاملات والأرصدة المجمعة في البيانات المالية للمفوضية مقارنة بالفترة المالية السابقة. والمجلس وإذ يأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجه تنفيذ أي نظام جديد، فقد حدد العمليات التي كان التشغيل الآلي فيها ذا صلة لأغراض إعداد التقارير المالية واستعرض حالة الخاصيات الوظيفية.

41 - وفي نيسان/أبريل 2024، من بين 20 عملية رئيسية خضعت للتشغيل الآلي حسبما حددته المفوضية، كانت 6 عمليات لا تزال بحاجة إلى تعديلات أو تثبيت. والعمليات التي اعتُبر أنها نُفذت بالفعل هي:

(أ) الحسابات المستحقة الدفع، وتشمل بيانات من النظم المصدر عن 70 في المائة من معاملات عام 2023، بالإضافة إلى عناصر عملية التصديق والموافقة، بما في ذلك عمليات الحجز والإفراج التلقائية عن مبالغ عند اكتشاف تناقضات؛

(ب) تقديم الطلبات إلكترونيا من المكاتب المحلية لتجديد النقدية في إطار إدارة الأرصدة النقدية؛

(ج) الموافقة مركزيا على الموردين التجاريين واستخدام طريقة آلية في إعداد البيانات المرجعية عن القوى العاملة لدى الموردين وفي تحديثها؛

(د) منصة الخدمة الذاتية للموظفين لطلب السلف ورد التكاليف؛

(هـ) محرك خاص بالضرائب لإدارة ضريبة القيمة المضافة.

42 - وكانت عملية تثبيت النظام وتنقيحه لا تزال مستمرة، حيث يتطلب إجراء تعديلات يدوية ومراقبة إضافية تتعلق بما يلي:

(أ) إنشاء وتطبيق إيصالات الحسابات المستحقة القبض آلياً من خلال الأداة المصرفية الإلكترونية الجديدة؛

(ب) التسوية التلقائية لإدارة النقدية والاتصالات المصرفية الرقمية لزيادة عدد المعاملات التي تُجهَّز ضمن المجمع الرقمي لحلول الخزانة؛

(ج) أداة الخدمة الذاتية المتعلقة بالسفر، بما في ذلك إدارة عملية الموافقة وآلية التحقق من الأموال؛

(د) تبسيط المخطط المحاسبي والتشغيل الآلي لسير عمل دفتر الأستاذ الفرعي، مع استمرار الحاجة إلى بعض التحسينات لتحقيق فعالية التشغيل الكاملة؛

(هـ) معاملات الشركاء بأداة الإبلاغ عن المشاريع ومراقبتها ورصدها (PROMS) في عام 2024 ووقف تشغيل الأداة المؤقتة (شبه الآلية) المستخدمة لتجهيز التقارير المالية للمشاريع عن عام 2023.

43 - وُصفت ست عمليات رئيسية بأن تنفيذها لا يزال جاريا (خمس عمليات) أو مقررا (عملية واحدة) وقت إجراء مراجعة الحسابات. وهذه العمليات هي:

(أ) منصة الإبلاغ المالي لدعم عملية إعداد البيانات المالية؛

(ب) أداة لإعداد حسابات المعاملات الخاصة بالحسابات المستحقة الدفع، وهي أداة مصممة للتشغيل الآلي لاستنباط التوزيع المحاسبي على أساس المعلومات المتعلقة بالمشروع والمهمة ونوع الإنفاق وتنظيم الإنفاق[3]؛

(ج) نظام تحكم متقدم يتيح الاستعراض الآلي لحقوق الدخول إلى النظام وطرق أداء العمل المعقدة، وينبغي له أن يبرز مجالات المخاطر ويحدد تلقائيا المعاملات ذات الصلة من أجل استعراضها؛

(د) أداة الخدمة الذاتية لإدارة الحسابات المصرفية الشخصية للموردين؛

(هـ) التشغيل الآلي الكامل لعملية الدفع المتكاملة والخصومات المقررة من كشوف المرتبات لحسابات الموظفين الدائنة وحساباتهم المدينة، باستثناء المرتبات، حيث تُسجل هذه المعاملات في دفاتر الأستاذ الفرعية وتُدمج وتُعرض في موضع واحد للمستخدِمين بدلا من الاكتفاء بتسجيلها في حسابات متعددة بدفتر الأستاذ العام، كما كان الحال في السابق؛

(و) التشغيل الآلي للعمليات المتكررة من خلال التحسينات الروبوتية والذكاء الاصطناعي، وهو ما تعتزم المفوضية تفعيله في السنوات القادمة.

44 - وسجل المجلس أيضا ما يلي:

(أ) بالنسبة للتبرعات، (4,5 بلايين دولار)، لم تُستخدم الوحدة الجديدة للسنة المالية 2023، نظرًا لأنها صُممت للمعيار 47 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإيرادات، والذي من المتوقع

(3) يجب أن تُسجل جميع المعاملات في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد مع إيراد المعلومات المتعلقة بالمشروع والمهمة ونوع الإنفاق وتنظيم الإنفاق، وهي معلومات حلت محل مجموعات حقول مخطط أداة إدارة النظم والموارد والأفراد (MSRP).

اعتماده في عام 2024. ولذلك، كان لا بد من إجراء تعديلات يدويا لإعداد التقارير المالية لعام 2023 بموجب المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) لم يتم تنفيذ محرك تخصـــيص التمويل، الذي ينبغي أن يطابق النفقات الفعلية تلقائيًا مع التبرعات اعتمادًا على تخصيصها، وتمت عملية تخصيص الأموال يدويًا في عام 2023؛

(ج) حساب تكلفة الشحن ورسملة المخزونات تم يدويًا أيضا وينبغي ميكنته لإعداد التقارير المالية عن عام 2024.

45 - وفيما يتعلق بآلية الرقابة الداخلية، قامت الإدارة بتقييم أربع عمليات تتعلق بشـــعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري واعتبرتها على درجة متوســـطة من الامتثال للرقابة الداخلية. وعلى العموم، تُظهر نتائج استبيان التقييم الذاتي للرقابة الداخلية أن ثمة مجالا للتحسين في التتبع المالي وإعداد التقارير المالية. ويرى المجلس أن النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد يتيح فرصاً للتشغيل الآلي، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من موثوقية التقارير المالية عن طريق التقليل من المعاملات التي تتم يدويا.

46 - **يوصي المجلس بأن تراقب المفوضين تنفيذ عمليات التشغيل الآلي المجدولة في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد لضمان أن تكون في كامل الجهوزية والموثوقية لفترة الإبلاغ التالية.**

47 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(د) نقاط الضعف في إدارة حقوق ودخول المستخدِمين إلى النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد

48 - إدارة دخول المستخدِمين إلى النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد تظهر فيها مواطن ضعف مردها إلى الإعداد غير الكافي قبل بدء التشـــغيل، الأمر الذي أدى إلى وقوع العديد من الحوادث بعد بدء تشغيل النظام. فبعد مرور أكثر من ستة أشهر على إطلاق بدء التشغيل، وعلى الرغم من إجراء عمليات استعراض متعددة على المستويين المحلي والمركزي، لا يزال هناك نقص في الضمانات المتعلقة بالفصل بين الواجبات. ولم يتم بعد تطبيق الفحوصـــات الآلية للكشـــف عن حالات تضـــارب الأدوار وعن المعاملات غير المناسبة.

49 - وقد بدأ العمل بالنظام المالي والمحاســـبي الجديد، النظام المركزي الســـحابي لتخطيط الموارد (Cloud ERP)، وهو أحد النظم الرئيسية في برنامج التحول المؤسسي، في 18 أيلول/سبتمبر 2023. وقد حلّ هذا النظام محل النظام الســـابق، أداة إدارة النظم والموارد والأفراد (MSRP) لجميع العمليات المالية ولإدارة المحاسبة العامة والمشتريات وإدارة سلسلة الإمداد.

50 - وإدارة دخول المستخدِمين هي واحدة من أهم عمليات الرقابة الداخلية. إذ يجب أن تتوافق "الأدوار" (ملفات تعريف المستخدمين) المخصصة لمستخدمي المفوضية مع الفصل المناسب بين الواجبات فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للمفوضية من أجل ضمان موثوقية البيانات المالية ومنع الاحتيال الداخلي.

51 - ولدعم هذه العملية في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد، وضعت المفوضية إطار عمل جديدا لتفويض السلطة وتحديد الأدوار وأصدرت مذكرة تنفيذية في منتصف أيلول/سبتمبر 2023 قبل بدء التشغيل مباشرة. وتمت مراجعة المذكرة بعد بدء التشغيل في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لتعكس الدروس المستفادة.

52 - واستعرض المجلس عملية إدارة دخول المستخدمين داخل النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد أثناء تنفيذ المشروع، ثم بعد بدء التشغيل، ومرة أخرى في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2024.

تحديد أدوار مكيَّفة وتحميل الأدوار قبل بدء التشغيل

53 - كان مقررا أن تُستعمَل في المشروع الأولي الأدوار القياسية لمورد البرمجيات. وبعد اختبار تلك الأدوار على نطاق واسع، تقرر أنه من الضروري تصميم أدوار مكيفة، ولكن لم يتسن اختبارها باستفاضة في الوقت المناسب لبدء التشغيل. وظهر من تحليل المجلس لجميع الأدوار المستخدمة في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد في كانون الثاني/يناير 2024 أن أغلبها (64 في المائة) لم تكن من الأدوار القياسية لبائع البرمجيات، ولكن كانت أدوارا قامت المفوضية بتكييفها (115 من الأدوار المكيفة المختلفة في مقابل استخدام الأدوار القياسية المختلفة لبائع البرمجيات وعددها 63 دورا). ولإعداد حقوق الدخول الأولية للمستخدِمين في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد، قدم فريق المشروع اقتراحًا لأدوار النظام على أساس أدوار النظام السابق في أداة إدارة النظم والموارد والأفراد (MSRP)، على الرغم من أن فلسفة إدارة دخول المستخدِمين في النظامين (النظام القديم والنظام الجديد) مختلفة تمامًا. واستعرضت شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري تلك المقترحات وبدأ تنفيذها قبل وقت قصير من بدء التشغيل.

54 - وأصدرت الشعبة مذكرتها الأولى وبها إرشادات بشأن تنفيذ الأدوار في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد في 17 أيلول/سبتمبر 2023، قبل بدء تشغيل النظام مباشرةً. وتضمنت الإرشادات تعليمات للمكاتب حول كيفية تنظيم وطلب أدوار الدخول الخاصة بها. واعتُبرت الفترة التي تلت بدء التشغيل فترة انتقالية تسمح لجميع العمليات بالتعود على النظام والتحقق من الأدوار المخصصة وفقًا للتعليمات وتحديد أي مشاكل تتعلق بأدوار الدخول التي ربما يكون شرحها لم يرد في مذكرة التنفيذ.

55 - وحقوق دخول المستخدِمين التي تم إعدادها في النظام الجديد لم تكن جاهزة بما يكفي قبل بدء التشغيل: فقد نُفذت الأدوار المكيفة في وقت متأخر ولم يتم اختبارها بشكل كافٍ، ووقع تأخير في إصدار المبادئ التوجيهية الأولى بشأن تفويض السلطة وإسناد الأدوار. ونتيجة لذلك، وقعت العديد من الحوادث المتعلقة بحقوق دخول المستخِدمين بعد بدء التشغيل.

تفويض السلطة وإسناد الأدوار في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد ونماذج طلبات التغيير وعمليات الاستعراض

56 - استناداً إلى تجربة ما بعد بدء التشغيل، أصدرت شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري تحديثاً لمذكرة التنفيذ في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أوردت فيه تفاصيل إضافية حول إسناد الأدوار ووضعت طريقة أكثر توحيداً لطلب إجراء التغييرات في إسناد الأدوار باستخدام نموذج طلب تفويض السلطة وتغيير إسناد الأدوار (انظر الفقرة 54 أعلاه). غير أنه لا توجد مصفوفة للفصل بين الواجبات في الوثيقة (تعقيدات النظام الجديد لا تسمح بإنتاج مثل هذه الوثيقة بصيغة يمكن قراءتها)، ولكن ثمة فقط توصيات بشأن أهمية تجنب إعطاء حقوق الإنشاء وحقوق الموافقة لمستخدم واحد. ويسلط الضوء على مبادئ الفصل بين الواجبات في نموذج تفويض السلطة وطلب تغيير الأدوار؛ ويوجد لكل دور تعليق على ما ينبغي تنفيذه من فصل بين الواجبات. والنماذج يجب أن تعبأ محلياً، وهي تُدار مركزياً من قبل فريق مكرس لذلك في شعبة نظم المعلومات والاتصالات من خلال بوابة الخدمات المركزية.

57 - وقد عُينت جهات تنسيق لإدارة الأدوار في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد (319 شخصًا اعتبارًا من نيسان/أبريل 2024) على المستوى المناسب. وجهات التنسيق مسؤولة أيضًا عن إجراء عمليات استعراض دورية على أساس تفويض محدد للسلطة وتقارير إسناد الأدوار. وفي الربع الأخير من عام 2023، كان على جميع العمليات القطرية أن تجري عمليات استعراض لتوزيع الأدوار، وتحققت شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري من النتائج وأحالتها إلى فريق شعبة نظم المعلومات والاتصالات من أجل التصحيح. غير أن العملية برمتها تمت يدويا. وتعتمد جودة الاستعراض على خبرة جهات التنسيق المعنية بالأدوار في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد وعلى خبرة الشعبة في الكشف عن مواضع التضارب بين الأدوار. وهي تعتمد أيضا على الوصف الصحيح للأدوار المحددة في النظام. والواقع أن إعداد الأدوار يتيح إمكانية إسناد امتيازات مختلفة. وهذا الوضع يجعل من الصعب اكتشاف أوجه التضارب بين الأدوار لأنه يجب اكتشاف أي تضارب على مستوى الامتيازات لا على مستوى الأدوار فحسب.

58 - ومن الصعب أيضًا اكتشاف الحالات المعيب لإسناد الأدوار على المستوى المركزي. فقد لاحظ المجلس، على سبيل المثال، أن سبعة مستخدِمين كان لديهم دور "قيّم على أمن طلبات الدخول": ثلاثة منهم كانوا من شعبة نظم المعلومات والاتصالات، وهو أمر طبيعي، لكن أربعة منهم كانوا من وحدة العمل الخاصة بكوستاريكا. ولم يُكتشف الخطأ أثناء عمليات الاستعراض المحلية، ولم يتم تصحيحه سوى في وقت لاحق.

59 - ويرى المجلس أنه بدون أدوات آلية يمكنها اكتشاف مثل هذا التضارب المحتمل بين الأدوار، من الصعب التأكد من كل دور من الأدوار أُسند بالطريقة الصحيحة.

إدارة دخول المستخدِمين الحاليين

60 - لقد أُسند حتى نيسان/أبريل 2024 ما يزيد على 000 208 دور للمستخدِمين في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد (بمعدل 10 أدوار لكل مستخدِم). وبالنظر إلى قيم سياق الأمان (المعايير التي في ضوئها تحدد البيانات التي يُسمح للمستخدم بالوصول إليها، من قبيل وحدة العمل، وحدود التصرف في الميزانية، ودفتر الأصول، وما إلى ذلك)، فإن هناك أكثر من 1,8 مليون تركيبة محتملة من أدوار المستخدِمين وسياقات البيانات التي يتعين أن تُدار في النظام.

61 - بالنظر إلى كثرة الأدوار (ستة أدوار تُسند تلقائيًا لكل واحد من الموظفين) وقيم سياق الأمان، فإن الفريق الصغير الحجم في شعبة نظم المعلومات والاتصالات المكلف بتعهد إعدادات دخول المستخدمين إلى النظام يجد صعوبة في عمله. وكان هذا الأمر إشكاليا بوجه خاص خلال الفترة التي تلت بدء التشغيل، حيث كان على الفريق التعامل مع العديد من الحوادث المرتبطة بدخول المستخدِمين، ولكن كان الأمر حساساً للغاية أيضا في كانون الثاني/يناير 2024 (وربما سيكون الأمر كذلك في تموز/يوليه 2024)، حيث شهدت تلك الفترة تغييرات كبيرة في مهام موظفي المفوضية.

62 - وفي نيسان/أبريل 2024، أجرت شعبة نظم المعلومات والاتصالات استعراضا للعملية بهدف التقليل من عدد الإجراءات المطلوبة لإسناد الأدوار لبعض المستخدِمين، وذلك باستعمال مفهوم "الوظائف النموذجية" الذي يجمع عدة أدوار في دور واحد (على سبيل المثال، يُدمج 14 دورًا تحت الوظيفة النموذجية "تجهيز طلبات الشراء"). وتتيح العملية بعد التعديل إمكانية إسناد الأدوار للمستخدمين تلقائيا عند تغيير مواقعهم.

مراقبة الدخول بأساليب متطورة، وضوابط مالية متقدمة، وضوابط تدقيق متقدمة

63 - يتيح النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد تنفيذ أنواع مختلفة من الضوابط:

(أ) أساليب متطورة لمراقبة الدخول بهدف تحديد المستخدِمين المخول لهم الوصول إلى معلومات حساسة وكشف أي تضارب ذي صلة بالفصل بين الواجبات. فكل مستخِدم من المفوضية تُسند له تشكيلة من الأدوار بصلاحيات ينتج عنها احتمال حدوث احتيال أو خطأ جسيم؛

(ب) ضوابط مالية متقدمة للكشف عن الاحتيال والأخطاء والمخاطر الأخرى في المعاملات التي تمت بالفعل؛

(ج) ضوابط تدقيق متقدمة للكشف عما يحدث من تغيرات غير معتادة في النظم، مثل التغيرات المتعددة في الحسابات المصرفية أو العمليات خلال إجازة نهاية الأسبوع.

64 - بدأ تطوير ونشر الضوابط الآلية في وقت متأخر جدًا، أي في مطلع عام 2024، حيث أُعطيت الأولوية لتثبيت النظام بعد بدء التشغيل. وفي نيسان/أبريل 2024، كان عنصران من هذه الضوابط قيد التنفيذ (ولكن لم يتم تفعيلهما بعد) للكشف عن المستخدمِين الذين لهم صلاحية إنشاء الفواتير والموافقة على الفواتير المستحقة الدفع (عنصر الضبط 5800) والمستخدِمين الذين لهم صلاحية إنشاء مدفوعات والموافقة على الفواتير المستحقة الدفع (عنصر الضبط 5810). وتم تحليل النتائج (عدة آلاف من المستخدِمين) لمعرفة إن كانت ثمة حاجة إلى تنفيذ هذه الضوابط باعتبارها ضوابط نشطة، بالنظر إلى احتمال اكتشاف "نتائج إيجابية كاذبة". وبالإضافة إلى ذلك، تم اختبار عنصرين من الضوابط المالية المتقدمة للكشف عن الفواتير المكررة. وتم أيضا تحليل النتائج من قبل شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري. فقد كان لا بد من اتخاذ قرارات بشأن كيفية المضي قدمًا في حالة حدوث مثل خطأ من هذا القبيل. ويشتمل النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد على 11 عنصرًا قياسيًا متقدمًا للتدقيق، ولكنها غير مستخدمة حتى الآن.

65 - وعلى الرغم من توصية المجلس في نيسان/أبريل 2023، لم يتم حتى الآن تنفيذ الضوابط اللازمة للكشف عن التشكيلات المتضاربة من الأدوار أو المعاملات المعيبة. وفي هذا السياق، يصعب على المفوضية التخفيف من مخاطر حدوث الاحتيال أو الأخطاء بسبب التشكيلات غير المناسبة من الأدوار. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشروع آخر للكشف عن التشكيلات غير الملائمة من حقوق المستخدِمين بين النظم المختلفة (النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد، ونظام دعم تحليل المشاريع بواسطة الحاسوب (كومباس) ونظام Synergy، وأداة الإبلاغ عن المشاريع ومراقبتها ورصدها (PROMS)، وما إلى ذلك)، ولكن المشروع بدأ منذ وقت قريب فقط.

66 - **يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتعزيز إدارة حقوق ودخول المستخدِمين إلى النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد من خلال: (أ) إجراء استعراض لجميع المستخدِمين ذوي الأدوار المميَّزة؛ (ب) تفعيل ضوابط متطورة للدخول الآلي للكشف عن حالات الجمع بين أدوار لا تجتمع؛ (ج) تنفيذ ضوابط مالية متطورة ووضع إجراءات لتصفية المعاملات غير المناسبة؛ (د) استخدام ضوابط تدقيق متطورة لتتبع الاستخدام غير النمطي للنظام المركزي لتخطيط الموارد.**

67 - وقد قبلت المفوضية هذه التوصية.

(هـ) إدارة الحوادث المتعلقة بالنظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد

68 - استعرض المجلس إدارة حوادث المعلومات والتكنولوجيا منذ بدء تشغيل النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد، ولاحظ أن عدد الحوادث مرتفع بشكل غير عادي، خاصة الحوادث ذات الصلة بإجراءات السفر (استمرت حتى نيسان/أبريل 2024) وإدارة دخول المستخدِمين (خصوصا في تشرين الأول/أكتوبر 2023)، على أن العمليات المالية تأثرت بدرجة أقل. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُطبّق اتفاق مستوى الخدمات لصيانة النظام، وقد كان من المفروض تنفيذه في أوائل نيسان/أبريل 2024.

69 - تستند المراجعة الحالية إلى سجل أهداف الرقابة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المتصلة بها، وهو سجل يحدد أفضل الممارسات في مجال مراجعة حسابات الحوكمة وتكنولوجيا المعلومات.

70 - واستعرض المجلس إدارة الحوادث في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد خلال الفترة من 18 أيلول/سبتمبر 2023 إلى 31 آذار/مارس 2024.

إدارة الحوادث: التنظيم والإجراءات

71 - لاحظ المجلس أثناء مراجعته للحسابات أن عملية إدارة الحوادث كانت محددة بشكل جيد ومقسمة إلى ثلاثة مستويات من الاستجابة (المستويات 1 و 2 و 3)، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل جهة فاعلة في سلسلة المعالجة.

72 - فحوادث المستوى 1 والمستوى 2 هي حوادث وظيفية يديرها فريق "العمل" (فريق السفر، فريق سلسلة التوريد، فريق الشؤون المالية، وما إلى ذلك). فإذا كان الحادث يتطلب حلاً تقنيًا، تُرفع البطاقة إلى المستوى 3 ويتم حلها إما من قبل الفريق الخارجي المسؤول عن صيانة النظام أو من قبل فريق الجهة الموردة للبرمجية إذا كان من الضروري إجراء تطوير تقني للنظام.

73 - والحوادث المرتبطة بإدارة الدخول يعلجها بشكل منفصل فريق داخلي من شعبة نظم المعلومات والاتصالات. غير أن المجلس لاحظ أنه في نيسان/أبريل 2024 لم يكن ثمة اتفاقية لمستوى الخدمات مع الفريق الخارجي لصيانة النظام، حتى خلال "مرحلة التثبيت" التي دامت ستة أشهر بعد إطلاق النظام.

تصنيف الحوادث

74 - يُصنّف كل حادث وفقًا لتأثيره (مرتفع أو متوسط أو منخفض) ومدى إلحاحه (مرتفع أو متوسط أو منخفض). ويحدد الجمع بين المعيارين معاً درجة أولوية الحادث (1: حرجة، 2: مرتفعة، 3: متوسطة، 4: منخفضة، 5: منخفضة جداً). وفي التصنيف الذي تعمل به المفوضية، ينبغي استخدام الأولوية الحرجة عندما يتوقف النظام وتكون هناك حاجة إلى حل عاجل لإعادة تشغيله مرة أخرى. غير أن تصنيف "حرجة" استُخدم خلال مرحلة التثبيت بشكل غير مناسب لتسليط الضوء على الحوادث التي ينبغي حلها على سبيل الأولوية.

75 - بالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن مستودع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المخزونات الإقليمية) في غازي عنتاب بتركيا ظل تحت تأثير مشكلة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات منذ أيلول/سبتمبر 2023. يبدو أن الحادث نتج عن خطأ في تحديد مركز تكلفة المستودع. وأدى ذلك إلى رفض المعاملات في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد، واضطر الموظفون المحليون إلى سحب كل بند

من البنود يدوياً استجابةً للأزمة في ليبيا في انتظار أن يوجد حل (أي إنشاء مركز تكلفة جديد). وفي كانون الثاني/يناير 2024، لم يكن المستودع قد عمل بشكل صحيح منذ بدء تشغيل النظام المركزي لتخطيط الموارد، ولم يُستكمل نموذج تفويض السلطة وإسناد الأدوار (وهو مطلوب لمنح الحقوق المناسبة للوصول إلى وظائف المستودع في غازي عنتاب). وقد اعتُبر هذا الحادث في البداية من أولوية منخفضة، على الرغم من أهميته بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي نيسان/أبريل 2024، لم يكن قد استُكمل كما ينبغي النموذج المحلي لتفويض السلطة وإسناد الأدوار بشكل صحيح.

76 - يرى المجلس أنه من الصعب إدارة الحوادث في هذا السياق ما لم يُطبَّق التصنيف الصحيح. فلربما أدى ذلك إلى التأخر في إيجاد حل لحوادث تتطلب إجراءً عاجلاً، وربما بودر بالحل لحوادث لا أولوية لها. وقد أكدت المفوضية أنها ستستخدم التصنيف المناسب بمجرد عودة حجم الحوادث إلى طبيعته.

الشكل الأول من الفصل الثاني

عدد الحوادث مع مرور الوقت

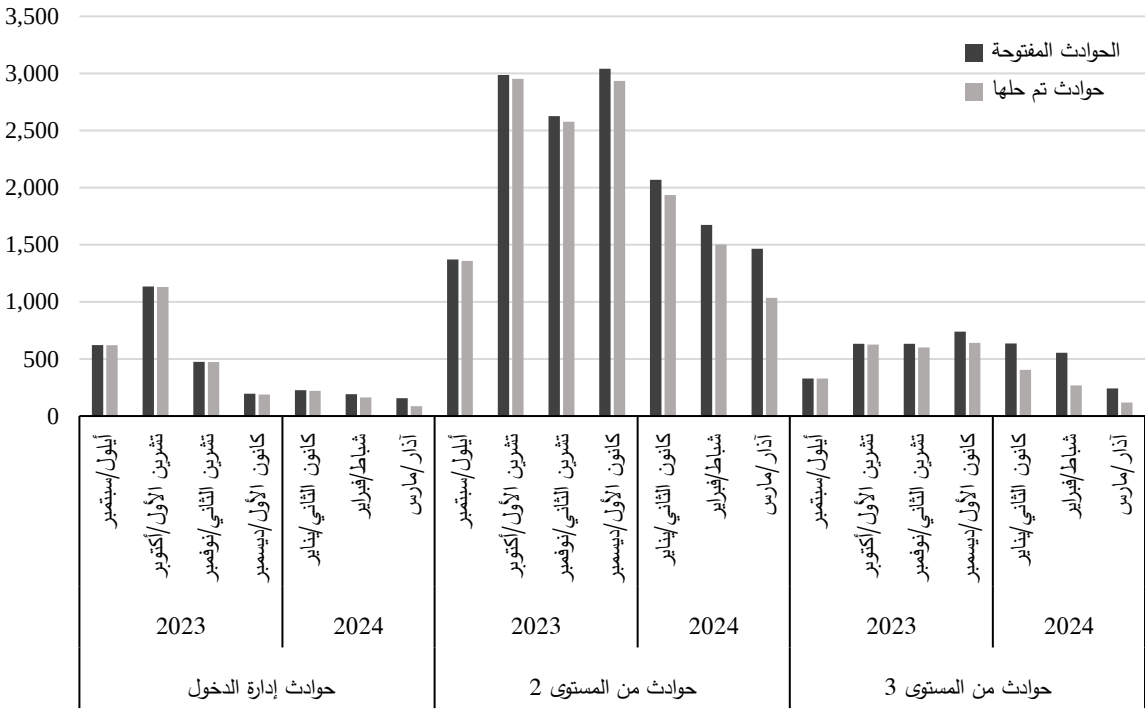

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

77 - قام المجلس بتحليل عدد بطاقات الحوادث في الفترة من 18 أيلول/سبتمبر 2023 إلى نهاية آذار/مارس 2024، ولاحظ أنه تم إنشاء 763 3 من بطاقات الحوادث من المستوى 3 و 232 15 من بطاقات الحوادث من المستوى 2 وأنه تم خلال تلك الفترة إنشاء 998 2 من بطاقات الحوادث المتعلقة بإدارة الدخول.

78 - وترتبط معظم الحوادث بإجراءات السفر (21 في المائة من إجمالي الحوادث)، وإدارة الدخول (16 في المائة) والمالية/الحسابات المستحقة الدفع (13 في المائة). ويعكس ذلك الصعوبات التي واجهتها

المفوضية ولا يزال يتعين عليها التعامل معها فيما يتعلق بإجراءات السفر وإدارة دخول المستخدِمين بعد بدء التشغيل (انظر أدناه).

79 - وفي 31 آذار/مارس 2024، كانت الحوادث قد أُغلق معظمها؛ ومع ذلك، ظلت مفتوحةً 778 حادثا من المستوى 3 و 936 حادثا من المستوى 2 و 118 من حوادث إدارة الدخول. وفي نهاية آذار/مارس 2024، كانت لا تزال مفتوحة 15 من الحوادث "الحرجة" و 192 من الحوادث "المرتفعة"، معظمها يتعلق بإجراءات السفر (91 في المائة)، تليها الشؤون المالية (3 في المائة) وسلسلة التوريد (2 في المائة) وإدارة دخول المستخدِمين (1,5 في المائة). والغالبية العظمى من الحوادث تتعلق بإجراءات السفر، ولا بد من معالجتها؛ وعدد البطاقات التي يتم إنشاؤها كل شهر ماض في تناقص، ولكنه لا يزال مرتفعاً.

80 - وأجرى المجلس التحليل نفسه فيما يتعلق بإدارة دخول المستخدِمين، ولاحظ أن عدد الحوادث وصل إلى الذروة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2023، استقر عدد البطاقات المفتوحة. واستعرض المجلس أيضاً، بمعية شعبة نظم المعلومات والاتصالات، عينة من ست حوادث من المستوى 3 وست حوادث تتعلق بإدارة دخول المستخدِمين كانت لا تزال مفتوحة حتى نهاية آذار/مارس 2024. وقام المجلس بتحليل إجراءات الشعبة ولاحظ أن 5 من أصل 12 حادثا تم إغلاقها في نيسان/أبريل 2024، وأن 3 حوادث كانت لا تزال مفتوحة لأنه لم يتسن التحقق من المستخدِم، مع أن ذلك ضروري للإغلاق، وأن حادثين أُعيد تصنيفهما من المستوى 3 إلى المستوى 2 (الجانب العملياتي). وهذا يوضح أهمية تصنيف كل حادث في المستوى المناسب. وكان الحادثان المتبقيان من العينة لا يزالان مفتوحين وتم تصنيفهما ضمن المستوى المناسب ولكن تأثيرهما منخفض.

81 - ويرى المجلس أن عملية إدارة الحوادث تُنفذ بشكل جيد على مستوى عالمي، لكنها تحتاج إلى تحسين مستمر عن طريق تحديث حالة الحوادث بانتظام. ومع ذلك، لا يزال عدد الحوادث مرتفعا، ولا يُتوقع أن يتراجع عددها في المستقبل المنظور، لا سيما فيما يتعلق بالمشاكل المرتبطة بإجراءات السفر.

82 - **يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتحسين إدارة الحوادث في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد من خلال: (أ) إنفاذ بنود الصيانة المنصوص عليها في اتفاق مستوى الخدمات المبرم مع مقدم الخدمة؛ (ب) تقليل عدد الحوادث في إجراءات السفر، بدءًا من الحوادث الأكثر خطورة؛ (ج) استخدام تصنيف الحوادث العادية لتوصيف الحوادث بشكل أكثر دقة.**

83 - وقبلت الإدارة التوصية وأكدت أنها تعمل مع كل من بائع المنتج ومقدِّم خدمات الصيانة لاستعراض الحوادث وتحديد درجات أولويتها. وحاولت المفوضية في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2024 حل 43 مسألة رئيسية ذات أولوية تتعلق بإجراءات السفر. وزيدت موارد إضافية إلى الفريق لتحليل ومعالجة الأعمال المتراكمة.

84 - واتفقت المفوضية مع المورِّد على استخدام حقْلَي الفئة والفئة الفرعية في تصنيف الحوادث لتحديد وتحليل الأسباب الجذرية بشكل أدق من أجل إيجاد الحلول.

(و) إدارة أمن المعلومات والتكنولوجيا

85 - لاحظ المجلس أن البائع يتولى حاليا إدارة المخاطر وخطط استمرارية تصريف الأعمال المتعلقة بإدارة أمن المعلومات والتكنولوجيا، ويبدو أن ذلك يسير وفق ما ينبغي. ومع ذلك، فيما يتعلق بالأمن الداخلي

العام للمفوضية، واستناداً إلى السياسة الجديدة لأمن المعلومات والتكنولوجيا المعتمدة في شباط/فبراير 2023، أشار رئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات إلى وجود ثغرات أظهرتها استبيانات التقييم الذاتي وتحتاج إلى معالجة.

86 - واستعرض المجلس إدارة أمن خدمات الحوسبة السحابية للنظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد، خاصة وأن المخاطر المقابلة وخطط استمرارية تصريف الأعمال أصبحت الآن تحت إدارة المورِّدين. ويبدو أن هذه المخاطر والخطط مؤمنة كما ينبغي. واستعرض المجلس أيضا الأمن الداخلي للمفوضية على الصعيد العالمي في ضوء السياسة الجديدة لأمن المعلومات والتكنولوجيا.

87 - وبإنجاز برنامج التحول المؤسسي في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2023، أصبح نظام المعلومات في المفوضية مدعوماً بالكامل بخدمات الحوسبة السحابية، وهو ما أدى إلى ظهور مخاطر جديدة للمفوضية تتعلق بأمن واستمرارية تطبيقاتها. ويجب على موردي الخدمات أن يقدموا للمفوضية الضمانات الكافية بشأن أمن واستمرارية نظم المفوضية من خلال تقديم الوثائق بشكل منتظم، مثل التقرير المتعلق بضوابط النظم والتنظيم وخطة التعافي والاختبارات ذات الصلة. واستعرض المجلس تدابير التخفيف من حدة المخاطر التي تنطبق على بيئة تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

88 - وتوضح السياسة الجديدة لأمن المعلومات والتكنولوجيا التزام المفوضية بأمن المعلومات، وعلى وجه الخصوص، بحماية سرية وسلامة وتوافر جميع أصول المعلومات الإلكترونية والمادية التي تنشئها أو تستخدمها أو تتعامل معها أو تتحكم فيها المنظمة. وقد اتخذ رئيس موظفي أمن المعلومات العديد من الإجراءات لتعزيز أمن نظام المعلومات في المفوضية، مثل تعيين جهات تنسيق لأمن المعلومات في جميع كيانات المفوضية المحلية والإقليمية.

أمن النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد (مركز العمليات الأمنية) واستمرارية تصريف الأعمال (اختبارات استعادة القدرة على العمل)

89 - استعرض المجلس التقارير الأمنية لعام 2023 عن النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد ولم يجد أي حالات استثنائية أو خروقات في النظام منذ بدء تشغيله في أيلول/سبتمبر 2023. ولذلك، يرى المجلس أن خدمات البائعين مؤمَّنة جيدا ويمكن الاعتماد عليها.

90 - وبالانتقال إلى خدمات الحوسبة السحابية (النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد Cloud ERP ونظام Workday)، أصبحت المفوضية تعتمد الآن بالكامل على مورِّدي الخدمات، بما في ذلك ما يتعلق بخطتها لاستمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل، التي استعرضها المجلس. وقد اكتملت اختبارات ونتائج النظام المركزي لتخطيط الموارد ونظام Workday وتوثيقها بنجاح فيما يتعلق بخطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث.

إدارة الأمن على الصعيد العالمي في المفوضية

91 - استعرض المجلس الأمن الداخلي في المفوضية، الذي يديره مركز للعمليات الأمنية يعمل على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع ويشرف عليه رئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات وفريقه. وتتولى إدارة مركز العمليات الأمنية جهةٌ مقدمة للخدمات، تتولى التحقيق في الحوادث والتصدي لها ومعالجتها. وتستخدم المفوضية أدوات لجمع سجلات الحوادث وتحديد مدى ترابطها وتوليد التنبيهات بشأنها والكشف عنها وفرزها

وإجراء التحقيقات فيها، بما في ذلك استخدام حاسوب خاص تابع لغرض الكشف عن النقاط النهائية والتصدي لها في كل حاسوب مكتبي وخادوم فعلي وافتراضي، وتُدمج أيضا من بدايتها إلى نهايتها مع الأدوات السحابية والأدوات المستخدمة في أماكن العمل. ويجري تتبع كل حادث أمني في نظام ServiceNow، وهو أداة إدارة طلبات تقديم الخدمة. وبعد ذلك يستعين رئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات بقاعدة البيانات تلك لتدوين الحادث في لوحة المتابعة، بما يسهِّل عملية المراقبة. وفي شباط/فبراير 2023، وفي أعقاب توصيات متعددة صدرت عن مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين في السنوات الأخيرة وبعد تحضير استمر سنتين، اعتمدت المفوضية سياسة جديدة بشأن أمن المعلومات والتكنولوجيا لتعزيز أمنها الداخلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

92 - ويرد أعلاه بيان لتنظيم أمن المعلومات في المفوضية. وعلى وجه الخصوص، كان لا بد من تعيين جهات تنسيق معنية بشؤون أمن المعلومات، تُسمى أيضًا "جهات التنسيق المعنية بشؤون الأمن السيبراني"، في كل كيان من كيانات المفوضية لتولّي إدارة مسائل أمن المعلومات والإبلاغ عنها وتنسيقها. وخلال الربع الأخير من عام 2023، أعد مكتب رئيس موظفي أمن المعلومات استبياناً للتقييم الذاتي ليُستخدم في تقييم ما إذا كانت العمليات القُطرية والمكاتب الإقليمية وشُعب المقر (بما فيها شعبة نظم المعلومات والاتصالات) تمتثل للمعايير والمتطلبات الأمنية المعمول بها في المفوضية. وقد صدر ما مجموعه 95 استبيانا من استبيانات التقييم الذاتي للعمليات القُطرية المعرَّضة لمخاطر متوسطة الشدة ومخاطر شديدة والمكاتب الإقليمية والمهام وكيانات المقر وذلك لتقييم مستوى التطور الأمني لتكنولوجيا المعلومات لديها.

93 - وأُنجز ما مجموعه 94 استبياناً من أصل 95 من استبيانات التقييم الذاتي بحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2024، تبيَّن منها أن مستوى الامتثال في 68 كياناً كان قويًا أو مُرضيًا، فيما كان مستوى الامتثال في 15 كياناً متوسطاً ومنخفضا في 11 كياناً. وكشف تحليل مُفصل للنتائج عن وجود عدة خروقات خطيرة (استخدام حواسيب شخصية بتسجيلات غير مؤمَّنة لعمليات تثبيت برامجيات مفكَّكة التشفير، وعدم تغيير كلمات المرور في الطابعات المحلية، واستخدام تطبيقات رئيسية دون الفصل بين الواجبات، وحسابات عامة/إدارية لإجراء المعاملات، وتطبيقات غير مزوَّدة بتشفير للبيانات السرية، وعقود لم تخضع للمراجعة من فريق رئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات قبل التوقيع عليها، وغير ذلك من الخروقات). وعلى الرغم من تباين الردود على الاستبيانات واحتمال الاستهانة بها لكونها استبيانات للتقييم الذاتي، فقد قدمت لمحة عامة جيدة عن الوضع الراهن وأظهرت ضرورة تنفيذ خطة عمل للتقليل من معظم المخاطر التي تم تحديدها.

94 - وطلب رئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات إلى جهات التنسيق المعنية بشؤون أمن المعلومات تجميع قائمة تتضمن جردا بجميع التطبيقات المكيَّفة والمحلية المستخدمة في العمليات في ملف Excel محدد، مشفوعاً بقدر كبير من المعلومات المطلوبة. وكان الموعد النهائي لذلك بدايةً هو نهاية آذار/مارس 2024، ولكنه أُرجئ إلى 15 نيسان/أبريل. غير أن المجلس لم يتمكن من الحصول على نتائج ذلك الجرد في الموعد المحدد. وإضافةً إلى ذلك، حدد المجلس موطن ضعف يتعلق بحملات استراق الهوية الرقمية؛ فعلى الرغم من تحسُّن النتائج في عام 2023 مقارنةً بما كانت عليه في عام 2022، لا يزال عدد المستخدمين الذين يقعون في فخ حملات استراق الهوية الرقمية مرتفعاً للغاية.

95 - ويوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتعزيز إدارة أمن تكنولوجيا المعلومات من خلال ما يلي: (أ) مواصلة تنفيذ مبادرة استبيان التقييم الذاتي على أساس سنوي وتكييف التدريب الأمني للموظفين وفقاً

لذلك؛ (ب) إعداد دورات تدريبية خاصة لجهات الاتصال المعنية بأمن المعلومات؛ (ج) متابعة حملات مكافحة استراق الهوية الرقمية وتكييف التدريب والتواصل بشأن هذا التهديد وفقًا لذلك.

96 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية. واعتبرت المفوضية أن الجزء الثاني منها تم بالفعل تنفيذه جزئيًا، وأن الجزء الثالث هو عملية مستمرة من العمليات الدورية لاسترق الهوية الرقمية، والتي ستتواصل.

(ز) تنفيذ المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية

97 - أدى تنفيذ المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية إلى إجراء تعديل بمبلغ 42,9 مليون دولار في التبرعات المستحقة القبض لعام 2023 بسبب تطبيق خصم عليها.

98 - وفي السابق، كان أثر أي خصم للتبرعات غير المتداولة المستحقة القبض يُفصح عنه في الملاحظات على البيانات المالية فقط، وليس في متن بيان المركز المالي (البيان الأول)، لأنها لم تكن تُعتبر أصولاً مالية. واعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2023، وضَّح المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي صدر في آب/أغسطس 2018، أن التبرعات، ما لم تُعتبر مشروطة بموجب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23: الإيراد من المعاملات غير التبادلية، يجب أن تُحتسب على أنها أصول مالية.

99 - وتأثير المعيار الجديد على البيانات المالية للمفوضية هو خصم بمبلغ 46,8 مليون دولار من الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2023 وبمبلغ 42,9 مليون دولار في نهاية عام 2023.

100 - واستعرض المجلس عملية الحساب التي قدمتها المفوضية، والتعديلات التي أُجريت على البيان الأول والملاحظة ذات الصلة بذلك. ولتطبيق المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تم تحسين طريقة الخصم. فوفقا لما أوصت به فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية في توجيهاتها المتعلقة بالمعيار المحاسبي 41، سعر الخصم المستخدم هو نسبة السحب الخاصة التي وضعها صندوق النقد الدولي.

101 - واستعرض المجلس عملية الخصم المطبقة على التبرعات المستحقة القبض غير المتداولة فتحقَّق من القيودات ذات الصلة، بما في ذلك إعادة صياغة الرصيد الافتتاحي لعام 2023 والمعلومات المقدمة في الملاحظات على البيانات المالية.

4 - إدارة عمليات الميزانية

102 - قام المجلس بمراجعة إدارة عمليات الميزانية في المفوضية. وترتبط ملاحظاته وتوصياته الرئيسية بإعداد الميزانية والتخطيط وتخصيص الاعتمادات (القسم الفرعي 4 (أ)؛ وتعبئة الموارد (القسم الفرعي 4 (ب))؛ وتنفيذ الميزانية (القسم الفرعي 4 (ج))؛ والمساءلة عن إدارة الميزانية والإبلاغ عن الأداء (القسم الفرعي 4 (د))[4].

(4) إضافةً إلى أعمال مراجعة الحسابات التي اضطلع بها المجلس في مقر المفوضية وفي الميدان، تمكن المجلس من الاعتماد على تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي تشكِّل استقلاليته ومصداقيته رصيداً ثميناً للمفوضية.

(أ) إعداد الميزانية والتخطيط وتخصيص الاعتمادات

103 - الميزانية البرنامجية التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية تقوم على الاحتياجات (انظر الفقرات 104-110 أدناه). وهذه ميزانية تعتريها عدة قيود، وهو ما يؤدي بصورة ملحوظة إلى كونها تمثل حاليًا حوالي ضعف التمويل الفعلي للمفوضية (انظر الفقرات 111-128 أدناه).

'1' الميزانية البرنامجية التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية تقوم على الاحتياجات

104 - تكاد المفوضية تموَّل بالكامل من التبرّعات. وتستند الميزانية البرنامجية التي تعتمدها اللجنة التنفيذية للمفوضية سنوياً إلى تقييم للاحتياجات وليس إلى الإيرادات المقدرة. ومن خلال الموافقة على الميزانية البرنامجية كل عام، تحدد اللجنة التنفيذية بشكل غير مباشر الحد الأقصى لمستوى التمويل الذي يؤذن للمفوض السامي بتعبئته وتحدد عدد ونوع الوظائف التي يؤذن للمفوضية بتوظيف من يشغلها. وبالتالي فإن إعداد الميزانية البرنامجية هو في الأساس عملية تجري من القاعدة إلى القمة.

105 - وتوافق اللجنة التنفيذية سنوياً على الميزانية البرنامجية (أو "الميزانية الشاملة" المخصصة للبرامج المقرر تنفيذها في إطار مجالات الأثر حسب تعريفها الوارد في القاعدة المالية 104-6 (ص))[5]. وهي ميزانية تستند إلى تقييم للاحتياجات وليس إلى الإيرادات المقدرة، أي أنها تقوم على الاحتياجات وليس على الموارد. وتشمل احتياطي تشغيلي (القاعدة 104-6 (ص)). ولا تؤدي أوجه التحسين مثل الإطار والأداة COMPASS الجديدين القائمين على النتائج إلى حل فجوة التمويل القائمة بين الاحتياجات والتمويل الفعلي، كما أن تعقيد وتنوع النُّهج التي يعتمدها أصحاب المصلحة الآخرون على اختلافهم يجعل من الصعب تقييم الاحتياجات بطريقة مهمة ودقيقة.

106 - والقواعد العامة السارية على ميزانية المفوضية هي النظام المالي للأمم المتحدة، ولا سيما المادة الثانية (الميزانيات) والمادة الخامسة (استخدام الأموال)، المتمَّم بالقواعد المالية للمفوضية، بصيغتها المعدلة في عام 2022.

107 - وبمبادرة من إدارة المفوضية، وافقت اللجنة التنفيذية على اقتراح في عام 2021 يقضي بأن يُطلب إلى الجمعية العامة أن تأذن للمفوض السامي بأن يصدر نظاما ماليا يلبي الاحتياجات المحددة للمفوضية. وقد استند المشروع إلى الأساس المنطقي الذي يفيد بأن النظام المالي للأمم المتحدة صُمم لتوفير التوجيه لمنظمة تُموَّل من الاشتراكات المقررة، في حين أن المفوضية تموَّل من التبرعات. غير أن عملية طلب الحصول على موافقة المفوضية على وضع نظام مالي خاص بها انتهت دون الحصول على مقرر من الجمعية، وبالتالي تظل المفوضية خاضعة للنظام المالي للأمم المتحدة. ووافقت اللجنة التنفيذية، في حدود صلاحياتها، على تنقيح القواعد المالية في عام 2022 لتكييفها على نحو أفضل مع الاحتياجات المحددة للمفوضية (انظر A/76/12/Add.1 و A/77/12/Add.1).

108 - ويُذكر في القاعدة 501-1 من القواعد المالية للمفوضية أن ميزانيتها البرنامجية التي توافق عليها اللجنة التنفيذية تشكِّل إذناً للمفوض السامي بالدخول في التزامات وتسديد مدفوعات، للأغراض المتوخاة وفي حدود المبالغ المعتمدة على هذا الأساس. ومن خلال الموافقة على الميزانية البرنامجية كل عام، تحدد اللجنة

(5) أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة التنفيذية في عام 1958 بناءً على طلب من الجمعية العامة (قرار الجمعية 1166 (د-12)). وتؤدي اللجنة التنفيذية مهامها بصفتها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة.

التنفيذية بشكل غير مباشر الحد الأقصى لمستوى التمويل الذي يؤذن للمفوض السامي بتعبئته. وتحدد أيضا الحد الأقصى لعدد ونوع الوظائف التي يؤذن لشاغليها بإنجاز المهمة الموكولة للمفوضية.

109 - وتسمِّي المفوضية الميزانيةَ البرنامجية للسنة "ميزانية خطة العمليات"، لأنها تستند إلى الخطط التي تُعد (أو تُعدَّل) بحسب العمليات القطرية والشُعب والكيانات خلال النصف الأول من العام وتُوحد في شهر أيار/مايو[6]، أولاً على المستوى الإقليمي ثم على المستوى العالمي.

110 - وفي الواقع العملي، يُستمد أكثر من 99 في المائة من موارد المفوضية من التبرعات. ففي عام 2023، تم تمويل 220 وظيفة في المقر بمبلغ قدره 44,6 مليون دولار فقط من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

'2' تعتري الميزانية البرنامجية عدة قيود، وهو ما يؤدي بصورة ملحوظة إلى كونها تمثل حاليًا حوالي ضعف التمويل الفعلي للمفوضية

111 - تعتري الميزانية البرنامجية عدة قيود. وعلى وجه الخصوص، لا يبلغ التمويل الفعلي للمفوضية حالياً سوى حوالي نصف المستوى الطموح المحدد في الميزانية البرنامجية، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى ملاءمة تقييم الاحتياجات والموافقة الممنوحة.

112 - غير أن مبلغ الميزانية البرنامجية هو أكبر بكثير في كل عام من النفقات الفعلية في الميزانية. وعلى نحو ما يرد في الجدول 5 من الفصل الثاني، لا يمثل التمويل الفعلي وملاك الموظفين الفعلي في الميزانية خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2023 سوى نصف الحد الأقصى للميزانية الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية.

الجدول 5 من الفصل الثاني

الميزانية المعتمدة والنفقات الفعلية، الفترة 2018-2023

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

		2018	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*
النفقات	الميزانية البرنامجية التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية (أ)	8,2	8,6	9,1	9,2	10,7	10,9
	النفقات الفعلية (ب)	4,2	4,4	4,8	4,9	5,6	5,1
	(ب)/(أ)	%51	%51	%53	%53	%52	%47

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

113 - وخلال العقد الماضي، ازداد عدد الأشخاص النازحين قسراً وعديمي الجنسية بشكل أسرع بكثير من العدد المدرج في الميزانية البرنامجية، على نحو ما يرد في الجدول 6 من الفصل الثاني.

(6) الأرقام المقدَّمة إلى اللجنة التنفيذية عن تنفيذ الميزانية الجارية تكون مؤرخة 1 أيار/مايو.

الجدول 6 من الفصل الثاني

عدد النازحين قسراً وعديمي الجنسية مقابل عددهم المدرج في الميزانية البرنامجية، للفترة 2013-2024

	2013	*2014*	*2015*	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*	*2024*
النازحون قسراً وعديمو الجنسية (بالملايين)	42,9	54,9	63,9	67,4	71,4	74,8	86,5	91,9	94,7	112,6	126,3	130,8
الميزانية البرنامجية القائمة على الاحتياجات (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	5,3	6,6	7,2	7,5	8,0	8,2	8,6	9,1	9,2	10,7	10,8	10,6
مبلغ الدولارات/عدد الأشخاص	124	120	114	111	111	110	100	99	98	95	85	81

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

114 - يختلف البند 5-1 من النظام المالي للأمم المتحدة اختلافاً طفيفاً عن القاعدة 501-1 من القواعد المالية للمفوضية، حيث إنه ينص على أن تكون الاعتمادات التي تقرها الجمعية العامة بمثابة تفويض للأمين العام بالدخول في التزامات ودفع مبالغ للأغراض التي أُقرت من أجلها الاعتمادات وفي حدود المبالغ المعتمدة. وعملاً بتلك القاعدة، تصبح الاعتمادات، بمجرد أن تصوت عليها الجمعية العامة، أنصبة مقررة يتعين أن تسددها الدول الأعضاء.

115 - وفي حالة عدم وجود أنصبة مقررة تصوت عليها الدول الأعضاء، فإن تعريف الاعتماد وفقا للقاعدة المالية 104-6 (ب) من القواعد المالية للمفوضية هو "المبلغ الإجمالي الذي توافق عليه اللجنة التنفيذية في إطار الميزانية البرنامجية الجارية للمفوضية والذي يمكن على أساسه قطع الالتزامات وتحمل النفقات لهذه الأغراض في حدود المبالغ التي توافق عليها اللجنة التنفيذية". وتستخدم القاعدة المالية 501-1، رغم عدم إشارتها صراحةً إلى الاعتمادات، صياغة مماثلة جاء فيها: "تشكل الميزانية البرنامجية للمفوضية التي توافق عليها اللجنة التنفيذية إذناً للمفوض السامي بالدخول في التزامات وتسديد مدفوعات، للأغراض المتوخاة وفي حدود المبالغ المعتمدة على هذا الأساس، رهناً بأحكام القاعدة 501-3 أدناه".

116 - وبالتالي فالقواعد المالية للمفوضية تختلف عن البند 5-1 من النظام المالي للأمم المتحدة من حيث إنها لا تنص على التصويت سواء على الاعتماد نفسه (أي وجود التزام بتمويل الميزانية) والإذن المقابل بالإنفاق، أي الميزانية نفسها. وفي القاعدة 104-6 (ب) من القواعد المالية للمفوضية، فالإذن بالإنفاق والاعتماد الذي يوفر التمويل هما مترادفان، ومن الواضح أن الاعتمادات "الموافق عليها" لا تستند إلى التزام بتمويل الميزانية[7].

117 - وإضافةً إلى ذلك، يُذكر في الفقرة 8 من المعيار 24 أن الميزانية المعتمدة تعكس "الإيرادات المتوقعة" و "النفقات"، ويُذكر في البند 2-2 من النظام المالي للأمم المتحدة أن الميزانية البرنامجية المقترحة

(7) يرجع عدم وجود اعتمادات "حقيقية" (أي التي يستند مبلغها إلى التزام الجهات التي توافق على الميزانية بتوفير التمويل المقابل) إلى أن المساهمات المقدمة إلى المفوضية هي على سبيل التطوع. ويطرح هذا الأمر صعوبات في الإبلاغ عن تنفيذ الميزانية وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 24، الذي صُمم للميزانيات "العادية" الممولة من الأنصبة المقررة. والملاحظ أن الفقرة 8 من المعيار 24 تذكر أن الميزانية المعتمدة ليست تقديرا آجلا أو تنبؤا مبنيا على افتراضات حول الأحداث المستقبلية. وفيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، التبرعات التي لم يتم التعهد بها بعد لا يمكن أن تكون إلا تقديرية.

تعكس "الدخل والنفقات"، بينما يُذكر في القاعدة 202-1 من القواعد المالية للمفوضية أن الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس "الالتزامات والنفقات" فقط، دون الإشارة إلى أي دخل أو إيرادات.

المواءمة الاستراتيجية

118 - عملاً بالقاعدة 203-1 من القواعد المالية للمفوضية، توضع الميزانية البرنامجية المقترحة استناداً إلى عدة أبعاد: عناصر الميزانية، وفئات التكاليف، وإطار المفوضية العالمي للنتائج. وهذا الأخير مُدمج في أداة COMPASS، وهي نظام طموح للتخطيط والميزنة والرصد والإبلاغ قائم على النتائج، وقد أدخل تعديلات كبيرة على دورة التخطيط وإطاره وهيكل الميزانية وعمليات الميزانية في المفوضية. والتغييرات المستحدثَة من خلال الأداة تشكِّل جزءاً من خطة التحوّل على نطاق أوسع لدى المفوضية، بما في ذلك سياسة الهيكلة الإقليمية واللامركزية، وبرنامج التحول المؤسسي، واستراتيجية إدارة المخاطر للفترة 2022-2025، واستراتيجية الموارد البشرية واستراتيجية إدارة البيانات. وقد طُرحت أداة COMPASS للاستخدام تدريجياً في الميدان، بدءاً من التخطيط للدورة البرنامجية لعام 2022. وأثناء مراجعة الحسابات التي أجراها المجلس، كانت عمليات المفوضية تُنفذ في المقام الأول ميزانيةَ عام 2023 وتعد ميزانيةَ عام 2024 في أداة COMPASS.

119 - ونُظمت دورة الميزانية في ثلاث مراحل قائمة على النتائج هي: التخطيط للنتائج، والحصول على النتائج، وإظهار النتائج. أما مرحلة التخطيط (التخطيط الاستراتيجي والميزنة) فترتكز على استراتيجيات تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات استناداً إلى التوجهات الاستراتيجية للمفوضية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وقد تم اختبار التخطيط المتعدد السنوات في سياق العمليات التجريبية وطُبق بالكامل اعتبارًا من عام 2023، وهو يغطي في المقام الأول الفترة 2023-2025. وخلال مرحلة الميزنة، تضمن العمليات القطرية أن تكون استراتيجياتها متوائمة مع أطر التخطيط ذات الصلة، مثل خطط إغاثة اللاجئين، وخطط الاستجابة الإنسانية، وخطط التنمية الوطنية، وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. فالعمليات تقدم استراتيجيتها المتعددة السنوات، بما في ذلك الاحتياجات المالية لكل سنة، إلى مكاتبها الإقليمية. وبمجرد توحيد خطط العمليات، يوافق عليها المفوض السامي لتُشكِّل الميزانية البرنامجية المقترحة.

تقييم الاحتياجات

120 - على الرغم من أن القواعد المالية لا تحدد الأساس الذي يتعين الاستناد إليه في تحديد الاحتياجات المالية، فإن الميزانية البرنامجية التي يقدمها المفوض السامي إلى اللجنة التنفيذية تستند إلى إجراء تقييم للاحتياجات وتعرَّف بأنها "قائمة على الاحتياجات". وقد طُرح نهج تقييم الاحتياجات على الصعيد العالمي وعُرض على اللجنة الدائمة في عام 2009 (انظر EC/60/SC/CRP.14) في إطار أول سياسة للإدارة القائمة على النتائج من سياسات المفوضية[8]. واعتُبر أن إجراء تقييم الاحتياجات على الصعيد العالمي يحدد الاحتياجات الإجمالية بصورة أشمل ويعرض الخطط والأنشطة والموارد اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات. وبدأ العمل بالميزانية القائمة على الاحتياجات عندما كانت المفوضية تمثِّل الجهة الرئيسية، وفي كثير من الأحيان

(8) يشمل النهج الأولي للإدارة القائمة على النتائج إطاراً عالمياً للنتائج، وأداة FOCUS للإدارة القائمة على النتائج، والأولويات الاستراتيجية العالمية، والتقييم الشامل للاحتياجات، إضافةً إلى هيكل للميزانية قائم على الفئات السكانية، وكانت تعرف سابقاً باسم "الركائز" (أي البرنامج العالمي للاجئين، والبرنامج العالمي لعديمي الجنسية، ومشاريع إعادة الإدماج العالمية، ومشاريع النازحين داخليا).

الجهة الوحيدة، التي تقدم الدعم للنازحين قسراً وعديمي الجنسية. وقد مكّن النهج القائم على الاحتياجات الدولَ الأعضاء من اكتساب صورة كاملة عن الإجراءات اللازم اتخاذها لتلبية احتياجات النازحين قسراً وعديمي الجنسية (الذين كانوا يُعرفون سابقاً باسم "الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية").

121 - ويدعم تقييم الاحتياجات على الصعيد العالمي الميزانية البرنامجية المقدمة إلى اللجنة التنفيذية لاستعراضها والموافقة عليها.

122 - وقد تأثر إجراء التقييم القائم على الاحتياجات/تقييم الاحتياجات على الصعيد العالمي لعام 2009 بتغييرين مهمين هما:

(أ) في عام 2016، وقّعت المفوضية على "الصفقة الكبرى" بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية، وهي اتفاق بين الجهات الفاعلة في المجال الإنسانية روج لها مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لغرض تحسين فعالية المساعدة الإنسانية وكفاءتها؛

(ب) في عام 2018، أقرت الجمعية العامة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يدعو إلى تحمل المسؤولية الجماعية والمتبادلة ويقدم إطارًا لتقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو أكثر إنصافًا وقابلية للتنبؤ.

123 - ويعني التغييران المذكوران أعلاه ضمناً أن للمفوضية وجهةَ نظر موحدة عن الاحتياجات ذات الأولوية للنازحين قسراً وعديمي الجنسية، بما في ذلك الاحتياجات التي يغطيها أصحاب المصلحة الآخرون، وهو ما أدى إلى النهج الحالي القائم على الاحتياجات.

124 - ومنذ عام 2009، دأبت المفوضية على إعداد توجيه داخلي بشأن تقييم الاحتياجات[9]. وترد الاحتياجات ذات الأولوية في الميزانية البرنامجية للمفوضية. ويحدد التوجيه ثلاثة أنواع من الاحتياجات[10]: الاحتياجات الإجمالية، والاحتياجات ذات الأولوية، ومتطلبات المفوضية القائمة على الاحتياجات:

(أ) تشمل الاحتياجات الإجمالية جميع احتياجات النازحين قسراً من حيث الحقوق والرفاه، والتي لا يتم التعبير عنها من حيث مخصصات الميزانية؛

(ب) يمكن تغطية الاحتياجات ذات الأولوية من خلال ترتيبات تعاونية، تُسمى عمومًا "الاستجابات"، بين الحكومات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية والمنظمات غير الحكومية. والاحتياجات ذات الأولوية هي مبدئياً الاحتياجات الوحيدة التي تمتلك المفوضية القدرة والتفويض اللازمين لتلبيتها؛

(ج) فيما يتعلق بمتطلبات المفوضية القائمة على الاحتياجات، تُوجه العمليات إلى النظر في عدة معايير في مرحلة التخطيط، من بينها مدى قدرتها على تنفيذ الأنشطة ضمن فترة الميزانية، ووجود جهات فاعلة أخرى ودرجة مشاركتها، والطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتنفيذ تلك الأنشطة. وتراعي

(9) يرد موجز للتوجيه في دليل تقييم الاحتياجات (2017) ودليل البرامج (2023).

(10) وترد في القسم الفرعي 4 (أ) '2' دراسة لمفهوم رابع، هو الاحتياجات ذات الأولوية لدى المفوضية، يقوم على أساس الأموال/مجموع الموارد المتاحة.

خطط العمليات مستوى مشاركة المفوضية ومسؤولياتها في إطار الاستجابة المشتركة بين الوكالات والاستجابة الوطنية، عند الاقتضاء.

125 - ونتيجة لذلك، تُرتب أولويات الميزانية البرنامجية بحيث تضع في الاعتبار قدرة المفوضية على تنفيذ البرامج وكذلك الاحتياجات التي يلبيها أصحاب المصلحة الآخرون بالفعل. فحتى عام 2023، كانت هناك سبع خطط إقليمية لإغاثة اللاجئين للحالات في أوكرانيا وبوروندي والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ونيجيريا، وست خطط لإغاثة اللاجئين على الصعيد القطري (إثيوبيا وأوغندا وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا)، إضافةً إلى خطة الاستجابة المشتركة لبنغلاديش.

126 - ويقتضي التوجيه الصادر عن المفوضية أن تُحدد متطلبات الميزانية باتباع نهج منطلق من القاعدة، وأن تضطلع عمليات المفوضية بتقييمات شاملة وتشاركية المنحى للاحتياجات من الإغاثة الإنسانية والحماية. والأدوات المستخدمة في تقييم الاحتياجات هي في معظمها معقدة وتستنزف الكثير من الموارد ولا يمكن استخدامها كل عام. وتُجرى التقييمات استناداً إلى الاحتياجات من المعلومات وتعتمد على سياق العمليات والمعلومات ومدى توافر الموارد. وتخضع الأدوات المستخدمة للتعديل حسب السياق؛ غير أن هناك مجالا لتحسينها من أجل تقييم الاحتياجات بصورة أفضل. وتدرك المفوضية أهمية البيانات في دعم اتخاذ القرار وقد سجلتها ضمن المخاطر الاستراتيجية الرئيسية.

الميزانيات التكميلية

127 - يُذكر في القاعدة المالية 208-1 أنه يجوز للمفوض السامي، في حالة وجود احتياجات جديدة لا يمكن تلبيتها بالكامل من الميزانية البرنامجية المعتمدة للمفوضية، أن يوافق على ميزانيات تكميلية تُلتمَس لها الأموال بتوجيه نداءات خاصة إلى المانحين. فعلى سبيل المثال، رغم أن اللجنة التنفيذية وافقت على ميزانية برنامجية سنوية لعام 2022 بلغت 8,993 بلايين دولار (انظر A/AC.96/1213/Rev.1)، وافقت أيضا على ميزانيات تكميلية تبلغ 1,721 بليون دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية في الحالات غير المتوقعة الإنسانية والمتعلقة بالحماية، ولا سيما في أوكرانيا وأفغانستان، وهو ما رفع حجم الميزانية الإجمالية إلى 10,714 بلايين دولار، أي بزيادة قدرها 19 في المائة مقارنة بالميزانية الأولية المعتمدة.

128 - وامتثالا للقواعد المالية للمفوضية، فرغم أن للميزانيات التكميلية نفس القوة القانونية التي تتمتع بها الميزانيات البرنامجية المعتمدة، فإنها لا تُقدَّم رسميًا للموافقة عليها بل يجري الإبلاغ عنها فقط لكل اجتماع تعقده اللجنة الدائمة في وقت لاحق، مشفوعة بالمعلومات ذات الصلة بطبيعة التدخلات، وذلك لكي "تحيط الدول الأعضاء علما بها" (القاعدة المالية 208-1).

'3' سبل المضي قدماً

129 - يمكن للمفوضية أن تحسِّن وضعها الحالي بتعزيز منهجيتها للميزانية القائمة على الاحتياجات، تماشيا مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، لتعكس على نحو أفضل دور المفوضية ومساهمة سائر المنظمات وأصحاب المصلحة. ويمكن معالجة أوجه القصور العملية في النظام الحالي بمراجعة برنامج العمل، مع مراعاة بيئة العمليات المتغيرة مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

130 - ومن شأن تقييم الاحتياجات، الذي أُعيد النظر فيه ليميز بشكل أوضح ماهية الاحتياجات التي يمكن للمفوضية أن تغطيتها فعليا في ضوء المنظورات المالية، أن يكون عنصراً رئيسياً أكثر موثوقية ليُسترشد به في عملية إعداد الميزانية.

131 - **ويوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بما يلي: (أ) تحديد استراتيجية لجعل منهجيتها في إعداد الميزانية تتماشى مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، إلى جانب برنامج عمل يصف بشكل أفضل دور المنظمة وميزتها النسبية فيما يتعلق بما يقوم به أصحاب المصلحة الآخرون، وبما يتماشى مع البرمجة المستدامة؛ (ب) التشاور مع الدول الأعضاء والاتفاق معها على أنسب السبل لتوسيع وتحسين المعلومات بشأن مخصصات الميزانية والأولويات والتسويات والثغرات الملحة استناداً إلى الأموال المتاحة في ضوء برنامج العمل المعتمد، بحيث تتكوّن لدى الدول الأعضاء رؤية وفهم أوضح لأنشطة المفوضية على أرض الواقع، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تقديم معلومات محسَّنة في الميزانية وتحديثات عن التمويل تُقدم ثلاث مرات في السنة.**

132 - **ويوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتحسين منهجيتها في تقييم الاحتياجات بطريقة تكون أفيد في عملية إعداد الميزانية.**

133 - وقبلت المفوضية هاتين التوصيتين.

(ب) تعبئة الموارد

134 - يبدو أن تمويل المفوضية غير كافٍ على الصعيد العالمي وغير مرن بشكل متزايد ويفتقر إلى وضوح الرؤية على مدى عدة سنوات (انظر القسم الفرعي 4 (ب) '1'). ويتعين تنويع التمويل للتخفيف من خطر تركيزه في الوقت الراهن (انظر القسم الفرعي 4 (ب) '2').

'1' تمويل المفوضية يبدو أنه غير كافٍ على الصعيد العالمي وغير مرن بشكل متزايد ويفتقر إلى وضوح الرؤية على مدى عدة سنوات

135 - الأموال التي تحشدها المفوضية بعيدة كل البعد عن الاحتياجات المقدرة. وهذا "النقص في التمويل" في مقابل الاحتياجات يتباين من منطقة إلى أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثلث التبرعات فقط هي التي تتسم بالمرونة ولم يصل التمويل المتعدد السنوات إلى مستويات كافية.

هيكل التمويل

136 - إضافةً إلى المخصصات من الميزانية العادية للأمم المتحدة، تتلقى المفوضية تبرعات من ثلاث فئات من الجهات المانحة: القطاع العام، ويشمل الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية؛ وكيانات القطاع الخاص (الشركات، والمحسنين الأفراد، والمؤسسات الخيرية) والشركاء الوطنيين[11]؛ وصناديق الأمم المتحدة

(11) الشركاء الوطنيون للمفوضية هم كيانات غير حكومية تقوم بأنشطة الدعوة وجمع التبرعات على الصعيد الوطني. وللمفوضية حالياً شركاء وطنيون في الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، والبرتغال، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

للتمويل الجماعي النقدي[12]. وفي الفترة من عام 2020 إلى عام 2023، انخفضت حصة مساهمات القطاع العام بنسبة 4 في المائة فيما زادت حصة مساهمات القطاع الخاص بنسبة 35 في المائة، لتصل إلى 15 في المائة في عام 2023، ويُعزى ذلك بوجه خاص إلى زيادة مساهمات الشركاء الوطنيين[13]. وزادت أيضا حصة صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي النقدي بنسبة 48 في المائة (انظر الجدول 7 من الفصل الثاني).

الجدول 7 من الفصل الثاني

الأموال المتاحة حسب المصدر، للفترة 2020-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

نوع الجهة المانحة	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*	*2023/2020 (النسبة المئوية)*
هيئة حكومية	3 526	3 574	4 120	3 636	3
كيان حكومي دولي	532	337	260	265	-50
شريك وطني	277	365	825	426	54
هيئة من القطاع الخاص	261	261	421	299	14
صناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة	141	100	183	209	48
الميزانية العادية للأمم المتحدة	40	43	42	45	11
المجموع	**4 776**	**4 680**	**5 851**	**4 880**	**2**

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الأموال الواردة في مقابل الاحتياجات المقدرة

137 - يوجد اختلاف كبير بين الاحتياجات المالية المدرجة في الميزانية البرنامجية القائمة على الاحتياجات والأموال المتاحة، حيث تتجاوز نسبة النقص في التمويل 40 في المائة. بل إن ذلك النقص تزايد ليصل إلى ما نسبته 53 في المائة في عام 2023 (انظر الجدول 8 من الفصل الثاني والشكل الثاني من الفصل الثاني)[14].

(12) في عام 2023، تلقت المفوضية تمويلاً من 22 آلية من آليات التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة، من بينها 12 آلية تمويل متعددة الجهات المانحة تُدار نيابةً عن الأمين العام، وهو ما يمثل نسبة 4 في المائة من التمويل لعام 2023.

(13) وكان أهم ثلاثة مساهمين (ضمن الآليات المتعددة الجهات المانحة)، ويمثلون نسبة 75 في المائة من مجموع التمويل، هم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والصناديق القطرية المشتركة، وصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر".

(14) الزيادة في خطة العمليات خلال عام 2022 تُعزى أساساً إلى الميزانيات الإضافية بمبلغ إجمالي قدره 710 1 ملايين دولار، تشمل مبلغ 250 مليون دولار لأوكرانيا و 233 مليون دولار لأفغانستان و 59 مليون دولار للكاميرون.

الجدول 8 من الفصل الثاني

النقص في التمويل، للفترة 2018-2024

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الميزانية البرنامجية القائمة على الاحتياجات (أ)	8 220	8 636	9 131	9 247	10 714	10 800[أ]	10 622[ب]
الأموال المتاحة (ب)	4 710	4 826	5 403	5 153	6 180	5 716	يُحدد لاحقا
النفقات الفعلية	4 226	4 415	4 837	4 917	5 607	5 166	يُحدد لاحقا
النقص في التمويل (1-ب/أ) (النسبة المئوية)	43	44	41	44	42	53	يُحدد لاحقا

المصدر: الوثيقة A/AC.96/74/5.

(أ) حتى 31 أيار/مايو 2023.

(ب) الميزانية الأولية.

الشكل الثاني من الفصل الثاني

النقص في التمويل، للفترة 2018-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

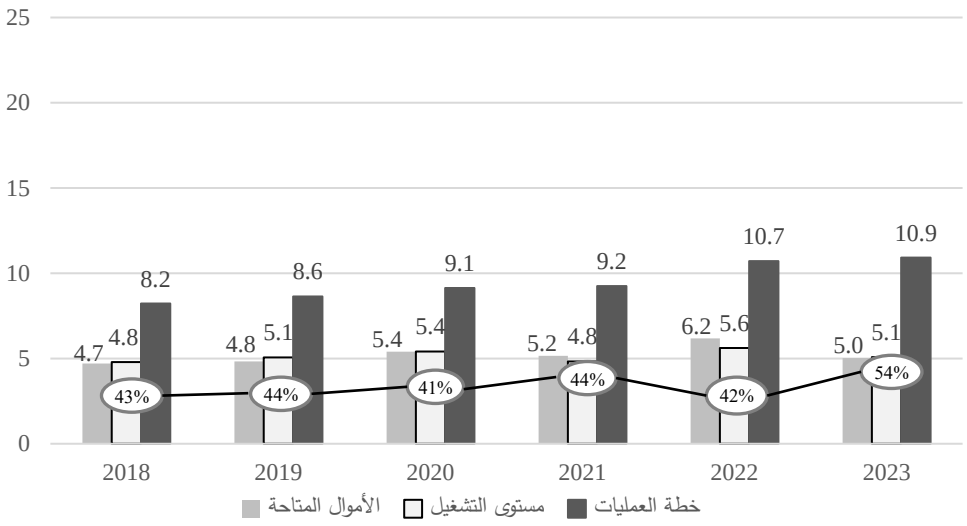

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

138 - ويختلف أيضـا توافر التمويل من منطقة إلى أخرى. فقد تجاوز النقص في التمويل في عام 2023 نسـبةَ 60 في المائـة في بعض المنـاطق الأفريقيـة وانخفض إلى أقل 40 في المائـة في أوروبـا (انظر الجدول أدناه).

الجدول 9 من الفصل الثاني

النقص في التمويل حسب المناطق في عام 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المنطقة	*الميزانية البرنامجية القائمة على الاحتياجات: النهائي*	*مستوى التشغيل حتى نهاية العام*	*النقص في التمويل (النسبة المئوية)*
الجنوب الأفريقي	471 707	181 093	62
شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى	2 160 691	811134	62
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2 441 639	994 836	59
الأمريكتان	827 432	353 810	57
غرب ووسط أفريقيا	1 064 955	454 699	57
آسيا والمحيط الهادئ	1 014 985	571 983	44
أوروبا	1 693 533	1 045 116	38
المجموع	**9 674 942**	**4 412 670**	**62**

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

139 - وفي سـياق محدودية التمويل مقارنةً باحتياجات النازحين قسـراً، فإن من الأهمية البالغة أن تُحدد أولويات للإجراءات. فبعض العمليات تواجه نقصـا في التمويل أكثر من غيرها، حسـب مدى توافر ذلك التمويل. والمعايير المتبعة في تحديد الأولويات محددة بشـكل جيد في التوجيهات ويمكن تكييفها مع خصوصيات كل بلد. وإضافة إلى التقرير العالمي عن العمليات التي تعاني من نقص في التمويل، لا بد من توثيق نتائج تحديد الأولويات على الصعيد المحلي توثيقا جيدا.

140 - وتدرك المفوضـية الخطر الاسـتراتيجي الذي يشـكِّله "عدم كفاية التمويل الجيد لتلبية الحد الأدنى الملح من احتياجات الأشـخاص الذين أُجبروا على الفرار". وقد حددت أيضًـا فئة من المخاطر التشـغيلية تسـمى "المشـاركة الخارجية وتعبئة الموارد"، وتشـمل مخاطر تسـمى "العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد"[(15)]. ولذا تُبذل الجهود اللازمة للتصـدي للمخاطر المتعلقة بالتمويل والعلاقات مع المانحين، في سياق تناقص تمويل الأنشطة الإنسانية، الذي تزداد أهميته.

141 - وحددت المفوضـية مؤشـرات رئيسـية لرصـد مدى شـدة المخاطر المتعلقة بالتمويل. فمخاطر عدم كفاية المرونة تُقاس بالنسبة المئوية لإجمالي التمويل المستلم الذي يتم تخصيصه بشروط صارمة. وقد ارتفع هذا المؤشـر من 19 في المائة في عام 2022 إلى 22 في المائة في عام 2023، مقابل الهدف الأقصـى

(15) ويشير هذا الوضع إلى المخاطر والفرص التي تنطوي عليها التفاعلات بين المفوضية والجهات المانحة على مختلف المستويات. ويشمل شتى الأنشطة مثل جمع التبرعات، وتقديم التقارير إلى الجهات المانحة، وإظهار أثر الأعمال التي تضطلع بها المفوضية، والاتصالات، وعلاقات العمل مع الجهات المانحة، وشروط التبرعات من قبيل التبرعات المخصصة.

المقرر المتمثل في 20 في المائة. وقيست مخاطر عدم كفاية حجم التمويل في عام 2022 من خلال مستوى مؤشر التمويل في عام 2022 مقارنة بعام 2021 (باستثناء الحالة في أوكرانيا)، والذي بلغ 95 في المائة، مقابل الهدف المقرر المتمثل في 100 في المائة. وإضافةً إلى ذلك، كانت النسبة المئوية لزيادة الدخل السنوي عن العام السابق أعلى بكثير من الهدف المقرر في عام 2022 بسبب الأزمة الأوكرانية (أكثر من 26 في المائة)، ولكن الاتجاه انعكس اتجاهه بدرجة هائلة في عام 2023 (أقل من 19 في المائة).

مرونة التمويل

142 - يساور المفوضيةَ القلق إزاء كمية التمويل ومرونته على السواء. فالواقع هو أنه يجوز للمفوض السامي، عملاً بقواعدها المالية، أن يقبل إما التبرعات المشروطة، أي "تلك التي تخضع لشروط مفروضة خارجياً تحدد الغرض الذي ينبغي استخدام التبرع لتحقيقه" (القاعدة المالية 312-2) أو التبرعات غير المشروطة، أي "عندما لا تشترط الجهة المانحة ولا تحدد بطريقة أخرى الغرض من التبرع" (القاعدة المالية 312-3).

143 - ولاحظت المفوضية اتجاهاً فيما يتعلق بالنقاط الثلاث التالية:

(أ) تزايُد الاحتياجات وعدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية على الصعيد العالمي؛

(ب) معدل الزيادة في التمويل (باستثناء عام 2022، الذي كان عاما محددا بسبب الأزمة الأوكرانية) هو أقل بكثير من معدل الزيادة في عدد السكان؛

(ج) نسبة التبرعات المخصصة آخذة في الازدياد.

144 - وترى المفوضية أن التمويل المرن يشمل التبرعات غير المخصصة والتبرعات المخصصة بشروط ميسَّرة، أي التبرعات التي يمكن استخدامها في منطقة أو منطقة فرعية أو حالة محددة. وعلى النحو المبيَّن بمزيد من التفصيل أدناه، فالتمويل المرن[16] يُخصص مؤقتا ويُعاد تخصيصه عدة مرات خلال السنة (قبل تقديم التقارير النهائية إلى الجهات المانحة) وتعتبره المفوضية من الأمور البالغة الأهمية. وفي عام 2022، خصصت المفوضية رُبع تمويلها المرن، أي مبلغ 462 مليون دولار، لـ 12 عملية كانت تعاني من نقص في التمويل، بما أسهم في تغطية رُبع نفقاتها السنوية. وفي جنوب السودان وتشاد، كان استخدام التمويل المرن أعلى من ذلك، حيث مثَّل أكثر من 30 في المائة من النفقات[17].

145 - ويشمل التمويل غير المرن التبرعات المخصصة، التي تُوجه إلى بلد بعينه، دون أي قيود أخرى، والتبرعات المخصصة بشروط صارمة، التي تكون مقيَّدة بمشروع أو قطاع محدد ضمن البلد[18]. والتمويل غير المرن يحد من قدرة المفوضية على مواءمة عملية تخصيص الموارد مع الاحتياجات والأولويات.

(16) انظر https://reporting.unhcr.org/dashboards/flexible-funding.

(17) انظر UNHCR, "A threat to lives, dignity and hope: The implications of underfunding UNHCR's activities in 2023", June 2023.

(18) التخصيص بشروط صارمة يشمل أيضا التبرعات العينية والموظفين الفنيين المبتدئين.

146 - وفي عام 2023، كان التمويل المرن عند مستوى منخفض تاريخيا، حيث انخفضت حصته إلى 35 في المائة مقارنة بنسبة 52 في المائة في عام 2012 (انظر الشكل الثالث من الفصل الثاني).

الشكل الثالث من الفصل الثاني

تطور مرونة التمويل، للفترة 2012-2023

(بالنسبة المئوية)

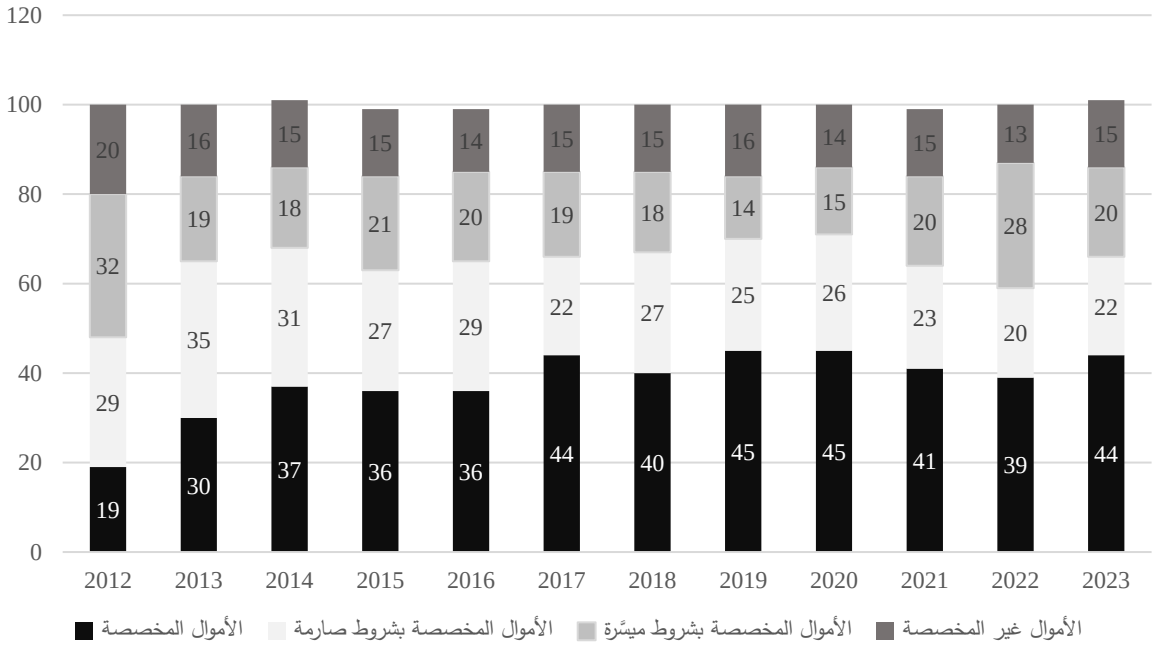

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

147 - وللتبرعات المخصصة والتبرعات المخصصة بشروط صارمة حصة أكبر في بعض المناطق. فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى حصلت على نسبة عالية من التبرعات المخصصة في الفترة بين عامَي 2022 و 2023، بينما استفادت مناطق أوروبا، والجنوب الأفريقي، والأمريكتين من تمويل أكثر مرونة (انظر 10 من الفصل الثاني).

الجدول 10 من الفصل الثاني

مرونة التمويل حسب المناطق، للفترة 2022-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2022			*2023*		
المنطقة	*مستوى التشغيل (أ)*	*التمويل المخصص (ب)*	*ب/أ (بالنسبة المئوية)*	*مستوى التشغيل (أ)*	*التمويل المخصص (ب)*	*ب/أ (بالنسبة المئوية)*
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1 147	1 043	91	995	829	83
شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى	953	720	76	811	660	81
أوروبا	1 145	657	57	1 045	660	63

المنطقة	2022			2023		
	مستوى التشغيل (أ)	التمويل المخصص (ب)	ب/أ (بالنسبة المئوية)	مستوى التشغيل (أ)	التمويل المخصص (ب)	ب/أ (بالنسبة المئوية)
آسيا والمحيط الهادئ	722	499	69	572	459	80
غرب ووسط أفريقيا	444	291	66	455	333	73
الأمريكتان	373	294	79	354	381	108
الجنوب الأفريقي	216	134	62	181	144	80

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

148 - وبلغت التبرعات غير المخصصة المقدمة للمفوضية 764 مليون دولار في عام 2022 و 718 مليون دولار في عام 2023، نسبة 70 في المائة منها 10 مقدمة من جهات مانحة رئيسية "الجهات المتبرعة بأموال مرنة" (انظر الجدول 11 من الفصل الثاني). ويهدف جزء كبير من جهود الدعوة التي تبذلها المفوضية على جميع المستويات إلى إقناع الجهات المانحة بتقديم تمويل أكثر مرونة. وتوافق المفوضية، من حيث المبدأ، على أن تخصيص الأموال بشروط صارمة يستتبع عبئا إداريا إضافيا وبالتالي تكاليف إدارية إضافية بسبب الطابع المعقد للمتابعة والإبلاغ. غير أنه لم يتم حتى الآن تقدير التكلفة الإضافية المحددة لعملية التخصيص، وهو ما يمكن أن يساعد في تشجيع التبرعات غير المخصصة والتبرعات المخصصة بشروط ميسَّرة (أي الإقليمية).

الجدول 11 من الفصل الثاني

أعلى التبرعات غير المخصصة، الفترة 2022-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2022			2023		
الجهة المانحة	التمويل	كنسبة مئوية من التمويل غير المخصص	الجهة المانحة	التمويل	كنسبة مئوية من التمويل غير المخصص
1 - السويد	99,3	13	السويد	85,2	12
2 - منظمة "España con ACNUR"	77,4	10	منظمة "España con ACNUR"	79,0	11
3 - النرويج	72,5	9	النرويج	63,1	9
4 - جهات مانحة خاصة - اليابان	62,1	8	منظمة "Japan for UNHCR"	57,3	8
5 - منظمة "USA for UNHCR"	40,5	5	فرنسا	42,6	6
6 - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	40,1	5	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	41,0	6
7 - جهة مانحة من القطاع الخاص - جمهورية كوريا	37,5	5	جهة مانحة من القطاع الخاص - جمهورية كوريا	36,7	5
8 - مملكة هولندا	37,2	5	مملكة هولندا	36,3	5
9 - الدانمرك	35,6	5	الدانمرك	35,6	5
10 - ألمانيا	23,9	3	ألمانيا	23,3	3

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وضوح الرؤية على مدى سنوات متعددة

149 - تقدر المفوضية أيضا أهمية التمويل المتعدد السنوات، المفهوم على أنه التمويل المتعهَّد به لأكثر من 24 شهراً، وتدعو إلى توفيره. فقد ازداد إجمالي المبلغ السنوي للتمويل المتعدد السنوات من 584 مليون دولار في عام 2021 إلى 618,4 مليون دولار و 746,2 مليون دولار في عامَي 2022 و 2023، على التوالي. ورغم أن شريحة عام 2022 من التمويل المتعدد السنوات كانت في معظمها تبرعات مخصصة أو تبرعات مخصصة بشروط صارمة (51 في المائة)، فإن المفوضية تقدر أهمية التمويل المتعدد السنوات نظراً لإمكانية التنبؤ به وإتاحته الفورية في بداية سنة الميزانية[19]. فعلى سبيل المثال، في مطلع عام 2023، تمكنت المفوضية من الحصول فوراً على تمويل قدره 518 مليون دولار بمقتضى اتفاقات التمويل الحالية المتعددة السنوات، وهو ما يمثل 11 في المائة من إجمالي الإيرادات لذلك العام. ومثَّل المتبرعون الخمسة الرئيسيون بالتمويل المتعدد السنوات (السويد والدنمارك وألمانيا والاتحاد الأوروبي وهولندا) ما نسبته 66 في المائة من المبلغ الإجمالي.

150 - وعلى الرغم من فوائد التمويل المتعدد السنوات، فاتفاقات التمويل المتعدد السنوات لا يُروَّج لها بالقدر الكافي خلال مؤتمرات التبرعات.

'2' يتعين تنويع التمويل للتخفيف من خطر تركيزه في الوقت الراهن

151 - إن خطر تركيز التمويل أمر بالغ الأهمية، حيث لا تزال المفوضية تعتمد على عدد محدود جداً من الجهات المانحة من القطاع العام. ويظهر في التمويل من مصادر القطاع الخاص اتجاه إيجابي ولكن يحتاج إلى مزيد من التطوير. ويمكن أيضًا النظر في إمكانية استحداث نماذج تمويل جديدة يُعمل بها تدريجيًا.

مخاطر تركيز التمويل المقدم من الجهات المانحة

152 - تعتمد المفوضية كثيراً على عدد محدود من الجهات المانحة الرئيسية. فثلاث جهات مانحة (الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والاتحاد الأوروبي) تستأثر بنسبة 50 في المائة من إجمالي التبرعات. وللتصدي لمخاطر تركيز التمويل وتدني مرونته، ينبغي أن تقوم المفوضية بتحليل سلوك الجهات المانحة وفهمه بشكل أفضل ومتعمق. فالتبرعات المقدمة من الولايات المتحدة تُخصص في معظمها على الصعيد القطري؛ وألمانيا تتجه بشكل متزايد نحو تقديم التبرعات المخصصة بشروط ميسَّرة؛ وأما الاتحاد الأوروبي فيقدم تمويلاً يُخصص بشروط صارمة بنسبة 100 في المائة. وقد دأبت المفوضية على الدعوة إلى تقديم التمويل المرن. فخطر انخفاض حجم ومرونة التبرعات المقدمة من الجهات المانحة الرئيسية هو خطر شديد.

153 - وحددت المفوضية إجراءات رئيسية لتوسيع قاعدة الجهات المانحة من خلال وضع خطة للتنويع، مع التركيز بوجه خاص على الجهات المانحة في مجال التنمية ومن القطاع الخاص. فالأموال التي تجمعها المفوضية من الشراكات مع القطاع الخاص شهدت زيادة كبيرة.

(19) غير أن التمويل المتعدد السنوات لا يكون بالضرورة بشروط ميسَّرة.

التمويل من القطاع الخاص

154 - سجل التمويل من القطاع الخاص زيادة هائلة خلال العقد الماضي، حيث ارتفع بنسبة 500 في المائة في الفترة بين عامَي 2012 و 2023، وهو يقدم تبرعات تكون في معظمها غير مشروطة.

155 - و "المساهمات المقدمة من القطاع الخاص" هي فئة التمويل التي تحقق أعلى معدل نمو على المدى المتوسط. ويجب اعتبار المبلغ المسجَّل في عام 2022 حالة استثنائية بسبب الأزمة الأوكرانية.

الجدول 12 من الفصل الثاني
تطور التمويل المقدم من القطاع الخاص

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

سنة الميزانية	*2007*	*2012*	*2017*	*2021*	*2022*	*2023*
التمويل من القطاع الخاص	34	130	400	625	1 247	729

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

156 - غير أن مشاركة الجهات المانحة الرئيسية من القطاع الخاص، وبحسب حالات الطوارئ والأزمات، قد تتغير على مر السنين (انظر الجدول 13 من الفصل الثاني).

الجدول 13 من الفصل الثاني
التبرعات الرئيسية المقدمة من القطاع الخاص

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2022			*2023*		
الجهة المانحة	*التمويل*	*النسبة المئوية*	*الجهة المانحة*	*التمويل*	*النسبة المئوية*
جهات مانحة من القطاع الخاص - اليابان	165,3	13	منظمة "España con ACNUR"	117,5	16
منظمة "España con ACNUR"	107,9	9	منظمة "USA for UNHCR"	82,9	11
منظمة "USA For UNHCR"	107,3	9	منظمة "Japan for UNHCR"	73,8	10
جهات مانحة من القطاع الخاص - الولايات المتحدة	96,8	8	منظمة "UNO-Flüchtlingshilfe"	52,0	7
منظمة "UNO-Flüchtlingshilfe"	84,0	7	جهات مانحة من القطاع الخاص - جمهورية كوريا	47,7	7
منظمة "Sweden for UNHCR"	75,4	6	منظمة "Sweden for UNHCR"	43,9	6
جهات مانحة من القطاع الخاص - إيطاليا	61,1	5	جهات مانحة من القطاع الخاص - إيطاليا	36,0	5
جهات مانحة من القطاع الخاص - مملكة هولندا	54,7	4	جهات مانحة من القطاع الخاص - مملكة هولندا	26,6	4
جهات مانحة من القطاع الخاص - جزر البهاما	52,2	4	جهات مانحة من القطاع الخاص - الإمارات العربية المتحدة	24,8	3
جهات مانحة من القطاع الخاص - جمهورية كوريا	49,0	4	منظمة "UK For UNHCR"	22,4	3
جهات مانحة من القطاع الخاص - فرنسا	36,3	3	جهات مانحة من القطاع الخاص - كندا	22,1	3
10 جهات مانحة رئيسية من القطاع الخاص	**890,0**	**71**	**10 جهات مانحة رئيسية من القطاع الخاص**	**549,8**	**75**
مجموع التبرعات المقدمة من القطاع الخاص	**1 247,7**	**100**	**مجموع التبرعات المقدمة من القطاع الخاص**	**729,8**	**100**

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

157 - والقطاع الخاص يشمل الشركات والمؤسسات والمانحين الأفراد والمحسنين، إضافةً إلى الشركاء الوطنيين[20]، الذين يؤدون دوراً هاماً في حشد الموارد للمفوضية. فالشركاء الوطنيون، باعتبارهم من المنظمات المستقلة، يمكنهم الوصول إلى العديد من الجهات المانحة عن طريق أكثر من 000 1 من الموظفين، الذين يتولّون تنفيذ أنشطة التوعية هذه من قبيل التواصل وجهاً لوجه والتفاعل الرقمي وتوفير القيادة. وتعمل وحدة مخصصة لذلك تابعة لشعبة العلاقات الخارجية بالمقر ومن خلال وحدات مخصصة في المكاتب الإقليمية لحشد الموارد من الأفراد والشركات والمؤسسات. وفي عام 2023، زادت حصة التمويل الخاص من الشركاء الوطنيين بنسبة 50 في المائة.

158 - وفي المتوسط، تتسم التبرعات المقدمة من القطاع الخاص بالمرونة في معظمها، حيث تنطوي على نسبة كبيرة، وإنْ كانت متفاوتة، من التبرعات غير المخصصة (30 في المائة إلى 40 في المائة) أو التبرعات المخصصة بشروط ميسَّرة (30 في المائة إلى 60 في المائة). وانخفضت نسبة التمويل غير المخصص من 20 في المائة إلى 15 في المائة من إجمالي التمويل في الفترة بين عامَي 2022 و 2023؛ وانخفضت حصة الجهات المانحة من القطاع العام في التمويل غير المخصص بنسبة 50 في المائة تقريبًا، بينما تضاعفت حصة الجهات المانحة من القطاع الخاص (انظر الشكل الرابع من الفصل الثاني). غير أن الأهداف التي تسعى المفوضية إلى تحقيقها فيما يتعلق بهذه الفئة الواعدة من الجهات المانحة لم تتحقق بالكامل، حيث لم يصل المؤشر الاستراتيجي "التمويل غير المخصص الذي يُجمع من خلال القطاع الخاص" إلى الهدف المتوقع في عام 2023 (278 مليون دولار في مقابل 300 مليون دولار).

الشكل الرابع من الفصل الثاني

التبرعات غير المخصصة

(بالنسبة المئوية)

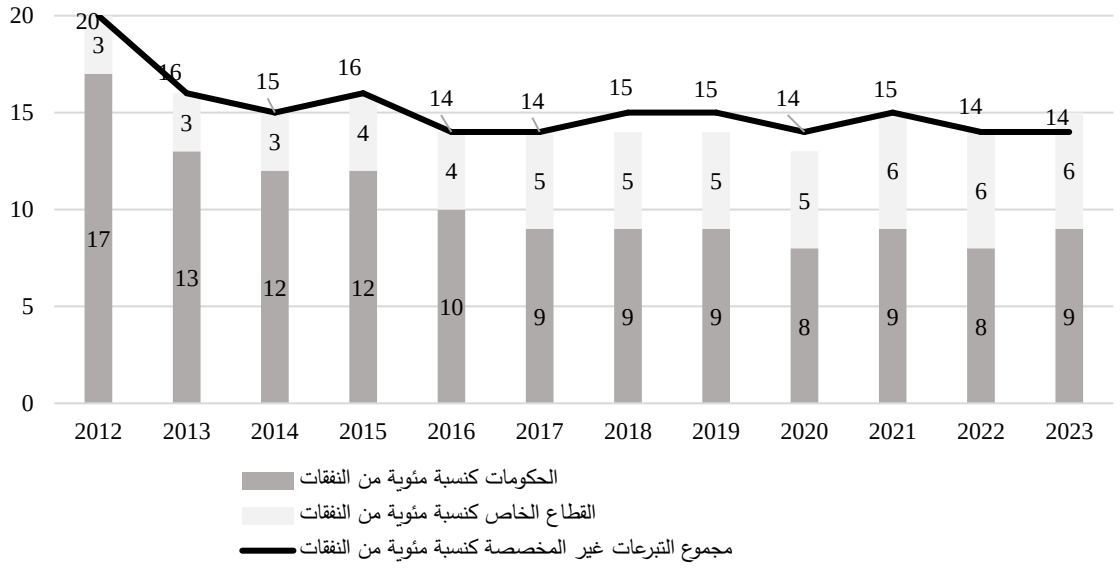

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(20) يوجد للمفوضية حالياً 10 شركاء وطنيون في الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، والبرتغال، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان. ويضطلعون بأنشطة الدعوة وجمع التبرعات على الصعيد الوطني.

159 - تُستخدم التبرعات المخصصة بشروط ميسَّرة ضمن منطقة أو حالة معينة، بينما تُوجه التبرعات المخصصة لبلد أو نشاط معين. وتمثل التبرعات الفردية غير المخصصة (283 مليون دولار في عام 2022)[21] ما بين 20 إلى 30 في المائة من إجمالي التبرعات من القطاع الخاص.

160 - وفي عام 2018، وضعت شعبة العلاقات الخارجية الإطارَ الاستراتيجي للمفوضية للقطاع الخاص وللشراكات مع القطاع الخاص للفترة 2018-2025. ويحدد الإطار أهدافاً لحشد الموارد وتوجيهات للشراكات مع القطاع الخاص (طرائق العمل، وبذل العناية الواجبة، والعقود، وما إلى ذلك). وتحدد الاستراتيجية مؤشرات الأداء المتعلقة بحشد الموارد التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2025. ويتمثل أحد تلك الأهداف في حشد تمويل قدره بليون دولار من القطاع الخاص. وقد تحقق الهدف في عام 2022، في السياق المحدد للأزمة الأوكرانية، لكن التمويل من القطاع الخاص انخفض في عام 2023، تماشياً مع السياق العالمي الأوسع لتمويل العمل الإنساني.

161 - وخضعت استراتيجية المفوضية للتحديث وتُرجمت إلى خطة عمل من أجل تنويع أساليب الشراكات مع القطاع الخاص، ولا سيما من خلال (أ) إعداد أدوات رقمية سهلة الاستخدام للتبرعات الفردية؛ (ب) توسيع نطاق الشراكات الطويلة الأمد والتمويل المتعدد السنوات، لتخطي عدم الاستقرار الحالي في مشاركة الجهات المانحة من القطاع الخاص؛ (ج) تطوير مشاركة القطاع الخاص إلى ما يتجاوز الدعم المالي التقليدي.

استكشاف خيارات نماذج التمويل الجديدة

162 - إدراكاً للتحديات المتعلقة باستمرار النقص في التمويل، وتركيز التمويل المقدم من الجهات المانحة، ومحدودية مرونة التمويل، ينبغي أن تستكشف المفوضية إمكانية وضع نماذج تمويل أخرى وأن تقيّم بعناية مدى جدواها ومحاسنها ومساوئها. ويمكن أن يشمل ذلك بدأ العمل بالتمويل المرتبط بالمشاريع بدرجة أكبر، والانتقال إلى هيكل للميزنة وحشد الأموال يكون قائما إلى حد كبير على الموارد، والانتقال إلى عملية متعددة السنوات لحشد الأموال. وسيكون أيضا من الضروري التشاور مع الدول الأعضاء بشأن إمكانيات هذه الخيارات وجدواها.

163 - ويمكن أن يكون جمع الأموال من الأنصبة المقررة أحد الخيارات أيضًا ومن شأنه أن يتيح قدرة كبيرة على التنبؤ والمرونة. ففي الوقت الراهن، تبلغ الأنصبة المقررة من الميزانية العادية للأمم المتحدة أقل من 50 مليون دولار (44,6 مليون دولار في عام 2023 و 47,1 مليون دولار في عام 2024)، وهو ما يمثل أقل من 1 في المائة من ميزانية المفوضية. ومن ناحية نظرية، يمكن تبرير اللجوء التدريجي إلى الأنصبة المقررة بكون الاستجابة لاحتياجات السكان النازحين قسراً تصب في المصلحة العامة وتسهم في تحقيق الصالح العام على الصعيد العالمي، وبالتالي فهي مسألة للتضامن الدولي. غير أن المفوضية، وعملاً بالنظام المالي والقواعد المالية الحالية للأمم المتحدة، لا يمكن، خلافاً لسائر وكالات الأمم المتحدة، أن تقوم بتمويل مباشر بواسطة الأنصبة المقررة المقدمة من الدول الأعضاء. ولذلك، فأي زيادة في الأنصبة المقررة يجب أن تُوجه عبر الميزانية العادية للأمم المتحدة، التي تخضع بالفعل لقيود شديدة الصرامة، وأن تستند إلى معايير تتجاوز نطاق التأثير المباشر للمنظمة.

(21) في عام 2022، جمعت المفوضية ما قدره 283 مليون دولار من التمويل الإسلامي الذي لم يتم الإبلاغ عنه للجنة التنفيذية بهذه الصفة.

الاستفادة من إنجازات استراتيجية تعبئة الموارد

164 - في الفترة بين عامَي 2020 و 2022، ارتفعت ميزانية شعبة العلاقات الخارجية من 200,7 مليون دولار إلى 240,5 مليون دولار ولكنها انخفضت فيما بعد إلى 231 مليون دولار في عام 2023. وقد قامت الشعبة بترشيد تكاليفها بخفض نسبة الموظفين التابعين لها. ففي عام 2024، تم تخفيض ميزانية موظفي الشعبة بحوالي 7 في المائة، من 75,78 مليون دولار إلى 70,85 مليون دولار. ولتحسين الكفاءة ينبغي أن تنظر الشعبة، بالنظر إلى قدرتها المحدودة حاليا، في أي من العمليات المختلفة ينبغي أن تُعطى الأولوية في تعبئة الموارد. فلا توجد أي مؤشرات لقياس مدى تحقيق أهداف استراتيجية تعبئة الموارد على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الوطني.

165 - ومن المفترض أن يساعد بدء العمل بأدوات برنامج التحول المؤسسي (لا سيما أدوات COMPASS، وSynergy، وإدارة المشاريع وحافظات المشاريع، ومحرك تخصيص التمويل، في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد)، عند تشغيلها بالكامل، في تبسيط الحوار بين المفوضية والجهات المانحة، مع إتاحة المعلومات وتبادلها حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تسهم تلك الأدوات في تيسير إعداد التقارير الداخلية والخارجية وإتاحتها آليا، ولا سيما من خلال (أ) بوابة البيانات المتعلقة بالنتائج، التي تولد تقريراً لكل استراتيجية تُدرج في أداة COMPASS ويمكن استخدامها لإنتاج تقارير النتائج السنوية للعمليات التي تسهم في إعداد التقرير العالمي الذي يصدر عن المفوضية سنوياً؛ و (ب) أداة Synergy، الذي من المتوقع أن يسجل متطلبات الإبلاغ لدى الجهات المانحة بمجرد إنشاء تبرع في النظام، بما يمكِّن من رصد وتوقُّع الإبلاغ الآني.

166 - وينبغي أن تستفيد المفوضية على نحو أفضل من أثر استراتيجيتها المتعلقة بتعبئة الموارد وخطط عملها ذات الصلة بذلك استناداً إلى ما يلي: (أ) إجراء تقييم لأدائها في إطار أحدث استراتيجية لتعبئة الموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية؛ و (ب) تحديد أولويات الفرص التي يجب اغتنامها؛ و (ج) وضع مؤشرات لقياس نتائج أنشطة تعبئة الموارد (من ذلك على سبيل المثال، مراعاة الفعالية في تعبئة الموارد، وليس عدد المبادرات المتخذة).

'3' سبل المضي قدماً

167 - يتعين أن تتصدى المفوضية إلى التحديات المذكورة أعلاه من حيث حجمها ومدى مرونة التعامل معها والقدرة على التنبؤ بها وتركيز الأموال المخصصة لذلك.

168 - ويمكن أن يشكِّل مؤتمر إعلان التبرعات لحظة أساسية للإبلاغ عن أثر العمليات التي تضطلع بها المفوضية، بما يتجاوز التقرير العالمي المقدم إلى اللجنة التنفيذية، وعن أهمية زيادة التمويل المرن والمتعدد السنوات. ويجب تعزيز تأثير ذلك الحدث.

169 - وينبغي أيضا التشجيع على تنويع الجهات المانحة. فهناك اتجاهان متكاملان يمكن استكشافهما: (أ) القيام تدريجيا بتوفير التمويل المقدم من القطاع الخاص، الذي ازداد في السنوات الأخيرة، بطريقة تكون أكثر ديناميكية وتنظيما مع إدارة ما تنطوي عليه هذه الشراكات من مخاطر الإضرار بالسمعة؛ (ب) تقييم مدى جدوى نماذج التمويل الجديدة وإيجابياتها وسلبياتها.

170 - وينبغي أيضا أن تستفيد المفوضية على نحو أفضل من منجزات استراتيجيتها لتعبئة الموارد. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تقوم بإعداد سرد يتعلق بعامل تسخيرها لتلك الموارد، وتوضح كيف يمكن لاستثمار دولار واحد في المفوضية أن يدرّ عدة دولارات من الإيرادات لصالح الجهات المستفيدة و/أو يمكنه، من حيث التأثير على الصعيد العالمي، أن يجنِّب الجهات المانحة عدة دولارات من النفقات التي كانت ستُنفقها على أي حال. ويمكن وضع إطار "إظهار الأثر" لتلك العمليات بشكل ملحوظ في هذا الاتجاه.

171 - **ويوصي المجلس بأن تستفيد المفوضية من استراتيجيتها في تعبئة الموارد، بما في ذلك الاستراتيجية الجديدة لإشراك القطاع الخاص، وذلك من أجل: (أ) زيادة حجم تبرعات هذا القطاع وتحسين نوعيته من حيث المرونة ووضوح الرؤية على مدى عدة سنوات والتنويع، بما في ذلك من خلال إظهار أثر عملياتها للجهات المانحة؛ (ب) تقييم خيار الأخذ التدريجي بنماذج تمويل جديدة من حيث ما لذلك من إيجابيات وسلبيات ومن حيث الجدوى.**

172 - وقبلت المفوضية هذه التوصية.

(ج) تنفيذ الميزانية

173 - يعتمد نظام تنفيذ ميزانية المفوضية على المبادرة أولاً إلى تحديد هدف سنوي يُسمى "مستوى التشغيل" وتحديثه باستمرار، إلى جانب رصد الالتزامات المتعلقة بالميزانية للتحقق من مدى الامتثال للقواعد المالية للمفوضية (انظر القسم الفرعي 4 (ج) '1' أدناه). تعمل المفوضية بفصل واضح بين الواجبات ونظاماً للمراقبة الداخلية لميزانيتها يخضعان لسلطة المفوض السامي، وهو ما يقدم معلومات يمكن تقاسمها على نطاق أوسع مع اللجنة التنفيذية (انظر القسم الفرعي 4 (ج) '2' أدناه). وقد أطلقت المفوضية في الآونة الأخيرة عملية للحد من الزيادة في تكاليف الموظفين (انظر القسم الفرعي 4 (ج) '3' أدناه).

'1' بعد قيام المفوض السامي بتحديد أولي لهدف الميزانية السنوية، يخضع الهدف للتحديث باستمرار وتنفيذُه للمراقبة عن كثب

174 - لتنفيذ الميزانية، يُحدد في بداية العام هدف سنوي (مستوى التشغيل)، ويقوم المفوض السامي بتحديثه باستمرار. ويمثل الهدف، في أي وقت من الأوقات، الحد الأقصى للمبالغ التي يمكن الالتزام بها ودفعها حتى نهاية السنة المالية. وقد صُمم نظام آلي داخلي لمراقبة الميزانية من أجل ضمان ألا تتجاوز الالتزامات المَبالغ التي يتيحها مستوى التشغيل، وذلك ضمن كل عملية من العمليات وفي كل فئة من فئات الميزانية. غير أن النظام لا يتضمن حدود الموارد الموضوعة بموجب القاعدة المالية 501-3 من القواعد المالية للمفوضية، بحيث يتعين إخضاعها لمراقبة دورية وبشكل منفصل بهدف التحقق من الامتثال.

175 - ولتنفيذ الميزانية، يحدد المفوض السامي مستوى التشغيل الذي يمثل الحد الأقصى للمبالغ التي على أساسه يمكن أن تتكبد العمليات وكيانات المقر (سلطة الإنفاق) الالتزام بها ودفعها. ويخضع مستوى التشغيل للاستعراض والتعديل باستمرار في ضوء الالتزامات والنفقات المتكبدة في الماضي والمتاح من الموارد المتبقية، بحيث يكون "هدفاً متحركاً" يعتمد على الإثبات تدريجيا للتمويل المتوقع المقدم من الجهات المانحة طوال العام.

176 - وبمعزل عن مستوى التشغيل، تستتبع القاعدة المالية 501-3 أن يكون تنفيذ الميزانية "قائما على الموارد" بشكل صارم: فهي تجعل كل نفقات الميزانية رهنا بالوجود المسبق للتمويل غير المستخدم المتاح.

وتنص تلك القاعدة على وجه التحديد أنه يجوز للمفوض السامي أن يقطع التزامات بتنفيذ البرامج في حدود الموارد المالية[22] والتعهدات الحكومية المتاحة في الصندوق أو الحساب الملائم[23]. وريثما ترد التبرعات، يجوز للمفوض السامي أيضاً أن يقطع التزامات تصل إلى نصف مجموع التعهدات الثابتة من المنظمات ذات السمعة الراسخة[24]. وعلاوةً على ذلك، يجوز للمفوض السامي أن يقطع التزامات، بما في ذلك الاحتياطيات، تصل إلى المبلغ الممول من صندوق رأس المال المتداول للتبرعات. وأخيراً، يُذكر أن المبلغ المالي الإجمالي المتاح يكون، في أي وقت معين، في جميع صناديق المفوضية وحساباتها كافياً لتغطية دفع المبالغ المستحقة في ذلك الوقت. غير أن هذا الحكم الأخير يشير إلى المدفوعات النقدية المستحقة لا إلى الالتزامات الجديدة، وهو يعني فقط أنه يجب على المفوضية أن تراقب باستمرار المدفوعات المستحقة لضمان توافر الرصيد النقدي التشغيلي.

177 - وللامتثال للقاعدة 501-3، ترتبط معظم المعلومات المطلوبة بالتبرعات ولا تُقدمها الجهات المانحة إلا تدريجيا خلال السنة المالية. ومن المفترض أن يصبح الاطلاع على هذه المعلومات أيسر مما هو عليه من خلال نظام Synergy عندما تصبح هذه الأداة الجديدة قيد التشغيل بالكامل. أما الموارد الأخرى (الموارد المرحَّلة من السنة السابقة، ومخصصات الميزانية العادية للأمم المتحدة، والموارد الثانوية) فيمكن تقديرها داخلياً بشكل موثوق نسبيا، ولكنها هامشية بدرجة أكبر.

178 - والمعلومات المتعلقة بالموارد المتاحة المحددة بموجب القاعدة المالية 501-3 ليست مدمجة في أداة COMPASS أو في الوحدة الداخلية لمراقبة الميزانية في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد. مبلغ مستوى التشغيل، وهو حد سنوي، لا يتوخى نفس الغرض المرجو من القاعدة 501-3. فالقاعدة تشير إلى الالتزامات التي يجوز أن يقطعها المفوض السامي، فيما يمثل مستوى التشغيل سلطة الإنفاق، التي تُحدد على أساس التبرعات المتاحة والمتوقعة. وبالتالي، يمكن أن يكون مستوى التشغيل أعلى من مستوى الموارد المحدد بموجب القاعدة 501-3. ولذلك، لا يمكن التحقق من مدى الامتثال للقاعدة 501-3 مسبقاً من خلال المراقبة الداخلية للميزانية. غير أن المعلومات متاحة من الناحية التقنية ويمكن تجميعها في أي وقت معين. أما في الوقت الراهن، ونظراً للانتقال إلى العمل بالنظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد، فالمعلومات تُدرج في صحائف Excel، ولكن المفوضية تعكف على إعداد تقرير عن تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال.

179 - ويتناقص النقص في الموارد خلال العام، حيث يتأكد استلام التبرعات وتُقطع الالتزامات، ولكنه يزداد على وجه التحديد في 1 كانون الثاني/يناير. ويبين الجدول 14 من الفصل الثاني أن مستوى التشغيل في بداية كل سنة يمثِّل ما بين 2,6 مرة و 3,4 مرات من الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن الالتزام به وفقا للقاعدة 501-3.

(22) يرد تعريف "الموارد النقدية" في القاعدة 104-6 من القواعد المالية للمفوضية كما يلي: يعني مصطلح "الموارد النقدية" الأموال التي تكون على شكل نقود أو التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقود.

(23) هذه الجملة مختصرة: فهي تعني أنه يجوز للمفوض السامي أن يقطع التزامات في حدود الموارد المالية التي ترد من جميع الجهات المانحة (بما فيها الحكومات)، وكذلك في حدود المبالغ الكاملة للتعهدات المقطوعة من الحكومات.

(24) لا تشير القواعد المالية للمفوضية إلى تعريف محدد لمفهوم "السمعة الراسخة". فالمفوضية ترى أن هذا المفهوم ينطبق على المنظمات أو المؤسسات الخاصة التي تجتاز عملية العناية الواجبة التي تقوم بها المفوضية.

الجدول 14 من الفصل الثاني

مستوى التشغيل والموارد المتاحة بموجب القاعدة المالية 501-3 حتى 1 كانون الثاني/يناير، للفترة 2018-2024

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

		2018	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*	*2024*
ألف - مستوى التشغيل		2 887	3 368	3 494	3 377	3 779	3 961	4 006
باء - الموارد المتاحة بموجب القاعدة المالية 501-3	التبرعات المسجلة	970	1 171	933	1 101	1 193	1 429	1 318
	صندوق رأس المال المتداول للتبرعات المتاحة	100	100	100	100	100	100	100
	المجموع باء	**1 070**	**1 271**	**1 033**	**1 201**	**1 293**	**1 529**	**1 418**
جيم - الموارد المتوقعة (ألف-باء)		1 817	2 097	2 461	2 176	2 486	2 432	2 588
النسبة ألف/باء		**2,7**	**2,6**	**3,4**	**2,8**	**2,9**	**2,6**	**2,8**

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

180 - وبالإضافة إلى ما سبق:

(أ) يستتبع مفهوم سلطة الإنفاق المتعلق بمستوى التشغيل وتفويضها إلى المديرين في الميدان وفي المقر توقُّع الأثر المحتمل للقيود المفروضة على الأهلية (التخصيص) والتي تتطلبها الجهات المانحة لتخصيص التمويل لالتزامات/نفقات محددة (انظر الفقرات 142-148 أعلاه بشأن مرونة التمويل). وهذه عملية تحتاج إلى كثافة اليد العاملة، ومن المتوقع أن يتم تحسينها عند بدء العمل "بمحرك تخصيص التمويل" الآلي التشغيل، المدمج في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد والمصمم لتحسين التخصيص النهائي للتبرعات غير المخصصة/التبرعات المخصصة بشروط ميسَّرة؛

(ب) فيما يتعلق بعام 2023، يوضح الجدول 14 من الفصل الثاني أن المفوض السامي خصص سلطة إنفاق أولية أعلى، مقارنة بالسنوات السابقة، بهدف تقليص الفجوة بين مستوى التشغيل الأولي والمستوى النهائي، حتى تتمكن العمليات من التخطيط للتنفيذ بسهولة أكبر، واستبقاء الموظفين اللازمين وإبرام اتفاقات شراكة مدتها 12 شهرًا. وقد أدى قرار تحديد سلطة إنفاق في مستوى أعلى منذ البداية إلى زيادات أقل مما كانت عليه على مستوى التشغيل خارج نطاق حالات الطوارئ مقارنة بالسنوات السابقة، سواء من حيث المبالغ أو العدد، ولكنه يزيد من خطر التعرض لمشاكل مماثلة (أي عدم كفاية التبرعات غير المخصصة) لغرض التخصيص النهائي للتبرعات.

181 - وتقع المسؤولية عن إجراء التعديلات الرئيسية لمستوى التشغيل على عاتق مجلس تخطيط الموارد وإدارتها، الذي يترأسه نائب المفوض السامي، وقد وافق على ما نسبته 72 في المائة من مبلغ الزيادة في مستوى التشغيل في عام 2022. والهدف من تلك العملية هو السعي إلى تخصيص الأموال تدريجياً وتعديل الإذن بالإنفاق حسب الحاجة (انظر الجدول 15 من الفصل الثاني).

الجدول 15 من الفصل الثاني

التعديلات لمستوى التشغيل، الفترة 2018-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	مستوى التشغيل في 1 كانون الثاني/يناير	مستوى التشغيل في الربع الثاني	مستوى التشغيل في الربع الثالث	مستوى التشغيل في 31 كانون الأول/ديسمبر	الربع الأول/الربع الثاني (النسبة المئوية)	الربع الثاني/الربع الثالث (النسبة المئوية)	الربع الثالث/الربع الأخير (النسبة المئوية)	الربع الأول/الربع الأخير (النسبة المئوية)	عدد التغييرات
2018	2 887	4 209	4 404	4 793	46	5	9	66	433
2019	3 368	4 455	4 720	5 060	32	6	7	50	329
2020	3 494	4 720	5 087	5 414	35	8	6	55	451
2021	3 377	4 127	4 562	4 831	22	11	6	43	466
2022	3 779	5 133	5 506	5 612	36	7	2	49	446
2023	3 961	4 967	5 137	5 082	25	3	-1	28	110

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

182 - ونظرا لكون عمليات التحقق من مدى الامتثال للقاعدة المالية 501-3 غير مُدمجة في نظام المراقبة الداخلية على الميزانية، فإنه يتعين إجراؤها بشكل منفصل وهي تُجرى مركزيًا كل شهر، استناداً إلى لوحات المتابعة في نظام Power BI التي تجمع البيانات المتاحة عبر النظام. وتُخصص معظم التبرعات، لا سيما التبرعات غير المخصصة، للإنفاق بعد الالتزام بها، أثناء إقفال الحسابات في نهاية السنة، ولكن تنطبق عليها نفس عملية التحقق من الامتثال على النحو المبيَّن أعلاه. وبالتالي، فنموذج التشغيل الحالي الذي تعمل به المفوضية يجعل من المستحيل من الناحية التقنية ضمان امتثال الالتزامات الدائم مسبقاً للقاعدة المالية 501-3.

183 - ومع ذلك، يبيّن العمود الأيمن من الجدول 16 من الفصل الثاني، بأثر رجعي، أنه في عام 2023، واستناداً إلى الحالة في نهاية كل شهر وعلى المستوى العالمي، كانت الموارد المتاحة تغطي دائما الالتزامات المتكبّدة ولا يوجد ما يدل على حدوث أي انتهاكات للقاعدة 501-3.

الجدول 16 من الفصل الثاني

حالة الامتثال للقاعدة المالية 501-3 على الصعيد العالم لعام 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الالتزامات			*الموارد المتاحة المسجلة حتى تاريخه منذ 1 كانون الثاني/يناير 2023*				
التاريخ	*مستوى التشغيل في تاريخه*	*الملتزم بها، ولم تُدفع*[أ]	*المدفوعة*[ب]	*الملتزم بها + المدفوعة*	*تبرعات عام 2023*[ج]	*التعهدات بالتبرع*[د]	*المبالغ المرحّلة*	*المجموع*	*الموارد - الالتزامات*
31 كانون الثاني/يناير	4 154	192	431	623	1 472	290	573	2 335	1 712
28 شباط/فبراير	4 356	347	703	1 050	1 548	390	573	2 511	1 461
31 آذار/مارس	4 507	422	970	1 392	1 813	390	573	2 776	1 384
30 نيسان/أبريل	4 612	410	1 215	1 625	2 046	309	573	2 928	1 303

التاريخ	مستوى التشغيل في تاريخه	الالتزامات: الملتزم بها، ولم تُدفع[أ]	الالتزامات: المدفوعة[ب]	الموارد المتاحة المسجلة حتى تاريخه منذ 1 كانون الثاني/يناير 2023: الملتزم بها + المدفوعة	تبرعات عام 2023[ج]	التعهدات بالتبرع[د]	المبالغ المرحّلة	المجموع	الموارد – الالتزامات
31 أيار/مايو	4 860	440	1 601	2 041	2 883	328	573	3 784	1 743
30 حزيران/يونيه	4 967	457	1 939	2 396	3 132	372	573	4 077	1 681
31 تموز/يوليه	5 041	485	2 525	3 010	3 433	265	573	4 271	1 261
31 آب/أغسطس	5 090	635	2 889	3 524	3 594	234	573	4 401	877
30 أيلول/سبتمبر	5 137	1 562	2 773	4 335	4 256	189	573	5 018	683
31 تشرين الأول/أكتوبر	5 109	1 512	2 813	4 325	4 344	107	573	5 024	699
30 تشرين الثاني/نوفمبر	5 156	1 350	3 452	4 802	4 581	107	573	5 261	459
31 كانون الأول/ديسمبر	5 159	1 235	3 932	5 167	4 817	0	573	5 390	223

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(أ) الموارد الملتزم بها ولم تُدفع: أمر شراء للتنفيذ المباشر + نفقات الشركاء المنفذين للشهر الأخير من السنة + نفقات الشركاء المنفذين لثلاثة أشهر حتى تاريخه.

(ب) الموارد المدفوعة: خصم (–) الدفع المسبق للشريك + المَبلغ المُبلغ عنه في التقرير المالي للمشروع.

(ج) تبرعات عام 2023: تبرعات معتمدة تمثل الإيرادات المعترف بها في نظام إدارة النظم والموارد والأفراد والنظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد

(د) التعهدات بالتبرع: لا تشمل التعهدات المتعلقة بالشراكات مع القطاع الخاص، لأنها لا تُسجل في النظام حتى يتم التوقيع عليها.

النقص في التمويل يتجلى جزئيًا في الفرق بين عدد الوظائف المعتمد وعددها الفعلي

184 - يُلاحظ أيضًا وجود فرق كبير بين عدد الوظائف المعتمدة في الميزانية البرنامجية وعدد الوظائف المؤقتة التي على أساسها يتم تخصيص مستوى التشغيل لفئة الميزانية المخصصة للموظفين (انظر أدناه للاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة عن فئات الميزانية).

الجدول 17 من الفصل الثاني

عدد الموظفين في خطة العمليات ومستوى التشغيل، للفترة 2018-2023

		2018	2019	2020	2021	2022	2023
العدد (الوظائف المعتمدة)	اللجنة التنفيذية (الميزانية البرنامجية المعتمدة – خطة العمليات)	12 638	13 968	15 122	16 078	16 408	16 729[ب]
	المفوض السامي (مستوى التشغيل)[أ]	11 374	12 239	13 528	12 943	13 248	13 255
	العدد لمستوى التشغيل/خطة العمليات بالنسبة المئوية	90	88	89	80	81	80

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(أ) تعكس الميزانية البرنامجية المعتمدة من اللجنة التنفيذية الوظائف على أساس الفرد/السنة: خضع مستوى التشغيل (الخط الثاني) للتحديث على أساس الفرد/السنة، لكي يكون الخطان معا قابلين للمقارنة.

(ب) فيما يتعلق بعام 2023، كان رقم الميزانية الذي وضعته اللجنة التنفيذية كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2024 لا يزال مؤقتًا في تاريخ مراجعة الحسابات.

'2' الرقابة على الميزانية، تحت سلطة المفوض السامي، تستفيد من الفصل الواضح بين الواجبات، ولكن يمكن تبادل المعلومات ذات الصلة بذلك على نطاق أوسع

185 - يخضع تنفيذ الميزانية لإجراءات الإدارة والرقابة الداخلية وفق عملية يتحكم فيها المفوض السامي. وتستند تلك العملية إلى فصل واضح بين الواجبات يميز بين من يوافقون على سلطة الإنفاق ومن يقومون بالإنفاق، وهي مصممة بحيث تضمن توافق الالتزامات والنفقات وانسجامها مع سلطة الإنفاق التي يتيحها مستوى التشغيل، مع السماح بالمرونة اللازمة في هذا الصدد. والمعلومات المقدمة إلى اللجنة التنفيذية بشأن تنفيذ الميزانية يمكن تعزيزها، وإن كانت تتوافق مع متطلبات الحوكمة.

186 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2021، أصبحت أداة COMPASS أداة تكنولوجيا المعلومات التي يتم من خلالها التخطيط لسلطة الإنفاق والموافقة عليها. ففي كل عام، تُنقل الميزانية التي تُعد في أداة COMPASS إلى النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد في شهر كانون الأول/ديسمبر تقريبًا ليتسنى إجراء طلبات الشراء وسائر المعاملات المالية في بداية السنة المالية التالية.

187 - وخلال السنة المالية:

(أ) يتطلب مفهوم سلطة الإنفاق وتفويضها للعمليات من المديرين تحديث مبلغ التبرعات المقدمة من الجهات المانحة وتخصيصها باستمرار؛

(ب) على مستوى العمليات (القطري)، تخضع أيضا الاحتياجات ذات الأولوية للتحديث والتعديل باستمرار؛

(ج) على مستوى المقر، تقوم شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج بالرصد المنتظم لسلطة الإنفاق في مقابل الأموال. وتُتخذ الإجراءات التصحيحية، حسب الضرورة، ويجري تعديل مستوى التشغيل باستمرار. ولهذا السبب، خضع مستوى التشغيل لتعديلات متكررة وكبيرة على مدار الفترة 2018-2023 (انظر الجدولين 10 و 11 من الفصل الثاني).

188 - ويتم تعديل الميزانية ليس فقط من خلال التغييرات الناجمة عن أوجه الزيادة والنقصان، بل أيضًا من خلال إعادة تخصيص سلطة الإنفاق الفعلي في السجلات المركزية. وتتولى أمانة مجلس تخطيط الموارد وإدارتها عمليات تعديل السجلات مركزياً[25].

189 - وتتولى دائرة الاستعراض السنوي وتحليل الميزانية إدخال التغييرات اللازمة على السجلات المركزية في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد. ولا يُسمح لأمانة مجلس تخطيط الموارد وإدارتها بإجراء تغييرات في أداة COMPASS. وبمجرد تعديل السجلات المركزية:

(أ) تُنقل سلطة الإنفاق بصيغتها المعدَّلة (تسمى "مستوى التشغيل") تلقائيًا وتُعرض في أداة COMPASS في غضون ثلاث ساعات؛

(ب) تقوم دائرة الاستعراض السنوي وتحليل الميزانية بإبلاغ العمليات القطرية بأن تفاصيل ميزانية هذه العمليات ستخضع للتعديل في أداة COMPASS تحت بند النتائج لتعكس التوزيع الجديد لسلطة

(25) تتولى دائرة الاستعراض السنوي وتحليل الميزانية، المسؤولة مباشرةً أمام شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج، دورَ أمانة مجلس تخطيط الموارد وإدارتها.

الإنفاق: استناداً إلى احتياجاتها ذات الأولوية، تستحدث "مشاريع ميزانية مفصلة" وصولاً إلى مستوى كل ناتج على حدة من النواتج الأولية. وتُوجه هذه المشاريع المفصلة إلى النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد وتُجمَّع للتحقق من ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي سلطة الإنفاق بصيغتها المعدَّلة التي وافق عليها مجلس تخطيط الموارد وإدارتها ("التحقق من سقف الإنفاق")[26].

190 - ويتعين أن يكفل المفوض السامي أن تكون الالتزامات والنفقات متسقة ومتوافقة مع التوجيهات الصادرة عن اللجنة التنفيذية وفي حدود الالتزامات والمدفوعات المنصوص عليها في القاعدة المالية 501-3 (انظر أعلاه).

191 - وللوفاء بهذا الشرط، تعتمد الإدارة والرقابة الداخلية لتنفيذ الميزانية البرنامجية على عملية يمكن إيجازها كما يلي:

(أ) تنقسم سلطة الإنفاق على مستوى التشغيل إلى ثلاث من فئات الميزانية غير قابلة للاستخدام في أغراض أخرى: الموظفون (المُعرّفة باسم "STAFF")، والعمليات (المُعرّفة باسم "OPS") ونفقات الدعم والنفقات الإدارية (المُعرّفة باسم (ABOD) "الوثيقة المتعلقة باعتمادات الميزانية الإدارية")؛

(ب) يتوزع مستوى التشغيل بين ما يقرب من 150 مجالاً من مجالات الرقابة على الميزانية؛

(ج) تتيح الرقابة على الميزانية مرونة كبيرة فيما يتعلق بفئة مصروفات الموظفين (STAFF) وعلى الصعيد المحلي، تحت مستوى "مجالات الرقابة على الميزانية"، لنفقات كل من العمليات (OPS) والوثيقة المتعلقة باعتمادات الميزانية الإدارية (ABOD)؛

(د) تُحدد الرقابة على الميزانية على مستوىً "مطلق" للفئتين OPS وABOD من الميزانية ضمن كل مجال من مجالات تلك الرقابة. ونظرًا لمنهجية حساب الموظفين/الميزانية، لا توجد رقابة مطلقة فيما يتعلق بالفئة STAFF من الميزانية (انظر الفقرتين 199 و 200 أدناه بشأن مرونة الرقابة على الميزانية)؛

(هـ) في جميع الأوقات، تكون إدارة الميزانية والرقابة الداخلية على الميزانية مستقلة عن أنشطة جمع التبرعات وعمليات تخصيص الأموال.

يُظهر توزيع سلطة الإنفاق حسب فئة الميزانية تزايد حصة مصروفات الموظفين

192 - يُطبَّق توزيع اعتمادات الميزانية بين الفئات STAFF و ABOD و OPS على البرنامجية المعتمدة ومستوى التشغيل على السواء، ولكن الرقابة على الميزانية تُطبق فقط على نفقات مستوى التشغيل.

193 - وارتفعت نسبة تكاليف الموظفين من مجموع نفقات مستوى التشغيل بشكل مطرد خلال الفترة 2018-2023، من 20 إلى 28 في المائة، فيما ظلت نفقات الفئة ABOD مستقرة عند حوالي 10 في المائة (باستثناء حالة ارتفاع أقصى في عام 2020)، وانخفضت حصة نفقات الفئة OPS من 70 في المائة إلى 62 في المائة (انظر الجدول 18 من الفصل الثاني).

(26) تتيح أيضا أداة COMPASS إمكانية إجراء "تحقق من الحد الأدنى للإنفاق" يكون آليا وذلك للتحقق من أن توزيع سلطة الإنفاق يساوي على الأقل المبالغ الملتزم بها بالفعل، لا سيما عند الاقتراب من نهاية العام، ولكن تم إلغاء هذه الوظيفة في بداية عام 2024.

الجدول 18 من الفصل الثاني

الاتجاهات في فئات الميزانية على مستوى التشغيل، للفترة 2018-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	*الفئة STAFF*		*الفئة ABOD*		*الفئة OPS*		*المجموع*
2018	935	20 في المائة	485	10 في المائة	3 373	70 في المائة	4 793
2019	1 027	20 في المائة	534	9 في المائة	3 499	69 في المائة	5 060
2020	1 112	21 في المائة	487	11 في المائة	3 815	70 في المائة	5 414
2021	1 189	25 في المائة	529	9 في المائة	3 114	64 في المائة	4 831
2022	1 331	24 في المائة	583	10 في المائة	3 698	66 في المائة	5 612
2023	1 433	28 في المائة	512	10 في المائة	3 137	62 في المائة	5 082

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

194 - ويُحدد مستوى التشغيل المبدئي لكل فئة من فئات الميزانية من خلال الخطة المعتمدة للسنة، وفي إطار نهج استراتيجية متعددة السنوات، لا يُتبع نهج الميزنة الصفرية. ويظهر ذلك كون الأنشطة والاتجاهات الحالية في نهاية السنة "س-1" وفي بداية السنة "س" عادة ما تكون محددة في المدى القصير في استراتيجيتها المتعددة السنوات فيما يتعلق بالفئات OPS و ABOD و STAFF. وعلى الرغم من أن الفئات OPS و ABOD و STAFF تخضع للتعديل بناءً على الخطة المعتمدة للسنة "س"، تبين أيضا مقارنةٌ نسبة كل فئة من فئات الميزانية في نهاية سنة الميزانية وفي سلطة الإنفاق الأولية للسنة التالية أن نسبة فئة الموظفين قد زادت بمرور الوقت، على النحو المبين في الجدول 19 من الفصل الثاني.

الجدول 19 من الفصل الثاني

حصة فئات الميزانية في نهاية السنة "س-1" وفي بداية السنة "س"

التاريخ	*الفئة STAFF (بالنسبة المئوية)*	*الفئة ABOD (بالنسبة المئوية)*	*الفئة OPS (بالنسبة المئوية)*	*التاريخ*	*الفئة STAFF (بالنسبة المئوية)*	*الفئة ABOD (بالنسبة المئوية)*	*الفئة OPS (بالنسبة المئوية)*
مستوى التشغيل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	20	10	70	مستوى التشغيل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	25	11	64
مستوى التشغيل في 1 كانون الثاني/يناير 2019	**23**	10	66	مستوى التشغيل في 1 كانون الثاني/يناير 2022	**33**	13	55
مستوى التشغيل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	20	11	69	مستوى التشغيل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	24	10	66
مستوى التشغيل في 1 كانون الثاني/يناير 2020	**26**	10	64	مستوى التشغيل في 1 كانون الثاني/يناير 2023	**34**	12	54
مستوى التشغيل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	21 في المائة	9	70				
مستوى التشغيل في 1 كانون الثاني/يناير 2021	**32**	12	56				

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

195 - وتنص القاعدة المالية 203-1 على أن توضع الميزانية البرنامجية المقترحة للمفوضية استناداً إلى عدة أبعاد، هي عناصر الميزانية، وفئات التكاليف، وإطار المفوضية العالمي للنتائج، وأن يُرفَق بالميزانية البرنامجية المقترحة للمفوضية ما تطلبه اللجنة التنفيذية أو ما يُطلب نيابةً عنها من معلومات ومرفقات وبيانات توضيحية، وما قد يراه المفوض السامي ضرورياً ومفيداً من المرفقات أو البيانات الإضافية. وامتثالاً لتلك القاعدة، تُوضع الميزانية البرنامجية استناداً إلى "فئات التكاليف"، التي تُعرّف بأنها أحد مكونات الميزانية التي تشمل تكاليف البرامج، وتكاليف دعم البرامج، وتكاليف التنظيم والإدارة. وتُستخدم فئات الميزانية STAFF و ABOD و OPS لأغراض الإدارة الداخلية فقط؛ ولا تُطلَع اللجنة التنفيذية على أي معلومات مفصلة بناءً على تلك الفئات.

196 - وعلى الرغم من أن وضع الميزانية على أساس هذه الفئات من التكاليف يتماشى مع متطلبات الحوكمة وتعتبره المفوضية مفيدًا، فإنه يعطي منظورًا مختلفًا عن البيانات المستندة لفئات الميزانية. بل إن زيادة عبء تكاليف الموظفين من 20 في المائة في عام 2018 إلى 28 في المائة في عام 2023 لم يترتب عليها أي تأثير كبير في تكاليف البرنامج، حيث ظلت أعلى من 80 في المائة (انظر الجدول 20 من الفصل الثاني).

الجدول 20 من الفصل الثاني

فئات الميزانية وفئات التكاليف في عام 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

فئة التكاليف	*فئة الميزانية*			*المجموع*	*النسبة المئوية*
	الفئة OPS	*الفئة ABOD*	*الفئة STAFF*		
البرامج	3 698	236	630	4 565	81
دعم البرامج	–	266	590	856	15
التنظيم الإداري	–	81	110	191	3
المجموع	**3 698**	**583**	**1 331**	**5 612**	**100**
النسبة المئوية	**66**	**10**	**24**	**100**	**–**

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ملاحظة: كانت آخر بيانات الميزانية الكاملة المتوافرة وقت إجراء المراجعة تتعلق بعام 2022.

197 - وعلى الرغم من أن اللجنة التنفيذية توافق على الميزانية البرنامجية والإبلاغ القائم على النتائج، تظل استمرارية التمويل، بالنظر إلى الطابع الطوعي للأموال، خاضعة لأولويات الجهات المانحة.

198 - وعلى النحو المتوخى في القاعدة المالية 203-1، يمكن للمفوضية أن تقدم معلومات إضافية مفيدة عن استدامة الميزانية إلى اللجنة التنفيذية واللجنة الدائمة، عند الطلب.

مرونة الرقابة على الميزانية

199 - فيما يتعلق بالرقابة على نفقات الفئتين OPS و ABOD، لا يمكن قطع أي التزام (كتقديم طلب شراء للموافقة عليه) ما لم تتوافر سلطة إنفاق كافية ضمن فئة الميزانية ذات الصلة ("الرقابة المطلقة"). ومع ذلك، يُأذن بإجراء تغييرات أو عمليات إعادة توزيع لسلطة الإنفاق في حدود مستوى التشغيل لمجال من مجالات الرقابة على الميزانية وتُدار محليًا وتكون خاضعة لإطار تخصيص الموارد.

200 - ولا تخضع مصروفات الموظفين لنفس النوع من الرقابة. فمبالغ الميزانية البرنامجية المدرجة في الفئة STAFF من الميزانية تُحسب بتطبيق التكاليف القياسية لموظفي الأمم المتحدة على عدد الموظفين المعتمد. وتستند التكاليف القياسية للأمم المتحدة إلى التوصيفات القياسية للوظائف (البلد، والوضع العائلي، والأطفال، والرتبة، والدرجة، والعمر، والجنس، وما إلى ذلك) وإلى جدول مرتبات الأمم المتحدة الخاص بكل بلد، وبذلك فهي لا تتوافق بالضرورة مع المتوسط الفعلي لمواصفات الموظفين المقابلة لذلك لدى المفوضية. وعلاوةً على ذلك، تتوقف استحقاقات الموظفين أيضا على عدة عوامل خارجية تكون خارجة عن سيطرة المفوضية (مثل مقررات الأمم المتحدة بشأن الزيادات العامة في المرتبات أو التباينات غير المتوقعة لأسعار الصرف في العمليات القطرية). وقد تبدو "الرقابة المطلقة" على سلطة الإنفاق التي يتيحها مستوى التشغيل ضمن الفئة STAFF غير واقعية المنحى. غير أن مصروفات الفئة STAFF تخضع للرصد مركزياً وللرقابة من المقر، على أساس مستوى التشغيل المأذون به لعدد الموظفين.

استقلالية الرقابة على الميزانية وجمع الأموال وتخصيص التمويل

201 - تُسجل سلطة الإنفاق وتخضع للتحديث باستمرار في أداة COMPASS ثم تُنقل إلى وحدة الرقابة على الميزانية في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد لتتماشى مع مستوى التشغيل المعتمد. ويرتبط الهدف المسجل في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد والميزانية المقابلة لذلك في أداة COMPASS بسلسلة النتائج المحددة في الميزانية البرنامجية المعتمدة. وقد تم ترشيد وتبسيط حقول الرسوم البياني المستخدمة لتحديد كل إنفاق مع استبدال مشروع إدارة النظم والموارد والأفراد بالنظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد.

202 - وتنطبق الرقابة على الميزانية على مستوى التشغيل على النفقات، بمعزل عن تدفق التمويل، المتعلقة بنشاط جمع الأموال وتخصيص التبرعات. وخلافاً للعديد من المنظمات الأخرى المموَّلة من التبرعات، والتي تسجل اشتراكات مسبقة لبرامج ومشاريع تكون محددة بوضوح، لا تقوم الجهات المانحة للمفوضية، عند تخصيص تبرعاتها، بالتحكيم على أساس قائمة مشاريع محددة مسبقاً، بل على أساس المواقع المحتملة ومجالات التأثير أو مجالات النتائج، بل وأحياناً على أساس فئات الميزانية. وتسهم النظم الجديدة لتكنولوجيا المعلومات في تيسير توزيع التبرعات المخصصة بشروط صارمة على الأنشطة، وهي عملية كانت تجري يدوياً في السابق وتتطلب يد عاملة كثيفة.

'3' أطلقت المفوضية في الآونة الأخيرة عملية للحد من ارتفاع تكاليف الموظفين

203 - قد تضاعفت تكاليف الموظفين بين عامَي 2018 و 2023. وتماشيا مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، أُطلقت عملية لإعادة التنظيم يمكن أن تظهر آثارها الأولى في عام 2024 من حيث الحد من عدد الموظفين ومن النفقات، فضلاً عن تلبية الاحتياجات ذات الصلة بمواصفات الموظفين.

زيادة محتملة في تكاليف الموظفين

204 - تشير اتجاهات الإنفاق على صعيد فئات الميزانية في الفترة الأخيرة إلى زيادة متوقعة في تكاليف الموظفين.

205 - وكما أوضحنا سابقًا، يُظهر التوزيع المتوقع للموارد حسب فئات الميزانية خلال الفترة الأخيرة زيادة كبيرة في نسبة فئة STAFF وزيادة أقل شأنا، وإنْ كانت حقيقية، في نسبة فئة ABOD.

206 - ووفقًا لما ذكرته المفوضية، يرتبط أحد أسباب الزيادة في نسبة الموظفين بتفعيل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ونتيجةً لذلك، فإن نسبة فئتَي STAFF وABOD، أي في تنفيذ الميزانية، هي أعلى بكثير من المتوقع، في حين أن نسبة فئة OPS هي أقل بكثير من ذلك. وتدل هذه الظاهرة على أن هناك مجالا للتحسين فيما يتعلق بالميزانية وإدارة التكاليف على مدار السنة (انظر الجدول 21 من الفصل الثاني).

الجدول 21 من الفصل الثاني

تفاصيل تخصيص الموارد حسب فئات الميزانية، للفترة 2018-2023

(بالنسبة المئوية)

	2018		*2019*		*2020*		*2021*		*2022*		*2023*	
فئة الميزانية	*ميزانية خطة العمليات*	*النفقات*	*ميزانية خطة العمليات*	*النفقات*	*ميزانية خطة العمليات*	*النفقات*	*ميزانية خطة العمليات*	*النفقات*	*ميزانية خطة العمليات*	*النفقات*	*ميزانية خطة العمليات*	*النفقات*
الفئة OPS	78	67	77	66	77	68	75	65	76	66	76	62
الفئة ABOD	8	11	8	11	8	10	9	11	9	10	9	11
الفئة STAFF	14	22	14	23	15	23	16	24	15	24	16	27
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

207 - ويقدم توزيع الموارد حسب فئة التكلفة، على نحو ما أُبلغت به اللجنة التنفيذية علنًا امتثالاً لمتطلبات الحوكمة، مجموعة مختلفة من المعلومات ولكنها مكمِّلة لها. وهناك فرق ملحوظ آخر هو أن تكاليف الموظفين تكون مقسَّمة بين تكاليف البرامج، وتكاليف دعم البرامج وتكاليف التنظيم والإدارة، حيث تكون بطبيعة الحال أقل وضوحاً في العرض حسب فئة التكلفة (انظر الجدول 22 من الفصل الثاني).

الجدول 22 من الفصل الثاني

تطور النفقات بحسب فئة التكلفة، للفترة 2021-2023

(بالنسبة المئوية)

	2021	*2022*	*2023*
البرامج	80	81	79
دعم البرنامج	15	15	17
التنظيم والإدارة	4	3	4
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إطلاق خطة جديدة للكفاءة

208 - طلبت اللجنة التنفيذية إلى المفوض السامي أن يستجيب بمرونة وكفاءة، في حدود الموارد المتاحة، للاحتياجات المشار إليها في إطار الميزانية البرنامجية لعام 2023، وشجعت المفوضية على التصرف في الأموال المقدمة بأكثر الطرق الممكنة كفاءة وفعالية في تنفيذ ولايتها (A/77/12/Add.1 و A/78/12/Add.1). وينعكس هذا المطلب في تعريف المفوض السامي لمعايير مستوى التشغيل المبدئي[27]. ومع ذلك، فعلى المستوى الميداني، وعلى الرغم من وجود وعي بالحاجة إلى تحسين الكفاءة فيما يبدو، يمكن تحسين الأدوات المستخدمة في تنفيذ الموارد وقياس نتائجها. ويمكن أن تشمل هذه الأدوات مؤشرات التكلفة، التي تُحدد على الصعيد القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر.

209 - ويمثل العدد الأقصى للموظفين الذي استُحدث في عام 2023 جهدًا غير مسبوق لخفض تكاليف الموظفين ولا بد من رصده عن كثب، ويعد من الوظائف التي تقوم بها المكاتب الإقليمية في المقام الأول، حيث تسعى جاهدة إلى تحسين توزيع العدد الأقصى للموظفين بين مجالات الرقابة على الميزانية المحلية.

210 - وتؤدي المكاتب الإقليمية بالفعل دورًا في تعزيز الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة، على النحو المحدد في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأدوار والمساءلة والسلطات المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ووفقاً لتلك المبادئ التوجيهية، تقوم المكاتب الإقليمية بتحديد واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة، ورصد تنفيذ بلدان المنطقة لتدابير تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة، وتوثيق أفضل الممارسات وتبادلها بدقة، بما في ذلك الممارسات الجيدة في مجال الكفاءة من حيث التكلفة"[28]. ومع ذلك، ينبغي زيادة توضيح مسؤولية المكاتب الإقليمية عن تطوير نُهُج منظمة إزاء كفاءة العمليات من قبل المكاتب الإقليمية.

211 - ويستند نهج الإدارة القائمة على النتائج الذي تطبقه مفوضية شؤون اللاجئين من خلال أداة COMPASS إلى النتائج التشغيلية والفعالية في تنفيذ الولاية. لذلك، فإنه لا يغطي الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة. يمكن استكمال أداة COMPASS باتباع نهج قائم على الكفاءة. ويمكن تزويد العمليات

(27) آخر رسالة موجهة إلى المكاتب الإقليمية بعنوان "المستوى التشغيلي الأولي والمعايير ذات الصلة"، 27 تموز/يوليه 2023.

(28) UNHCR, "Roles, accountability and authorities of regional bureaux", November 2022.

القطرية بلوحات متابعة ومؤشرات تكلفة لرصد الكفاءة وتنفيذ تدابير مستدامة لخفض التكاليف، بما في ذلك ما يتعلق بأنشطة الشركاء. ويمكن أيضًا اتخاذ إجراءات تدريبية محددة لزيادة وعي الموظفين فيما يتعلق بالكفاءة وقياس التكاليف.

212 - وفي سياق تحديات التمويل الحالية، التي يمكن أن تؤدي إلى تقليص سلطة الإنفاق، ومن أجل مواكبة النسبة المتزايدة من الموارد المخصصة للتكاليف الإدارية (فئتا الميزانية المتصلتان بوثيقة الميزانية الإدارية والالتزامات وبالموظفين)، سيتعين ترشيد وظائف الدعم الإداري، بما في ذلك النظر في مزايا ومساوئ نقلها من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي. وفي حين أن الخبرة، إلى جانب تصميم تقديم المساعدة وتقديم الخدمات، يجب أن تظل ذات طابع قطري، إلا أنه يمكن إعادة هندسة وظائف مثل معالجة المعامَلات[29] وتجميعها على المستوى العالمي أو الإقليمي، بهدف تحقيق مكاسب في كفاءة التكلفة. وينبغي أيضاً استخلاص الفوائد من حيث المكاسب في الكفاءة من التحول الرقمي الناتج عن برنامج التحول المؤسسي، ولا سيما تنفيذ النظام السحابي للتخطيط المركزي للموارد.

مصروفات الموظفين وعدد الموظفين

213 - درس المجلس هيكل النفقات، أي تطور نسبة الموارد المخصصة للدعم والموظفين، مقارنة بالموارد المخصصة للأنشطة الأساسية. وأولى المجلس اهتماماً خاصاً للموظفين، الذين يمثلون نفقات بالغة الأهمية في كيان مثل المفوضية ويخضعون لقيود التمويل. وفي السنوات الخمس الماضية، زادت نفقات الموظفين بنسبة 118 في المائة (انظر الجدول 23 من الفصل الثاني).

الجدول 23 من الفصل الثاني

نفقات الموظفين للفترة 2018-2023

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	2018	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*
نفقات الموظفين	0,692	0,759	0,855	0,936	1,337	1,393

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

214 - كما زاد العدد الإجمالي لأفراد القوة العاملة في المفوضية بنسبة 4,1 في المائة بين عامي 2022 و 2024. وفي عام 2023، أثرت الزيادات على جميع فئات الوظائف، باستثناء المديرين ووكيل الأمين العام/الأمين العام المساعد. وتشير التوقعات لعام 2024 إلى استقرار عدد المديرين والموظفين الفنيين، بينما ينخفض عدد موظفي فئة الخدمات العامة والخدمة الميدانية ويستمر ارتفاع عدد الموظفين الوطنيين. وتستمر زيادة إجمالي عدد الموظفين، مع وقوع تحول لصالح الموظفين الوطنيين. وإذا ما تحققت التوقعات في عام 2024، فإن خطة الكفاءة ستمثل مع ذلك تحولاً، إن لم يكن في العدد الإجمالي للموظفين، فعلى الأقل، على عكس عام 2023، نحو التحول لصالح الموظفين الوطنيين، الذين هم من حيث المبدأ أقل تكلفة، مع استقرار عدد الموظفين الدوليين (انظر الجدول 24 من الفصل الثاني).

(29) في برامج المساعدات النقدية، لا تتطلب المعالجة المالية والتفاعل مع مقدمي الخدمات القرب منهم، على عكس استهداف المستفيدين.

الجدول 24 من الفصل الثاني

وظائف الموظفين المأذون بها في الميزانية البرنامجية، حسب فئة الموظفين، للفترة 2022-2024

	وكيل الأمين العام/ الأمين العام المساعد	*المدراء*	*موظفو الفئة الفنية*	*الموظفون الوطنيون (الرتب الأخرى)*	*فئة الخدمات العامة/ الخدمة الميدانية*	*المجموع*
2022	4	192	4 427	1 693	10 092	16 408
2023	4	184	4 546	1 820	10 175	16 729
2024	4	185	4 544	1 912	10 433	17 078
2022-2024 (النسبة المئوية)	0	3,60-	2,60	12,90	3,40	4,10

المصدر: الميزانية البرنامجية لعام 2024 (A/AC.96/74/5).

215 - وتوزع المفوضية نفقات الموظفين حسب فئات التكاليف، على النحو المحدد أعلاه[30] (انظر الجدول 25 من الفصل الثاني).

الجدول 25 من الفصل الثاني

وظائف الموظفين حسب فئة التكلفة للفترة 2022-2023

	2022		*2023*		*2022/2023*	
	الوظائف	*النسبة المئوية من المجموع*	*الوظائف*	*النسبة المئوية من المجموع*		
البرامج	7 977	48	8 328	49	351	%4
الدعم البرنامجي	7 686	47	7 670	47	16-	%0
التنظيم والإدارة	745	5	731	4	14-	%2-
المجموع	**16 408**		**16 729**		**321**	**%2**

المصدر: الميزانية البرنامجية لعام 2024 (A/AC.96/74/5).

'4' سبل المضي قدماً

216 - تضمن إدارة تنفيذ الميزانية أن تكون الالتزامات والمصروفات متسقة ومتماشية مع سلطة الإنفاق على المستوى التشغيلي، مع إتاحة مرونة مجدية في الميدان. وتمتثل المعلومات المقدمة إلى اللجنة التنفيذية بشأن تنفيذ الميزانية لمتطلبات الحوكمة الحالية، بيد أنه كان من الممكن أن تكون ذات جودة أعلى وأكثر تفصيلاً، بما في ذلك ما يتعلق بالمخصصات والتسويات وما إلى ذلك.

217 - وقد تضاعفت تكاليف الموظفين بين عامي 2018 و 2023. وأُطلقت عملية لإعادة التنظيم، من المتوقع أن يكون لها أول أثر في عام 2024 من حيث عدد الموظفين ومواصفاتهم، على الرغم من عدم وجود أدوات كافية لتنفيذها على المستوى الميداني وقياس نتائجها.

(30) يستند توزيع تكاليف الموظفين حسب فئة التكلفة إلى فئة الموظفين، وفقًا للجدول الذي وُضع في عام 2016.

218 - **ويوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بإعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة لزيادة الكفاءة من خلال تحديد المجالات التي يُستحسن أن يُعاد فيها تصميم طرائق تصريف الأعمال، وفرص دمج الوظائف الإدارية على المستوى العالمي أو الإقليمي، والاستفادة من التحول الرقمي الناتج عن برنامج التحول المؤسسي، والحرص على قيام المنظمة باتخاذ التدابير اللازمة لرصد تلك الاستراتيجية والإبلاغ عنها.**

219 - وقبلت المفوضية هذه التوصية.

(د) المساءلة عن إدارة الميزانية والإبلاغ عن الأداء

220 - على الرغم من أن التقارير تُقدم إلى الجهات المانحة بعد الإنفاق الفعلي، فهي تلتزم بما تشترطه تلك الجهات (القسم الفرعي 4 (د) '1'). والتقارير التي تُقدم عن الميزانية إلى اللجنة التنفيذية تلبي متطلبات الحوكمة ولكن يمكن تحسينها (القسم الفرعي 4 (د) '2'). وينبغي تعزيز جودة رصد الأداء واستخدامه (القسم الفرعي 4 (د) '3').

'1' على الرغم من أن التقارير تُقدم إلى الجهات المانحة بعد الإنفاق الفعلي، فهي تلتزم بما تشترطه تلك الجهات

221 - وتتولى المفوضية في الوقت الراهن تخصيص التمويل للإنفاق يدوياً. وقد يكون من الصعب تغطية تكاليف الدعم والتكاليف الإدارية، بالإضافة إلى النفقات المرتبطة بأقل المناطق جاذبية، بالنظر إلى متطلبات التخصيص. وإلى أن يبدأ العمل بالأدوات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستظل البيانات الضخمة المستندة إلى النتائج تُجهّز يدوياً، وهو أمر يستغرق وقتاً طويلاً ويحتاج إلى موارد كثيرة.

222 - ونظرًا لأن تقديم التقارير إلى الجهات المانحة يعتمد على تخصيص التمويل من قبل الجهات المانحة، فإن متطلبات التخصيص غير متساوية. فالجهات المانحة التي تقوم بتخصيص الحصة الرئيسية من التمويل، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تطلب تقارير محددة للغاية، في حين أن الجهات المانحة التي تقدم تمويلاً مرناً (الدنمارك والسويد والنرويج) تكتفي بالتقارير العالمية التي تقدمها المفوضية والتقارير المقدمة على المستوى القطري، وكلاهما يجري نشره على موقع Global Focus.

223 - وتُعد التقارير المتعلقة بالتبرعات المخصصة داخل قسم رئيس الحسابات، حيث يتم استخراج قوائم المستحقات يدوياً من دفتر الأستاذ العام على أساس المعلومات الإدارية[31] وفرزها وفقاً للأموال المخصصة من قبل الجهات المانحة. وتُرسَل القوائم إلى المدراء الميدانيين المعنيين، الذين يقومون بتحديد المعاملات التي تتطابق مع الأموال المخصصة من قبل الجهات المانحة والتحقق من صحتها. وبمجرد التحقق من صحة المعاملات، يتم إنشاء التقرير الذي سيقدم إلى الجهة المانحة.

224 - وتستند التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة إلى النفقات المسجلة في النظام المركزي لتخطيط الموارد من قبل كل عملية محلية على حدة، باستخدام ترميز محدد[32]، وكذلك إلى عملية مركزية يدوية. وتتطلب هذه العملية المركزية أن يقوم كل "قيِّم على مشروع حاصل على منحة" بتخصيص مساهمات الجهات المانحة لنفقات المفوضية، استنادا إلى المعلومات المتعلقة بتخصيص التمويل وتنفيذ المشروع، مع

(31) تقوم المعلومات الإدارية على أساس دفتر الأستاذ العام الذي يتم فيه تسجيل جميع مصروفات الميزانية على أساس نقدي.

(32) في سياق النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد، يُعرف هذا الترميز باسم "PTE" (المشروع، والمهمة، ونوع الإنفاق، وتنظيم الإنفاق).

إعطاء الأولوية للمساهمات المخصصة بأكثر الشروط صرامة. ويتبع توزيع الموارد غير المخصصة المعايير المرتبطة بالتبرعات المخصصة بشروط صارمة والتبرعات المخصصة بشروط ميسَّرة.

225 - وعلى الرغم من أن التمويل غير المخصص يتم تخصيصه في نهاية السنة، إلا أنه يؤدي خلال السنة دورا أساسيا في السماح للمفوضية بتخصيص أموال لحالات الطوارئ إلى حين استلام التمويل. وتُستخدم معظم التبرعات غير المخصصة في العمليات الميدانية والبرامج العالمية. ولا تُستخدم أي تبرعات غير مخصصة لتغطية تكاليف الدعم والتكاليف الإدارية في المقر التي لا تمول من مخصصات الميزانية العادية للأمم المتحدة.

226 - ومن المتوقع أن يسهل حل تكنولوجيا المعلومات الجديد عملية تقديم التقارير إلى الجهات المانحة. وإلى أن يتم تشغيله بالكامل، فإن عملية التسوية اليدوية الحالية تنطوي على خطر حدوث أخطاء في التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة. وعندما يتغير الوضع، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالتبرعات المخصصة أو عندما تعترض مشكلة ما استيفاء متطلبات وشروط التخصيص التي تضعها إحدى الجهات المانحة، تقوم المفوضية بإبلاغ الجهة المانحة من أجل البحث عن حل للمشكلة وتسويتها. وعلاوة على ذلك، تميل العديد من الجهات المانحة، ولا سيما الجهات المانحة الكبرى، إلى المتابعة على الصعيد المحلي من خلال الاتصالات المباشرة مع المدراء الميدانيين. كما أنها تتلقى عناصر معلومات من المفوضية، ولا سيما شعبة العلاقات الخارجية.

227 - ويمكن زيادة تحسين العملية الحالية لتقديم التقارير إلى الجهات المانحة لمعالجة (أ) تخصيص التمويل الإجمالي، الذي يتم حاليًا بعد الإنفاق الفعلي؛ و (ب) المعالجة اليدوية لعشرات الآلاف من البيانات المستندة إلى النتائج، ومعظمها بيانات سردية، وهو ما لا يضمن اتباع نهج فعال وموثوق. ومع ذلك، من المتوقع أن يسهل نظام تكنولوجيا المعلومات الجديد ذلك.

228 - وينبغي أن يتيح تنفيذ أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (بما في ذلك نظام Synergy للمساهمات الخاصة بالعلاقات مع المانحين، ونظام PROMS المكرس لعلاقات الشراكة، وإدارة المشاريع وحافظات المشاريع لمواءمة الموارد مع النفقات، والأداة الفرعية لمحرك تخصيص التمويل) المزيد من العمليات الآلية وتحسين دقة تخصيص التمويل وتقديم التقارير إلى الجهات المانحة.

'2' التقارير التي تُقدم عن الميزانية إلى اللجنة التنفيذية تلبي متطلبات الحوكمة ولكن يمكن تحسينها

229 - إن التقارير التي تُقدم عن الميزانية إلى اللجنة التنفيذية تلبي متطلبات الحوكمة ولكن يمكن تعزيزها. إذ ينبغي على وجه الخصوص تقديم معلومات أوفى عن عملية تحديد الأولويات التي تتم على المستوى التشغيلي وعن توزيع الموارد حسب الأولويات.

230 - ووفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 672 (د-25)، الذي أنشأ المجلس بموجبه اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية، تقوم المفوضية مرة في السنة على الأقل باستعراض استخدام الأموال المتاحة للمفوض السامي والبرامج والمشاريع التي تقترحها المفوضية أو تنفذها؛ وممارسة سلطة إجراء تغييرات في استخدام الأموال وفي البرامج والمشاريع، وإبداء الموافقة النهائية عليها. ووفقاً للقاعدة 203-1 من القواعد المالية للمفوضية، يرفق بالميزانية البرنامجية المقترحة للمفوضية ما يطلب من قبل اللجنة التنفيذية أو نيابة

عنها من معلومات ومرفقات وبيانات توضيحية وما قد يراه المفوض السامي ضرورياً ومفيداً من مرفقات أو بيانات.

231 - وبمجرد موافقة اللجنة التنفيذية على الميزانية البرنامجية، وعادة ما يكون ذلك في شهر تشرين الأول/أكتوبر، يزود المفوض السامي اللجنة الدائمة للجنة التنفيذية بمعلومات محدثة عن الميزانية والتمويل. فعلى سبيل المثال، قُدمت إلى اللجنة الدائمة في آذار/مارس وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2023 معلومات عن تنفيذ الميزانية البرنامجية لعام 2023، بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والسبعين (A/77/12/Add.1، الفقرة 13)[33].

232 - ومع ذلك، ينبغي تعزيز المعلومات المقدمة في إطار تحديث الميزانية وتقرير التمويل، على أنها معلومات مفيدة. وكما ذُكر أعلاه، ينبغي على وجه الخصوص تقديم معلومات أوفى إلى اللجنة الدائمة عن عملية تحديد الأولويات التي تتم على المستوى التشغيلي وعن تنفيذها، موزعة حسب المجاميع الأكثر أهمية، بالإضافة إلى فئات التكاليف.

'3' ينبغي تعزيز جودة رصد الأداء واستخدامه

233 - توجد بالفعل نظم لرصد النتائج والتحقق منها ومن ثم الإبلاغ عنها، أو سيبدأ العمل بها قريبًا، لكن تشغيلها الفعلي لا يزال متفاوتًا. ويتعيّن أيضا تحسين مؤشرات النتائج من حيث جودتها وأهميتها، وهناك مجال لتعزيز روح المبادرة والمسؤولية لدى الموظفين واستخدام إطار الأداء باعتباره أداة تأثير إدارية.

234 - وتعتبر دقة وأهمية بيانات النتائج المستقاة من نظام COMPASS بالغة الأهمية. وقد تم تعريف عنصر الرصد والتقييم في استراتيجية العمليات بشكل جيد في نظام COMPASS. وفي عام 2023، وضعت المفوضية منهجية معقدة[34] لتوفير ضمانات بشأن جودة المعلومات المتعلقة بالنتائج على كل مستوى من مستويات إطار النتائج: الناتج والنتيجة والأثر.

235 - ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة بين نُظُم الرصد وإعداد التقارير، نظراً لأن تنفيذ استراتيجية الرصد والتقييم ونتائجها المحددة لا تنعكس بشكل جيد في تقارير النتائج.

236 - ومؤشرات الأداء، التي تسمى الآن "مؤشرات النتائج"، موجودة بالفعل، ولكن يمكن تحسين جودتها وأهميتها. واستخلصت المفوضية الدروس المستفادة من السنة الأولى لتنفيذ برنامج COMPASS ولاحظت على وجه الخصوص أن التنوع الكبير في مؤشرات النتائج والنواتج التي اختارتها واستخدمتها العمليات يمكن أن يعرض للخطر توحيد النتائج في إطار وثيقة ذات مصداقية. ولهذا السبب، استُحدثت مؤشرات أساسية إلزامية جديدة. واستُكملت مؤشرات الأثر الأساسية الأولية بثمانية من مؤشرات النتائج الأساسية لعام 2023 و 24 من مؤشرات النواتج الأساسية لعام 2024. وجرى توحيد التوجيهات المحدثة في دليل شامل للبرنامج في نهاية عام 2023.

237 - وعلاوة على ذلك، هناك خطر حقيقي يتمثل في احتمال استخدام مؤشرات النتائج لأغراض إعداد التقارير فقط، ويقر كل من المقر والميدان بوجود مجال كبير لتعزيز روح المبادرة والمسؤولية لدى الموظفين.

---

(33) الاجتماعات السادس والثمانون (EC/74/SC/CRP.8) والسابع والثمانون (EC/74/SC/CRP.16) والثامن والثمانون (EC/74/SC/CRP.21) للجنة الدائمة.

(34) جرى عرضها في دليل البرنامج (تشرين الثاني/نوفمبر 2023).

وعلى الرغم من بعض التقدم الذي أبلغت عنه المفوضية، لا يزال هناك مجال لاستخدام مؤشرات النتائج ومعلومات نظام COMPASS عن الأداء بطريقة أكثر اتساقاً لأغراض الإدارة.

'4' سبل المضي قدماً

238 - يجب أن تصبح التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة أكثر كفاءة.

239 - وتلبي التقارير التي تُقدم عن الميزانية إلى اللجنة التنفيذية متطلبات الحوكمة، ولكن يلزم تعزيزها، على النحو المبين في نهاية القسم الفرعي 4 (ج) أعلاه بشأن تنفيذ الميزانية.

240 - كما يجب تحسين جودة رصد الأداء وربطها بشكل أفضل بإدارة شؤون الموظفين.

241 - **ويوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتعزيز جودة التقارير التي تقدمها عن الميزانية والنتائج إلى كل من اللجنة التنفيذية والجهات المانحة، وتحسين استخدام إطار الأداء باعتباره أداة إدارية للمنظمة.**

242 - وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على المفوضية معالجة نقاط الضعف التي تم تسليط الضوء عليها أعلاه، ولا سيما في الفقرات 216 و 232 و 235 إلى 237.

243 - وقبلت المفوضية هذه التوصية.

5 - إدارة كبريات المخيمات

244 - ركز المجلس مراجعته للحسابات على المجالات التالية: كبريات المخيمات: معرفتها واستراتيجية التعامل معها (القسم الفرعي 5 (أ))؛ وكبريات المخيمات: بدائل وحلول (القسم الفرعي 5 (ب))؛ وعمليات التسجيل (القسم الفرعي 5 (ج))؛ وتقييم الاحتياجات والنفقات (القسم الفرعي 5 (د))؛ والتنظيم وتقديم الخدمات (القسم الفرعي 5 (هـ))؛ والأداء والمساءلة (القسم الفرعي 5 (و)).

(أ) كبريات المخيمات: معرفتها واستراتيجية التعامل معها

245 - وفقًا لمصادر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تشير التقديرات إلى أن ما بين 5,9 و 7,1 ملايين لاجئ يعيشون حاليًا في مخيمات. ويوجد حالياً حوالي 30 من كبريات المخيمات. وتعتبر المفوضية هذه المخيمات حلولا غير مرغوب فيها. وعلى الرغم من وجود استراتيجيات قُطرية، فإنه لا توجد استراتيجيات مصممة خصيصا على مستوى المخيمات. ومعظم هذه المخيمات هي نتاج أوضاع طال بها الأمد وكثيراً ما يكون قد مر على وجودها عدة عقود. ويوجد أيضا تنوع كبير بين كبريات المخيمات، مما يعكس تعدد الأوضاع التي يواجهها النازحون واختلاف الظروف التي توفرها لهم البلدان المضيفة، لا سيما من حيث حرية التنقل وإمكانية الحصول على عمل. وفي ظروف كهذه، يصعب معرفة كبريات المخيمات معرفة تواكب مستجدات ما تعيشه من أوضاع.

246 - وبحلول نهاية حزيران/يونيه 2023، سيكون 30,5 مليون لاجئ مشمولين بولاية المفوضية. و 66 في المائة منهم ظلوا في حالة نزوح لعقود، في ما يطلق عليه مسمى "الحالات التي طال أمدها"[35]. وتعرّف المفوضية هذه الحالات بأنها "الحالات التي يكون فيها ما لا يقل عن 000 25 لاجئ من البلد

(35) UNHCR, "Mid-Year Trends 2023".

الأصلي نفسه في المنفى في بلد مضيف معين منخفض أو متوسط الدخل لمدة لا تقل عن خمس سنوات متتالية"[36]. وتفيد تقديرات المفوضية أنه بحلول حزيران/يونيه 2023، كان هناك 23,8 مليون لاجئ وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية في حالة طال أمدها[37]. واعتبرت المفوضية أن حوالي 70 في المائة منهم يعيشون في المناطق الحضرية، بينما يعيش معظم الآخرين بشكل منطقي في مستوطنات أو مخيمات مختلفة الأحجام، ولكن أيضاً في مناطق ريفية أو مواقع غير محددة. وفي الواقع، لا تقدم المفوضية في وثائقها الرسمية العدد الدقيق للأشخاص الذين يعيشون في المخيمات أو المستوطنات.

247 - ولا تحدد المفوضية عتبة لكبريات المخيمات، ولأغراض المراجعة الحالية، عرّف المجلس كبريات المخيمات بأنها تلك التي تضم أكثر من 000 50 لاجئ. وفوق هذه العتبة، عادة ما تواجه المفوضية تحديات أكثر تعقيداً وصعوبة.

248 - وقد لاحظ المجلس شدة تنوع المخيمات خلال زياراته. ويعيش كل من النازحين داخلياً واللاجئين في مستوطنات أو مخيمات. ويمكن أن تكون المخيمات مؤقتة (لمدة شهر واحد أو نحو ذلك، كما في حالة الأرمن الذين فروا من منطقة ناغورنو كاراباخ في أيلول/سبتمبر 2023) أو طويلة الأمد، حيث تستمر لسنوات أو عقود. وعادة ما تكون المخيمات المؤقتة أصغر حجما من المخيمات الطويلة الأمد. ويمكن أن يتكون المخيم الكبير أيضًا من تكتل من المخيمات الأصغر حجمًا، كما هو الحال في كوكس بزار في بنغلاديش، أو قد يكون مقسمًا لضمان سهولة الإدارة، كما هو الحال في مخيم ماهاما في رواندا، الذي ينقسم إلى منطقتين، أو مخيم مبيرا في موريتانيا، الذي ينقسم إلى أربع مناطق و 43 مربعا سكنيا. ويمكن إنشاء مخيم أصغر في مكان قريب لتخفيف الضغط على المخيم الأكبر حجما، مثل مخيم الأزرق الذي أنشئ في عام 2014 لتخفيف الضغط على مخيم الزعتري في الأردن، والذي قُسِّم بدوره إلى 12 منطقة. كما يمكن للمخيمات الكبيرة أن تستقبل اللاجئين من المخيمات الصغرى المكتظة، كما هو الحال في رواندا وأوغندا. ويمكن إغلاق مخيم ما ونقل جزء من سكانه إلى مخيم آخر، كما حدث في جمهورية تنزانيا المتحدة في عام 2021 عندما أُغلق مخيم متينديلي ونقل 000 20 من النازحين قسراً وعديمي الجنسية إلى مخيم ندوتا.

249 - وتُعرِّف المفوضية المستوطنة بأنها "مجتمع محلي يعيش فيه الناس" و "مصمم خصيصاً لاستضافة الأشخاص المتضررين من الأزمات والكوارث". وبالتالي فإن مصطلح "التوطين" هو مصطلح واسع جدًا يُستخدم لتعريف أي تجمع للنازحين قسرا.

250 - وتُعرّف المفوضية المخيمات بأنها "مرافق مؤقتة تم بناؤها لتوفير الحماية والمساعدة الفورية للأشخاص الذين أجبروا على الفرار"، ولكنها تضيف أن حالات الطوارئ يمكن أن تطول، أي أن تتجاوز مدتها خمس سنوات، مما يؤدي إلى عيش الناس في المخيمات لسنوات أو حتى عقود[38]. وتعتبر المفوضية المخيمات على أنها أحد أنواع المستوطنات الرسمية التي عادة ما يُنظر إليها باعتبارها حلا مؤقتا لتلبية أكثر الاحتياجات إلحاحاً لدى النازحين قسراً، مع وجود فرص ضئيلة للاندماج، حيث أن حرية الحركة قد تكون

(36) تضيف المفوضية أنه ينبغي النظر إلى التعريف على أنه انعكاس للحالة ككل ولا يشير إلى ظروف فرادى اللاجئين.

(37) أحصت الأمم المتحدة 59 حالة طال أمدها في 37 بلدا مضيفا مختلفا في عام 2023. وبالمقارنة مع نهاية عام 2022، تم تصنيف حالتين جديدتين على أنهما حالتان طال أمدهما: اللاجئون الكونغوليون في كينيا واللاجئون الصوماليون في أوغندا. انظر: "Mid-Year Trends 2023".

(38) انظر: https://www.unrefugees.org/refugee-facts/camps/.

محدودة وتكون فرص الاعتماد على الذات والتوصل إلى حلول بعيدة المنال. وبالنسبة للمفوضية، لا بد من صياغة المخيمات بطريقة تمكنها من التحول إلى مستوطنات بشرية، مع الأخذ في الاعتبار فرص إيجاد سبل العيش على المدى الطويل التي توفرها المجتمعات المحلية المتكاملة، فضلاً عن استقلال السكان النازحين بشكل تدريجي عن المساعدات الخارجية[39].

251 - ومع ذلك، يميل الواقع على الأرض إلى طمس هذا التمييز بين المستوطنات الرسمية والمخيمات، حيث إن المخيمات لا تحتوي بالضرورة على أسوار أو بوابات (مخيم كيزيبا في رواندا)، كما أنها مندمجة مع المجتمعات المضيفة المحيطة بها (مخيم ماهاما في رواندا)، بينما تكون حركة اللاجئين في بعض المستوطنات أو المخيمات محدودة باتخاذ مختلف التدابير، بما في ذلك الأسوار والبوابات على نحو ما تقتضيه السياسات الحكومية. وبشكل عام، فإن المخيم، باعتباره مستوطنة، هو موقع يتم تنظيمه وقبوله من قبل الحكومة المضيفة ويتم جره إلى أوضاع طويلة الأمد حيث لا يوجد حل سياسي أو أي عملية سلام في الأفق، مثل مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن ومخيمات اللاجئين الروهينغيا في بنغلاديش. وفي النهاية، يُنظر إليهما كحل لحماية وإيواء النازحين قسراً. وتوجد المخيمات في أوضاع طال أمدها، لكنها كانت جميعها في السابق حالات طوارئ مع وقوع حالات نزوح متكرر. وتقر المفوضية بأنه في بعض الحالات، لا يوجد ببساطة بديل عن إنشاء مخيم (أو مستوطنة شبيهة بالمخيم)[40].

252 - وفي بلاغ عن المخيمات صادر في تموز/يوليه 2023، ذكرت المفوضية أن هناك مخيمات للاجئين في جميع أنحاء العالم؛ وقد تم بناء العديد من المخيمات بسرعة لتلبية الاحتياجات الفورية لأولئك الذين أجبروا على الفرار، ولكنها اتسعت لكي تستوعب مئات الآلاف من النازحين. وكما هو مبين في البلاغ، فإن من كبريات مخيمات اللاجئين في العالم موقع التوسعة كوتوبالونغ - بالوخالي (بنغلاديش)، ومخيم بيدي بيدي للاجئين (أوغندا)، ومخيمي داداب وكاكوما للاجئين (كينيا)، ومخيمي الأزرق والزعتري للاجئين (الأردن)، ومخيمات نياروغوسو وندوتا ومتينديلي للاجئين (جمهورية تنزانيا المتحدة)، ومخيمات كبريباياه وأو باري وشيدر للاجئين (إثيوبيا)"[41]. ووفقًا للمفوضية، كان ما يقدر بنحو 5,9 ملايين لاجئ و 8,6 ملايين نازح داخليًا يعيشون في مخيمات في نهاية عام 2022[42]، وهو ما يمثل حوالي 20 إلى 30 في المائة من اللاجئين في جميع أنحاء العالم، ويعيش ما بين 70 إلى 78 في المائة منهم في مناطق حضرية. وهذا الرقم الذي قُدِّم شفوياً إلى المجلس لا يمكن العثور عليه في أي من وثائق المفوضية.

253 - وشملت الزيارات الميدانية للمجلس (انظر الجدول 26 من الفصل الثاني) أكبر مخيم في العالم: مخيمات كوكس بزار (33 مخيماً في المجموع) مقسمة إلى مخيمين كبيرين هما مخيم كوتابالونغ الضخم (منطقة أوخيا الفرعية) ومخيم نايابارا الضخم (منطقة تكناف الفرعية). وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2023، تم

(39) انظر: https://emergency.unhcr.org/emergency-assistance/shelter-camp-and-settlement/formal-settlements/settlement-typologies-emergencies.

(40) UNHCR, *The Master Plan Approach to Settlement Planning: Guiding Principles*, 2019.

(41) انظر: https://www.unrefugees.org/refugee-facts/camps/ و https://www.unrefugees.org/news/inside-the-worlds-five-largest-refugee-camps/ (تموز/يوليه 2023).

(42) في نهج *الخطة الرئيسية لتخطيط المستوطنات لعام 2019: المبادئ التوجيهية*، ذكرت المفوضية أنه في حين أن سياسة المفوضية بشأن بدائل المخيمات تشجع على السعي لإيجاد بدائل للمخيمات كلما أمكن، فإن الواقع هو أن أكثر من 10 ملايين نازح على مستوى العالم يعيشون في مستوطنات للمساعدة الإنسانية.

تسجيل 467 965 من الروهينغيا في مخيمات في بنغلاديش، تضم 580 200 أسرة. وبشكل عام، قام المجلس بمراجعة حسابات ثلث كبريات المخيمات التي تديرها المفوضية والبالغ عددها حوالي 30 مخيماً.

الجدول 26 من الفصل الثاني

كبريات مخيمات اللاجئين التي زارها المجلس في الفترة من أيلول/سبتمبر 2023 إلى شباط/فبراير 2024

مخيم اللاجئين	*المكتب القطري*	*تاريخ الإنشاء*	*أصل وعدد النازحين قسراً وعديمي الجنسية في تموز/يوليه 2023*
كوكس بزار	بنغلاديش	1991[أ]	359 923 من الروهينغيا
نياروغوسو وندوتا	جمهورية تنزانيا المتحدة	1996[ب]	670 118 و 454 75 من البوروندیين والكونغوليين
ماهاما	رواندا	2015	387 55 من البوروندیون والكونغوليون
رينو وإيمفيبي وكيرياندونغو وناكيفالي	أوغندا	2017–2003	335 133 و 521 64 و 858 65 و 170 167 من مواطني جنوب السودان ومن الكونغوليين وغيرهم
الزعتري والأزرق	الأردن	2013	735 82 و 900 40 من السوريين
مبيرا	موريتانيا	2012	263 91 من الماليين

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

(أ) وصل أكثر من 95 في المائة من اللاجئين في كوكس بزار بعد آب/أغسطس 2017، وليس في عام 1991.

(ب) بينما أنشئ مخيم نياروغوسو في عام 1996، أعيد فتح مخيم ندوتا في الآونة الأخيرة.

254 - وتتميز المخيمات بتوفير حل الإيواء خلال مرحلة الطوارئ (الخيام، ومستلزمات الإيواء، والأغطية البلاستيكية، ومواد البناء المحلية، ووحدات إسكان اللاجئين ومواد الإغاثة غير الغذائية)، وكذلك بإذن الحكومة بتركيب ملاجئ أكثر متانة. ففي الأردن، على سبيل المثال، أنشئ مخيم الزعتري في عام 2012 في محافظة المفرق في شمال البلاد بالقرب من الحدود السورية، وذلك بناء على قرار من الحكومة الأردنية استجابة للزيادة الحادة في أعداد اللاجئين الوافدين وصعوبة استقبال المجتمع المضيف لجميع اللاجئين. وقد أعطت الحكومة موافقتها على موقع الزعتري ومنحت الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية غير الحكومية حق استعمال الموقع. ونصبت المفوضية والمنظمة غير الحكومية خياما، توزعت في البداية على وحدتين تضم كل منهما 000 5 خيمة. وتم استبدال الخيام تدريجياً بمقطورات من أجل فصل الشتاء القادم.

255 - وبمرور الوقت، تتخذ المخيمات أشكالاً مختلفة حيث تصبح مواقع دائمة بحكم الواقع. فعلى سبيل المثال، استضاف مخيم ماهاما في رواندا بوروندیين في البداية عند إنشائه في عام 2015، وتم تجهيزه بخيام عائلية ومرافق الرعاية الصحية الطارئة والمراحيض والمياه في غضون أسبوع واحد. وبعد تلك المرحلة الطارئة، نقلت المفوضية اللاجئين من خيامهم العائلية الطارئة إلى ملاجئ شبه دائمة، وبعد عام، انتقل اللاجئون إلى هياكل أكثر ديمومة على شكل منازل طينية صغيرة فردية مزودة بحديقة خاصة صغيرة.

256 - كما أن تباين مختلف المخيمات تحدده أيضاً السياسة المتبعة في البلد المضيف فيما يتعلق باللاجئين. وفي الواقع، يعتمد سياق وبيئة المخيم إلى حد كبير على سياسة الحكومة. ويجب أن يحصل

إنشاء أي مخيم أو مستوطنة رسمية على موافقة البلد المضيف. وفي معظم البلدان، يتم بناء المخيمات في مناطق مغلقة محددة تحددها الدولة (كما هو الحال في الأردن وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وموريتانيا) بالقرب من الحدود. وتعد أوغندا حالة غير مألوفة حيث يتم تخصيص الأراضي من قبل الدولة في جنوب البلاد، إلا أن الحكومة تتفاوض مع ملاك الأراضي على تخصيص قطع الأراضي للاجئين في الشمال. وفي جميع المخيمات، يقوم البلد المضيف بتعيين مدير للمخيم إلى جانب نائب أو نائبين تبعاً لحجم المخيم، ليعمل كمحاور للمفوضية فيما يتعلق بالوضع العام في المخيم.

257 - وتعتمد حرية تنقل اللاجئين أيضاً على سياسة البلد المضيف. فبعض الدول المضيفة تتبع سياسة الباب المفتوح (الأردن وأوغندا ورواندا)، بينما تفرض دول أخرى قيوداً صارمة على اللاجئين (بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة). وفي حين أن بعض المخيمات لا يوجد فيها سوى نقطة تفتيش عند مدخل المخيم ولكنها تسمح بحرية التنقل بشكل كامل (رواندا)، فإن بعض المخيمات الأخرى مسيّجة بشكل كبير ويُمنع اللاجئون من مغادرة المخيم (إحدى القرى في مخيم الأزرق مغلقة بشكل صارم بسياج مزدوج، وهناك سياج حول المخيمات في كوكس بزار). كما تؤثر حرية التنقل الممنوحة للاجئين على الفرص الممنوحة لهم.

258 - ونتيجة لذلك، تتباين إمكانية وصول اللاجئين إلى سوق العمل: ففي بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة، لا يجوز للاجئين العمل بشكل رسمي خارج المخيم؛ وفي الأردن، لا يجوز لهم العمل إلا في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات غير المؤهلة أو في مشاريعهم الخاصة؛ وفي حالات أخرى، يمكنهم الوصول بحرية إلى السوق المحلية، مما يسهل اندماجهم مع المجتمعات المضيفة. ويحدد هذا الوضع مدة ونوع المساعدة التي تقدمها المفوضية وشركاؤها. كما أنه يؤثر على قدرة المفوضية على بذل جهود الدعوة وتشجيع الإلغاء التدريجي للمخيمات.

259 - وتعترف المفوضية في دليل العمل في حالات الطوارئ[43] الخاص بها بأن النزوح يميل إلى الاستمرار لفترة أطول من المتوقع، حيث "نادراً ما يتم إنشاء مخيمات ومستوطنات منظمة وعشوائية ليسكن فيها السكان لفترة قصيرة. ويجب أن يضع المخططون في حسبانهم دائماً أنه من المحتمل أن تظل المستوطنات قائمة لفترة طويلة من الزمن. ومن المحتمل أن تقع المسؤولية عن تقديم الخدمات خلال تلك الفترة على عاتق الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وبالتالي إنّ تحقيق التكامل بينها وبين الخدمات المحلية القائمة يشكّل تحدياً.

260 - ومع ذلك، فإن مثل هذه الحالات التي طال أمدها لا تنعكس في إحصاءات المفوضية ومراسلاتها مع أصحاب المصلحة. ولم يتمكن المجلس من العثور على أي أرقام دقيقة عن عدد اللاجئين أو النازحين داخلياً الذين يعيشون في المستوطنات أو المخيمات.

261 - وعلاوة على ذلك، في العديد من العمليات التي تستضيف كبريات المخيمات، لا يتم حساب متوسط مدة إقامة اللاجئين، سواء بشكل عام أو حسب الفئة السكانية. وينبغي أن تكون مدة الإقامة في المخيمات معروفة وينبغي إدراجها في المؤشرات وفي عملية إعداد التقارير، حيث يمكن استخدامها في الميدان لتعزيز إدارة المخيمات، لا سيما من أجل توجيه الخدمات إلى السكان على نحو أفضل. وبالمثل، يمكن للمعلومات أن تعزز تقييمات البرامج والميزانيات على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المقر.

(43) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "أنواع المستوطنات في حالات الطوارئ"، شباط/فبراير 2024.

262 - **ويوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتعزيز استراتيجية تعاملها مع كبريات المخيمات ومعرفتها بها، ولا سيما من خلال: (أ) تحديد الإجراءات ذات الأولوية؛ (ب) القيام بانتظام بجمع وتحديث البيانات التشغيلية الكمية والنوعية عن السكان المعنيين، بما في ذلك عن طريق التقديرات الإحصائية؛ (ج) التواصل بانتظام حول الوضع في المخيمات وحول نتائج إدارتها للمخيمات.**

263 - وقبلت المفوضية هذه التوصية.

(ب) كبريات المخيمات: بدائل وحلول

264 - تطرح المخيمات التي يمتد بها الزمن والأوضاع التي يطول أمدها مسألة الحلول الممكنة. وفي هذا الصدد، فإن التكاليف التي تتكبدها كل من المفوضية والحكومات المضيفة من جراء وجود كبريات المخيمات، رغم عدم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ، توفر حافزاً للبحث عن بدائل. وتبذل المفوضية جهوداً كبيرة للتشجيع على إيجاد حلول، مثل زيادة الاندماج داخل المجتمعات المضيفة أو تحويل المخيمات إلى مدن عادية، وقد حققت هذه الجهود بعض النجاح، إلا أن الحاجة قائمة إلى اتباع نهج يتسم بطابع استباقي وتعاوني وتنفيذي أكبر.

265 - وتلتزم المفوضية بجعل مخيمات اللاجئين الاستثناء لا القاعدة. وتتمثل عقيدتها في تجنب، قدر الإمكان، خلق أوضاع تفضي إلى إنشاء مخيمات كبيرة ودائمة. ومع ذلك، يمكن للمفوضية أن تتبنى نهجاً أكثر دينامية واستدامة وأن تقوم بأعمال أكثر تكاملاً.

266 - وقد طورت المفوضية مجموعة من الأدوات لإنشاء المخيمات في حالات الأزمات. وتماشياً مع سياستها لعام 2014 بشأن بدائل المخيمات[44]، تدعو المفوضية أولاً إلى إيجاد حلول بديلة لاستضافة اللاجئين. ومع ذلك، عندما يقرر البلد المضيف إقامة مخيم استجابة لحالة طوارئ ناتجة عن تدفق اللاجئين، يمكن للمكاتب القطرية للمفوضية أن تحاول الدعوة إلى أفضل الممارسات في العديد من المجالات. ومن بين الوثائق الأخرى، أصدرت المفوضية مبادئ توجيهية بشأن التصميم المكاني لمستوطنات المساعدة الإنسانية وإدارة المخيمات. وأصدرت المفوضية بعض الوثائق بمفردها، مثل دليل العمل في حالات الطوارئ ونهج *الخطة الرئيسية لتخطيط المستوطنات: المبادئ التوجيهية*. وأُعدَّت وثائق أخرى بالتعاون مع الجهات المعنية بالعمل الإنساني ووكالات الأمم المتحدة، مثل "أداة توصيف المستوطنات: إطار للتحليل المكاني للمستوطنات التي تؤوي السكان النازحين" بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) و "مجموعة أدوات إدارة المخيمات" بمشاركة المنظمة الدولية للهجرة والمجلس النرويجي للهجرة. وتساعد جميع المبادئ التوجيهية في وضع إطار لإنشاء المخيمات من خلال الاستفادة من معارف وخبرات المفوضية وشركائها. كما قامت المفوضية على مدى السنوات العديدة الماضية بوضع مبادئ توجيهية وأدوات لتصميم وإدارة الاستجابات خارج المخيمات وفي المناطق الحضرية، وذلك بالتعاون أيضاً مع غيرها من الوكالات ذات الخبرة مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

267 - وعندما تنشأ أزمة ما، تسعى المفوضية إلى الاستعداد، إلى جانب التركيز على المخيمات، للانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية في أقرب وقت ممكن. وهي بذلك تسعى إلى تجنب حالات الجمود واعتماد اللاجئين على المساعدات الإنسانية في الأجل الطويل. ولهذا السبب، حددت المفوضية خطة

(44) يُفترض تنفيذ سياسة تكميلية بشأن الحماية والإدماج والحلول في المناطق الحضرية في عام 2024.

طوارئ في نهاية عام 2023 للاستجابة للتدفق الجديد للماليين في موريتانيا، كان من المفترض أن تستمر ثلاثة أشهر. وكانت مدة الخطة الأولية ستة أشهر، ولكنها اختُزلت لبدء مرحلة القدرة على التحمل بسرعة أكبر، أي تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

268 - ومع ذلك، فإن العديد من كبريات المخيمات قد طال أمدها في الوقت الراهن. والمخيمات التي طال أمدها هي نتاج حالات قد يكون فيها اللاجئون مهددين بالعنف الجسدي أو قد يكونون أطرافا في وضع سياسي متجمد. والحلول الدائمة ليست خيارًا متاحًا حاليًا على نطاق واسع. فعودة اللاجئين إلى بلدانهم أو إعادة توطينهم أو إيجاد مسارات تكميلية لهم متاحة لقلة قليلة منهم ممن يعيشون في مثل هذه المخيمات. وعلى سبيل المثال، غادر 93 لاجئًا فقط مخيم الأزرق في الأردن في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2023، من خلال إعادة التوطين أو مسارات تكميلية مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، عاد 148 لاجئًا في المخيم طواعيةً إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2023. وبالنظر إلى حجم السكان الذين يعيشون في كبريات المخيمات، لا يمكن اعتبار النقل السريع لهؤلاء اللاجئين إلى المناطق الحضرية خياراً مطروحاً.

269 - ومع ذلك، فحتى في البلدان التي تستضيف كبريات المخيمات، تواجه المفوضية تخفيضات في الميزانية، ولا بد من اقتراح بدائل مستدامة. ويمكن النظر في عدد من الخيارات عند وضع استراتيجية للخروج (جزئية أو كاملة)، مثل تقديم الخدمات على نحو مختلف[45]، وتعزيز اندماج أكبر في النظم الوطنية وجعل اللاجئين أكثر اعتماداً على الذات. ومع ذلك، فإن تغيير طريقة تقديم الخدمة يتطلب وقتًا (تحديد الحل، وتحديد البرنامج الجديد، والتعاقد مع شركاء منفذين جدد إذا لزم الأمر أو الانتقال إلى شريك تجريبي آخر، والنشر الشامل، وما إلى ذلك). لذلك يجب اعتبار عمليات الانتقال وخطط الإنهاء التدريجي أولوية ويجب أن تتم في مرحلة مبكرة، عندما تنتهي المرحلة الأكثر حدة من فترة الطوارئ.

270 - وتدرك المفوضية ضرورة المضي قدماً في تدابيرها لتيسير الانتقال إلى نهج إنمائي، خاصة وأن العمل الموجه نحو التنمية في المخيمات يعني أن المساعدات الإنسانية والحاجة إلى المساعدة في مجال الحماية ستقل. ويتمثل الهدف عموما في إعادة الأرض وسكانها إلى البلد المضيف من خلال دمج المخيم في محيطه و "تطبيعه" أو من خلال تفكيكه. وعلى أي حال، لا بد من اقتراح حلول مستدامة للاجئين. ولمواجهة هذه التحديات، يجب على المفوضية أن تضع حلولاً يمكن تطبيقها على الإدارة والخدمات والبنية التحتية.

271 - ولتحقيق هذه الغاية، تقوم المفوضية بوضع نهج لا يزال على المستوى الاستراتيجي لا على المستوى التشغيلي. وكما ذُكر أعلاه، تحاول المفوضية تعزيز تنفيذ برامج إنمائية في المخيمات التي طال أمدها من خلال منصات مثل المنتدى العالمي للاجئين. كما بدأت المفوضية أيضاً في تطوير أدوات لدعم انتقال المخيمات، مثل استراتيجية عام 2023 حول التواصل مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، ومجموعة *أدوات إدارة المخيمات*، التي تتضمن فرعا حول الإغلاق الإداري للمخيم، ومركز جنيف التقني. وقد تأسس هذا المركز في عام 2021، بالشراكة مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وبناءً على الطلب ورهناً بتوافر الموارد، يقدم المركز مهارات فنية تكميلية للمكاتب القطرية لمعالجة مشكلة بعينها. وعلى الرغم من صغر حجم المبادرة، إلا أن مركز جنيف التقني يساهم في استدامة الظروف المعيشية في المخيمات من خلال

(45) هذا يعني مراجعة تقييم الاحتياجات لاقتراح حلول جديدة.

إعداد تقارير دراسية. فعلى سبيل المثال، أعد المركز دراسات حول الطهي النظيف في مخيمي ماهاما وكيغيمي للاجئين في رواندا وتخطيط المستوطنات في مخيم مبيرا في موريتانيا.

272 - وتجدر الإشارة إلى العديد من المبادرات الحالية التي تقوم بها المفوضية وشركاؤها بشأن انتقال المخيمات. وفي بعض المخيمات التي طال أمدها، تعمل المفوضية على انتقال عدد من البرامج الناجحة. ففي مخيم ماهاما، على سبيل المثال، تم بناء منازل طينية صغيرة فردية منذ الفترة 2017-2018، كل منها مزود بحديقة صغيرة للخضروات. وقد قام اللاجئون مؤخراً بزراعة أشجار في شوارع المخيم، توفر الظل في بيئة جافة ومشمسة وتساعد على خفض درجة الحرارة داخل المنازل التي غطيت أسطحها بألواح من الصلب. وفي مخيمات أخرى، يجري التخطيط لانتقال حقيقي مستدام، وقد أُطلعت الحكومات المضيفة على الهدف العام.

273 - وهناك أعمال جارية في كينيا (في مخيمي كاكوما وداداب) وموريتانيا (في مخيم مبيرا) وإثيوبيا (اتفاق ملكاديدا للاجئين للفترة 2024-2027: مخيمات بوكولمانيو وملكاديدا وكوبي وهيلاوين وبورامينو ودولو أدو). وفي تلك الحالات، حددت المفوضية و/أو الحكومة المضيفة عملية انتقال شاملة ومستدامة للمخيمات. وفي كينيا، وضعت الحكومة والمفوضية خطة تهدف إلى دمج المخيمات في محيطها الإداري لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء مستوطنات بشرية جديدة مستدامة. وشارك في المشروع العديد من أصحاب المصلحة، مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي موريتانيا، أعد المكتب القطري رؤية طموحة للمستوطنات البشرية المستدامة لمخيم مبيرا تعالج عدة مجالات ذات أهمية، بما في ذلك التخطيط المكاني، والحوكمة، والإسكان، والإدماج في البرامج العامة الموريتانية (الخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية، وإدارة المياه والنفايات، والطاقة، والسجل الاجتماعي، والتعليم) والاكتفاء الذاتي الاقتصادي. وللمضي قدماً، لا بد من إطلاع الشركاء على هذه الرؤية والحصول على موافقتهم (السلطات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية، ووكالات التنمية، ومصارف التنمية، وما إلى ذلك) ومن تفعيل تلك الرؤية وفق جدول زمني واقعي.

274 - وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن مخيم بهاسان شار للاجئين في بنغلاديش يوضح القيود المفروضة على الإجراءات التي تتخذها المفوضية لضمان استدامة مستوطنات اللاجئين. وكانت حكومة بنغلاديش قد خططت لإقامة مخيم بهاسان شار لتخفيف الاكتظاظ في مخيمات كوكس بزار، وكان من المقرر أن يستوعب ما يصل إلى 000 100 لاجئ من الروهينغيا. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2021، تم توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة بنغلاديش والمفوضية، باسم وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال مواجهة الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الروهينغيا في بنغلاديش. وبعد توقيع المذكرة، أنشأت المفوضية مكتباً ميدانياً في بهاسان شار. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2024، يستضيف المخيم، الذي يقع على جزيرة غير حضرية في خليج البنغال، 574 32 لاجئاً. وجرى تصميم المخيم من قبل حكومة بنغلاديش، وهو لا يتوافق مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها المفوضية فيما يخص المستوطنات. فاللاجئون معزولون، وتخطيط المستوطنات غير مستدام، والجزيرة معرضة للأعاصير والفيضانات، وفرص كسب العيش محدودة للغاية. ولم تنجح المفوضية، والأمم المتحدة ككل، في الدعوة إلى إيجاد بدائل أفضل لهذا الشكل من أشكال التوطين.

275 - وعلى أي حال، يجب أن تكون الخطط الرامية إلى الإلغاء التدريجي للمخيمات أو بدء عملية انتقالية محددةً بوضوح، وينبغي جدولتها وإطلاع جميع أصحاب المصلحة المعنيين عليها. ولا يوجد سوى عدد قليل من العمليات التي لديها مثل هذه الخطط للمخيمات. وحيثما أمكن، ينبغي إضفاء صبغة منهجية

على هذه الممارسة، كي يتسنى للمفوضية الدعوة على الصعيد الخارجي إلى عمليات انتقال مستدامة للمخيمات بناء على مقترحات مدروسة. كما يجب أن تكون الخطط واقعية وأن تراعي القيود المفروضة عليها والعقبات السياسية التي تواجهها. ولإعطائها فرصة كاملة لتنفيذها بفعالية، يجب أن تتضمن هذه الخطط تعريفًا لخطة تنفيذ على مراحل وخرائط طريق لكل قطاع على حدة وسيناريوهات في حالة حدوث تغييرات في السياق أو تأخيرات أو تخفيضات في فرص الإدماج.

276 - وفي "نهج الخطة الرئيسية لتخطيط المستوطنات: المبادئ التوجيهية" الذي وضعته المفوضية، تم التأكيد على أن تصميم المخيمات يجب أن تمليه اعتبارات بيئية. وعلى الرغم من أن المخاطر البيئية تؤخذ في الاعتبار، لا يُنظر فيها بالقدر الكافي عند إنشاء المخيمات أو لا يمكن تجنبها بسبب القيود التي تفرضها الحكومات. ويمكن أن يساهم جمع الحطب على نطاق واسع في إزالة الغابات في المناطق المحيطة بالمخيمات. وعلى الرغم من ارتفاع مخاطر الصواعق المتكررة في مخيم ندوتا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، إلا أنه لم تُتخذ تدابير التكيف مثل تركيب موصلات الصواعق. وهناك أيضًا العديد من كبريات المخيمات في منطقتي الساحل والبحيرات العظمى اللتين تشهدان تغيرًا مناخيًا أسرع من بقية العالم بمعدل 1,5 إلى 2,5 مرة. وتؤثر الظواهر المفاجئة (العواصف، والجفاف، وموجات الحر، والفيضانات، وما إلى ذلك) والظواهر البطيئة الحدوث (التصحر، وارتفاع درجات الحرارة، والتغيرات في أنماط هطول الأمطار، وما إلى ذلك) على المخيمات. فعلى سبيل المثال، عانى الناس الذين يعيشون في مخيم داداب (كينيا) في السنوات الأخيرة من دورات متكررة من الجفاف والفيضانات. وتتأثر مخيمات اللاجئين حول بحيرة تشاد بالفيضانات الهائلة. ويمكن أن يوفر تحديد خطط الانتقال والخروج فرصة لإعادة تقييم تكيف المخيمات مع مخاطر الكوارث الطبيعية. ولذلك يجب على المفوضية أن تدرج بشكل منهجي تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية عند وضع خطة مستدامة للمستوطنات البشرية في كبريات المخيمات التي تديرها أو المشاركة في وضعها.

277 - والتنمية ليست جزءاً من ولاية المفوضية، حتى وإن أدى العمل الإنساني إلى نتائج تنموية. ومع ذلك، تتطلب الأنشطة الإنمائية مهارات وأشكال تمويل محددة. ولذلك تحتاج المفوضية إلى التعاون مع جميع الشركاء المعنيين (سواء التابعين للأمم المتحدة أو غير التابعين لها) بطريقة متكاملة لوضع الخطط وبناء المشاريع والدعوة إلى انتقال المخيمات على نحو مستدام. وعلى الرغم من أن المفوضية قد التزمت مؤخراً بإجراء تحسينات في هذا المجال من مجالات الاهتمام[46]، عندما يتعلق الأمر بانتقال المخيمات، فإن تقاسم الأعباء بين المفوضية والشركاء في هذا المجال غير واضح. ويجب إشراك السلطات العامة على جميع المستويات، والجهات المعنية بالعمل الإنساني (المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة) والجهات الفاعلة في مجال التنمية (وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات التنمية، والمؤسسات المالية الدولية)، وكذلك المنسقين المقيمين للأمم المتحدة. وينبغي استشارتها في المراحل الأولى بشأن مدى كفاية التوجهات فيما يتعلق باستراتيجيتها أو تكييف استراتيجيتها مع الخطط. وعندما يتعلق الأمر بتنفيذها، يجب تحديد ملكية خطة واضحة المعالم.

278 - **ويوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتوسيع نطاق المبادرات الرامية إلى تعزيز مجموعة متنوعة من البدائل وحلول الخروج من كبريات المخيمات، حيثما أمكن ذلك.**

(46) لا سيما من خلال استراتيجيتها لعام 2023 بشأن التواصل مع الجهات الفاعلة في التنمية.

279 - ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للمفوضية تعميق مناقشاتها حول تحديث المخيمات من خلال (أ) التواصل بشكل أفضل بشأن الأمثلة الناجحة لإيجاد بدائل مستدامة لكبريات المخيمات؛ (ب) إنتاج مجموعة أدوات تشغيلية بشأن انتقال المخيمات في الحالات التي طال أمدها؛ (ج) تعزيز رؤى واضحة بشأن التحول الحضري المستدام للمخيمات والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الذين يعيشون في المخيمات؛ (د) العمل بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين منذ بداية إعداد خطط العمل. كما ينبغي للمفوضية أن تضمن التنفيذ الطموح لاستراتيجيتها بشأن التعامل مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، وخاصة الالتزام بتعميق الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة، وذلك من خلال وضع خطة واضحة موجهة نحو تحقيق النتائج في المخيمات.

280 - وقبلت المفوضية هذه التوصية.

(ج) عمليات التسجيل

281 - عمليات التسجيل في كبريات المخيمات يعتريها عدد من أوجه الضعف. فإجراءات التسجيل هشة ومعرضة لمخاطر الاحتيال، مما يؤدي إلى نواقص في الفعالية. وهذا يجعل من الصعب معرفة عدد من يعيش في المخيمات من النازحين قسراً، كما يجعل من الصعب تقييم احتياجاتهم. وفي هذا الصدد، يبدو أنه يتعيّن المواءمة أكثر بين العمليات التي يحدث فيها تبادل للبيانات بين المفوضية والكيانات الأخرى، مثل برنامج الأغذية العالمي.

282 - وكما أكدت المفوضية في خطة الاستجابة القطرية المشتركة بين الوكالات لاحتياجات اللاجئين لأوغندا (2022-2025)، فإن التسجيل هو الأساس الذي تقوم عليه الحماية والمساعدة. ومع ذلك، لاحظ المجلس وجود تباينات كبيرة بين المكاتب القطرية في الإجراءات المتبعة لتسجيل اللاجئين وفي تنفيذها. فقد تخل أوجه القصور وعدم الاكتراث بتوفير الشروط المناسبة للتسجيل بدقة الأرقام وقد تحُول دون الكشف عن حالات الغش.

283 - أولاً، المبادئ التوجيهية بشأن تواتر عمليات التسجيل (الإرشادات المتعلقة بالتسجيل وإدارة شؤون الهوية الصادرة في عام 2018) غير واضحة. ووفقًا للمبادئ التوجيهية، ينبغي على جميع المكاتب القطرية ضمان مستوى معين من التحديث المستمر لسجلات التسجيل، سواء في مخيمات اللاجئين أو في سياقات الطوارئ أو في البيئات الحضرية، وكذلك الحالات التي تتطلب خدمات تسجيل متنقلة. ولا يمكن النظر إلى شرط توفير "مستوى معين من التحديث المستمر لسجلات التسجيل" على أنه تعليمات دقيقة بشأن تواتر العمليات، وهو يمهد الطريق لدورة غير مناسبة من التسجيل المتجدد تتخللها فترات تمتد لعدة سنوات دون تسجيل.

284 - وعلاوة على ذلك، تختلف إجراءات التشغيل الموحدة للمفوضية فيما يتعلق بالتسجيل اختلافاً كبيراً من مكتب قطري إلى آخر. وقد يكون هناك ما يبرر هذه الاختلافات فيما يخص الأدوار والمهام التي تحددها الحكومات، والتي يمكن أن تكون متنوعة، ولكنها قد تكون غير ضرورية فيما يخص أجزاء إجراءات التسجيل التي تتحمل المفوضية مسؤولية كاملة عنها وتعد بياناتها الخاصة في هذا الصدد. وبعض إجراءات التشغيل الموحدة لا يجري تحديثها دائماً، كما هو الحال في رواندا، حيث صدرت أحدث نسخة منها في آب/أغسطس 2012.

285 - ويجري المكتبان القطريان في الأردن ورواندا عملية تسجيل مستمرة وموحدة، استنادا إلى دورة مدتها سنة واحدة في حالة الأردن، وذلك لفائدة جميع اللاجئين. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة وموريتانيا، من المفترض أن يتم التسجيل المستمر كل خمس سنوات في حالة غياب أحداث جديدة في أوساط اللاجئين. ولاحظ المجلس أن هذه الجداول الزمنية قد تم الوفاء بها ولكن لديه شكوك بشأن مدى دقة أرقام التسجيل[47]. وفي أوغندا، حيث تم الوقوف على مشاكل كبيرة (انظر أدناه)، لا توجد معلومات عن الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات التسجيل.

286 - وفي المبادئ التوجيهية "التسجيل المستمر في عمليات المفوضية"، ذُكر أنه حتى في العمليات التي يتم فيها تحديث بيانات التسجيل من خلال التحقق، ينبغي أن تكون إجراءات التسجيل المستمر قائمة من أجل التسجيل المنتظم للمواليد والزواج وغير ذلك من الأحداث التي تتطلب تعديلات على وثائق الهوية أو الاستحقاق، وكذلك إلغاء أو إغلاق السجلات الفردية وإلغاء الوثائق المفقودة أو التالفة وإعادة إصدارها. وذُكر أيضًا أن التحقق من المعلومات المتعلقة بالأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية وتحديثها واستكمالها بانتظام أمر ضروري للحفاظ على دقة بيانات التسجيل ووثائق الهوية، وهو إجراء مهم لمكافحة الغش.

287 - ومع ذلك، وجد المجلس أن عمليات التسجيل في العديد من البلدان لم تحقق الأهداف المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية. وقد أصبح تحديد هوية اللاجئين أسهل وأكثر أماناً، وذلك بفضل استخدام العديد من الأدوات من قبيل التعرف على الهوية من خلال القزحية (النظام البيومتري لإدارة شؤون الهوية)، الذي يمنع تسجيل هويات متعددة. ومع ذلك، لا يزال رصد تطور تكوين الأسرة يمثل تحديًا.

288 - فالأطفال دون سن الخامسة من العمر غير معنيين بالتعرف على الهوية باستخدام النظام البيومتري لإدارة شؤون الهوية. وفي بلدان مثل الأردن أو رواندا، حيث يتم تسجيل المواليد الجدد بشكل صحيح وسريع من قبل السلطات المضيفة التي تصدر شهادات الميلاد، فإن خطر الغش منخفض. وفي المخيمات التي تلد فيها النساء خارج العيادات وحيث لا يتم تسجيل الولادات من قبل سلطة مدنية، يكون خطر الغش أعلى، حيث يمكن أن تقدم عدة أسر نفس المولود من أجل زيادة حجم الأسرة ومن ثم مستوى المساعدة التي تحصل عليها عن طريق الاحتيال. ولاحظ المجلس في هذا الصدد غياب تدابير الحد من المخاطر في العديد من البلدان التي تمت زيارتها، بل وإنكار بعض الموظفين المسؤولين للمخاطر المحتملة.

289 - وتكون هذه المخاطر أعلى بكثير فيما يخص إعلانات الوفاة، حيث إن حوافز الحد من المخاطر المتعلقة بإعلانات الوفاة تقل عن حوافز إعلانات ولادة الأطفال أو الزواج. ولاحظ المجلس وجود تباين بين البلدان التي تتحقق فيها السلطات المضيفة من إجراءات الدفن وتلك التي لا توجد فيها إجراءات أو قواعد معمول بها في هذا الصدد.

290 - ومن الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى عدم دقة البيانات حالة "عدم الحضور"، أي اللاجئين الذين لم يتواصلوا مع المفوضية لأكثر من عام واحد (أربعة أشهر في أوغندا). وقد غادر بعض اللاجئين المخيمات لعدة أشهر، وبعضهم لعدة سنوات، دون إبلاغ المفوضية ودون أن تقوم المنظمة بإلغاء سجلاتهم. ويعترف المكتب القطري في الأردن بالتأخير في عملية إلغاء السجلات. وقد ألغى المكتب سجلات 575 89

(47) يشير سجل المخاطر الذي تحتفظ به العملية القطرية في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى "مصداقية بيانات اللاجئين" باعتبارها أحد المخاطر التي تواجهها المفوضية في البلد.

حالة بين عامي 2021 و 2023، لكنه يعتبر أن عملية إلغاء السجلات لم تكتمل بعد. ويتوقع المكتب القُطري أن يتم إلغاء سجلات 000 40 لاجئ في عام 2024 و 000 60 لاجئ في عام 2025.

291 - وكان ينبغي أن تكون ضرورة التخفيف من المخاطر المتعلقة بالتسجيل أولوية بالنسبة للمفوضية، بالنظر إلى المشاكل التي واجهتها المفوضية مرتين في أوغندا. ففي آذار/مارس 2015، تسلمت حكومة أوغندا مسؤولية التسجيل من المفوضية، واستخدمت قاعدة بيانات نظام إدارة معلومات اللاجئين الخاص بها بدلاً من نظام proGres التابع للمفوضية. وفي عام 2017، بدأت وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسية في الإبلاغ عن مزاعم الفساد والغش وغيرها من المخالفات في عملية التسجيل. وشملت المزاعم المتعلقة بالمسؤولين الأوغنديين الغش فيما يتعلق بتوزيع المساعدات الغذائية (التي غالباً ما كانت تباع في الأسواق)، وعدد اللاجئين (مع وجود حوالي 000 300 ممن يطلق عليهم اسم "اللاجئين الأشباح")، ومطالبة اللاجئين بدفع رشاوى من أجل تسجيلهم، ومزاعم بأن المنح الدراسية للاجئين كانت تذهب بدلاً من ذلك إلى مواطنين أوغنديين[48]. وأدت مزاعم الفساد والمخالفات إلى قيام بعض الجهات المانحة بتعليق تمويل برنامج اللاجئين في أوغندا. وفي آذار/مارس 2018، أنشأ المكتب القُطري وظيفة كبير موظفي التسجيل لتنسيق مسائل التسجيل مع الحكومة والتعامل مع إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة التسجيل.

292 - ومع ذلك، ففي الفترة 2022-2023، تم الإبلاغ عن مخالفات جديدة فيما يتعلق بالتسجيل وادعاءات بسوء السلوك في مستوطنة رينو وفي مستوطنتي بيدي بيدي وكيرياندونغو اللتين يقطنهما لاجئون من جنوب السودان في المقام الأول. وكما حدث في عام 2017، تم اكتشاف ذلك في البداية من قبل موظفي برنامج الأغذية العالمي خلال عمليات المراقبة المنتظمة لتوزيع الأغذية والنقدية في مخيم رينو. واكتشف موظفو المفوضية أيضا حالات شاذة، حيث أجروا عمليات تدقيق للبيانات باستخدام النظام البيومتري لإدارة شؤون الهوية وتكنولوجيا ProGresV4، كجزء من التدابير المنتظمة لمنع الغش[49]. وتتعلق المخالفات بالزيادات في أحجام بعض الأسر والتغييرات غير المعتادة في سجلات بعض اللاجئين. وعموماً، فإنها تهم 219 6 فرداً، ومعظمها يتعلق بالمواليد الجدد.

293 - كما اتخذت المفوضية تدابير جديدة لمحاولة التخفيف من المخاطر، بما في ذلك تعيين خبراء في إدارة البيانات التشغيلية، والضوابط والمرشحات الإلكترونية، والتعاون الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي، وتقديم حالات التضارب إلى مكتب رئيس الوزراء كل ثلاثة أشهر.

294 - وقد أدت عمليات الغش في أوغندا إلى عواقب وخيمة للغاية بالنسبة للمفوضية، تنطوي على خسائر مالية (بعض الجهات المانحة أوقفت تمويلها، كما أن عمليات التفتيش والتدقيق العديدة منذ عام 2017 قد أدت إلى تكبد تكاليف) والإضرار بسمعة المنظمة.

295 - وينبغي إدراج عمليات التحقق أو التعدادات، التي تكون أسهل في المخيمات منها في المناطق الحضرية، ضمن الأدوات المستخدمة. وكثيراً ما أكدت المفوضية أن هذه الإجراءات، بل وحتى التسجيل المستمر، إجراءات مرهقة ومكلفة للغاية. ومن الواضح أن عملية التسجيل مكلفة. ومع ذلك، فإن ذلك جزء

(48) كانت هناك مزاعم أيضا عن قيام أشخاص بالاتجار بالفتيات والنساء القاصرات للزواج من رجال ليسوا من اختيارهن بعد دفع رشوة للمسؤولين في نقاط العبور الحدودية، وادعاءات بتدخل المسؤولين في انتخاب القادة في مجتمعات اللاجئين لمنع الأفراد الذين ينظر إليهم على أنهم يبالغون في الاحتجاج من الانتخاب. انظر "Refugee scam: PS takes leave before suspending Kazungu", *Monitor*, 7 February 2018 (updated 13 January 2021).

(49) رسالة إخطار مشتركة بين برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 27 كانون الثاني/يناير 2023.

من الولاية الأساسية للمفوضية، كما أن تكلفة الفشل، كما أظهرت المشاكل التي وقعت في أوغندا، باهظة للغاية من حيث جمع التبرعات والسمعة.

296 - وقد أثبتت عمليات التحقق، وهي إجراءات مرهقة بالفعل، فعاليتها ليس فقط في حالة أوغندا ولكن أيضًا في الأردن، حيث يتم إجراء تسجيل متجدد لمدة عام واحد. وبناءً على طلب من الحكومة الأردنية، أجرى المكتب القطري تعداداً للسكان (انظر الجدول 27 من الفصل الثاني).

الجدول 27 من الفصل الثاني

عدد اللاجئين في المخيمات في الأردن، 2022-2023

	الزعتري	*الأزرق*	*المجموع*
آذار/مارس 2022	80 897	44 108	125 005
آذار/مارس 2023	76 373	39 071	116 444

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

297 - وتُظهر عملية التحقق وجود فجوة كبيرة (-7 في المائة) بين أرقام عامي 2022 و 2023. وأبلغ ما مجموعه 420 6 من أصل 373 76 من اللاجئين المسجلين في الزعتري المفوضية بأنهم لم يعودوا يقيمون في المخيم.

298 - كما ينبغي تحسين جودة التسجيل من خلال تعزيز قابلية التشغيل البيني باستخدام الأدوات الإلكترونية لبرنامج الأغذية العالمي. وكما يتبين من مثال أوغندا، فإن برنامج الأغذية العالمي هو المنظمة الأكثر أهمية عندما يتعلق الأمر ببيانات "المتخلفين عن الحضور"، أي اللاجئين الذين لم يعودوا يستفيدون من المساعدات الغذائية. وعندما ترسل المفوضية قائمة اللاجئين إلى برنامج الأغذية العالمي، لا يوجد إجراء منهجي يقوم البرنامج بموجبه بإرسال حالات "عدم الحضور" إلكترونياً إلى المفوضية، وهو ما من شأنه أن يسمح بإلغاء حالة اللاجئ ذات الصلة في كلتا المنظمتين.

299 - وعلاوة على ذلك، ينبغي على المفوضية أن تنظر في كيفية تفويض المهام في عملية التسجيل وفي الجهة الأحق بالاضطلاع بهذه المهام. ولا جدال في أهمية دور الحكومات في عملية التسجيل، على الرغم من وجود العديد من الصعوبات في الإجراءات أو الممارسات الحكومية. وفي هذا الصدد، يعتبر الترويج للممارسات الجيدة وتدريب الموظفين الحكوميين أمراً بالغ الأهمية، وكذلك الأمر بالنسبة لسرعة تحديد المشاكل المطروحة والتنبيه إليها من قبل المكاتب القطرية.

300 - وفيما يتعلق بالموارد البشرية الخاضعة لمسؤولية المفوضية (موظفو المفوضية أو الشركاء المنفذون المشاركون في عملية التسجيل)، لاحظ المجلس تفاوتاً في مستويات المهارات والالتزامات. أما في موريتانيا، حيث تتم عملية التسجيل عبر خطوات بيروقراطية متعددة وطويلة، فقد تولى أحد الشركاء المنفذين عملية استقبال اللاجئين لأول مرة ويبدو أنه لم يتلق تدريباً مناسباً. ويجب أن يضاف إلى ذلك أنه حتى موظفي المفوضية المسؤولين لم يكونوا على ما يبدو على دراية تامة بمخاطر الغش المحتملة من قبل اللاجئين. ويجب على المفوضية توظيف موظفين محليين وشركاء منفذين محليين لهذا النشاط الذي يتطلب العديد من الموظفين، ولكن نظراً لحساسية هذا النشاط والمخاطر التي ينطوي عليها، ينبغي تعزيز الرقابة بقوة واعتبار تدريب الشركاء أولوية.

301 - **ويوصي المجلس المفوضية بتحسين عمليات التسجيل في كبريات المخيمات، بما في ذلك من خلال: (أ) استعراض الإرشادات المتعلقة بالتسجيل وإدارة شؤون الهوية من أجل تعزيز نهج مستمر للتسجيل في دورة مدتها سنة واحدة ووضع جداول زمنية للتحقق في حال ثبوت عدم جدوى هذا النهج؛ (ب) تعزيز بناء القدرات والدعم في مجال إجراءات مكافحة الاحتيال وضمان التطبيق الكامل للسياسة والإجراءات الجديدة المتعلقة بالتصدي للاحتيال الذي يرتكبه النازحون قسراً وعديمو الجنسية، بما في ذلك تعيين جهات تنسيق لمكافحة الاحتيال عند الاقتضاء؛ (ج) تفعيل بوابة للتشغيل البيني في جميع العمليات التي يتم فيها تبادل البيانات بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي.**

302 - وقبلت المفوضية هذه التوصية.

303 - ومع الإقرار بالصعوبات التي تواجه عملية التسجيل، تؤكد المفوضية على أن إحصاءات اللاجئين المقدمة إلى الجهات المانحة لا تعتمد فقط على التسجيل، بل أيضاً على مجموعات إضافية من البيانات، بما في ذلك الإحصاءات السنوية. ويجري تحديث البيانات كل ستة أشهر وفقًا لإطار عمل وللإرشادات المتعلقة بالتسجيل وإدارة شؤون الهوية. ولا تُجمع البيانات الديمغرافية إلا في إطار التحديث السنوي، الذي يكون متاحا في ربيع العام التالي.

304 - كما أنشأت المفوضية وحدات للبيانات وإدارة شؤون الهوية وتحليلها في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية من أجل الارتقاء بمستوى حوكمة البيانات وتعزيز القدرات في مجال إدارة البيانات، وتوفير معايير البيانات وتوسيع نطاق القدرات الإحصائية.

305 - وبالإضافة إلى جودة البيانات المجمعة وطريقة جمعها، لم يرد ذكر معالجة البيانات وتجميعها في الوثائق فيما يبدو. وفي حين أن الجهود التي تبذلها المفوضية نحو مزيد من الشفافية جديرة بالثناء، فإن المقاييس الرسمية التي تُنشر بفارق أربعة إلى خمسة أشهر بين جمع البيانات ونشرها تستند إلى بيانات "مسحوبة"، أي التسويات التي أُدخلت على المواد الخام التي جمعت، حسبما أفاد به موظفو المفوضية.

306 - وكان إنشاء وحدات للبيانات وإدارة شؤون الهوية وتحليلها داخل المكاتب الإقليمية بمثابة خطوة هامة نحو تحسين جودة البيانات، ووفقاً للمفوضية، فإنه يؤدي دوراً هاماً في رصد البيانات من أجل الاستجابة التشغيلية.

307 - وفي حين أن تنوع السياقات والاتفاقات مع الحكومات المضيفة يحول دون التوحيد الكامل للبيانات، لم يتمكن المجلس من العثور على وصف واضح للمنهجية التي تستخدمها المفوضية لسحب المعلومات التي تجمعها. ولضمان الشفافية اللازمة، ينبغي على المفوضية أن تفصّل المنهجيات والنماذج المستخدمة في سحب الإحصاءات السنوية حول اللاجئين عند نشرها.

(د) تقييم الاحتياجات والنفقات

308 - لم تُعزل الاحتياجات المحددة لكبريات المخيمات على وجه التحديد في عملية وضع الميزانية، كما لم تُعزل نفقاتها في مرحلة التنفيذ، على الرغم من أن بعض السلع والخدمات التي جرى تحديدها قد طُلبت بشكل واضح لفائدة المخيمات. ونتيجة لذلك، فإنه من الصعب إجراء مقارنة بين ما يكلفه كل لاجئ داخل المخيمات وخارجها، على الرغم من أن الفجوة يمكن أن تكون كبيرة في البلدان التي يعيش غالبية اللاجئين فيها في المناطق الحضرية.

309 - ولا يجري عند إعداد الميزانيات القائمة على الاحتياجات تحديد الاحتياجات المتعلقة بالنازحين قسراً وعديمي الجنسية الذين يعيشون في المخيمات من بين احتياجات جميع اللاجئين الذين يعيشون في البلاد، على الرغم من أن بعض السلع والخدمات التي جرى تحديدها (الكهرباء والملاجئ وما إلى ذلك) قد طُلبت للمخيمات بشكل واضح.

310 - وفي هذا الصدد، فإن كون ميزانيات المخيمات غير معزولة في عرض الميزانيات القائمة على الاحتياجات لا يعني أن المفوضية ليس لديها معرفة بالاحتياجات المقدرة للمخيمات. ويجرى التقييم مع جميع أصحاب المصلحة العاملين في المخيمات. ومع ذلك، لا تُطلع الجهات المانحة على هذه المعلومات.

311 - وعلاوة على ذلك، واجه المجلس صعوبات في تحديد تكلفة المخيمات بالنسبة للمفوضية. فمن ناحية، لا تحدد المفوضية الاحتياجات المتعلقة بالمخيمات على وجه التحديد عند وضع ميزانيتها القائمة على الاحتياجات، وهو ما يتيح لها تجنب تخصيص التمويل للمخيمات. ومن ناحية أخرى، تعتبر تكلفة إدارة المخيمات بالنسبة للمفوضية، مقارنة بالمبالغ المخصصة للاجئين في المناطق الحضرية، معلومات مفيدة يجدر إطلاع الجهات المانحة والحكومات المضيفة عليها.

312 - وفي معظم البلدان، لا تسمح الوثائق المقدمة من المفوضية بتحديد توزيع التكاليف. وعلى سبيل المثال، في رواندا، حتى عام 2022، لم تكن التقارير التي يقدمها المكتب القطري للمفوضية في رواندا تتيح تحديد مواقع الأنشطة وتحديد التكاليف المرتبطة بكل موقع (أي المخيمات والمستوطنات وما إلى ذلك). ونتيجة لذلك، لا يمكن تقسيم الميزانية بحسب المخيمات في رواندا إلا اعتبارًا من عام 2022 فصاعدًا. وتقدم المفوضية تقاريرها في المقام الأول حسب النتيجة ونوع النشاط وليس حسب المخيمات المختلفة التي تعمل فيها.

313 - وبشكل أعم، يظهر جدول مبالغ النفقات التشغيلية لكل عملية قطرية في عام 2022 وأرقام النفقات التشغيلية لدعم المخيمات أن المخيمات أكثر تكلفة من المساعدات المقدمة للاجئين في المناطق الحضرية.

314 - إن التباين بين التكاليف لكل لاجئ في المخيمات أو خارجها لا يمكن أن يكون كبيراً، حسب الافتراض، بالنسبة للمكاتب القطرية في البلدان التي يتم فيها استضافة الغالبية العظمى من اللاجئين في المخيمات (على سبيل المثال، في بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وموريتانيا). إلا أن التباين واضح في البلدان التي تكون فيها غالبية اللاجئين من اللاجئين في المناطق الحضرية. وفي عام 2022، استهلك المخيمان الموجودان في الأردن 29 في المائة من النفقات التشغيلية للعمليات القطرية، في حين أنهما استضافا 17 في المائة من اللاجئين الموجودين في البلد. وفي أوغندا، مثلت النفقات التشغيلية المتعلقة بالمخيمات 30 في المائة من إجمالي النفقات التشغيلية في البلد المخصصة لـ 23 في المائة من اللاجئين الموجودين في البلد.

315 - وبالإضافة إلى الاحتياجات المحددة المتعلقة بإدارة المخيمات والخدمات المقدمة، فإن التكاليف الزائدة تتعلق أيضاً بالحالات التي طال أمدها. ومع مرور الوقت، تتطور احتياجات اللاجئين وطبيعة السكان. فقد ولد بعض اللاجئين ونشأوا في المخيمات. ولا بد من تلبية طائفة أوسع من الاحتياجات، بما في ذلك في مجالي التعليم والصحة. ويجب دعم هذه الخدمات من قبل المفوضية، وكذلك من قبل مختلف أصحاب المصلحة الذين يقدمون هذه الخدمات في المخيمات والحكومة المضيفة واللاجئين أنفسهم.

316 - **ويوصي المجلس بأن تسترشد المفوضية على نحو أفضل خلال عملية إعداد الميزانية بالاحتياجات والنفقات المرتبطة بإدارة كبريات المخيمات.**

317 - وقبلت المفوضية هذه التوصية.

(هـ) كبريات المخيمات: الحوكمة والتنسيق وتقديم الخدمات

318 - تؤدي المكاتب القطرية للمفوضية دوراً مزدوجاً:

(أ) الاشتراك في إدارة كبريات المخيمات مع الحكومات المضيفة، وهي المخيمات التي تتولى المفوضية إلى حد كبير إدارتها[50] (القسم الفرعي 5 (هـ) '1')؛

(ب) التنسيق والمشاركة في الأنشطة القطاعية، مثل الحماية والتعليم والصحة والتغذية وسبل العيش، وما إلى ذلك؛ وتماشياً مع نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين، يمكن للحكومات المضيفة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها، والمنظمات غير الحكومية الدولية أو المحلية، أن تشارك في البرامج القطاعية (القسم الفرعي 5 (هـ) '2').

319 - وتولي المفوضية اهتماماً خاصاً لدورها في تنسيق الأنشطة المضطلع بها في المخيمات. ومن أشكال المساءلة المنوطة بها الاضطلاع بمسؤوليات قيادية في الاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة باللاجئين، التي تشمل تنسيق الاستجابات المشتركة بين الوكالات لاحتياجات اللاجئين، بالتعاون مع الحكومات المضيفة. ويختلف عدد قطاعات العمل بحسب السياق واحتياجات اللاجئين والأولويات التشغيلية. وفي إطار نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين، تنسق المفوضية مع الحكومات في قطاعات العمل التالية: الحماية، ويشمل قطاعات فرعية تتعلق بحماية الطفل والعنف الجنساني، عند الاقتضاء؛ والصحة العامة والتغذية؛ والتعليم؛ والتوطين والمأوى/الإسكان؛ وسبل العيش والإدماج الاقتصادي. ومن القطاعات الأخرى التي يمكن إنشاؤها حسب الاحتياجات والقدرات: المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ والأمن الغذائي؛ والاحتياجات الأساسية؛ والإمداد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

320 - ويعتمد التنسيق بين القطاعات على وجود الشركاء وخبراتهم في الميدان، وعلى الاتفاقات العالمية. وفيما يخص الاستجابات لاحتياجات اللاجئين، فإن المفوضية هي الملاذ الأخير. فعندما تكون هناك ثغرات حرجة، قد يكون لزاما على المفوضية أن تتولى أمر الأنشطة المنقذة للحياة.

321 - غير أن المجلس لاحظ أن المفوضية تقوم أحيانا بشكل مباشر بتنفيذ جزء من الولاية الأساسية لوكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة أو تتولى الريادة في تنسيق المسائل التقنية، دون إثبات أن ثمة ضرورة تدعو إلى التدخل في حالات تعاني من ثغرات حرجة وعاجلة.

322 - وعلاوة على ذلك، ثمة مهام تقع إما كلها أو جلها تحت مسؤولية المفوضية وتستحق المزيد من الاهتمام. ففي مجال الأنشطة المتعلقة بولاية الحماية، تُدار الحماية من العنف الجنساني بجميع مكوناتها بشكل متفاوت وتكون أحيانًا غير كافية إلى حد بعيد.

(50) لا يوجد سوى المنظمة الدولية للهجرة وعدد قليل من المنظمات غير الحكومية، مثل المجلس الدانمركي للاجئين، التي قد تضطلع بمسؤوليات مماثلة، ومن بين البلدان التي زارها المجلس، هناك بنغلاديش فقط.

'1' الاشتراك في إدارة كبريات المخيمات مع الحكومات المضيفة

323 - تشارك المفوضية في إدارة كبريات المخيمات مع الحكومات المضيفة. وفي هذا الصدد، تُرصد العلاقات مع العديد من أصحاب المصلحة الذين يعنون بالمخيمات بشكل صحيح عموما، وإن كان ذلك يستغرق وقتاً طويلاً. ويجب على المفوضية، مع احتفاظها بمسؤوليتها عن الاستجابة لاحتياجات اللاجئين، أن تركز في المقام الأول على التنسيق العام والقضايا الاستراتيجية وإيجاد طرق لتبسيط عمليات التنسيق لتوفير الوقت وادخار جهد الموظفين.

العلاقات مع الحكومات المضيفة والسلطات المحلية

324 - يعد دور الحكومة المضيفة في إدارة كبريات المخيمات دوراً محورياً. وتقع المخيمات على أراضيها وتقع تحت مسؤوليتها العامة. والدولة المضيفة هي المسؤولة عن وضع القواعد الخاصة باللاجئين (حرية التنقل من عدمه والعمل والتعليم والبناء وما إلى ذلك)، وعن أمن المخيمات وجميع جوانب الحياة في المخيمات التي ترغب السلطات المضيفة في التعامل معها. وفي هذا الصدد، فإن دور المفوضية في الإدارة التشغيلية للمخيمات يعتمد بشكل ضيق على الأنشطة التي توافق الدول المضيفة على الاشتراك فيها مع المنظمة.

325 - ونتيجة لذلك، فإن نوعية الحوار مع السلطات الحكومية، على المستويين المركزي والمحلي على حد سواء، أمر بالغ الأهمية. ولا يمكن للمكاتب القطرية للمفوضية القيام بأنشطة إدارة المخيمات دون موافقة الحكومة المضيفة ودون تنسيق جيد مع المؤسسات الحكومية.

326 - وفي معظم البلدان، يجري توقيع الاتفاقات الأساسية (أو مذكرات الاتفاق كما هو الحال في الأردن أو بنغلاديش) مع البلد المضيف.

327 - وفي جميع البلدان التي زارها المجلس، فإن العلاقات مع الحكومات المضيفة جيدة أو مقبولة فيما يتعلق بإدارة المخيمات[51]. ويولي ممثلو المكاتب القطرية وموظفوهم اهتماماً كبيراً لنوعية الحوار ويقضون وقتاً طويلاً في التعامل مع السلطات الوطنية والمحلية. ويتسم الحوار بطابع رسمي وغير رسمي في آن واحد. وعلى الجانب الرسمي، هناك نظام تنسيق معتمد يحدد، على وجه الخصوص، مختلف المحاورين، واللجان أو الاجتماعات المقرر تشكيلها أو عقدها وتواتر الاجتماعات والتقارير. ويظهر نظام التنسيق في أوغندا على المستويين الوطني والمحلي في الشكل الخامس من الفصل الثاني.

(51) قد تكون مسألة اللاجئين في المناطق الحضرية وحمايتهم من قبل المفوضية أكثر إثارة للجدل في بعض البلدان.

الشكل الخامس من الفصل الثاني

الإطار العام للتنسيق، أوغندا

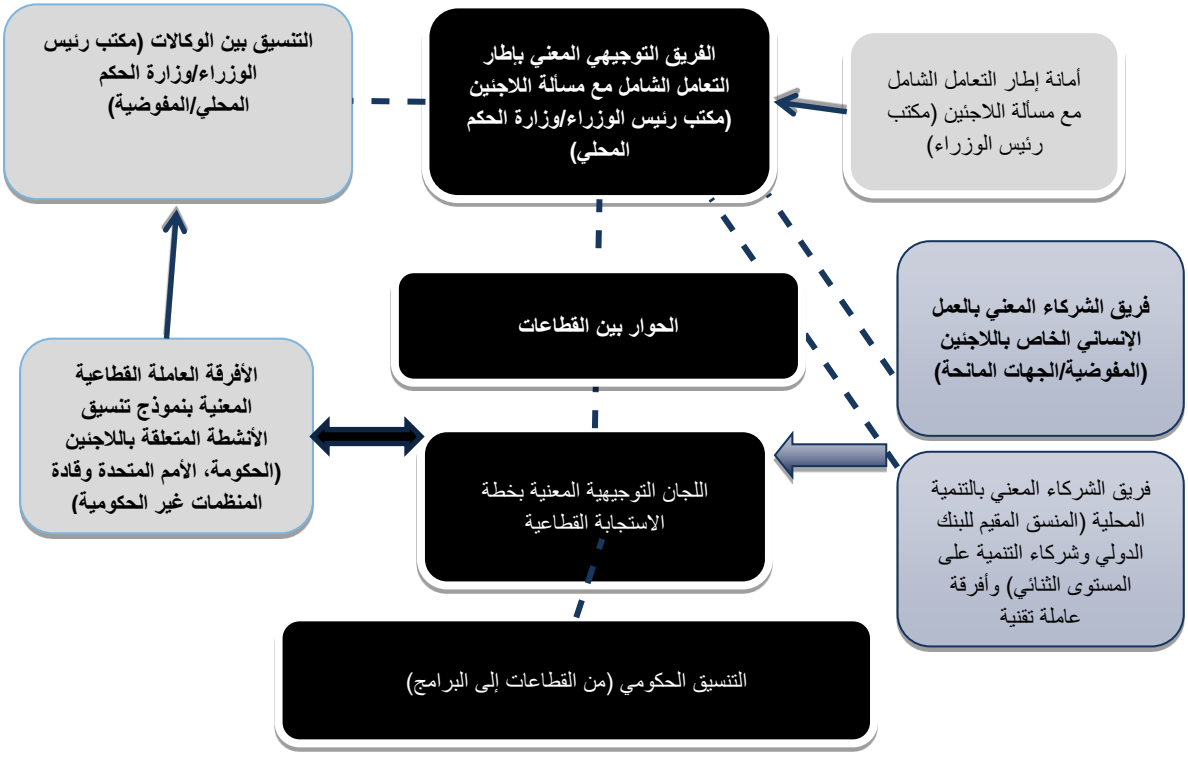

المصدر: المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوغندا.

حوكمة المخيمات

328 - تقوم المفوضية، بصفتها جهة شريكة في إدارة المخيمات وامتثالاً لنموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين، بتنسيق الأنشطة المنفذة في المخيم. ولاحظ المجلس أن هذا الدور اضطُلع به على نحو سليم عموما، وذلك بفضل هياكل التنسيق المصممة تصميما جيدا والاجتماعات المنتظمة مع جميع أصحاب المصلحة، أي سلطات البلد المضيف ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الموجودة في المخيمات. وتقود المفوضية تنسيق الأنشطة المنفذة في المخيمات وتستفيد من الدور المعترف به لأصحاب المصلحة الآخرين كوسطاء مع السلطات المضيفة.

329 - وينبغي أن تعالج اجتماعات تنسيق شؤون المخيمات، التي ترأسها المفوضية أو تشترك في رئاستها مع السلطات المضيفة ويحضرها أصحاب المصلحة الآخرون، المسائل ذات الاهتمام المشترك بدلاً من القضايا المحددة والفنية المرتبطة بقطاع واحد فقط. وتحقيقاً لهذه الغاية، تُعقد اجتماعات قطاعية، على أن يكون لكل قطاع شريك رئيسي وفريق عمل خاص به. وتشارك المفوضية في معظم القطاعات في المخيمات.

330 - وفي العديد من المخيمات، اشتكت وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية من افتقارها إلى الاستقلالية وإحجامها عن تنظيم اجتماعات قطاعية، وذلك لأن جميع القضايا كانت تُرصد على مستوى التنسيق العام.

331 - وينبغي للمفوضية، مع الحفاظ على مسؤولياتها في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين، أن تركز أساسا على التنسيق العام والقضايا الاستراتيجية وأن تجد السبل والوسائل الكفيلة بتخفيف عبء عمليات التنسيق من أجل توفير الوقت وادخار جهد الموظفين.

'2' التنسيق والمشاركة في الأنشطة القطاعية

العلاقة مع شركاء التنفيذ

332 - يجري داخل المخيمات التعامل باستمرار مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تقديم البرامج. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بحوكمة المخيمات على الصعيد العالمي، يكون هذا التعامل أقل تواتراً وتقل صبغته الرسمية، نظراً لأن وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية لا تشارك في ذلك بصفة رسمية. وكما ذكر أعلاه، فإن مسؤولية الحوكمة مشتركة بين المفوضية والحكومات المضيفة. ويركز الشركاء الآخرون أساسا إلى جانب المفوضية على إعداد الاستجابات الوطنية وتحديد أهداف جمع التبرعات.

333 - وفي بعض الحالات، لا يبدو أن مسألة إدارة المخيمات مدمجة بما فيه الكفاية في استراتيجية الأمم المتحدة في البلد. ففي أوغندا مثلاً، وهي البلد الأفريقي الذي يضم أكبر عدد من اللاجئين، يتناول إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2021-2025 مسألة اللاجئين والمستوطنات ويصف بإيجاز بعض الإجراءات الملموسة في المستوطنات، ولكنه يعطي انطباعاً بأن معاملة اللاجئين منفصلة إلى حد بعيد عن السياسات الإنمائية الأخرى ويتم التعامل معها في الغالب ضمن الإطار المحدد لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

334 - وبالنظر إلى أن إدارة المخيمات تتعلق بأولويات العمل الإنساني، خاصة في كبريات المخيمات التي طال أمدها، يمكن للمكاتب القطرية للمفوضية أن تعزز علاقاتها مع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة من أجل دمج قضايا اللاجئين والمخيمات بشكل أفضل في استراتيجية الأمم المتحدة القطرية، على الأقل في البلدان التي تبدي فيها الحكومات استعدادها لاتباع نهج شامل.

335 - **ويوصي المجلس بأن تعزز المفوضية علاقاتها مع المنسق المقيم للأمم المتحدة من أجل تحسين إدماج قضايا اللاجئين في استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة في البلد المضيف، وذلك بهدف تطوير أوجه التآزر وتجنب الازدواجية.**

336 - وقبلت المفوضية هذه التوصية.

مشاركة النازحين قسراً وعديمي الجنسية في الحياة في المخيمات

337 - يتفاوت مستوى مشاركة اللاجئين، وهي تظهر من خلال وسائل وقنوات مختلفة. وفي بعض الحالات، مثل أوغندا ورواندا، ينتخب اللاجئون ممثلين لهم في لجان تستشيرها المفوضية والسلطات الوطنية قبل اتخاذ القرارات الهامة. وفي الأردن وموريتانيا، يتم التشاور أيضاً مع ممثلي اللاجئين الذين يتم تعيينهم وفقاً للتقاليد، لا من خلال عملية انتخابية؛ وقد تكون شرعيتها بين مجتمعات اللاجئين حقيقية، إلا أن هناك بعض الاختلالات (التمثيل الزائد لرؤساء المجتمعات التقليدية، والتمثيل الناقص للنساء، وما إلى ذلك).

338 - وبالنظر إلى أن معظم كبريات المخيمات هي نتاج أوضـــاع طال أمدها، فمن المرجح أن يبقى اللاجئون في المخيمات لســـنوات عديدة. ومن شـــأن إدارة المخيمات أن تكون أكثر كفاءة في حال تمكن اللاجئين من التعبير عن آرائهم ورغباتهم. ومن المحتمل أن يقلل ذلك أيضاً من مخاطر الإحباط والعنف.

339 - وبدون وضـــع نظام كامل للتمثيل في المخيمات (عادة ما تبقى المخيمات جزءاً من الأراضـــي الوطنية ولا يمكنها أن تضع قواعد خاصة بها تختلف عن القواعد التي وضعتها السلطات الوطنية)، سيكون من المفيد منح اللاجئين الحق في انتخاب ممثليهم بحرية حيث لا يوجد مثل هذا النظام بالفعل (على ســـبيل المثال، في كوكس بزار في بنغلاديش، أجريت الانتخابات في 4 مخيمات فقط من أصل 33 مخيماً) وتشاور الحكومة المضـــيفة والمكتب القطري للمفوضـــية مع الممثلين بشـــأن إدارة المخيم. وهذا أمر غير ممكن في جميع البلدان، حيث إن بعض الحكومات، مثل حكومة بنغلاديش، تحجم عن الســـماح بإجراء انتخابات في مجتمعات اللاجئين. ولكن، حتى في هذه الحالات، ينبغي للمكاتب القطرية للمفوضـــية مواصـــلة وتكثيف أنشطة الدعوة التي تقوم بها.

340 - وغالباً ما يشـارك اللاجئون في الحياة داخل المخيمات، سـواء في حال إجراء انتخابات أو بدونها، وذلك من خلال اللجان أو المجموعات التي يمكن أن ينضموا إليها على أساس تطوعي ومن خلال الأنشطة التطوعية في مجتمعاتهم. فعلى سبيل المثال، أنشئت 31 جمعية في مخيم مبيرا في موريتانيا. وينشط المكتب القطري للمفوضـية بشـكل كبير في تعزيز الحياة الجمعوية وتشـجيع المشـاركة في هذه المجموعات وتمويل بعض الأنشطة التطوعية وقضاء وقت كبير في اجتماعات المجموعات ورصدها.

341 - وهناك طريقة أخيرة لإشـراك المزيد من اللاجئين في حياة المخيمات وإدارتها، وهي تعيين بعضـهم موظفين محليين في المفوضـية أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو الجهات الشـريكة في التنفيذ، إذا كانت القواعد الوطنية تسـمح بذلك. والمفوضـية ملتزمة بهذه الممارسـات، شـريطة أن يتلقى اللاجئون المعنيون التدريب اللازم.

المجتمعات المضيفة

342 - تدعم بعض برامج المفوضية المجتمعات المضيفة للمساهمة في إدماج اللاجئين وتخفيف ضغط التدفقات. ففي رواندا، في عام 2022، أثرت أنشطة المفوضية على 402 152 من الأشخاص، بمن فيهم 664 119 من اللاجئين، و 739 من طالبي اللجوء، و 500 2 من اللاجئين الروانديين العائدين، و 500 9 من عديمي الجنسية، و 000 15 من أفراد المجتمعات المضيفة، ونحو 000 5 من النازحين قسراً وعديمي الجنسية. وفي بنغلاديش، كان هناك 467 965 لاجئا حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023. وبالإضافة إلى ذلك، تشـمل خطة الاسـتجابة المشـتركة أكثر من 000 500 من أفراد المجتمعات المضـيفة المتأثرين بوجود اللاجئين، أي أن أكثر من ثلث العدد الكلي للأشخاص المحتاجين هم من المجتمعات المضيفة.

343 - ويفسَّـر ذلك بعاملين رئيسـيين: غالباً ما تكون المجتمعات المضـيفة والسـكان اللاجئون مختلطين جغرافياً، وحتى عندما يعيشـون في مناطق متقاربة ولكن متمايزة، كما هو الحال في بنغلاديش، فمن الأهمية بمكان عدم التركيز فقط على اللاجئين واسـتبعاد المجتمعات المضـيفة من أجل الحفاظ على التماسـك الاجتماعي وتخفيف التوترات المحتملة. وتكون المجتمعات المضيفة عموما ممثلة بالسلطات المحلية أو غير ممثلة على الإطلاق. ويصـعب في بعض الأحيان على المكاتب القطرية للمفوضـية تحديد المحاورين بوضـوح، مما قد يجعل منع التوترات أمراً صـعباً. ومع ذلك، فإن المكاتب القطرية للمفوضـية تولي اهتماماً

لهذه المسألة وتبذل جهوداً لإقامة علاقات جيدة مع السلطات المحلية ومراعاة احتياجات المجتمع المضيف ورغباته وإكراهاته.

الحماية

344 - حماية اللاجئين هي الولاية الأساسية للمفوضية. وهذا مفهوم واسع يشمل جميع جوانب حياة اللاجئين. وتؤكد الملاحظات التالية بشأن نشاط المفوضية في العديد من القطاعات على الصعوبات المطروحة في رسم الحدود ضمن ولاية الحماية.

345 - غير أن بعض جوانب حماية اللاجئين تقع بالكامل أو بشكل أساسي ضمن مسؤولية المفوضية. فضمان السلامة البدنية والأمن في المخيمات، على سبيل المثال، من واجب البلد المضيف، ولكن المفوضية، بصفتها مديراً مشاركاً للمخيمات، تشارك بالضرورة في الحفاظ على النظام بين المجتمعات المحلية وفي التخفيف من حدة الإجرام والتوترات. وفي هذا الصدد، وصفت المفوضية معظم المخيمات التي زارها المجلس بأنها غير متأثرة بنزاع وعنف مفتوحين. ووفقا للسلطات الأردنية، من المرجح أن يكون معدل الجريمة في المخيمين أقل من بقية البلد. غير أن كوكس بازار في بنغلاديش يشكل استثناءً مثيرا للقلق.

346 - وتحسين ظروف معيشة اللاجئين هو أيضا جزء مهم من أنشطة الحماية، نظرا لأنه يحد من أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي للسكان. ويلاحظ المجلس أن المفوضية تتبع نهجا استباقيا بشأن هذه المسألة. فهي تدعو إلى منح اللاجئين حق الحصول على عمل، حتى في البلدان التي تتردد فيها الحكومات المضيفة في منح هذا الحق. ويسهم أيضا الحصول على فرص التعليم وكسب الرزق في التخفيف من مخاطر الحماية، لا سيما بالنسبة للفتيات والشباب من اللاجئين، من خلال الحد من الاعتماد على آليات التكيف السلبية.

347 - وتعالَج القضايا المتعلقة بحماية المجتمعات أو حماية الأفراد، مثل الحماية من العنف الجنساني بجميع مكوناته، بشكل غير متساوٍ وأحيانا بشكل غير كاف إلى حد بعيد. فمن جهة، قد تميل المفوضية إلى التقليل إلى أدنى حد من دورها في هذا الصدد، على اعتبار أن ولايتها في مجال الحماية تتمثل في حماية المجتمعات (مجموع الأشخاص الذين أجبروا على الفرار) وليس الأفراد. ومن جهة أخرى، قد تعتمد المفوضية على دور المجتمع في التخفيف من المخاطر، على الرغم من أن بعض المشاكل لا يمكن، لأسباب عدة، أن يحلّها المجتمع، على افتراض أنه ليس هو السبب الرئيسي للعنف.

348 - وفي جميع البلدان، تؤكد المفوضية على دورها في منع زواج الأطفال، وقد تم اتخاذ بعض التدابير للتخفيف من هذا الخطر. ففي الأردن، يمنع الزواج بطفلة الزوجين من الحصول على بيت جديد. غير أنه على الرغم من أهمية مكافحة الزواج المبكر، فإنه ليس القضية الوحيدة التي ينطوي عليها العنف الجنساني.

349 - وسُجِّل ما مجموعه 220 حالة من حالات العنف الجنساني في مخيم مبيرا (موريتانيا)، و 920 1 حالة في جمهورية تنزانيا المتحدة، و 733 2 حالة في كوكس بزار (بنغلاديش)، و 189 4 حالة في مخيم ماهاما (رواندا)، و 428 12 حالة في المخيمَيْن الواقعيْن في الأردن.

350 - وفي العديد من البلدان، لا يبدو انتشار العنف الجنساني واقعيا. وبالنظر إلى أن بعض المخيمات متشابهة في الحجم (على سبيل المثال، المخيمان الواقعان في الأردن ومخيم مبيرا في موريتانيا) وبعضها

الآخر أكبر بكثير (في بنغلاديش)، فإن التباينات الكبيرة جدا في أعداد الحالات المسجلة تظهر عدم المساواة في الأهمية التي توليها المكاتب القطرية للمفوضية لمثل هذه القضايا.

351 - ولا يستهين المجلس بالصعوبات التي تواجهها إدارة المخيمات. غير أنه لا يمكن تفسير التباينات المذكورة أعلاه باختلاف السياقات الثقافية فحسب. وفي هذا الصدد، ينبغي للمفوضية أن تستعرض نهجها إزاء حماية الأفراد وأساليبها في تتبع وتسجيل حالات العنف الجنساني.

352 - **ويوصي المجلس المفوضية بتحسين العمل في تحديد المخاطر المتعلقة بحماية النازحين قسراً وعديمي الجنسية في كبريات المخيمات والتخفيف من حدتها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف الجنساني، وتعزيز بناء القدرات في هذا المجال.**

353 - ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للمفوضية أن تسعى على وجه الخصوص إلى تحديد وتقييم أشد المخاطر وطأة بشكل أفضل، واستعراض وتحسين أدوات التخفيف من المخاطر، وتحديد الإجراءات والأهداف ذات الأولوية بوضوح، بما في ذلك تدريب الموظفين والشركاء المنفذين.

354 - وقبلت المفوضية هذه التوصية.

برامج الاحتياجات الأساسية

355 - نظراً للمسؤوليات التنسيقية الموكلة إلى المفوضية في مجال الاستجابة للاجئين، فإنها تؤدي دورا في التنسيق القطاعي المشترك. وفي حالة الاحتياجات الأساسية، يعتمد التنسيق القطاعي المشترك على وجود الشركاء وخبراتهم في الميدان، فضلا عن وجود ترتيبات عالمية.

356 - وفي جميع مخيمات اللاجئين، توفر المفوضية باستمرار برامج في قطاعات مساعدة تشكل جزءا من الولاية الأساسية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى، بالإضافة إلى الحماية[52].

357 - وفي حين لا يمكن إنكار أن المفوضية تشكل الملاذ الأخير فيما يتعلق بمساعدة اللاجئين، فإن مدى وتواتر المشاركة المباشرة للمنظمة في قطاعات المساعدة ينبغي أن يكون مبررا بوضوح بوجود ثغرات حرجة وعاجلة.

358 - وداخل المخيمات، تتولى المفوضية زمام المبادرة في تقديم المساعدات الإنسانية وتضطلع بجميع الأنشطة التي لا تغطي احتياجاتها منظمة أخرى بشكل كامل. فهي إما تحل محل الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، التي ليست في وضع يمكّنها من تقديم المساعدة للمخيمات بنفسها، وإما تقدم مساعدة تتعلق بهياكل أساسية أقيمت من منظور تنموي ويتعين عليها صيانتها طالما استمرت في إدارة المخيمات. وفي معظم مخيمات اللاجئين، تقوم المفوضية، إلى جانب الحماية، بأنشطة في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتغذية وسبل العيش وغيرها.

359 - ونظرا لأن المفوضية لديها اتفاقات إطارية مبرمة مع وكالات الأمم المتحدة، فإن الواقع الميداني يؤدي إلى مشاركة المفوضية بشكل مباشر في مجموعة واسعة من البرامج. فمذكرة التفاهم المبرمة بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي تنص على أن المفوضية وشركاءها التنفيذيين والتشغيليين في مخيمات اللاجئين مسؤولون عن تقدير وتنفيذ ورصد وتقييم برامج التغذية وحالة المستفيدين، بما في ذلك أي برامج

(52) عمليا، تُترجم هذه المسؤوليات من الناحية التشغيلية إلى المجالات العامة التالية: توفير الحماية، وتقديم المساعدة، وتيسير الحلول.

تغذية انتقائية تكون ضرورية[53]. وينص أيضا إطار التعاون الاستراتيجي بين المفوضية واليونيسف[54]، على أن التعاون يعترف بالأدوار التي تؤديها كل من المنظمتين بموجب نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين للمفوضية[55] ولا يسعى إلى تغيير هذه الأدوار. وعلى سبيل المثال، فإن الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية في مجال التعليم، في مخيمات اللاجئين في أوغندا، واسعة جداً. وتدفع المفوضية رواتب المدرسين، وهي تكاليف متكررة ينبغي أن تكون، في ظل الظروف العادية، ضمن مسؤوليات الحكومة أو الجهات غير الحكومية في إطار مسار إدماج انتقالي، كما هو مفصل أيضا في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن التزام اليونيسف فيما يتعلق بتعليم اللاجئين في أوغندا محدود للغاية. ففي عام 2020، في جمهورية تنزانيا المتحدة، تقاسمت اليونيسف والمفوضية (000 150 دولار لكل منهما) تكاليف امتحانات اللاجئين التي أجراها المجلس الوطني للامتحانات في تنزانيا.

360 - وتواصل المفوضية دعم تكلفة الهياكل الأساسية المقامة في المخيمات، وذلك من منظور تنموي شامل. فطالما بقيت المخيمات مفتوحة واستمرت حاجة اللاجئين إلى المساعدة الإنسانية الشاملة، من الصعب تسليم الأنظمة الضرورية إلى الجهات المعنية الأخرى. وفي الواقع، سيتعين على أي من هذه الجهات المشغلة فرض رسوم على المستهلكين مقابل استخدام خدماتها. وفي الأردن، تتوافر الكهرباء في المخيمات منذ عام 2017، وهي تولَّد باستخدام نظام الألواح الشمسية. وقد تولت المفوضية مسؤولية صيانة هذا النظام منذ ذلك الوقت، وستواصل القيام بذلك إلى أن يصبح اللاجئون مكتفين ذاتيا أو يمكنهم الاستفادة من حلول دائمة. وهذا يعني أنه يتعين على المفوضية دعم تكلفة صيانة وتصليح الشبكة المتقادمة ودفع المستحقات الشهرية للكهربائيين من متطوعي الأمم المتحدة اللاجئين.

361 - وتؤدي المفوضية دورا رياديا في معظم القطاعات المتعلقة بإدارة المخيمات، إن لم يكن كلها. فموظفو المفوضية يشاركون في كثير من الأحيان في رصد المشاكل التقنية، على سبيل المثال، وهو ما يتعارض مع ما ورد في المذكرة الإرشادية المحدثة للمفوضية بشأن تنسيق شؤون اللاجئين لعام 2019، التي تنص على أن المفوضية تشجع تولي الشركاء من ذوي القدرات والخبرات والتجارب اللازمة بأدوار ريادية في مختلف القطاعات. ويؤدي ذلك إلى نتيجة سلبية تتمثل في تدني مهارات الشركاء على المدى الطويل وثني الوافدين الجدد عن الاستثمار في إدارة المخيمات.

362 - وتتطلب الإدارة المشتركة لمخيمات اللاجئين وأنشطة البرمجة وجود موظفين متخصصين من المفوضية يتمتعون بمهارات ومعارف محددة. واستقدام الموظفين الدوليين المعنيين أكثر تعقيداً بسبب موقع مخيمات اللاجئين. فمعظمها يقع في مراكز العمل الشاقة ومراكز العمل التي يلتحق بها الموظف دون اصطحاب الأسرة. لذلك ناشدت المفوضية لجنة الخدمة المدنية الدولية بوضع معايير بشأن مواقع المخيمات تسهم في توفير حزم رواتب جذابة وتناوب معقول. غير أن بعض المكاتب القطرية ما زالت تواجه صعوبات في استقدام موظفين يستوفون شروطا معينة. فعلى سبيل المثال، يواجه المكتب الفرعي للمفوضية في باسكنو، بموريتانيا، صعوبات في استقدام الموظفين الدوليين، وخصوصا منهم النساء.

(53) مذكرة تفاهم بين مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، كانون الثاني/يناير 2011، المادة 3-22.

(54) المادة 2-10.

(55) على وجه الخصوص المادة 2-1، التي تنص على أن المنظمتين ستركزان بشكل خاص على الجهود المشتركة والتكاملية في مجال السياسات والبرمجة والدعوة وتسخير الموارد وتعبئتها دعما لأهداف هذا الإطار.

363 - وعلى هذه الخلفية، فإن سياسة المفوضية تتمثل في زيادة اعتمادها على الأفراد الوطنيين والمنظمات الوطنية لبناء القدرات، على أن يستغنى عنهم تدريجيا على المدى الطويل. ويرحب المجلس بهذه المبادرة. ولتنفيذ هذا التوجه الاستراتيجي بكفاءة، يجب على المفوضية أن تضمن امتلاك الشركاء المنفذين للمهارات والمعارف اللازمة لتنفيذ البرامج بكفاءة. وينبغي لها أيضا أن تضمن أن تكون لدى الشركاء نفس القيم التي تتبناها المفوضية والأمم المتحدة بشكل عام. ولاحظ المجلس، خلال زياراته لمخيمات اللاجئين، عدة صعوبات في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، لم يجدد المكتب القطري في موريتانيا لأربعة شركاء منفذين (شريك دولي واحد وثلاثة شركاء محليين) لعام 2024 لأنهم لم يحققوا النتائج المتوقعة، لا سيما من حيث الكفاءة.

364 - **ويوصي المجلس المفوضية ببحث سبل تحسين التنسيق في إدارة كبريات المخيمات، من خلال تحديد واضح للمهام ذات الأولوية المنوطة بالمفوضية وتلك التي تقع مسؤوليتها على عاتق الشركاء الآخرين، وذلك من خلال تحديث نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين.**

365 - وقبلت المفوضية هذه التوصية.

(و) الأداء والمساءلة

366 - لا يُعرف سوى القليل عن إدارة كبريات المخيمات من حيث تكاليفها وأداؤها. فالجهات المانحة والبلدان المضيفة والمستفيدون لا علم لهم بتكاليف المخيمات مقارنة بالحلول الأخرى، خاصة وأن المفوضية تقدم ميزانيتها وتقاريرها دون التمييز بين اللاجئين في المخيمات واللاجئين في المناطق الحضرية. وفي سياق من القيود المالية، ستستفيد المفوضية من التفكير في كيفية تحسين المساءلة والكفاءة والفعالية.

تكاليف التنسيق والإدارة في كبريات المخيمات

367 - في حين أن إدارة المخيمات هي نشاط محدد للمفوضية، إلا أن تكاليفها لا تقاس على وجه التحديد. فتكاليف إدارة المخيمات تندرج ضمن التكاليف التشغيلية. وفي البلدان التي زارها المجلس، لم يقدم سوى مكتب قطري واحد، في بنغلاديش، معلومات مفصلة عن تكاليف التنسيق. وتظهر تكاليف التنسيق على وجه التحديد ضمن التكاليف المقدرة المقدمة للمانحين المحتملين. وفي خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية لعام 2023، بلغت تلك التكاليف 11,3 مليون دولار (1,4 في المائة من مجموع الاحتياجات المقدرة البالغة 811 مليون دولار).

الجدول 28 من الفصل الثاني

نظرة عامة على خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية في بنغلاديش لعام 2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

القطاع	*الوكالة الرائدة*	*احتياجات المفوضية*	*احتياجات الوكالة الرائدة*	*مجموع الاحتياجات*	*حصة المفوضية (بالنسبة المئوية)*	*حصة الوكالة الرائدة (بالنسبة المئوية)*
الأمن الغذائي	برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	2 500 000	209 000 000	234 840 933	1	89
الحماية/حماية الطفل/العنف الجنساني	المفوضية (اليونيسف - صندوق الأمم المتحدة للسكان)	28 225 009	–	76 618 044	37	–

القطاع	الوكالة الرائدة	احتياجات المفوضية	احتياجات الوكالة الرائدة	مجموع الاحتياجات	حصة المفوضية (بالنسبة المئوية)	حصة الوكالة الرائدة (بالنسبة المئوية)
إدارة المواقع وتطوير المواقع والإيواء – المواد غير الغذائية	المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية	67 000 000	–	160 698 130	42	–
تنمية مهارات كسب الرزق	المفوضية	14 500 000	–	40 044 297	36	–
الصحة	منظمة الصحة العالمية	22 000 000	11 506 000	97 325 626	23	12
التغذية	اليونيسف	3 300 000	10 350 120	40 044 297	8	26
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	اليونيسف	28 000 000	21 044 478	78 756 385	36	27
التعليم	اليونيسف ومنظمة إنقاذ الطفولة	14 206 445	33 190 000	71 186 346	20	47
قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ	برنامج الأغذية العالمي	–	1 150 000	–	–	–
التنسيق	-	411 875	–	11 335 639	4	–

المصدر: خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية لعام 2023.

368 – ويفسَّر التحديد المنفصل لتكاليف التنسيق بحجم الاستجابة، وبشكل أكثر تحديدا، بأنه نتيجة لهذا الحجم، أنشئ هيكل محدد للتنسيق وإدارة المخيمات، هو مجموعة التنسيق بين القطاعات. وتقود المجموعة حكومة بنغلاديش وتمولها جهات مانحة دولية. ويمكن أن يكون موظفو المجموعة من المفوضية أو المنظمة الدولية للهجرة أو غيرها من وكالات الأمم المتحدة، ولكن ينبغي أن يكونوا "محايدين" تجاه تلك الوكالات. وتؤدي المجموعة دورا مركزيا في إدارة الاستجابة للاجئين، بالإضافة إلى التنسيق القطاعي. ويوجد في بنغلاديش 34 مخيما، 33 منها في كوكس بزار (معروفة باسم "مخيم كوكس بزار") وواحد في جزيرة بهاسان شار. وخلافا للبلدان الأخرى، تشترك المفوضية مع المنظمة الدولية للهجرة في إدارة مخيمات اللاجئين الـ 33 في كوكس بزار. غير أن المنظمة الدولية للهجرة لا تؤدي هذا الدور في بهاسان شار.

369 – ويبيّن مثال بنغلاديش، وهو المثال الوحيد الذي حُدِّدت فيه تكاليف التنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أن التنسيق مكلف[56]، إذ أنه حتى لو كانت الاحتياجات المقدرة لا تمثل سوى 1,4 في المائة من مجموع الاحتياجات المقدرة للاستجابة، فإن 11 مليون دولار مبلغ كبير من المال. وعلى سبيل المثال، مع نسبة مماثلة من التكلفة لكل لاجئ، ستكون هناك حاجة إلى أكثر من 16 مليون دولار لتنسيق الاستجابة للاجئين في أوغندا، وهو ما لا يظهر في البيانات المقدمة إلى الجهات المانحة. ويمثل مبلغ 16 مليون دولار، على سبيل المثال، 55 في المائة من الاحتياجات المقدرة لقطاع البيئة والطاقة (29,1 مليون دولار في عام 2023)، وهو ما يدل على أن التنسيق يمثل نفقات كبيرة للمفوضية في البلد.

370 – ويرتبط هذا النقص في قياس تكاليف التنسيق والإدارة بصعوبة قياس الوقت الذي يقضيه موظفو المكاتب القطرية على هذه الأمور. فالمسؤولية يتقاسمها ممثل المفوضية ونوابه والأفرقة المسؤولة عن البرامج والعمليات، فضلا عن الموظفين المسؤولين عن أنشطة الدعم. غير أنه في العديد من البلدان التي تستضيف

(56) في ظل القيود المفروضة على الميزانية، تقرر في الفترة 2022–2023 إجراء تخفيض كبير في تكاليف مجموعة التنسيق بين القطاعات والتنسيق في خطة الاستجابة.

مخيمات، يكون هناك مكتب فرعي أو مكتب ميداني مخصص مسؤول عن أنشطة المخيمات. وهذا يعني أن هؤلاء الموظفين مخصصون أساسا لإدارة المخيمات.

371 - وسيكون من المفيد قياس تكاليف المكاتب القطرية (والوقت المستغرق) لنشاطَيْن مختلفَيْن، هما الإدارة العامة للمخيمات على وجه التحديد، وذلك بالتنسيق مع الحكومة المضيفة، وتنسيق وإدارة القطاعات، وذلك بالتنسيق مع السلطات الوطنية والمحلية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية. ومن شأن هذا القياس أن يسهِّل تقييم الأداء (انظر أدناه) ومحاولة خفض التكاليف إذا بدت مرتفعة للغاية مقارنة بالسنوات السابقة أو بالبلدان الأخرى.

أداء المفوضية في إدارة كبريات المخيمات

372 - لدى المكاتب القطرية للمفوضية مؤشرات للآثار والنتائج والنواتج في أداة COMPASS (نهج الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة)، وهي مؤشرات تعطي فكرة عن أدائها في العديد من المجالات (على سبيل المثال، ما إذا كانت الأهداف قد تحققت في مجال الحماية، ووضع التعليم عندما تكون هذه المكاتب في موقع المسؤولية، وسبل العيش، وما إلى ذلك). ولم تقدَّم معلومات عن هذه المؤشرات إلى مراجعي الحسابات عن النشاطين اللذين تم فحصهما.

373 - وربما لم تقدَّم المعلومات المذكورة أعلاه بسبب صعوبة قياس ناتج يرتبط مباشرة بجودة التنسيق والإدارة على وجه التحديد.

374 - ويعترف المجلس بأن العديد من شركاء المفوضية الذين التقى بهم خلال الزيارات الميدانية (السلطات الوطنية والمحلية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والشركاء المنفذون الآخرون، وممثلو اللاجئين) يقرون بخبرة المفوضية في إدارة المخيمات وبأن أداءها في هذا المجال على الصعيد العالمي يعتبر جيدا.

375 - والحالة في بنغلاديش لا مثيل لها في البلدان الأخرى. فالمفوضية ليست مسؤولة عن الإدارة العامة للمخيمات؛ بل هي مسؤولة فقط عن إدارة 16 مخيما، في حين أن المنظمة الدولية للهجرة هي المسؤولة عن المخيمات الـ 17 الأخرى. ويضم كل مخيم من المخيمات الـ 33 في المتوسط 000 30 لاجئ؛ وباستثناء مخيم بهاسان شار، فهي تقع في نفس المنطقة دون أن تكون هناك في معظم الحالات حدود واضحة بينها. ويتيح ذلك فرصة فريدة لإجراء مقارنة بين أداء المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، اللتين توجدان في نفس الوضع وتتحملان نفس مسؤوليات الإدارة في مخيمات متشابهة للغاية.

376 - ولاحظ المجلس وجود اختلافات في إدارة القطاعات. وعلى سبيل المثال، فإن الأجهزة والمنظمات مختلفة بين قطاعي الطاقة والمأوى، مع وجود اختلافات في الكفاءة. غير أن المجلس لم يلاحظ أي اختلافات كبيرة بين المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية فيما يتعلق بإدارة المخيمات أو العلاقات مع حكومة بنغلاديش أو الأداء.

377 - ومع ذلك، وبالنظر إلى أن إدارة المخيمات والتنسيق القطاعي مكلفان ويكتسيان في الوقت نفسه أهمية حاسمة لجودة المساعدة التي تقدمها جميع الجهات الفاعلة إلى اللاجئين في كبريات المخيمات، سيكون من المفيد معالجة قضايا التكلفة والأداء بشكل مباشر بقدر أكبر من أجل تقييمها على نحو أفضل وتعزيز التحسينات في الأداء.

378 - **ويوصي المجلس بتحسين الإبلاغ عن إدارة كبريات المخيمات، بما في ذلك عن التكاليف والنتائج المحرزة، ووضع سيناريوهات لتحقيق الوفورات وزيادة الكفاءة والفعالية.**

379 - وقبلت المفوضية هذه التوصية.

جيم - إحالة المعلومات من الإدارة

1 - شطب النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

380 - أبلغت المفوضية أنها شطبت رسميا أصولا تبلغ قيمتها 3,9 ملايين دولار (2022: 8,9 ملايين دولار). وتشير عمليات الشطب أساسا إلى ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد. وشكّلت المشطوبات من النقدية والمبالغ المستحقة القبض 3,7 ملايين دولار، وبلغت قيمة المشطوبات المتعلقة بفقدان الممتلكات أو السرقة أو البلى والاستعمال 617 244 دولارا.

2 - الهبات

381 - ذكرت المفوضية أنها قررت، بالنسبة لعام 2023، تقديم مدفوعات على سبيل الهبة في خمسة مكاتب قطرية بمبلغ كلي قدره 782 43 دولارا، وهي تتعلق بأوضاع صعبة مختلفة وتشمل تعويضات للموظفين أو المنتسبين المتضررين من الزلزال في تركيا والجمهورية العربية السورية أو من إعصار موكا في ميانمار. وبالنسبة لعام 2022، وافقت المفوضية على مبلغ واحد مدفوع على سبيل الهبة قدره 500 13 دولار. وتتوافق هذه المعلومات مع الاستعراض الذي أجراه المجلس للسجلات المالية والإدارية للمفوضية.

3 - حالات الغش والغش المفترض

382 - وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار 240)، يخطِّط المجلس لإجراء مراجعاته للبيانات المالية بحيث يمكنه من الحصول على تأكيد معقول للوقوف على الأخطاء الجوهرية، بما فيها تلك الناجمة عن الغش. بيد أنه ينبغي عدم الاعتماد على مراجعة الحسابات لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة في المقام الأول.

383 - وقد أبلغت المفوضية عن 24 حالة غش مثبتة خلال عام 2023 وأربع حالات غش مزعومة من جانب الشركاء المنفذين أدت إلى خسائر مالية قدرها 0,4 مليون دولار (2022: 1,2 مليون دولار). ومن أصل الحالات الـ 24، هناك 21 حالة ارتكبها موظفون، وثلاث حالات ارتكبها بائع. وشملت الحالات التي ارتكبها الموظفون الغش في الاستحقاقات/المستحقات، والغش في المشتريات، والغش في التأمين الصحي، وغير ذلك من أشكال الغش[57]. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت 47 حالة غش[58] لا تزال قيد التحقيق من جانب مكتب المفتش العام.

(57) من بين الحالات البالغ عددها 21 حالة، صُنِّفت ثلاث حالات على أنها سرقة.

(58) سُجِّلت أربع حالات على أنها سرقة واثنتان على أنهما تهديدات/سرقة/اعتداء.

دال - شكر وتقدير

384 - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما لقيه موظفوه من تعاون ومساعدة من المفوض السامي، ومن نائبة المفوض السامي، والمفوضَين الساميَين المساعدَين، والمراقب المالي، وموظفيهم.

(توقيع) **هو** كاي
مراجع الحسابات العام في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) دوروثي **بيريز غوتييريز**
القائمة بأعمال المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

24 تموز/يوليه 2024

المرفق

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
1 -	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 56	يوصي المجلس بأن تطبق المفوضية معرِّفات محددة، لا عامة، لأصناف المخزون التي لا تتشابه من حيث طبيعتها.	تقوم المفوضية بتنفيذ النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد، حيث تسجَّل البنود تحت نفس معرّفات الأصناف إذا كانت تتشابه تشابها كبيرا من حيث طبيعتها أو كانت قابلة لاستبدال بعضها بالآخر. واستُخدمت مُعرّفات وحيدة لأصناف المخزون الأساسية، باستثناء قطع الغيار اللازمة لإدارة الأسطول العالمي والأصناف الطبية. والمفوضية بصدد إيجاد حل أمثل للأصناف المعقدة التي لم يتم التعامل معها في السابق كمخزونات. (انظر البند 3-1 من دليل التوريد في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد، الذي يصف كيفية استخدام معرّفات الأصناف الجديدة في النظام).	لم تعد الأصناف العامة تحدد في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد. فالمخزونات تقدَّر الآن باستخدام طريقة متوسط التكلفة لجميع الأصناف. وقد زُوِّد المجلس بملف الحساب لتقييم التغيير في الطريقة، وخلص إلى أنه لا يوجد تأثير جوهري على الحسابات. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية تجاوزتها الأحداث.				X
2 -	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 63	يوصي المجلس بأن تغتنم المفوضية فرصة نظام Cloud ERP الجديد لتحسين جودة حساب تكاليف الشحن.	ستنفذ المفوضية مفهوم العمليات التجارية، وهي خاصية وظيفية قياسية في نظام أوراكل (Oracle) تحدَّد وتخصَّص من خلالها الزيادة في كلفة الشحن في كل مرة يتم فيها استلام البضائع، وتضاف هذه القيمة إلى القيمة الشرائية للبضائع. وسيبدأ تطبيق هذه الخاصية الوظيفية الجديدة اعتبارا من عام 2024، بعد إجراء الاختبارات والتحضيرات اللازمة. وسيقوم نظام العمليات التجارية الجديد بتطبيق زيادات التكاليف المعيارية الخاصة بالعمليات لمطابقة تكاليف النقل الخاصة بكل عملية (تنظيم تكاليف المخزون) مع مشترياتها الخاصة. وستعدَّل الزيادات على فترات منتظمة لتحديث المعيار المطبق بناءً على التجربة الفعلية الأخيرة. وستشكل مستودعات إدارة المخزون العالمي أيضا عملية منفصلة من عمليات تنظيم تكاليف المخزون لأغراض رسملة التكاليف التبعية للمخزون. وبالنسبة للتبرعات العينية، ستطبَّق نماذج منفصلة للعمليات التجارية بالمعدلات القياسية للشحنات البرية (15 في المائة من القيمة العادلة) والشحنات الجوية (25 في المائة من القيمة العادلة).	تنطبق نفس الملاحظة الواردة في تقرير المجلس لعام 2022 على تكاليف الشحن. وينبغي للمفوضية أن تغتنم فرصة النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد لتحسين جودة حساب التكاليف في عام 2024. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ: لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				وبالنسبة لفئات معينة من البضائع والمركبات الخفيفة على وجه الخصوص، ستجري مطابقة فواتير تكلفة النقل الفعلية بفاتورة البضائع، عوض تطبيق المعدلات القياسية. وينطبق ذلك على المرحلتين الأولى والثانية من نقل المركبات، على حد سواء. وبدأ العمل على إعداد نماذج العمليات التجارية ذات الصلة، ومن المقرر أن يبدأ العمل بها اعتبارا من الربع الأخير من عام 2024. وبالنسبة لعام 2023، سيستمر تطبيق نهج الزيادة القياسي المطبق في السنوات السابقة، لكن مع إدخال تغيير يتمثل في أن الحساب سيعكس التسوية المتعلقة بالتبرعات العينية (على نحو ما حدده المجلس في عام 2022) لتجنب الازدواجية في الرسملة. ويُحمَّل هامش تجديد المخزون المتعلق بعمليات نقل المخزون العالمي على حساب العمليات، ولن يضاف جزء هامش تجديد المخزون الذي يغطي التكاليف غير القابلة للرسملة إلى قيمة المخزون لأغراض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حيث إن هذا الهامش لا يمثل تكاليف المخزون لأغراض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.			
3 – 2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 74	المستهلكات المخزنة فيما تتحكم فيه من مواقع (المستودعات) في نظام Cloud ERP الجديد وأن تطبق إجراءات مماثلة لتلك المتبعة بالنسبة لأصناف المخزون الأخرى (عمليات الشراء والتوزيع والتحقق المادي، وما إلى ذلك).	يوصي المجلس بأن تسجل المفوضية جميع	بدأت المفوضية، في إطار النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد، احتساب المستهلكات المخزنة في مستودعات المفوضية الرسمية كمخزون عوض احتسابها فورا كمصروفات. وباستثناء قطع الغيار اللازمة لإدارة الأسطول العالمي والأصناف الطبية – وهي أصناف معقدة تعكف المفوضية على إيجاد الحل الأمثل لها – فإن جميع الأصناف الموجودة في مواقع المستودعات تعتبر الآن وتعامَل كمخزون وكجزء من عمليات الجرد المادي، بغض النظر عن مواصفاتها المحاسبية السابقة. ورُحِّلت المستهلكات إلى النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد من خلال رسملتها بشكل منفرد. وأُفصح في عام 2023 عن مبلغ الرسملة الإجمالي، الذي كان قد قُدِّر في نهاية عام 2022. ولا يعدّ التحول من المحاسبة التقديرية إلى المحاسبة التفصيلية تغييرا في السياسة المحاسبية في عام 2023. ولم يجر حتى الآن تعميم عملية الرسملة كمخزون في مواقع التخزين المتحكم فيه من غير المستودعات (الحواسيب المحمولة الموجودة في موقع مكتبي مغلق، على سبيل المثال). ولا يُتوقع أن يكون لقيمة المخزون في هذه المواقع أثر جوهري.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
4 -	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 83	يوصي المجلس بأن تصدر المفوضية سياسة عامة بشأن تقييم الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين تصف الضوابط المسندة مسؤوليتها إلى كل من المفوضية والخبير الاكتواري الذي تتعاون معه.	أصدرت المفوضية إجراءات تشغيل موحدة تصف الضوابط الرئيسية التي يجب تطبيقها في حساب الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، سواء من جانب المفوضية أو من جانب الخبير الاكتواري الذي تتعاون معه. وستوضع التعليمات في صيغتها النهائية ويُطلع عليها الخبير الاكتواري، وستُنفَّذ في دورة الإبلاغ المالي السنوية لعام 2023.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
5 -	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 101	يوصي المجلس بأن تجري المفوضية وتوثق استعراضا مفصلا للمصروفات التي تكون فيها مخاطر حدوث خطأ في إقفال الحسابات عالية، ولا سيما بالنسبة لمعظم معاملات الشراء الهامة، مثل النقل أو الوقود.	في إطار إجراءات إقفال الحسابات بنهاية عام 2023، قامت المفوضية بإجراء وتوثيق استعراض محدد الأهداف للمصاريف الهامة التي تنطوي على مخاطر عالية لحدوث خطأ في إقفال الحسابات في الربع الأول من عام 2024 للسنة المالية المقبلة. ووُثِّق الاستعراض في مذكرة، وقُدِّمت الوثائق لأغراض المراجعة. ولا تزال المفوضية تعتبر أن استحقاقات مقطوعة ستغطي بشكل واقعي أي أخطاء كبيرة في إقفال الحسابات، وأن هذه الاستحقاقات ستمكّن من الاستجابة للتوصية. وتود المفوضية أن تناقش هذا الأمر بمزيد من التفصيل مع المجلس في ضوء الخاصية الوظيفية الجديدة المتعلقة بأوامر الشراء، التي يمكن أن تُظهِر بشكل أفضل الأصناف التي من شأنها أن تشكل جزئيا أخطاء في إقفال الحسابات.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
6 -	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 116	يوصي المجلس بأن تستعرض المفوضية وتوثّق طلبات التصرف في الأصول مقارنة بسجل الممتلكات والمنشآت والمعدات عند الإقفال في نهاية السنة لكفالة التنفيذ الفعال لإرشاداتها الجديدة المتعلقة بنقل ملكية الأصول.	ستقوم المفوضية، في إطار النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد، بتنفيذ عملية جديدة تمكّن من تسجيل نقل الأصول إلى الشركاء دون الحاجة إلى تغيير حالة الأصول يدويا إلى "في الخدمة"، كما كان يتم في النظام السابق. وستُستخدم فئة أصول جديدة لتسجيل الأصول التي يُحتفَظ بها من أجل التصرف فيها، وذلك في انتظار نقل ملكيتها إذا كانت نشطة. وينبغي الاحتفاظ بالأصول المشتراة للتوزيع في المخزون (انظر الفقرة 350 من التعليمات الإدارية للمفوضية بشأن إطار السياسة المحاسبية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المفوضية). وفي إطار النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد، تسجَّل جميع المشتريات كمخزون، ولا يتم نقلها أو رسملتها إلا بعد تحديدها بشكل نهائي.	يتفق المجلس مع ما ذكرته الإدارة من أنه مع النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد، تغيّر تسجيل نقل الأصول، ويعتبر أن التوصية قد تجاوزتها الأحداث.				X
7 -	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 117	يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتسجيل جميع حالات اضمحلال القيمة التي تتبيّن ضرورتها من خلال استعراض سنوي لجميع	أصدرت المفوضية صيغة محدثة من التعليمات الإدارية المتعلقة بإطار السياسة المحاسبية (الوثيقة UNHCR/AI/2023/06 المؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2023). وفي الحاشية 53 للفقرة 392 من	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				الأصول التي يزيد عمرها عن عام واحد، وخاصة المركبات المحتفظ بها في ثلاثة مستودعات (تشون بوري في تايلند، ودبي في الإمارات العربية المتحدة، وروتردام في مملكة هولندا).	التعليمات الإدارية، يرد أنه يلزم إجراء استعراض سنوي لضمان عدم نشوء قدر كبير من العرض الزائد لقيم المخزونات و/أو إعادة تصنيفها تحت بند الممتلكات والمنشآت والمعدات، ويلزم بدء تطبيق الاهتلاك لضمان عرض الأصول المادية للمفوضية بشكل صحيح ماديا في البيانات المالية السنوية نتيجة لهذا التأخير في التوزيع من المخزون. وسيجرى الاستعراض المطلوب بموجب السياسة باعتباره جزءا من أنشطة إقفال الحسابات بنهاية عام 2023. وقد أصدرت شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري تعليمات إلى المكاتب الإقليمية لاستعراض الأصول وتقديم معلومات عن اضمحلال قيمتها. وبالإضافة إلى ذلك، أجري استعراض لحالة المركبات المخزنة لتحديد مقدار الاضمحلال في قيمة المركبات التي ظلت مخزنة لأكثر من 12 شهرا.	تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.				
8 -	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 126	يوصي المجلس بأن تعزز المفوضية دور المكاتب الإقليمية في عملية الرقابة الداخلية.	تُستشار المكاتب الإقليمية للمفوضية في البداية عند استعراض الاستبيان لمراعاة خصوصيات الدورة، وتكون لديها الفرصة للإشارة إلى المخاطر أو الضوابط الجديدة التي يمكن إدراجها في الاستبيان. وابتداء من دورة عام 2023، أصبحت المكاتب الإقليمية تؤدي دورا فعالا في إجراء استعراض جودة لمعدلات التقييم الذاتي التي تقدمها مبدئيا العمليات القطرية. وتقدم المكاتب نتائج استعراض الجودة إلى المقر، وتراعى بعد ذلك هذه النتائج في الاعتبارات العامة التي يُستند إليها في صياغة بيان الرقابة الداخلية.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
9 -	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 152	يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتأمين جميع حقوق الوصول في نظامها المركزي الجديد لتخطيط الموارد، مع مراعاة الفصل بين الواجبات وتغير المهام الوظيفية للموظفين.	عند بدء العمل بالنظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد، أصدرت المفوضية توجيهات محددة بشأن إدارة إمكانية الوصول والأدوار، وذلك بموجب مذكرة التنفيذ رقم 4. وتقدم هذه التوجيهات نظرة عامة على الأدوار وحقوق الوصول إلى البيانات الآمنة التي ينبغي إسنادها إلى المستخدم من أجل أداء مهام محددة في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد. ويُشار إلى الإطار الجديد المطبق في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد باسم "تفويض السلطة وإسناد الأدوار في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد". وتتضمن التوجيهات أيضا استخدام نماذج موحدة يُستند إليها في تسجيل الأدوار وحقوق الوصول في النظام، وهي نماذج تتضمن معايير للفصل بين الواجبات، وشرحا للأدوار، وتحديدا للأدوار الخاصة بالمهام النموذجية. وأقيمت شبكة من	ويرى المجلس أن التوصية قد تجاوزتها الأحداث (انظر التوصية الجديدة في الفقرة 66 من هذا التقرير).				X

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				جهات التنسيق المعنية بتحديد الأدوار في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد؛ وتتمتع الآن جهات التنسيق المخصصة لهذا الغرض بإمكانية الوصول المباشر إلى التقارير المتعلقة بتفويض السلطة وإسناد الأدوار في النظام لتيسير تحديث البيانات بصفة منتظمة وفي الوقت المناسب. وكل مكتب مسؤول عن تعهد بيانات تفويض السلطة وإسناد الأدوار من خلال تقديم طلب يتم استعراضه والموافقة عليه حسب الأصول لتحديث البيانات المتعلقة بتفويض السلطة وإسناد الأدوار، عن طريق فريق المقر المركزي ونظام المكتب العالمي، في كل مرة يحدث فيها تغيير في فريق المكتب.				
10 - 2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 201		يوصي المجلس بأن تكفل المفوضية مزيدا من الاتساق في كيفية استعراض المخاطر وسبل تصعيدها على مستوى المكاتب الإقليمية، وأن تعيد النظر في مستوى الرصد اللازم للمخاطر الأقل أهمية.	فيما يتعلق بالجزء (1) من التوصية، اتخذت دائرة الإدارة المركزية للمخاطر، بالتنسيق مع مستشاري إدارة المخاطر على الصعيد الإقليمي في كل مكتب من المكاتب الإقليمية، الخطوات التالية لكفالة مزيد من الاتساق في سبل تصعيد المخاطر إلى مستويات أعلى: (أ) تضمين التعليمات المتعلقة باستعراض المخاطر توجيهات واضحة؛ (ب) إدماج استعراض كيفية التعامل مع المخاطر التي تم تصعيدها ضمن إجراءات التشغيل الموحدة لضمان الجودة في إطار استعراض المخاطر لعام 2024؛ (ج) تقديم ملاحظات محددة للعمليات التي لم يتم فيها تصعيد المخاطر بشكل صحيح (شفهيا في معظم الأحيان، ولكن أيضا من خلال ملاحظات مكتوبة في بعض الحالات)؛ (د) تضمين التقارير الإقليمية السنوية مزيدا من النظر في المخاطر التي تم تصعيدها ودور المكاتب في هذا الصدد؛ (هـ) نشر المزيد من التوجيهات على الشبكة الداخلية في شكل مقال. وفيما يتعلق بالجزء (2) من التوصية، اتخذت دائرة الإدارة المركزية للمخاطر، بالتنسيق مع مستشاري إدارة المخاطر على الصعيد الإقليمي في كل مكتب من المكاتب، الخطوات التالية لإعادة النظر في مستوى الرصد اللازم للمخاطر المنخفضة: (أ) تضمين التعليمات المتعلقة باستعراض المخاطر توجيهات واضحة؛	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				(ب) إدماج استعراض كيفية التعامل مع المخاطر المنخفضة ضمن إجراءات التشغيل الموحدة لضمان الجودة في إطار استعراض المخاطر لعام 2024؛ (ج) تقديم ملاحظات محددة للعمليات التي ظهرت فيها مخاطر منخفضة.				
11 -	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 212	يوصي المجلس بأن تعتمد المفوضية منهجيةً متسقة، تكمل بيان تقبُّل المخاطر المؤسسية الذي تصدره، لكي تحدّد داخلياً درجة تحملها للمخاطر التشغيلية على المستوى الميداني.	أُعدّ مشروع بيان بشأن تقبُّل المخاطر على المستوى العالمي. وخضعت هذه الوثيقة لجولة واسعة من المشاورات (في المقر وفي الميدان)، وسيجري قريبا إطلاع الشُعب عليها مرة أخرى، في نسختها المنقحة، قبل تقديمها إلى الفريق المرجعي الميداني، ومن ثم إلى فريق كبار الموظفين التنفيذيين. ولا يزال الهدف هو اعتماد الوثيقة داخليا بنهاية الربع الثالث من العام. وبالإضافة إلى ذلك، حددت أربع عمليات قطرية تجريبية (إثيوبيا وأوكرانيا والسودان وكينيا) مؤشرات مخاطر أساسية وبدأت في جمع البيانات عنها. ولا تزال المناقشات جارية لتحديد عتبات التحمل لهذه المؤشرات. واستنادا إلى هذه التجارب، يجري حاليا وضع إجراءات تشغيل موحدة ونموذج للإبلاغ، وسيتم اختبارهما في الربعين الثاني والثالث من العام في سياق الجولة التالية من العمليات لبدء العمل بمستوى تقبل المخاطر.	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
12 -	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 267	يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتنقيح إطار المشتريات لعام 2021 من خلال ما يلي: (أ) خفض عتبةِ الطلب الرسمي للعطاءات بغية ضمان الرصد والرقابة الفعالين لإجراءات المشتريات؛ (ب) معالجة الثغرات الرئيسية، لا سيما فيما يتعلق بالتخطيط والتدريب ومؤهلات الموظفين.	وستصدر سياسة المفوض السامي المنقحة بشأن المشتريات في بداية عام 2024، ويجري العمل حاليا على تعديل التعليمات الإدارية المتعلقة بالمشتريات استجابة للتوصيات. وستعالَج مسألة التخطيط عن طريق التعليمات الإدارية، أما مؤهلات الموظفين فتعالجها الوثيقة الصادرة حديثا بعنوان "وصف ومعايير وظيفة الإمداد"، وهي جزء من سياسة المفوض السامي. وقُدّم قدر كبير من التدريب العام الماضي للتعريف بالنظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد وبسياسة المفوض السامي وتعليماته الإدارية الجديدة.	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X	
13 -	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 297	يوصي المجلس المفوضية بتعزيز القيادة الاستراتيجية فيما يتعلق بالمشتريات على أعلى مستوى، وتوزيع أنشطة المشتريات بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية بين العمليات القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر.	يتوخى النموذج التشغيلي الجديد الخاص بالإمدادات الذي نفذته المفوضية اضطلاع أفرقة الإمدادات التابعة للمكاتب الإقليمية بدور أقوى في تنسيق التخطيط السنوي للمشتريات وتوحيدها على الصعيد الإقليمي. وستقوم دائرة إدارة الإمدادات، على مستوى المقر، باستعراض أي جزء من خطة الشراء الموحدة الإجمالية ينبغي الحصول عليه من مصادر دولية (أي عن طريق دائرة إدارة	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				الإمدادات) وأي جزء ينبغي شراؤه محليا عن طريق أفرقة الإمدادات المحلية أو الإقليمية. وفي إطار تحديث الإطار التنظيمي، ستعمل المفوضية على تحسين التخطيط الموحد للمشتريات ووضع إجراءات لتخطيط وتتبع طلب السلع والخدمات.				
14	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 315	يوصي المجلس المفوضية بوضع وتنفيذ خطةٍ للعرض والطلب حسب أولوية الاحتياجات لكل كيان، وتحديد أدوات وآليات إضافية لرصد المشتريات على مدار العام.	يتوخى النموذج التشغيلي الجديد الخاص بالإمدادات الذي نفذته المفوضية اضطلاع أفرقة الإمدادات التابعة للمكاتب الإقليمية بدور أقوى في تنسيق التخطيط السنوي للمشتريات وتوحيدها على الصعيد الإقليمي. وستقوم دائرة إدارة الإمدادات، على مستوى المقر، باستعراض أي جزء من خطة الشراء الموحدة الإجمالية ينبغي الحصول عليه من مصادر دولية (أي عن طريق دائرة إدارة الإمدادات) وأي جزء ينبغي شراؤه محليا عن طريق أفرقة الإمدادات المحلية أو الإقليمية. وفي إطار تحديث الإطار التنظيمي، ستعمل المفوضية على تحسين التخطيط الموحد للمشتريات ووضع إجراءات لتخطيط وتتبع طلب السلع والخدمات.	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X	
15	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 352	يوصي المجلس بأن تضع المفوضية نهجا أكثر شمولا من الناحية النُظمية إزاء سبل الربط بين المشتريات وإدارة المخزون.	قامت المفوضية بتهيئة النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد بحيث يتسنى تقييم خيارات التوريد البديلة من جانب مدير فئة أو مشتر، بما في ذلك التوريد من المخزون الموجود. وبدأ تشغيل مركز القيادة للمشترين في سياق نشر النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد. ويتيح هذا المركز التوجيه والتنسيق المركزي لفئات معينة من المشتريات، بما في ذلك المخزونات. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت بارامترات للحلول المتعلقة بتخطيط الطلب والعرض، ويجري إعداد العمليات ذات الصلة. وقد أدرجت أيضا فحوصات وتنبيهات إضافية بوصفها تدابير للاستفادة المثلى من المخزون المتاح.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
16	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 369	يوصي المجلس بأن تعزز المفوضية دور ”خط الدفاع“ الثاني فيما يتصل بالضوابط الداخلية الرئيسية التي تنظم عمليات المشتريات، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي.	استحدثت المفوضية نموذجا تشغيليا جديدا للإمدادات. ويهدف هذا الإطار الجديد إلى تعزيز أفرقة المشتريات في المكاتب الإقليمية، ومنحها المسؤولية عن عمليات الشراء المحلية المعقدة، التي كانت تضطلع بها في الماضي الأفرقة القطرية. وسيتم التعامل مع عمليات الشراء الدولية أيضا من خلال خدمة عالمية معززة. ويتم دعم هذا الإطار من خلال النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد	يقر المجلس بالجهود التي تبذلها الإدارة لتوضيح وظيفة الإمداد على المستويات المحلية والإقليمية والمركزية. غير أن ذلك لا يعالج المسألة المشار إليها في الفقرة 370 من الفصل الثاني من تقرير المجلس لعام		X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ: لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				الذي بدأ العمل به في أيلول/سبتمبر 2023. وتنظر المفوضية أيضا في استعراض معايير اختيار أنسب طريقة للشراء. ويقدم النموذج التشغيلي الجديد للإمداد، الوارد في الاستراتيجية الجديدة لإدارة سلسلة الإمداد، وصفا لدور المكاتب الإقليمية باعتبارها "خط الدفاع الثاني" فيما يتعلق بالمشتريات وغيرها من مجالات إدارة سلسلة الإمداد. ويعزز ذلك هيكلُ إمداد في المكاتب الإقليمية، قائم على معايير قياسية، يمكّن المكاتب من المشاركة في المزيد من أنشطة الاستعراض والرصد. ويرد الهيكل القياسي للمكاتب الإقليمية في الوثيقة المعنونة "وصف ومعايير وظيفة الإمداد"، التي تحدد الأدوار والشروط الدنيا لوظيفة الإمداد على المستويات المحلية والإقليمية والميدانية. وصُمِّنت هذه الوثيقة أيضا في كتيب تصميم المكاتب الميدانية الصادر عن قسم القوة العاملة الاستراتيجية والتخطيط الهيكلي التابع لشعبة الموارد البشرية، بما يضمن تطبيقها.	2022. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.			
17	2022	A/78/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 410	يوصي المجلس بأن تجري المفوضية استعراضا منتظما لحالات عدم الامتثال الأكثر شيوعا في مجال المشتريات والتي تحدِّدها السلطة المختصة باستعراض المشتريات، وأن تضع التدابير المناسبة لمعالجة الأسباب الجذرية لأوجه الضعف هذه، بغية تحسين مراقبة عمليات الشراء على كافة المستويات.	بدأت المفوضية بالفعل في استعراض وتحليل حالات عدم الامتثال المتعلقة بأنشطة المشتريات التي اكتُشفت إما من خلال استعراض ثانوي أجرته السلطات المختصة بالاستعراض الداخلي للمشتريات أو من خلال الاستعراض الذي تجريه السلطات المختصة بالاستعراض الخارجي بعدة طرق. وستستعرض المفوضية الكيفية التي يمكن بها مواصلة تعزيز تحليل الأسباب الجذرية، على سبيل المثال من خلال إجراء عمليات تحقق إضافية من عينات تُؤخذ من أنشطة الشراء. وستتناول التعليمات الإدارية المنقحة الجديدة بشأن المشتريات بمزيد من التفصيل كيفية تنفيذ التوصية عمليا.	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X	
18	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 27	يوصي المجلس بأن تتابع المفوضية أثر وتكاليف الإصلاح المتعلق باللامركزية والهيكلة الإقليمية من خلال استكمال تقييم شامل لتحديد ما إذا كانت النتائج المتوخاة في القرارات الإطارية لعام 2019 بشأن اللامركزية والهيكلة الإقليمية قد تحققت.	أُدرج تقييمٌ شامل للإصلاح المتعلق باللامركزية والهيكلة الإقليمية ضمن برنامج عمل مكتب التقييم بالمفوضية للفترة 2023-2024.	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X	
19	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 28	يوصي المجلس بأن ترصد المفوضية عن كثب تنفيذ منهجية التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة وأثرها على تعزيز الوجود القطري في ضوء الأهداف المتوخاة من	ترصد المفوضية عن كثب تنفيذ نهج التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة. وعلى سبيل المثال، في استبيان الرقابة الداخلية لعام 2022، طُلب من العمليات الإبلاغ عما إذا كانت قد أعدت خطط عمل للموارد البشرية. وقد وُضع ما مجموعه سبع خطط عمل من هذا القبيل لمكتب التقييم والمكاتب القطرية في بوروندي والجمهورية	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
			الإصلاح المتعلق باللامركزية والهيكلة الإقليمية.	العربية السورية والعراق وغانا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وليبيريا، وهي قيد التنفيذ. وهذه الخطط هي نتيجة رئيسية لتمارين التخطيط للقوة العاملة التي يتم تشجيع العمليات على القيام بها. وتعمل المفوضية أيضا على بناء قدرات العمليات عموما، وأفرقة الموارد البشرية خصوصا، لتنفيذ نهج التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة من خلال دليل تخطيط للقوة العاملة وُضع حديثا وصدر في تموز/يوليه 2023 لاستخدامه في أوساط العاملين والقائمين على التخطيط في مجال الموارد البشرية. والدليل مصحوب بمجموعة أدوات لإعداد خطط عمل الموارد البشرية، تتضمن قوائم بالتدخلات المتعلقة بالمواهب، وخطة نموذجية، ومؤشرات أداء أساسية. والهدف الرئيسي من الدليل هو تفعيل نهج التخطيط للقوة العاملة الذي اعتمدته المفوضية في عام 2021، والذي جاء مكمِّلا لاستراتيجية التخطيط والبرمجة المتعددة السنوات. وقد دُمج هذا الدليل البرنامجي، الذي يتماشى تماما مع نهج التخطيط للقوة العاملة، في مراحل "التخطيط للنتائج وتحقيقها وعرضها" من الدورة البرنامجية، وتم إصداره في الربع الأخير من عام 2023.	تمت الاستجابة لها. يعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.			
20 - 2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 37	الوثائق الحالية في إطار رسمي واحد للمساءلة يحدد الأدوار والسلطات والمسؤوليات في المنظمة بطريقة إلزامية ويشمل خطوط التسلسل الإداري والسلطات.	يوصي المجلس بأن تلخص المفوضية	قامت المفوضية بتنقيح الأدوار والمسؤوليات والسلطات للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشُعب المقر. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، استُخلص العديد من الدروس المستفادة، وهي دروس ترد في أحدث التنقيحات الصادرة عن المفوض السامي في كانون الأول/ديسمبر 2022. وتشمل الأدوار والمسؤوليات والسلطات المحدثة محتوى جديدا في مجالات العمل الرئيسية، بما في ذلك التأهب لحالات الطوارئ، والعمل المناخي، والاستجابة فيما يتعلق بالنازحين داخليا، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وإدارة الأمن، والاتصالات، وتعبئة الموارد، وإدارة البيانات، والتقييم، والضوابط، وإدارة المخاطر والرقابة. وتشكل الأدوار والمسؤوليات والسلطات، إلى جانب السياسات والتعليمات الإدارية، لبنة أساسية لإطار المساءلة في المفوضية، وهي دليل يهدف إلى تمكين الأفرقة ودعم صنع القرار على كل مستوى من مستويات المنظمة. وتعتزم المفوضية الجمع بين هذه العناصر في إطار رسمي للمساءلة في عام 2024 بعد الانتهاء من برنامج التحول المؤسسي. وستسترشد المفوضية أيضا، في سياق وضع الصيغة النهائية لإطارها الشامل الخاص بالمساءلة، بنتائج تقرير وحدة التفتيش	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				المشتركة بشأن استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الذي صدر في تموز/يوليه 2023.					
21 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 74	يوصي المجلس بأن تعيد المفوضية تشكيل توجيهاتها المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج من أجل كفالة إعادة التوجيه المتوخاة للتخطيط الاستراتيجي وأن تركز على التحول المطلوب في نمط التفكير صوب تحقيق القيمة المضافة المرجوة من النهج الجديد، والتخطيط المتعدد السنوات، والتنفيذ العملي لأداة COMPASS.	قامت المفوضية بتنقيح وتوحيد جميع توجيهاتها وسياساتها المتعلقة بالإدارة والبرمجة القائمتين على النتائج على مدى السنتين الماضيتين لتعكس تماما نهجها المتصل بالتخطيط الاستراتيجي المتعدد السنوات والتحول الذي تحقق بفضل أداة COMPASS. وقد صدر الدليل البرنامجي الجديد وسياسات شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج وإجراءاتها المتعلقة بإدارة البرامج والموارد في الربع الثالث وأوائل الربع الأخير من عام 2023. ويقدِّم الدليل البرنامجي توجيهات وأدوات بشأن التخطيط الاستراتيجي، بما يشمل تحديد الرؤية ونظريات التغيير وإطار النتائج. واستجابة للطلب على التدريب من أجل تحسين نوعية التخطيط الاستراتيجي، أوفدت الشعبة في عام 2023 عددا من البعثات إلى العمليات (موريتانيا وموزامبيق) والمكاتب الإقليمية (شرق أفريقيا، والقرن الأفريقي، والبحيرات الكبرى، وأوروبا، وغرب أفريقيا) لتجريب دورات تدريب المدربين وتنفيذها في سياق عمليات التخطيط الاستراتيجي الجارية، وهو ما سيسهم في استراتيجية تنمية القدرات. وعلاوة على ذلك، نُشر موظفو بناء القدرات في جميع المكاتب الإقليمية منذ أوائل عام 2021 لمواكبة هذه العملية.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. يعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
22 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 85	يوصي المجلس بأن تستكمل المفوضية أداة COMPASS بخاصيات وظيفية معززة للإبلاغ تستند إلى احتياجات المستخدمين المحددة.	قامت المفوضية بتطوير الخاصيات الوظيفية للإبلاغ (الإدارة القائمة على النتائج/تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال)، التي تشمل أداة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال (بوابة بيانات النتائج) وتسمح بإجراء تحليل شامل ومفصل لبيانات أداة COMPASS وبإنشاء تقارير مخصصة لتلبية احتياجات محددة. ومعظم محتوى أداة COMPASS متاح الآن على بوابة بيانات النتائج، التي يمكن لجميع موظفي المفوضية الوصول إليها. وبنهاية الربع الثالث من عام 2023، صدر عدد من تقارير تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال التي جرت أتمتتها، بعنوان "أولويات الرصد والتقييم" و "التصنيف حسب مؤشر العمر ونوع الجنس والتنوع" و"التحقق من صحة بيانات تقارير النتائج السنوية"، مع تحسين التقارير المتعلقة بالاستراتيجية إلى جانب إعادة مواءمة أداة COMPASS.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
23 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 87	يوصي المجلس بأن تواصل المفوضية تعزيز سهولة استخدام أداة COMPASS وخاصياتها الوظيفية وقدراتها التشغيلية.	ما برحت المفوضية تعمل على تحسين أداة COMPASS وتعزيزها، آخذة في الاعتبار على وجه الخصوص الدروس المستفادة في عام 2021، التي أتاحت للمنظمة الحصول على تعليقات	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				المستخدمين النهائيين وتحديد مجالات التحسين، التي تتركز بالأساس على الأداء والاستقرار وتجربة المستخدمين وقدرات الإبلاغ. وفي عام 2022، في المجالين الرئيسيين المتمثلين في الميزنة وإدارة سلسلة النتائج، تم تنفيذ تحسينات في مجال تيسير الاستخدام ووردت تعليقات إيجابية من أوساط المستخدمين النهائيين. ونُفذت أيضا تحسينات وظيفية وأخرى في مجال إعداد التقارير في خاصية إدارة الوظائف. وتم أيضا تحسين بوابة بيانات النتائج بُغية تقديم تقارير وآراء تحليلية لدعم صنع القرار والإدارة القائمة على النتائج. وفي عام 2023، أُدخلت تحسينات إضافية في نطاق عمل مشروع إعادة مواءمة أداة COMPASS، وذلك في إطار برنامج التحول المؤسسي الأوسع نطاقا.	تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.				
24 - 2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 101	النتائج البرنامجية عن طريق الربط بين المعلومات القطاعية المتاحة في نظم أخرى، مثل CashAssist و PROMS، لإدخالها في أداة COMPASS، وهي الأداة الجديدة للإدارة القائمة على النتائج.	يوصي المجلس بأن تبسط المفوضية قياس	خلص جرد قامت به دائرة البيانات العالمية لأنظمة بيانات مقر عمليات المفوضية في عام 2021 أن العديد من الأنظمة يفتقر إلى قابلية التشغيل البيني، وهو ما يعيق اتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة. وأُدرجت في الدليل البرنامجي الصادر حديثا توجيهات محدَّثة بشأن إدارة المؤشرات الأساسية، مما يجعل الصلة بنظم البيانات التشغيلية الأخرى أوضح لضمان مراعاتها بصورة شاملة في الرصد والتعديل والإبلاغ. وفي حين أنه من غير المتوخى تحقيق التدفق الآلي للبيانات من النظم القطاعية إلى أداة COMPASS، فإن معلومات مؤشر النتائج سيتم تقاسمها تلقائيا من نظام PROMS إلى أداة COMPASS. وبالإضافة إلى ذلك، منذ عام 2022، نفذت المفوضية نظام Orion، مما أنشأ أساسا قويا لدمج البيانات التشغيلية، بدءا من البيانات المتعلقة بالسكان والمواقع، المنتشرة عبر نظم مركزية غير مترابطة، في منصة بيانات مركزية وأتاح القيام بتحليل متكامل للمساعدة في اتخاذ القرارات القائمة على البيانات. ويخلق ذلك رؤى قَيِّمة من البيانات الموثوقة التي تدعم تقوية الدعوة وزيادة فعالية تحديد أهداف التدخلات. وتعمل دائرة البيانات العالمية على توسيع قائمة جرد البيانات لتشمل جميع البيانات التي تجمعها العمليات والمكاتب الإقليمية وعلى تضمين مركز تحليلات نظام Orion المزيد من البيانات المستخرجة من مجالات بيانات مختلفة.	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
25 - 2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 111		يوصي المجلس بأن تعطي المفوضية الأولوية لاستخدام المؤشرات الأساسية للأثر والنواتج وأن تشجع على الاستخدام المناسب	قامت المفوضية باستعراض وتحسين التوجيهات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للأثر والنواتج لتحسين استخدامها، وقد نُشرت في الربع الأخير من عام 2023.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
					تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.				
26 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 112	يوصي المجلس بأن تواصل المفوضية استعراض ورصد اختيار واستخدام مؤشرات النواتج، بغية النظر في وضع مجموعة فرعية من مؤشرات النواتج ذات الصلة من أجل تجميعها والإبلاغ عنها على الصعيد العالمي.	في الربع الأخير من عام 2023، استحدثت المفوضية مجموعة من مؤشرات النواتج الأساسية، التي ستبدأ العمليات في استخدامها في نظام COMPASS للاستراتيجيات في عام 2024. ووُضعت أيضا توجيهات مفصلة لهذه المؤشرات لضمان استخدامها على نحو منسق (انظر الفرع 5-5 من الدليل البرنامجي الجديد). وستُستخدم مجموعة المؤشرات للإبلاغ على الصعيد العالمي، مع إتاحة بيانات النتائج لأول مرة في عام 2025، وستساعد على تبسيط تجميع النواتج. وقامت المفوضية بإعداد مؤشرات النواتج الأساسية في نهاية عام 2023، وستقدم تقريرا عنها في الربع الثالث من عام 2024 (منتصف عام 2024) وفي أوائل عام 2025.	تخطط المفوضية لاستخدام التقارير المتعلقة بمؤشرات النواتج، التي لم تنشر بعد، في إعداد تقريرها العالمي في عام 2025. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X	
27 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 117	يوصي المجلس بأن تستعرض المفوضية بعناية إمكانية مقارنة المؤشرات المتوخى عرضها على الصعيد العالمي وأن تكفل توافر بيانات خط الأساس.	تم إجراء استعراض بيانات المؤشرات الأساسية بشكل منهجي كجزء من إعداد التقارير عن النتائج السنوية لعام 2022. ونُشرت بيانات المؤشرات الأساسية في منتصف عام 2023 كجزء من التقرير العالمي وفي تقارير النتائج السنوية لما عدده 50 عملية. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تُعرَض فيها البيانات المتعلقة بالمؤشرات الجديدة، فقد استخدمت المفوضية هذا الاستعراض الداخلي والإبلاغ الخارجي لاستخلاص الدروس وقامت بتنقيح توجيهاتها المفصلة في الدليل البرنامجي.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
28 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 208	يوصي المجلس بأن تُحسِّن المفوضية آلياتها لتتبُّع الطلبات الكبيرة من البنود المتتبَّعة بأرقام متسلسلة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، وأن تعزز امتثال العمليات	في النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد، سيتم تتبّع البنود المتتبّعة بأرقام متسلسلة، والتي أعيدت تسميتها لتصبح البنود المتتبّعة منخفضة القيمة، من خلال نفس الخاصية الوظيفية المستخدمة للأصول الثابتة الأخرى. وفي حين أن البنود المتتبّعة المنخفضة القيمة سيستمر استهلاكها بالكامل على الفور، فإنها مع	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				الميدانية للسياسة المتعلقة بالبنود المتتبّعة بأرقام متسلسلة.					
				ذلك تُسجَّل في النظام المركزي لتخطيط الموارد لأغراض التتبع والإدارة الجيدة للأصول، حتى وإن كانت تعتبر أصولاً مستهلكة بالكامل لأغراض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُحتفَظ بالعناصر المنخفضة القيمة المتتبّعة كقيود في النظام المركزي لتخطيط الموارد لفترة زمنية تحددها المنظمة مسبقا أو إلى أن يتم التصرف فيها قبل ذلك التاريخ. ويعكس دليل السياسات الجديد هذا النهج الجديد (انظر UNHCR/AI/2023/06، الفقرة 178).					
				وقد رُحِّلت جميع البنود المتتبّعة بأرقام متسلسلة (المشار إليها الآن بالبنود المتتبّعة منخفضة القيمة) إلى النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد كأصول مرسملة ومستهلكة بالكامل في سجل الأصول الثابتة. وسيتم أيضا استهلاك العناصر المتتبّعة المنخفضة القيمة الجديدة بنسبة 100 في المائة بعد اقتنائها ورسملتها.					
29	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 234	يوصي المجلس بأن تعجل المفوضية بإجراءات إنهاء الخدمة للتقليل إلى أدنى حد من عدد الحالات التي تستمر إلى ما بعد نهاية العام.	بعد إطلاق النظام الجديد للموارد البشرية الرقمية (Digital HR) في أواخر عام 2022، استكشفت المفوضية طرقا أكثر فعالية للتعامل مع مسألة إكمال إجراءات إنهاء الخدمة. ولا تقتصر هذه الإجراءات على الإجراءات المتخذة في نظام الموارد البشرية فحسب، بل تشمل أيضا الإجراءات المتخذة في النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
				وتتوافر الآن لوحات متابعة جديدة لكشوف المرتبات في نظام Workday لدعم تتبع حالات إنهاء الخدمة وتسليط الضوء على الحالات التي تستمر فيها الإجراءات لفترة أطول من المدة القياسية المحددة لتجهيز المعاملات المتعلقة بإنهاء الخدمة.					
30	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 235	يوصي المجلس بأن تكفل المفوضية الاعتراف في الوقت المناسب ببدل الوظيفة الخاص والزيادة في المرتبات بعد الترقية إلى فئة أعلى من فئات الموظفين في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد.	قامت المفوضية بتنفيذ التحسينات اللازمة للعمليات في النظام الجديد للموارد البشرية الرقمية لتطوير وتحسين التوقيت المتعلق بإدارة بدل الوظيفة الخاص والزيادة في المرتبات بعد الترقيات. ويتعين بدء إجراءات تعيين الموظف في وظيفة مؤقتة قد ينشأ عنها استحقاقه بدل وظيفة خاص أو زيادة في المرتب في النظام الجديد للموارد البشرية الرقمية. ويسمح ذلك للمنظمة بتتبع التقدم المحرز في تجهيز معاملات الانتداب الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، استُحدث تقرير آلي عن الوظائف المؤقتة موجه للشركاء في الموارد البشرية، ويتم آليا إعداد إشعار إلكتروني موجه للمدير المعني لطلب ملء استبيان بدل الوظيفة الخاص، الذي تم تبسيطه أيضا. والعملية برمتها كالآتي: يبدأ الإجراءات المتعلقة بالوظيفة العليا المؤقتة وبدل الوظيفة الخاص في نظام Workday المدير/إدارة الموارد البشرية	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. يعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				المحلية، الذي يتعين عليه أولا إنشاء طلب وظيفة. ويتم إنشاء وظيفة مؤقتة على مستوى الوظيفة المعنية من خلال طلب الوظيفة؛ ويتم بالتالي تحديد الميزانية اللازمة لأغراض بدل الوظيفة الخاص وقت تسجيل الوظيفة العليا المؤقتة. وبعد أن يقضي الزميل المعني ثلاثة أشهر في الوظيفة العليا، يتلقى مديره رسالة إلكترونية لملء استبيان بدل الوظيفة الخاص، الذي تم تبسيطه: فبدلا من ملء مذكرة بدل الوظيفة الخاص، يُطلب من المديرين الإجابة عن سؤالين بسيطين. وعند الانتهاء من الاستبيان، يتلقى الشركاء في الموارد البشرية رسالة إلكترونية لتجهيز بدل الوظيفة الخاص. ويتلقى الشركاء في الموارد البشرية أيضا تقريرا آليا عن الوظائف المؤقتة، مما يساعدهم على تتبع استبيانات بدل الوظيفة الخاص التي لم ينته منها المديرون بعد. وإذا لزم الأمر، يمكن تذكير المديرين بملء الاستبيانات.				
31 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 241	يوصي المجلس بأن تكفل المفوضية تسجيل مدفوعات المرتبات في الفترة المالية المناسبة عن طريق إدماج جميع عناصر كشوف المرتبات الأخرى في دفتر الأستاذ الفرعي العالمي لكشوف المرتبات في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد من أجل تجنب قيود دفتر اليومية المتصلة بالموظفين في حسابات دفتر الأستاذ العام.	في النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد، أُدمجت جميع الإجراءات المحاسبية المتعلقة بكشوف المرتبات في دفتر الأستاذ الفرعي وعُزِّز التشغيل الآلي لقيود دفتر اليومية المتصلة بكشوف المرتبات التي تجرى حاليا بشكل يدوي. وتنطوي عملية إدماج كشوف المرتبات في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد على التشغيل الآلي الكامل للإجراءات المحاسبية المتعلقة بكشوف المرتبات بناء على تحديد عناصر كشوف المرتبات ذات الصلة. ويتلقى النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد المعلومات من وحدة كشوف المرتبات في نظام Workday مصنفة حسب عناصر مختلفة من المعلومات، منها الإيرادات والخصومات لكل موظف، إلى جانب المعلومات المتعلقة بالميزانية. ويتم بعد ذلك اشتقاق الأرصدة المدينة والدائنة المقابلة في دفتر الأستاذ العام في المجموعات المحاسبية الصحيحة. وفي الحالات التي تكون فيها المعلومات ناقصة من مصدر البيانات في نظام Workday، تقوم المفوضية بإدراج نتائج كشوف المرتبات في مركز مؤقت لتحديد التكاليف حتى يتسنى إجراء التحليل اللازم ومن ثم إجراء التعديلات في دفتر الأستاذ العام وفي وحدة إدارة المشاريع وحافظات المشاريع. وتظل استحقاقات نهاية العام عملية يدوية تعتمد على بيانات كشوف المرتبات في نظام Workday وعلى بيانات دفتر الأستاذ العام في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
32 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 273	يوصي المجلس بأن تُحسِّن المفوضية مصادر بياناتها من أجل الإبلاغ عن الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام وأن تستخدم البيانات الصحيحة المستمدة من نظام كشوف المرتبات كأساس للمعلومات.	تتخذ المفوضية تدابير في إطار نظام Workday المعتمد حديثا لتبسيط مصادر البيانات المتعلقة بالموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام وستقدم معلومات معززة تستند إلى مختلف البارامترات المتصلة بالموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام لتلبية احتياجات مختلف الفئات المستهدفة بطريقة متسقة. وتعكف المفوضية على إعداد وتقديم بيانات عن الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام.	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
33 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 286	يوصي المجلس بأن تحدّث المفوضية استراتيجيتها ومبادئها التوجيهية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، وأن تُجري تحديثات على أساس منتظم، وأن تحدد في المبادئ التوجيهية كيفية قيام المفوضية بتقييم ورصد وتخفيف مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (ولا سيما مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة) على مستوى الأفراد والحافظات.	حدّثت المفوضية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإدارة الأساسية للخزانة (السيولة والعملات الأجنبية والاستثمارات) والمنهجيات والتقييمات ذات الصلة المتعلقة بإدارة مخاطر الخزانة.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
34 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 294	يوصي المجلس بأن تصمم المفوضية مؤشرات أداء أساسية آلية إضافية يمكن حسابها بشكل موضوعي استنادا إلى البيانات المسجَّلة في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد وتكون مكمِّلة للمعلومات المستخدمة في توليد بيان الرقابة الداخلية.	ستحدِّد المفوضية مؤشرات الأداء التي يمكن حسابها استنادا إلى البيانات المسجلة في النظام والتي يمكن أن تكون ذات أهمية لتقييم أداء مختلف الضوابط. وستُستخدم تلك المؤشرات لاستكمال المعلومات التي يتم جمعها من خلال استبيان الرقابة الداخلية المعتمد ذاتيا، كجزء من عملية إعداد بيان الرقابة الداخلية. وبدأ العمل بالنظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد في أيلول/سبتمبر 2023، ويجب أن يستقر النظام قبل أن تتمكن المفوضية من التنفيذ الفعلي للمؤشرات الجديدة. وسيربط ذلك مع نظام CFR، الذي يعتمد على تكنولوجيا جديدة تسمى "Fusion Analytics".	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
35	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 310	يوصي المجلس بأن تستعرض المفوضية العملية المحاسبية الخاصة بالشركاء المنفِّذين فيما يتعلق بالتشغيل الآلي والتبسيط اللذين يجعلان التدخل اليدوي زائدا عن الحاجة تقريبا في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد.	في سياق برنامج التحول المؤسسي، ما فتئت المفوضية تستخدم أداة، هي نظام PROMS، مكّنت من أتمتة العمليات الرئيسية المتصلة بإدارة الشراكات والحد من التدخل اليدوي في قيد المعاملات المالية. وبدأ تشغيل نظام PROMS في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وبمجرد أن يستقر النظام، سيتم اعتبار هذه التوصية قد نُفِّذت.	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
36 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 318	يوصي المجلس بأن تعزز المفوضية الصلة بين استعراض الأداء وصرف مدفوعات الأقساط الإضافية وأن تتيح توثيق الاستعراض في الأداة البرامجية المقبلة.	ما فتئت المفوضية تحسِّن الصلة بين استعراض الأداء والتحقق المالي، مما أدى إلى تقديم طلبات للحصول على أقساط جديدة. وعملية طلب الأقساط أصبحت آلية ضمن نظام PROMS. ومن المتوقع أن يسهم التشغيل الآلي في تعزيز إدارة الشراكات في هذا المجال بشكل كبير. وبمجرد اكتمال فترة استقرار نظام PROMS الجديد، سيتم اعتبار هذه التوصية قد نُفِّذت.	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
37 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 322	يوصي المجلس بأن تستخدم المفوضية الأدوات المتاحة لاتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين الامتثال للمواعيد النهائية التي تحددها فيما يتعلق بالتقارير المالية للشركاء.	ستعتمد المفوضية التشغيل الآلي لعملية تقديم التقارير المالية الخاصة بالشركاء في إطار نظام PROMS. ومن المتوقع أن يعزز التشغيل الآلي الامتثال لمتطلبات تقديم التقارير المالية للشركاء وتنقيحها في مواعيدها المقررة. وبدأ تشغيل نظام PROMS في الربع الأخير من عام 2023، بعد فترة وجيزة من بدء العمل بالنظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد. وسيتم إعداد التقارير الأولى للشركاء خلال الأشهر القادمة مع بدء إبرام اتفاقات جديدة باستخدام المنصة الجديدة.	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
38 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 380	يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتحديث وتجميع سياساتها ومبادئها التوجيهية القائمة فيما يتعلق برصد مشاريع التشييد وتوثيقها وإجراء عمليات المحاسبة الخاصة بها للوصول إلى استخدام مؤسسي للنماذج والتقارير المرحلية.	رغم أن بعض التوجيهات المتعلقة بمشاريع التشييد متاحة حالياً في وثائق مختلفة، تعتزم المفوضية جمع كل هذه التوجيهات بطريقة موحدة وأكثر تفصيلاً في وثيقة منفصلة بشأن مشاريع التشييد. وستشكِّل هذه التوجيهات جزءا من المستودع العالمي للوثائق المرافِقة للدليل البرنامجي، الذي هو قيد الإعداد. ومن المتوقع أن تسهم وثيقة التوجيهات في تحسين اتساق ومواءمة ممارسات التخطيط لمشاريع التشييد المضطلع بها على نطاق جميع العمليات الميدانية ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها. وسيمكّن نظام PROMS أيضا من رقمنة المراحل والمهام الرئيسية المتعلقة بإدارة أعمال التشييد، بما يكفل وجود سجل مراجعة واضحة لوثائق مشاريع التشييد. وسيتضمن نظام PROMS نماذج موحدة، وستتاح للعمليات نسخ من هذه النماذج يمكن استخدامها خارج النظام. ولن يكون استخدام نظام PROMS لإدارة مشاريع التشييد إلزاميا للعمليات، وسيتم إدخاله ببطء باتباع نهج تدريجي.	ويعترف المجلس بالتقدم الذي أحرزته الإدارة. غير أنه لإغلاق هذه التوصية، ينبغي للمفوضية أن تنظر في دمج النماذج في الوثائق المستخدمة حاليا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
39 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 395	يكرر المجلس توصيته بأن تضع المفوضية استراتيجية شاملة لأغراض التخطيط للقوة العاملة (A/76/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 288) ويشدد على ضرورة أن يحدد الإطار الاستراتيجي كيفية تقييم الاتجاهات.	إن نهج المفوضية إزاء التخطيط للقوة العاملة مضمن في نهج التخطيط الشامل، ويتم تنفيذه في عام 2023. ودعما لمرحلة التخطيط لعام 2023، سيصدر دليل للتخطيط للقوة العاملة لدعم العمليات القطرية والمكاتب الإقليمية في تنفيذ نهج التخطيط للقوة العاملة.	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				وشرعت شعبة الموارد البشرية في صياغة استراتيجية وإطار شاملين للتخطيط للقوة العاملة في المفوضية.					
40 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 401	يكرر المجلس توصيته بأن تضع المفوضية مجموعات أدوات لاستعراض ملاك الموظفين وأن تنشرها (A/76/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 296)، ويشدد على أن مجموعات الأدوات هذه ينبغي أن تتضمن مؤشرات للنقاط المرجعية تتبع المجالات الوظيفية الثمانية لقياس الاحتياجات من الملاك الوظيفي بصورة كمية.	وأعدت المفوضية دليلا يقدم توجيهات بشأن استعراضات ملاك الموظفين والتخطيط للقوة العاملة، وهو دليل صدر في الربع الثالث من عام 2023. ويتيح الدليل مجموعة شاملة وكلّية من الأدوات التي ستُستخدم في إجراء استعراضات ملاك الموظفين وتحديد المؤشرات الوظيفية التي ستستجيب لهذه التوصية.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. يعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
41 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 405	يوصي المجلس بأن تدرس المفوضية ما إذا كانت ستضع نماذج من مؤشرات الأداء التي يمكن استخدامها لأغراض الرصد وتكييفها مع احتياجات كل عملية من الملاك الوظيفي.	وضعت المفوضية قائمة بمؤشرات الأداء والمقاييس الرئيسية التي يمكن استخدامها لرصد خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية. وترد هذه القائمة في دليل المفوضية المتعلق بالتخطيط للقوة العاملة. (انظر الرد على التوصية الواردة في الفقرة 401 من تقرير المجلس لعام 2021). ووُضعت أيضا مؤشرات بشأن الملاك الوظيفي للموارد البشرية تغطي المجموعات الوظيفية الأساسية للمفوضية في مجالي الرصد والقياس.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
42 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 410	يوصي المجلس بأن تعيد المفوضية النظر في منهجية تحديد الحجم المناسب لأفرقة الموارد البشرية في العمليات.	كما ذُكر في الرد على التوصيات الواردة في الفقرتين 401 و 405 من تقرير المجلس لعام 2021، أعدّت شعبة الموارد البشرية 21 ورقة وظيفية من صفحة واحدة تتضمن مؤشرات لملاك الموظفين، وهي مؤشرات تغطي المجموعات الوظيفية الأساسية للمفوضية (الحماية، والبرامج، ومراقبة المشاريع، والإمداد، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، والأمن، والإدارة والمالية، وما إلى ذلك)، لضمان اتباع نهج متسق في تحديد الحجم والمستوى المناسبين من الموظفين. وأُدرجت مؤشرات ملاك الموظفين في الدليل المتعلق بتصميم المكاتب الميدانية.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
43 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 417	يوصي المجلس بأن تستعرض المفوضية الكيفية التي تُسنَد بها أدوار مراقبة الدخول إلى النظام إلى الأدوار الوظيفية في المفوضية لتشجيع المزيد من المشاركة والمدخلات وتحسين نوعية المعلومات المدخلة في نظام COMPASS في نهاية المطاف.	استعرضت المفوضية أدوار مراقبة الدخول إلى الخطة في النظام وكفلت منح الشركاء في الموارد البشرية أدوار "الأشخاص المعنيين بضمان جودة الخطة على مستوى المكاتب" في نظام COMPASS. وتم إضفاء طابع رسمي على دور الموارد البشرية في التخطيط من خلال السياسة المتعلقة بالتخطيط للنتائج وتحقيقها وعرضها (الفقرة 9-12).	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
44 -	2021	A/77/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 418	يوصي المجلس بأن تعزز المفوضية دور الشركاء في الموارد البشرية وأن تجعل مشاركتهم في عملية استعراض الميزانية والبرامج السنوية أكثر بروزا.	تعمل المفوضية على بناء قدرات الزملاء والشركاء في الموارد البشرية، سواء على مستوى العمليات الميدانية أو المكاتب الإقليمية، في مجال التخطيط للقوة العاملة، وذلك بهدف تحقيق مشاركة أكثر فعالية في عملية التخطيط. وتم إضفاء طابع رسمي على مشاركة الشركاء في الموارد البشرية في عملية استعراض الميزانية والبرامج السنوية بإدراج صياغة عن دور الموارد البشرية في مختلف أقسام الدليل البرنامجي المنقح ودليل التخطيط للقوة العاملة والسياسة الجديدة المتعلقة بالتخطيط للنتائج وتحقيقها وعرضها لتعكس الدور الهام للموارد البشرية في عملية التخطيط.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
45 -	2020	A/76/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 89	يوصي المجلس بأن تواصل المفوضية استعراض الأثر المترتب على كفاءة الإدارة من جراء التغييرات في هيكل ميزانيتها، وتحليل فوائد التغييرات المقترحة، والإبلاغ عن نتائج التحليل، وتقديم ضمان بأن هيكل الميزانية المقترح يفي بمتطلبات الشفافية والجودة.	ستواصل المفوضية دراسة هيكل ميزانيتها المعدل خلال دورات الميزانية المقبلة، بهدف إبلاغ اللجنة التنفيذية وفقا للقرار ذي الصلة الذي اتخذته اللجنة في دورتها الحادية والسبعين (انظر A/AC.96/1209، الفصل الثالث، الفقرة 13)، الذي أيد إجراء استعراض لأثر التغييرات في هيكل الميزانية وفتراتها على الكفاءة الإدارية وقدرة المفوضية على تنفيذ ولايتها، بغية إجراء أي تنقيحات إذا لزم الأمر، لتقديمه إلى اللجنة في موعد لا يتجاوز عام 2025، مع إجراء استعراضات أولية حسب الحاجة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، وافقت اللجنة التنفيذية على الميزانية البرنامجية لعام 2022 (A/AC.96/1213/Rev.1)، وهي أول ميزانية تعكس إطار النتائج العالمي الجديد للمفوضية. وستقدَّم الميزانية البرنامجية لعام 2025 كي تستعرضها اللجان التابعة للأمم المتحدة والمفوضية. وستتيح تلك الاستعراضات فرصة جديدة لتقييم ما إذا كانت لدى الدول الأعضاء أي شواغل بشأن هيكل الميزانية الجديد، بما في ذلك شفافيته وجودته.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
46 -	2020	A/76/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 171	يوصي المجلس المفوضية بتحليل وتبسيط إدارة الوقود في العمليات القطرية، عند الاقتضاء والإمكان، ووضع توجيهات، بما في ذلك بشأن التخزين والتسوية والتوثيق، ونماذج موحدة لإجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الوقود على أساس المبادئ التوجيهية.	وُضعت مبادئ توجيهية بشأن إدارة جودة الوقود وكمية الوقود، ونُشرت في كانون الأول/ديسمبر 2023. وتتكون المبادئ التوجيهية من مجموعتين من التعليمات المتعلقة بإدارة كمية الوقود وجودة الوقود. وهي تركز على تخزين الوقود السائب ونماذج الرقابة المتعلقة بذلك في إدارة الوقود من قِبل المفوضية والشركاء المنفذين. ووُضعت هذه المبادئ التوجيهية بالتعاون مع العمليات الميدانية السبع التي لديها مخزونات كبيرة من الوقود، وهي تعكس أفضل الممارسات والضوابط المعمول بها حاليا.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
47 -	2020	A/76/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 172	يوصي المجلس المفوضية بتنفيذ تدابير لتيسير رصد إدارة الوقود في العمليات القطرية. ويمكن للمكاتب الإقليمية أن تؤدي دورا في تحديد وتسوية حالات التباين في الكميات والاعتراف بالمصروفات المتعلقة بالوقود.	بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية المذكورة في الرد على التوصية الواردة في الفقرة 171 من تقرير المجلس لعام 2020، أصدرت المفوضية تعليمات بشأن مراقبة الجودة والكمية في إدارة مخزون الوقود. وتوضّح التوجيهات الجديدة الأدوار والمسؤوليات المتعلقة برصد إدارة الوقود.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
48 -	2020	A/76/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 231	يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بدمج وإكمال المواد التوجيهية المتعلقة بتنفيذ عمليات إدارة شراكات التنفيذ في مستودع شامل واحد ينبغي أن يتضمن أيضا الأنظمة التي تستجيب لتوصيات مراجعي الحسابات السابقة.	ما فتئت المفوضية تعمل لتوحيد وتنقيح موادها التوجيهية لجميع العمليات المتعلقة بإدارة الشراكات الممولة. وصدر الدليل البرنامجي الجديد والإجراءات الجديدة المتعلقة بإدارة الشراكات في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من عام 2023.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
49 -	2020	A/76/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 268	يوصي المجلس المفوضية بأن تتوخى قدرا أكبر من الوضوح في تحديد الحالات التي ينطبق فيها استخدام المسميات الوظيفية الجديدة للمنتسبين في إطار الأمر الإداري الجديد.	بدأ العمل بنظام الموارد البشرية الرقمية الجديد (Workday) في تشرين الأول/أكتوبر 2022. ويتعين في إطار نظام Workday أن تجهّز معاملات توظيف جميع فئات المنتسبين من خلال عملية طلب وظيفة يعرض بموجبها النظام المسميات الوظيفية الموحدة في المفوضية على مدير البرنامج في الحالات التي يؤدي فيها المنتسب مهام مماثلة للمهام التي يضطلع بها الموظف. ويتيح النظام إمكانية تسجيل مسمىً وظيفي مختلف في الحالات التي تكون فيها وظيفة المنتسب غير موجودة (كوظائف الخبراء الاستشاريين مثلاً). غير أن مدير البرنامج، حتى في مثل هذه الحالات، يتعين أن يربط المسمى الوظيفي الخاص بالمجموعة الوظيفية ذات الصلة، مما يعزز إلى حد كبير قدرة المفوضية على رصد تكوين قوتها العاملة والإبلاغ عنه من حيث المجالات الوظيفية. وشروط تحديد المسميات الوظيفية في عملية طلب الوظيفة محددة بوضوح شديد في الدليل المساعد ذي الصلة في نظام Workday (الفرع ياء بشأن التوصيف الوظيفي). ففي الفرع ياء من الدليل المساعد، يُوضح أنه في الحالات التي يكون فيها للزميل المنتسب مسمى مماثل للمسمى المستخدم للموظف الذي يؤدي نفس الوظيفة أو المهام، يُطلب من مدير البرنامج اختيار ذلك المسمى من القائمة. أما في حالة المنتسبين الذين لديهم مسمى مختلف عن ذلك الموجود في قائمة التوصيف الوظيفي، وفي حالة طلب وظيفة منتسب لشغل وظيفة في إطار برنامج متطوعي الأمم المتحدة، يجب على مدير البرنامج إدخال كلمة "AWF" في خانة	يعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ: لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				البحث، والضغط على زر "إدخال" للاطلاع على قائمة الفئات العامة للمنتسبين، ثم اختيار الفئة المقابلة للمجال الوظيفي (المهنة) التي يندرج ضمنها المسمى الوظيفي. وفي حالة التعيين في إطار برنامج متطوعي الأمم المتحدة، حتى لو كان المسمى الوظيفي مماثلا للمسمى الوظيفي الموحد في المفوضية، يجب استخدام النبذة العامة عن الوظيفة، بحيث يظل حقل وصف الوظيفة فارغاً. وبالنسبة لهذه التعيينات، يستخدم مدير البرنامج مستند "وصف المهمة"، الذي يمكن إرفاقه بطلب الوظيفة المعني في قسم "المرفقات".			
50 -	2020	A/76/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 279	يوصي المجلس بأن تواصل المفوضية تحسين استخدام التحليل المعزز للبيانات في إطار تقارير لوحات المعلومات الإضافية وعمليات تحليل البيانات، الأمر الذي من شأنه تيسير تحليل تخطيط الموارد البشرية. ولذلك، ينبغي للمفوضية أن تحدد مؤشرات رئيسية. وهذا من شأنه أن يسمح بوضع معايير مرجعية للقوة العاملة بين العمليات، وأن يعزز المعرفة بشأن ما إذا كانت مختلف الفئات الوظيفية مزودة بالعدد الكافي من الموظفين مقارنة بالفئات الوظيفية في العمليات الأخرى.	منذ بدء العمل بنظام الموارد البشرية الرقمية الجديد في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، استُحدثت أربع لوحات متابعة جديدة لتسهيل الإجراءات المتبعة في تحليل البيانات واتخاذ القرارات استنادا إلى البيانات، وهي لوحات متابعة شؤون الموظفين، والتوصيف الوظيفي، وملاك الموظفين، والوظائف المؤقتة. ويجري تدريب العاملين في مجال الموارد البشرية، بالشراكة مع المكاتب الإقليمية ومختلف الشُّعب. ووُضعت مؤشرات ملاك الموظفين وأُدرجت في الدليل المتعلق بتصميم المكاتب الميدانية.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X		
51 -	2020	A/76/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 312	يوصي المجلس المفوضية بأن تقوم، بالتعاون مع الجهة المزودة لنظام FleetWave، بتحسين أداة FleetWave لتجنب التسجيل الخاطئ للبيانات وتعزيز إمكانية استخدامها.	تم تحسين برنامج FleetWave بإدخال خاصية للتحقق من صحة البيانات تقوم تلقائياً بوضع علامة على أي مدخلات تتجاوز المعلمات المحددة مسبقاً وحظرها، مما يسمح بالتصحيح في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، يمكن للنظام الآن اكتشاف حالات التكرار ومنع تكرار إدخال بيانات الوقود للمعاملات المسجلة بالفعل. ولزيادة وضوح الرؤية فيما يتعلق بأداء الوقود في مختلف البلدان، أُدخل عدد من التحسينات الجديدة، بما في ذلك: (أ) تقارير شهرية موجزة جديدة تركز على الجانب التشغيلي في نظام FleetWave، مصمَّمة بشكل يكفل سهولة الاستخدام والوضوح؛ (ب) لوحات متابعة تشغيلية بشأن مختلف الجوانب، بما في ذلك الوقود والخدمة والإصلاح والمركبات وتتبع كمية البيانات.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				واستُكشفت إمكانية الاندماج بين نظام FleetWave والنظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد أثناء تنفيذ النظام الجديد، ولكن اعتُبر أن ذلك لم يعد من الأولويات أو لم يعد ممكناً، وبالتالي لم يُبذَل مزيد من الجهد في هذا الصدد.				
52 - 2019		A/75/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 36	يوصي المجلس بأن تختار المفوضية عملية مبسطة للاعتراف بالأصول وتخفيض الحاجة إلى تسويات نهاية الشهر اليدوية في انتقاء الحل الجديد للتخطيط المركزي للموارد.	سيتم إلى حد كبير تبسيط الاعتراف بالأصول في النظام المركزي السحابي الجديد لتخطيط الموارد. ووفقا للسياسة المنقحة، تُسجَّل جميع مشتريات الأصول في البداية كمخزون. وتتم رسملة الأصول أيضا في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد عن طريق "عمليات توزيع" من مواقع التخزين ومن المشاريع (حل Springbok). ويجري حالياً اختبار هذا النظام والتحقق من استقراره. وبالتالي، هناك حد أدنى من تسويات نهاية الشهر اليدوية، كما كان الحال في السابق.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
53 - 2019		A/75/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 40	يوصي المجلس بأن تستكشف المفوضية خيارات للتسجيل التلقائي لتكاليف المرحلة الثانية من النقل عند انتقاء نظام جديد للتخطيط المركزي للموارد.	كما هو مشار إليه في الرد على التوصية الواردة في الفقرة 63 من تقرير المجلس لعام 2022، ستتم مطابقة فواتير تكاليف النقل الفعلية للمركبات الخفيفة مع فاتورة البضائع، عوض تطبيق المعدلات القياسية للعمليات التجارية. وينطبق ذلك على المرحلتين الأولى والثانية من النقل، على حد سواء. وسيعمَّم العمل بهذا النهج في الربع الأول من عام 2024 بعد اختباره في الربع الأخير من عام 2023.	لا يزال العمل جاريا. ويعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
54 - 2019		A/75/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 88	يوصي المجلس بأن تستكشف المفوضية خيار عملية تفويض للسلطة بطريقة إلكترونية متكاملة في النظام. وينبغي أن تشمل العملية جميع وحدات التخطيط المركزي للموارد وأن تضمن الفصح الشامل لتضارب الأدوار على صعيد مجمل هيكل التخطيط المركزي للموارد.	استندت المفوضية إلى الوحدات المتاحة لها في النظام السحابي الجديد للتخطيط المركزي للموارد والمخصصة لضوابط الدخول وضوابط المعاملات وذلك لإدراج مختلف العمليات الآلية لتفويض السلطة في التصميم. ويتم العمل الآن بنظام جديد لتفويض السلطة وتحديد الأدوار وفقا للمذكرة التنفيذية رقم 4، التي أُطلع عليها المجلس.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
55 - 2019		A/75/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 89	يوصي المجلس بأن تربط المفوضية تفويض السلطة في عملية الشراء المتكاملة إلى الوظائف عوضاً عن فرادى الأشخاص، وذلك رهناً بالتقدم المحرز في المشروع المتواصل لمواءمة التوصيفات الوظيفية.	تمت الاستجابة لهذه التوصية من خلال نفس الإجراءات المبينة أعلاه فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة 88 من تقرير المجلس لعام 2019 (انظر التفويض الجديد للسلطة وتحديد الأدوار على النحو المبين في المذكرة التنفيذية رقم 4، التي أُطلع عليها المجلس).	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
56 -	2019	A/75/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 238	يوصي المجلس بأن تضع المفوضية خطة للتنفيذ المستمر لاتفاقات الشراكة المتعددة السنوات وتمديدها (تشمل الهدف المالي) للسنوات المقبلة. وينبغي أن تشمل تلك الخطة وصلات تحيل على دورات الميزانية والرصد ومراجعة الحسابات.	استعرضت المفوضية واستكملت سياساتها وممارساتها المتعلقة بالاتفاقات المتعددة السنوات في ضوء إصلاحات التخطيط المتعددة السنوات المنجزة مؤخرا وبدء العمل بأداة COMPASS. وبعد إجراء مناقشات مع الأطراف المعنية الداخلية والخارجية، وبالنظر إلى القيود المتصلة بتمويل الجهات المانحة والدورة المالية للمفوضية، يقدم الإجراء الذي بدأ تطبيقه مؤخرا فيما يتعلق بإدارة الشراكات اتفاقات إطارية للشراكة اعتبارا من عام 2024، في إطار السعي إلى زيادة قدرة الشركاء على التنبؤ خلال فترة الاستراتيجية المتعددة السنوات. والاتفاقات الإطارية للشراكة متاحة في النظام المركزي السحابي لتخطيط الموارد وعلى بوابة شركاء الأمم المتحدة، وتقوم العمليات القطرية حالياً بالتفاوض مع شركائها على هذه الاتفاقات لعام 2024 وما بعده. واغتنمت المفوضية هذه الفرصة لتوضيح أحكام وشروط اتفاقات الشراكة المتعددة السنوات والتمييز بينها، من جهة، وبين اتفاقات الشراكة للسنة المالية المباشرة، من جهة أخرى. وبالتالي، ستُربَط خطط عمل المشاريع الممولة من الشراكات باتفاقات إطارية طويلة الأجل للشراكة تحدد النتائج العامة المتوخى تحقيقها من خلال الشراكة وكذلك الأحكام والشروط العامة المنطبقة، مما يسمح بالتفاوض على خطط عمل سنوية أقصر وأكثر تركيزا تتضمن وصفا للمشروع وخطة مالية مبسطة وأهدافا لمؤشرات الأداء. وسيتوقف استخدام الاتفاقات المتعددة السنوات بشكلها السابق، ولكن الاتفاقات الإطارية الجديدة للشراكة ستُستخدم عالميا. وقد صدر الإجراء الجديد في آب/أغسطس 2023، وبالتالي يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
57 -	2019	A/75/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 240	يوصي المجلس بأن تقدم المفوضية نماذج لتعديلات اتفاقات الشراكة المتعددة السنوات لمواصلة الاتفاقات إلى السنة الثانية. وينبغي أن توفر هذه النماذج المعلومات اللازمة، مثل معلومات الميزانية وخطط الأقساط المستكملة في شكل موجز.	أصدرت المفوضية الإجراء الجديد المتعلق بالشراكات والدليل البرنامجي في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من عام 2023.	استعرض المجلس جميع الوثائق التي قدمتها الإدارة، وخلص إلى أن التوصية قد تمت الاستجابة لها. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الهيئة الإدارية/الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق			
						نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
58 -	2019	A/75/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 343	يوصي المجلس بأن يوجه كل ممثلي العمليات القطرية إلى المكاتب الإقليمية والمقر وثيقة تحمل توقيع كل منهم تؤكد وقفَ تشغيل الإصدار 3 من نظام proGres.	تؤكد دائرة البيانات العالمية أن الجيل الثالث من نظام proGres لم يعد صالحا، وقد تم وقف تشغيله بنجاح، مع استثناءات قليلة. وقد انتقلت معظم العمليات الميدانية للمفوضية إلى نسخة مركزية من نظام proGres، حيث يجمع المقر الرئيسي للمفوضية نسخا احتياطية من قواعد بيانات الجيل الثالث من النظام، بعد ترحيل البيانات إلى الجيل الرابع الأحدث من النظام، ويقوم بتخزينها في مستودع مركزي. وبنهاية عام 2023، كان المستودع يضم 378 نسخة من قواعد بيانات الجيل الثالث من نظام proGres، أي نحو 95 في المائة من جميع قواعد بيانات الجيل الثالث التي تم تحديدها. ويبرز ذلك التنفيذ الناجح لعملية وقف التشغيل. وفي شباط/فبراير 2024، أبلغت دائرة البيانات العالمية المكاتب الإقليمية بإجراءات التشغيل الموحدة للمرحلة الأخيرة من عملية وقف التشغيل.	يعترف المجلس بالجهود التي بذلتها الإدارة، ولا سيما في تصميم عملية محكمة. وعملية وقف تشغيل الإصدار 3 من نظام proGres في مرحلة متقدمة جدا، ولكنها لم تكتمل بعد. ولذلك، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
المجموع					**58**	**34**	**21**	**–**	**3**
النسبة المئوية					**100**	**59**	**36**	**–**	**5**

الفصل الثالث

بيان مسؤوليات المفوض السامي وإقرار البيانات المالية والتصديق عليها

رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2024 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمراقب المالي ومدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تقع على عاتق مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المسؤولية النهائية عن محتوى وصحة البيانات المالية الواردة في حسابات صناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي.

ووفاءً بهذه المسؤولية، تعمل المفوضية في إطار السياسات والمعايير المحاسبية المقررة وتعتمد نُظماً من إجراءات الرقابة والإجراءات المحاسبية الداخلية لضمان موثوقية المعلومات المالية وحفظ الأصول. وتخضع نُظم الرقابة الداخلية والسجلات المالية لاستعراض يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات أثناء عملية مراجعة الحسابات التي يضطلع بها كل منهما.

وفي هذا السياق، أُعدّت البيانات المالية الواردة في الفصل الخامس، التي تشمل البيانات الأول إلى الخامس والملاحظات الداعمة لها، وفقاً للقواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي (A/AC.96/503/Rev.11) والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وترى الإدارة أن البيانات المالية تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وقد تمت بمقتضاها الموافقة على هذه الحسابات والتصديق عليها.

(توقيع) فيليبو **غراندي**
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

(توقيع) هانز غ. **باريت**
المراقب المالي ومدير
شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري

الفصل الرابع

التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

ألف - مقدمة

1 - يتشرف مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتقديم التقرير المالي والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وفقاً للبند 6-2 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2013/4) والقاعدة 602-1 من القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي (A/AC.96/503/Rev.12).

2 - ويقدِّم التقرير المالي معلومات مالية متعلقة بصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل صناديق التبرعات صندوق البرامج السنوية، وصندوق الموظفين الفنيين المبتدئين، وصندوق استحقاقات الموظفين، وخطة التأمين الصحي، وصندوق رأس المال المتداول للتبرعات، وصندوق أنشطة التمويل الذاتي. ويقدِّم هذا التقرير لمحة عامة عن سياق العمليات، وتحليلاً مالياً، وأداء الميزانية حسب فئات النشاط الرئيسية، مبرزاً الاتجاهات والتغيرات المهمة.

3 - وقد وُضع التقرير المالي ليُقرأ بالاقتران مع البيانات المالية، التي تتألف من خمسة بيانات وملاحظات داعمة لها.

باء - لمحة عامة عن سياق العمليات والأنشطة التنفيذية

4 - كَلّفت الجمعيةُ العامة مفوضيةَ الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) بمهمة قيادة وتنسيق الإجراءات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين والبحث عن حلول دائمة لمحنتهم. وتضطلع المفوضية أيضاً بمسؤوليات إزاء الأشخاص عديمي الجنسية، عملاً بمختلف قرارات الجمعية العامة والاتفاقيات. وتوفر المفوضية أيضاً الحماية والمساعدة للأشخاص النازحين داخليا، بالتعاون مع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وتوفرها في سياق الاستجابة الجماعية من قبل منظومة الأمم المتحدة. وتولي المفوضية في جميع أنشطتها اهتماماً خاصاً لاحتياجات الفئات الأشد ضعفاً، وتسعى إلى تعزيز المساواة في الحقوق للنساء والفتيات. وتسعى المفوضية إلى الحد من حالات النزوح القسري عن طريق تشجيع الدول والمؤسسات الأخرى على تهيئة الظروف المؤاتية لحماية حقوق الإنسان والتسوية السلمية للمنازعات. وتعمل المفوضية بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والنازحين، وكذلك مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك مراكز الفكر والأوساط الأكاديمية والزعماء الدينيون.

5 - وتُشير تقديرات المفوضية إلى أنه بنهاية عام 2023، بلغ العدد الإجمالي للنازحين قسرا 114 مليون شخص. وفي عام 2023، ازدادت الأزمات الإنسانية نطاقا وتعقيدا، حيث استجابت المفوضية لـ 43 حالة طوارئ جديدة في 29 بلداً. واستجابت المفوضية بتوفير المساعدة المنقذة للحياة والحماية للمتضررين من زلازل في أفغانستان وتركيا والجمهورية العربية السورية، والنزاع في السودان، وأزمة متدهورة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحركات مختلطة غير مسبوقة للاجئين ومهاجرين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن فيضانات في ليبيا والقرن الأفريقي.

6 - ولمواجهة التحديات المتزايدة، عززت المفوضية جهودها للتعاون والعمل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. وعمّقت المفوضية عملها مع شركاء التنمية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية لتعزيز سُبل العيش والشمول وتهيئة ظروف العودة في البلدان الأصلية. وواصلت المفوضية أيضا الإسهام في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتسق شراكات المفوضية مع توجهاتها الاستراتيجية[59] وتهدف إلى معالجة أولويات الحماية وتعزيز الإدماج والحلول. وقادت المفوضية عملية وضع ثماني خطط إقليمية لإغاثة اللاجئين تناولت الاستجابة المشتركة بين الوكالات في 53 بلدا مضيفا للاجئين. واستفادت المفوضية من الخبرات التكميلية التي يتمتع بها برنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

7 - واستمر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (A/73/12 (Part II)) في توفير مخطط لتقاسم الأعباء والمسؤوليات عند التعامل مع قضايا النزوح. وعُقد المنتدى العالمي الثاني للاجئين[60] في كانون الأول/ديسمبر في جنيف، لحشد الدعم والمشاركة من المجتمع بأسره من أجل تحقيق أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وجمع المنتدى أكثر من 000 4 مشارك من 168 دولة وأكثر من 425 من أصحاب المصلحة والشركاء الآخرين من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أكثر من 320 من النازحين قسراً وعديمي الجنسية. وانضم افتراضياً إلى فعاليات المنتدى 000 10 مشارك آخر من 120 بلدا - وهو ما دل بشكل أكبر على أهمية المنتدى واتساع نطاقه وتنوعه. وشهد المنتدى مشاركة موضوعية حيث قُدم نحو 750 1 تعهدا بتقديم دعم مالي وتقني ومادي وسياساتي.

8 - وواصلت المفوضية تعزيز نظامها المتكامل لتسجيل السكان وإدارة الهويات (PRIMES)، وهو مجموعة من الأدوات والتطبيقات القابلة للتشغيل المتبادل من أجل التسجيل وإدارة الهويات وإدارة الحالات. وارتفع عدد الأفراد الذين لديهم سجلات في نظام PRIMES من 24,5 مليون في عام 2022 إلى 27,2 مليون في عام 2023. واستفاد نحو 7,3 ملايين نازح في أكثر من 100 بلد من برامج المساعدة النقدية، التي قدم 95 في المائة منها مبالغ نقدية غيرة مقيدة. وكانت أكبر عمليات تقديم المساعدات النقدية في أوكرانيا ولبنان ومولدوفا والأردن وأفغانستان.

9 - وظلت المفوضية ماضية في مسارها في متابعة توفير خدمات الحماية الشاملة والعمل على إيجاد حلول في خضم التحديات المتواصلة. وركزت المفوضية على توفير الخدمات الأساسية للفئات السكانية الضعيفة، مثل توزيع مواد الإغاثة غير الغذائية على عدد يصل إلى حوالي 8,1 ملايين شخص، وتقديم المساعدة في توفير المأوى وفرص كسب العيش. وواصلت المفوضية رصد إدماج النازحين قسرا في نظم الحماية الوطنية والدعوة إلى ذلك. وإزاء هذه الخلفية، أصبحت ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعملها أكثر أهمية من أي وقت مضى.

(59) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "UNHCR strategic directions 2022–2026", 2022.

(60) انظر www.unhcr.org/media/outcomes-global-refugee-forum-2023.

جيم - التحليل المالي

10 - يوجز الجدول 1 من الفصل الرابع أدناه المركز المالي للمفوضية في نهاية السنة وأداءها المالي السنوي منذ عام 2019.

الجدول 1 من الفصل الرابع

المركز المالي والأداء المالي للفترة 2019-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2019	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*
مجموع الأصول	3 376	4 004	4 594	5 340	5 077
مجموع الخصوم	1 269	1 524	1 771	1 471	1 877
صافي الأصول	**2 107**	**2 480**	**2 823**	**3 870**	**3 200**
الإيرادات	4 183	4 892	5 254	6 067	4 707
المصروفات[أ]	4 258	4 337	4 790	5 483	5 297
الفائض/(العجز)	**(75)**	**554**	**464**	**584**	**(590)**

(أ) بما في ذلك المكاسب/الخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية.

11 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات 3 200,2 مليون دولار (انظر البيان الأول)، وهو ما يمثل انخفاضًا قدره 669,3 مليون دولار، أو بنسبة 17,3 في المائة، بالمقارنة مع الرصيد المتوفر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى العجز في الأداء البالغ 590,1 مليون دولار (انظر البيان الثاني)، والخسارة الناشئة عن التقييم الاكتواري للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين البالغة 32,4 مليون دولار، وإعادة حساب صافي الأصول الافتتاحية بخفضها بمقدار 46,8 مليون دولار لدى اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حسبما هو مطلوب، في عام 2023 (انظر البيان الثالث).

12 - وتشمل أرصدةُ الصناديق والاحتياطيات أرصدةَ الصناديق والاحتياطيات المتراكمة (116,6 3 مليون دولار)، وصندوق رأس المال المتداول للتبرعات (100,0 مليون دولار)، وخطة التأمين الصحي (73,6 مليون دولار)، وصندوق استحقاقات الموظفين (عجز صافٍ قدره 312,3 مليون دولار)، وصندوق أنشطة التمويل الذاتي (222,8 مليون دولار).

13 - وتشمل أرصدة الصناديق والاحتياطيات المتراكمة، إضافة إلى رصيد صندوق البرامج السنوية (048,3 3 مليون دولار)، الاحتياطيَّ التشغيلي (10,0 ملايين دولار)، وصندوق الميزانية العادية للأمم المتحدة (47,2 مليون دولار)، وصندوق الموظفين الفنيين المبتدئين (10,6 ملايين دولار)، على النحو المفصل في الملاحظة 3-11.

14 - ويبيّن الشكل الأول من الفصل الرابع أدناه تكوين أصول وخصوم المفوضية حسب الفئات الرئيسية في نهاية السنة للسنوات 2019 إلى 2023.

الشكل الأول من الفصل الرابع

الأصول والخصوم للفترة 2019-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

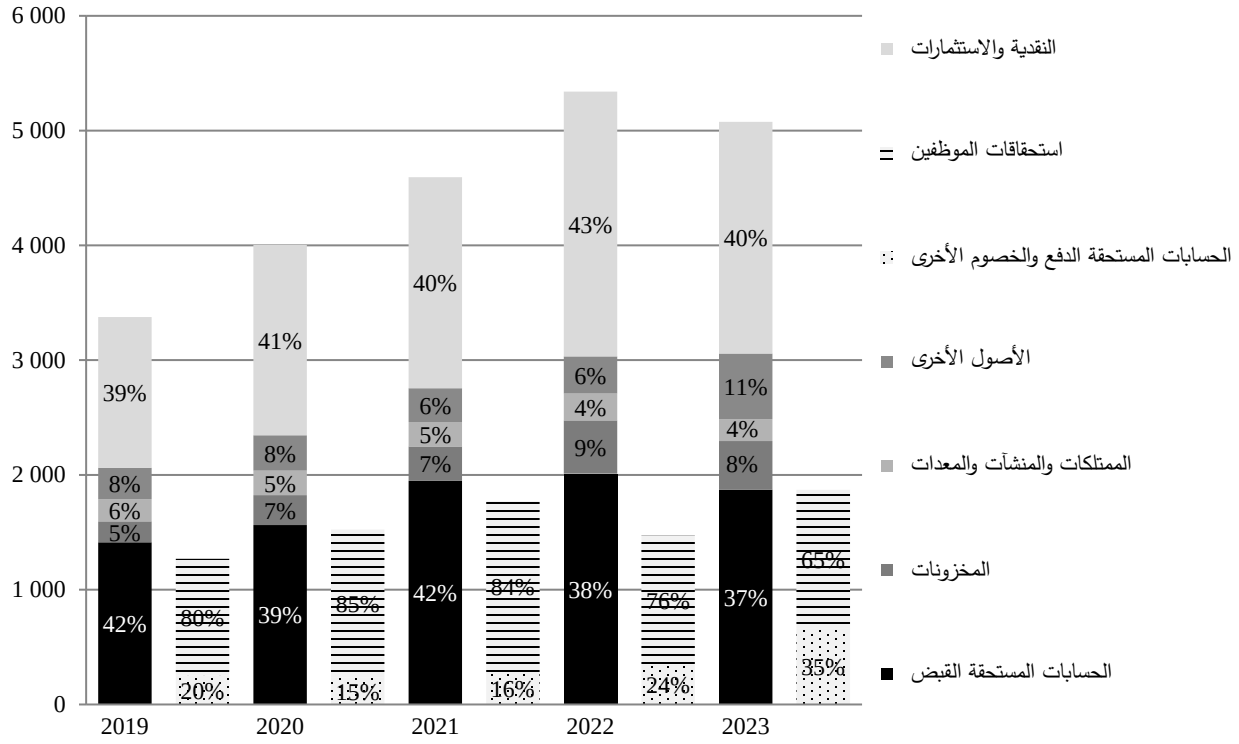

15 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت الأدوات المالية، مثل النقدية والاستثمارات والحسابات المستحقة القبض، تمثّل نسبة 77 في المائة من مجموع الأصول. وكانت الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين تمثّل نسبة 65 في المائة من مجموع الخصوم، ويتعلق معظمها بالتزامات طويلة الأجل.

16 - ويعرض الجدول 2 من الفصل الرابع بعض النسب المالية الرئيسية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 مقارنةً بما كانت عليه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

الجدول 2 من الفصل الرابع

النسب المالية الرئيسية في 31 كانون الأول/ديسمبر

	2023	*2022*
نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	5,11	8,28
نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم	2,71	3,63
نسبة النقدية ومكافئات النقدية إلى الخصوم المتداولة	2,42	4,41

17 - ونسبة التداول (نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة) هي نسبة سيولة تعكس قدرة الكيان على الوفاء بالتزاماته المتداولة خلال الأشهر الاثني عشر التالية باستخدام أصوله التي ستتحقق في نفس

الإطار الزمني. وفي نهاية عام 2023، بلغت النسبة المتداولة للمفوضية 5,11، وهي وإن كانت تدهورت مقارنةً بالنسبة المسجلة في عام 2022 إلا أنها تظل مرتفعة نسبياً وتدل على أن المفوضية في وضع جيد يتيح لها تغطية خصومها المتداولة. ويُحدَّد أيضا المستوى الأعلى لهذه النسبة بعوامل معينة خاصة بالمنظمة، كما يرد بيانه بالتفصيل. أولاً، تشمل الأصول المتداولة مبلغا قدره 996,0 مليون دولار من الحسابات المستحقة القبض يرتبط بسنة مقبلة (انظر الجدول 3-2-2 في الملاحظة 3-2). ومرد ذلك أساساً إلى إعلانات التبرعات لعدة سنوات ومؤتمر إعلان التبرعات السنوي، الذي يُعقد قُبيل نهاية السنة. ومع ذلك، على الرغم من الاعتراف بالإيرادات المتأتية من إعلانات التبرعات هذه في السنة التي تُقدَّم فيها، فإن ما يقابلها من مصروفات تُسجَّل في السنوات المقبلة. ويؤدي ذلك إلى عدم تطابق في توقيت كل من الاعتراف بالإيرادات والأصول، من جهة، والمصروفات والخصوم المقابلة لها، من جهة أخرى. ويؤدي عدم التطابق هذا إلى ارتفاع نسبة التداول في نهاية السنة المالية عمّا سيكون عليه الحال لو كان توقيت الإيرادات المتعهد بها متطابقاً بدرجة أكبر مع توقيت تكبد تكاليف البرامج المقابلة لها. ثانيا، تشمل الأصول المتداولة أيضا مبلغا كبيرا يُستثمر في أدوات قصيرة الأجل مكرسة لتمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (706,6 ملايين دولار، على النحو المبين في الجدول 3-14-2 في الملاحظة 3-14).

18 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ مجموع النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل 2 018,3 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 289,1 مليون دولار مقارنةً بمبلغ 2 307,4 مليون دولار في عام 2022. وإذا خُصمت من المجموع المبالغ المتعلقة بصندوق رأس المال المتداول للتبرعات، وصندوق استحقاقات الموظفين، وخطة التأمين الصحي، وصندوق أنشطة التمويل الذاتي، يصبح المبلغ المتاح من النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل المتاحة للأنشطة التنفيذية 749,1 مليون دولار (1 203,3 مليون دولار في عام 2022). ويغطي هذا المبلغ نحو 1,7 شهر من الاحتياجات التنفيذية على أساس متوسط المصروفات الشهرية في عام 2023.

19 - ويبيّن الشكل الثاني من الفصل الرابع مجموع النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل المتاحة للأنشطة التنفيذية، وكذلك عدد الأشهر من الاحتياجات التنفيذية التي يغطيها الرصيد المتاح على أساس متوسط المصروفات الشهرية للفترة من 2019 إلى 2023. ويوضح هذا الرقم أن حالة السيولة التشغيلية في نهاية السنة تدهورت مقارنةً بالسنوات السابقة، وهو ما يعني أن تلقي التبرعات في الوقت المناسب أمر متزايد الأهمية لقدرة المفوضية على أداء عملها بسلاسة.

الشكل الثاني من الفصل الرابع

مجموع النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل المتاحة للأنشطة التنفيذية/عدد الأشهر من الاحتياجات التنفيذية المغطاة للفترة 2019-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة/عدد الأشهر)

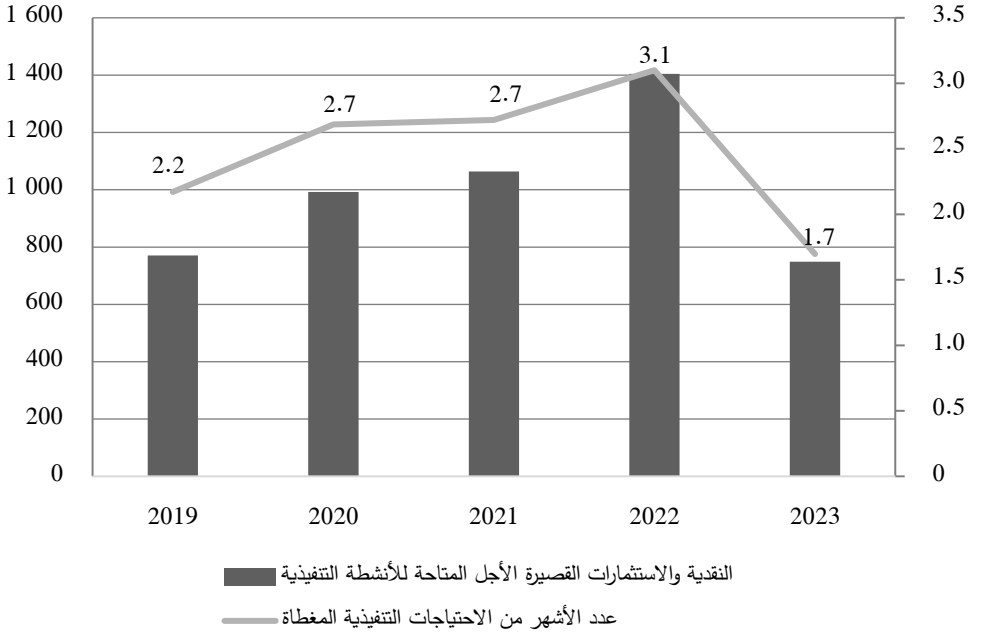

20 - ويعرض الشكل الثالث من الفصل الرابع التوزيع السنوي للمخزونات على المستفيدين (انظر الجدول 6-5 في الملاحظة 6-5) إلى جانب المخزونات الحاضرة (انظر الجدول 3-3-1 في الملاحظة 3-3) في نهاية السنة على مدار السنوات الخمس الماضية. فمن أصل مبلغ 398,0 مليون دولار من المخزون الموزَّع على المستفيدين في عام 2023، يمثل مبلغ 123,8 مليون دولار (31 في المائة) اللوازم الطبية ولوازم النظافة الصحية والملابس.

الشكل الثالث من الفصل الرابع

توزيع المخزونات على المستفيدين والمخزونات الحاضرة في نهاية السنة للفترة 2019-2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

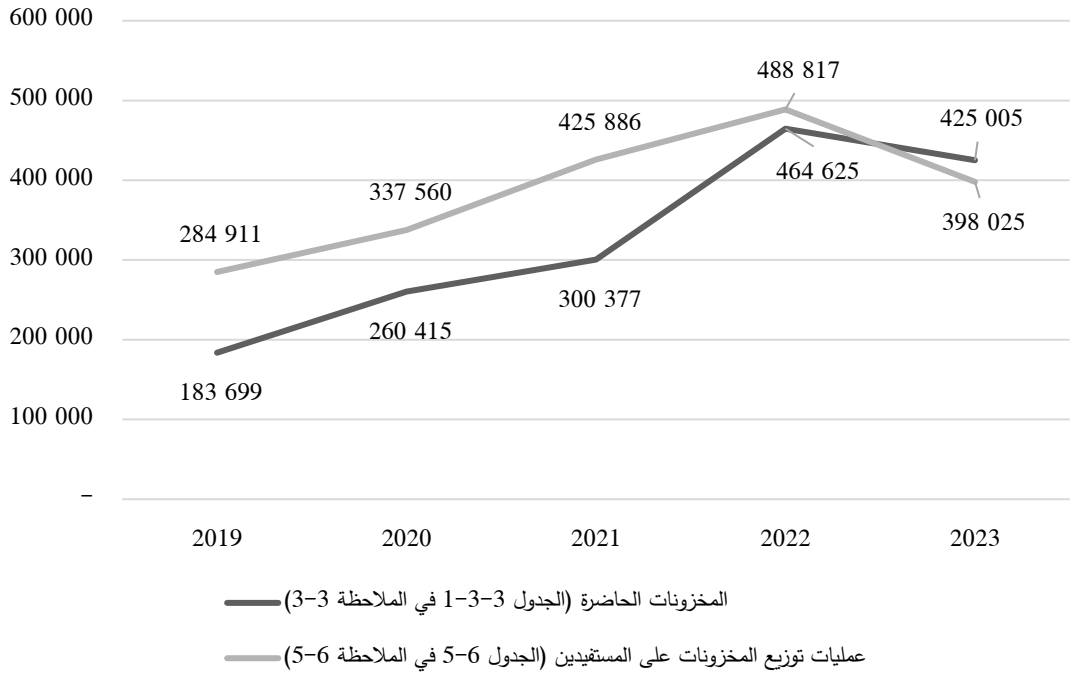

21 - وفيما يتعلق بالأداء المالي (انظر البيان الثاني)، أنهت المفوضية السنة بعجز (الإيرادات مخصوماً منها المصروفات، بما في ذلك المكاسب/الخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية) قدره 590,1 مليون دولار، مقارنةً بفائض قدره 584,0 مليون دولار في نهاية عام 2022.

22 - والتغير في النتيجة السنوية لعام 2023 مقارنةً بعام 2022 يُعزى أساساً إلى حدوث انخفاض في الإيرادات المتأتية من التبرعات قدره 396,8 1 مليون دولار، قابله انخفاضٌ في مجموع المصروفات لا يتجاوز 186,0 مليون دولار. ويتألف هذا الانخفاض في المصروفات من انخفاضات في المساعدة النقدية المقدَّمة إلى المستفيدين (156,5 مليون دولار)، واللوازم والمستهلكات المقدَّمة إلى المستفيدين (105,3 ملايين دولار)، والمصروفات المتعلقة بالشركاء المنفذين (8,9 ملايين دولار)، تقابلها زياداتٌ في المرتبات واستحقاقات الموظفين (87,6 مليون دولار)، والخدمات التعاقدية (43,3 مليون دولار)، ومصروفات التشغيل (11,5 مليون دولار)، والمعدات واللوازم (8,9 ملايين دولار)، ومصروفات السفر (14,2 مليون دولار)، ومصروفات متنوعة أخرى بقيمة 64,2 مليون دولار. وانخفض العجز بسبب المكاسب الناجمة عن صرف العملات الأجنبية المسجلة في عام 2023 والبالغة 22,3 مليون دولار، في حين سُجلت في عام 2022 خسائر ناجمة عن صرف العملات الأجنبية بلغت 122,7 مليون دولار.

23 - ويعرض الشكل الرابع من الفصل الرابع الإيرادات والمصروفات للفترة من عام 2019 إلى عام 2023.

الشكل الرابع من الفصل الرابع

الإيرادات والمصروفات للفترة 2019-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

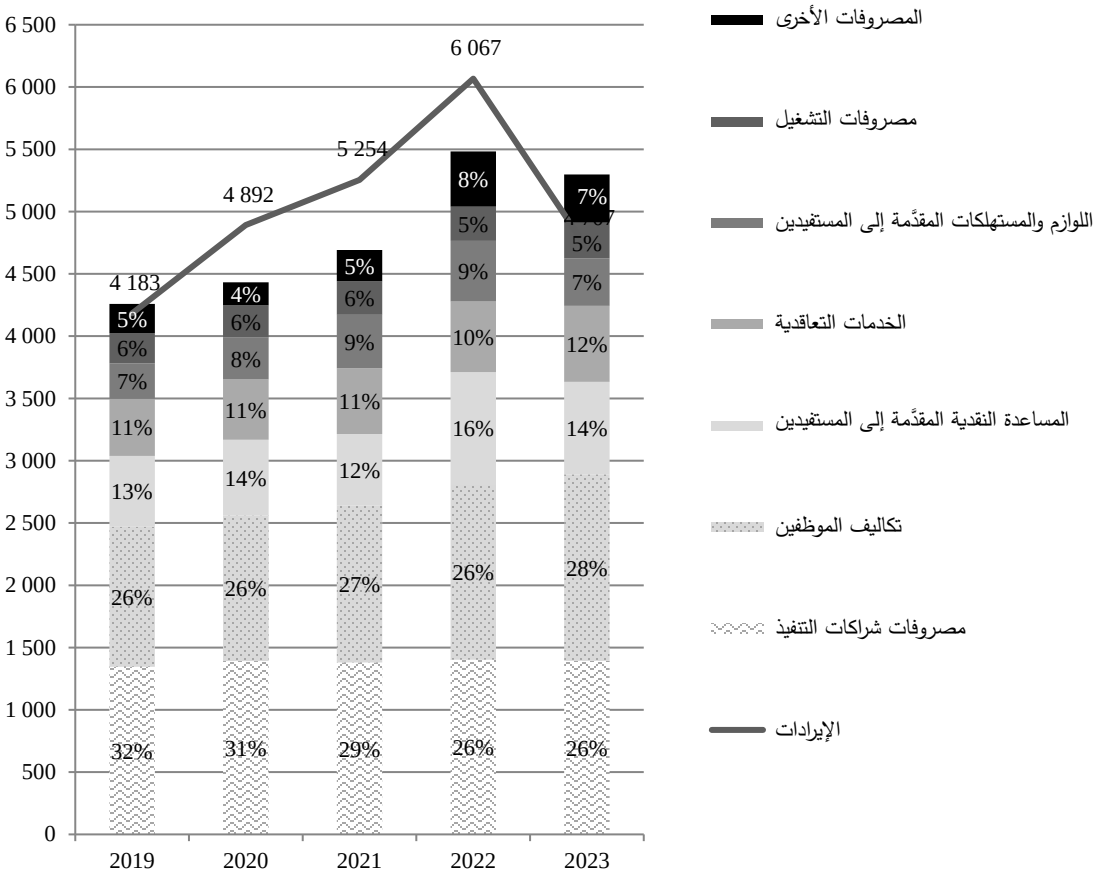

24 - وبلغت إيرادات عام 2023 ما مجموعه 707,3 4 ملايين دولار، بانخفاض قدره 360,1 1 مليون دولار، أو 22,4 في المائة، مقارنةً بعام 2022. وبلغت التبرعات الواردة من الجهات المانحة، بما فيها التبرعات العينية، مبلغ 534,6 4 مليون دولار (أو ما يمثّل نسبة 96 في المائة من مجموع الإيرادات)، خُصّص منها مبلغ 166,2 1 مليون دولار بالقيمة الاسمية (انظر الجدول 5-1-2 في الملاحظة 5-1) لأنشطة السنوات المقبلة (الفترة 2024-2028).

25 - وبلغ مجموع المصروفات للفترة المالية 297,4 5 مليون دولار، بانخفاض قدره 3,4 في المائة مقارنةً بعام 2022 (483,5 5 مليون دولار). ويعرض البيان الخامس مصروفات عام 2023 التي بلغت 166,6 5 ملايين دولار على أساس نقدي معدَّل استُخدم لأغراض الميزنة. وتُعرض في الملاحظة 7 تسويات المطابقة بين الأساسين. وتوضَّح في الفقرات الواردة أدناه التغيرات الملحوظة عن عام 2022 في المصروفات السنوية المبلّغ عنها في البيان الثاني لعام 2023.

26 - وانخفضت المصروفات المتعلقة بالاتفاقات الموقَّعة مع الشركاء المنفِّذين، والبالغة 392,5 1 مليون دولار، بنسبة 1 في المائة مقارنةً بعام 2022 (401,4 1 مليون دولار).

27 - وزادت مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم، البالغة 498,9 1 مليون دولار، بنسبة 6,2 في المائة مقارنةً بعام 2022 (411,3 1 مليون دولار)، وهو ما يعكس زيادات مقررة في المرتبات، وزيادات في تكاليف المساعدة المؤقتة، وزيادة في التكاليف المتعلقة بأرصدة الإجازات السنوية غير المستهلكة، يقابلها انخفاض في تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

28 - وتمثّل المساعدة النقدية المقدَّمة إلى المستفيدين الدعمَ الذي تقدّمه المفوضية مباشرة، ولا تشمل المبالغ الموزعة عن طريق الشركاء، فهذه يُبلّغ عنها في إطار مصروفات شراكات التنفيذ. وشهدت المساعدة النقدية التي تتولى المفوضية إدارتها مباشرة، وقدرها 742,3 مليون دولار، انخفاضا بنسبة 17,4 في المائة مقارنةً بعام 2022 (898,8 مليون دولار). وسُجلت الانخفاضات الرئيسية في بولندا (99,7 مليون دولار)، وأفغانستان (50,7 مليون دولار)، والعراق (28,0 مليون دولار)، ولبنان (26,6 مليون دولار). وهذا الانخفاض الإجمالي قابلته زيادات في مولدوفا (24,7 مليون دولار) وباكستان (21,9 مليون دولار).

29 - وزادت مصروفات الخدمات التعاقدية، البالغة 609,3 ملايين دولار، بنسبة 7,6 في المائة مقارنةً بعام 2022 (566,1 مليون دولار). ولوحظت زيادات فيما يتعلق بعقود الإنشاء، والخدمات المهنية، والقوى العاملة المنتسبة، والمتعاقدين الأفراد، والخدمات الأخرى، تقابلها انخفاضات في الخدمات المباشرة المقدَّمة إلى المستفيدين، والإعلان والتسويق والإعلام.

30 - وفيما يتعلق بدولار الولايات المتحدة، سادت، خلال عام 2023، أسعار فائدة أعلى من أسعار السنوات الأخيرة. وغرضُ المنظمة من إدارة الاستثمارات هو تغليب حفظ رأس المال والسيولة على معدل العائد. وتولدت إيرادات من الفوائد قدرها 94,0 مليون دولار خلال العام (25,1 مليون دولار في عام 2022). ويُعزى الارتفاع مقارنةً بعام 2022 أساسا إلى ارتفاع متوسط أسعار الفائدة فيما يتعلق بدولار الولايات المتحدة (انظر الجدول 4-1 من الملاحظة 4).

31 - ويعرض بيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث) الحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات. وبلغ رصيد صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 ما قدره 200,2 3 مليون دولار (869,5 3 مليون دولار في عام 2022)، ويشمل ذلك مبلغ 661,6 1 مليون دولار من الحسابات المستحقة القبض بالقيمة الاسمية المخصصة لأنشطة الفترة المقبلة (2024-2028)، على النحو المبين في الجدول 3-2-2 في الملاحظة 3-2. وعلاوةً على ذلك، بلغت الالتزامات القانونية المترتبة على المفوضية (أوامر الشراء المفتوحة) ما قيمته 424,0 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر الجدول 9-2 في الملاحظة 9-2) مقابل سلع وخدمات ستُستلم في عام 2024 والأعوام اللاحقة. وبناء على ذلك، فإن بعض الإيرادات المعترَف بها في عام 2023 والسنوات السابقة لن يقابلها سوى مصروفات ستُتكبّد خلال عام 2024 والأعوام اللاحقة.

دال - الملامح الرئيسية لأداء الميزانية البرنامجية

32 - رغم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق، فإن الميزانية البرنامجية للمفوضية لا تزال تُعدّ وتُعرض على أساس نقدي معدَّل. ومن ثم، تُحوَّل المصروفات إلى أساسٍ مكافئ لأغراض إدارة الميزانية وتحليل الأداء. ويرد في البيان الخامس موجز للمقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

33 - وتشير جميع الأرقام المدرجة في هذا الباب كنفقات أو إيرادات أو أموال متاحة إلى أرقام محسوبة على أساس نقدي معدَّل وقابلة للمقارنة بالميزانيات، ولا تشمل صندوقَ رأس المال المتداول للتبرعات وصندوق استحقاقات الموظفين وخطة التأمين الصحي وأي حسابات خاصة محتفظ بها أثناء الفترة.

34 - وتوضع الميزانية البرنامجية للمفوضية، وهي ميزانية تقوم على أساس الاحتياجات، على أساس تقييم شامل للاحتياجات الإنسانية ولاحتياجات الحماية للأشخاص الذين تخدمهم المفوضية، سواء كانوا لاجئين أو طالبي لجوء أو أشخاص نازحين داخليا أو عديمي جنسية أو عائدين أو غير ذلك.

35 - وبعد أن تقرّ اللجنة التنفيذية الميزانية البرنامجية، يُوجَّه نداء عالمي لغرض جمع الأموال. ويأذن المفوض السامي بتخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج على أساس ما هو متاح من الأموال. وأثناء فترة التنفيذ، يجوز للمفوض السامي أن يُنقّح الميزانية المعتمدة بميزانيات تكميلية وفقاً للقاعدة المالية 208-1 من القواعد المالية للمفوضية (A/AC.96/503/Rev.12)، وذلك لتلبية الاحتياجات الجديدة في إطار أي من مجالات الأثر التي تنشأ خلال الفترة نفسها.

36 - وبلغت الميزانية الأصلية لعام 2023، التي أقرتها اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والسبعين (تشرين الأول/أكتوبر 2022)، ما مقداره 211,3 10 مليون دولار. ووُضعت خمس ميزانيات تكميلية خلال عام 2023 على النحو التالي: 250,0 مليون دولار للحالة في أوكرانيا؛ و 201,3 مليون دولار لحالة الاستجابة الطارئة للزلزال في تركيا وشمال الجمهورية العربية السورية؛ و 268,7 مليون دولار للحالة في السودان؛ و 55,8 مليون دولار للحالة في باكستان؛ و41,7 مليون دولار للحالة في الصومال. وبلغ مجموع الاحتياجات المالية لهذه الميزانيات التكميلية 817,5 مليون دولار. وعلاوة على ذلك، خفضت ميزانية عملية العراق بمبلغ 100,0 مليون دولار من أجل مواءمة أثر العملية للمفوضية مع استراتيجية الأمم المتحدة الانتقالية في البلد. ونتجت عن ذلك ميزانية نهائية قدرها 928,7 10 مليون دولار. ويوضح الشكل الخامس من الفصل الرابع الاحتياجات خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2023.

الشكل الخامس من الفصل الرابع

الاحتياجات للفترة 2014-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

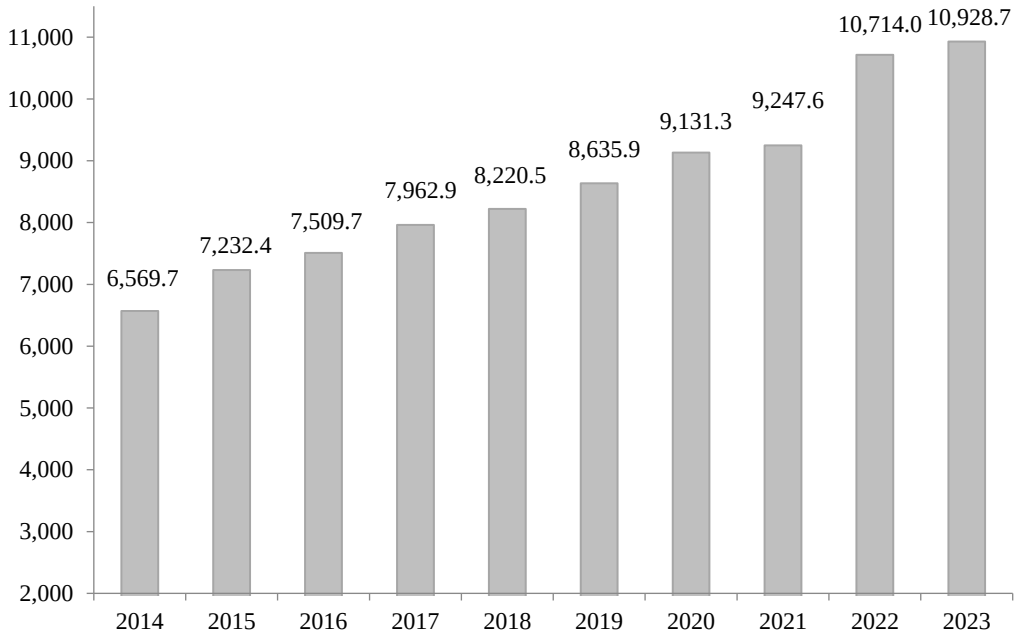

37 - وتُصنَّف احتياجات المفوضية من الموارد ضمن مجالات الأثر الأربعة لإطارها القائم على النتائج، وهي: مجال الأثر 1، تهيئة بيئات مؤاتية للحماية؛ ومجال الأثر 2، إعمال الحقوق في بيئات آمنة؛ ومجال الأثر 3، تمكين المجتمعات المحلية وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ ومجال الأثر 4، إيجاد الحلول.

38 - ويبين الجدول 3 من الفصل الرابع توزيع الميزانية النهائية (القائمة على أساس الاحتياجات)، والأموال المتاحة، والنفقات، والمبالغ المرحّلة، على الأنشطة المبرمجة حسب مجال الأثر، فضلا عن صندوق الموظفين الفنيين المبتدئين والاحتياطي التشغيلي. ويمثل الفرق بين الميزانية النهائية والأموال المتاحة الاحتياجات غير الممولة للأشخاص الذين تعمل معهم المفوضية ولصالحهم. وفي عام 2023، بلغت الاحتياجات غير الممولة ما قيمته 212,8 5 مليون دولار، أو ما نسبته 47,7 في المائة من مجموع الاحتياجات.

الجدول 3 من الفصل الرابع

مجموع الاحتياجات والأموال المتاحة والنفقات في عام 2023[أ]

(بملايين دولارات الولايات المتحدة ما لم يُذكر خلاف ذلك)

					النسبة المئوية	
	الميزانية النهائية	*الأموال المتاحة*[ب]	*النفقات*	*المبالغ المرحّلة*	*للنفقات إلى الميزانية النهائية*	*للنفقات إلى الأموال المتاحة*
مجال الأثر 1	2 701,6	1 643,7	1 529,7	114,0	56,6	93,1
مجال الأثر 2	5 236,4	2 864,7	2 529,2	335,5	48,3	88,3
مجال الأثر 3	1 385,3	651,6	588,5	63,1	42,5	90,3
مجال الأثر 4	1 139,6	545,0	511,7	33,4	44,9	93,9
المجموع الفرعي للأنشطة المبرمجة	**10 463,0**	**5 705,1**	**5 159,0**	**546,1**	**49,3**	**90,4**
صندوق الموظفين الفنيين المبتدئين	12,0	10,8	7,6	3,3	63,1	69,8
الاحتياطي التشغيلي	453,8	–	–	–	–	–
المجموع	**10 928,7**	**5 715,9**	**5 166,6**	**549,4**	**47,28**	**90,4**

(أ) قد لا يتطابق حاصل جمع المبالغ الواردة في هذا الجدول، وذلك نتيجة لتقريب أرقامها.

(ب) توزيع الأموال المتاحة حسب مجال الأثر هو توزيع إرشادي، لأنه لا تُخصَّص جميع الموارد المتاحة لمجالات أثر محددة.

39 - يمثل مبلغ النفقات وقدره 166,6 5 مليون دولار في عام 2023 انخفاضًا قدره 440,5 مليون دولار، أو 7,9 في المائة، مقارنةً بنفقات عام 2022 (607,1 5 ملايين دولار). ويوضح الشكل السادس من الفصل الرابع النفقات السنوية خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2023.

الشكل السادس من الفصل الرابع

النفقات للفترة 2014–2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

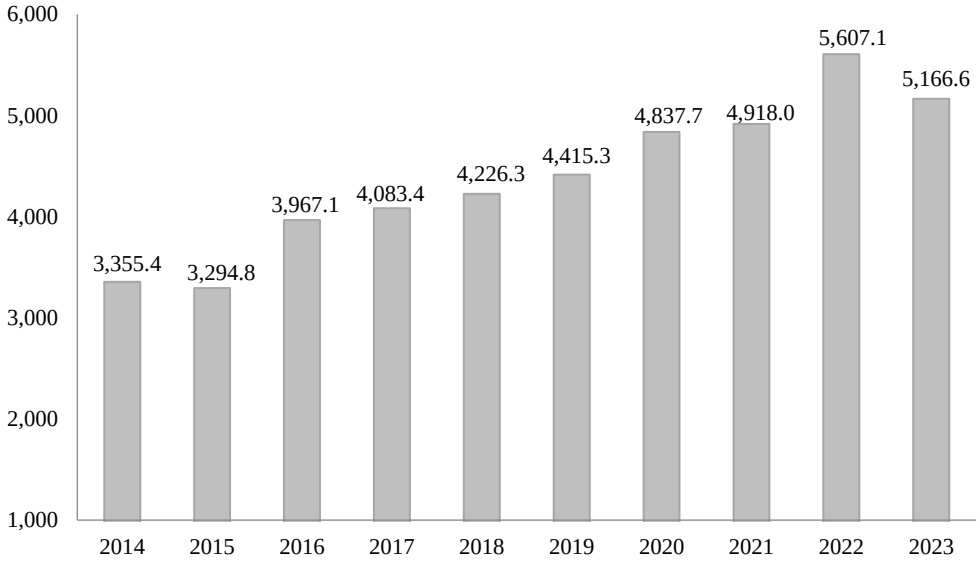

40 - ويبيّن الجدول 4 من الفصل الرابع نفقات عام 2023، موزعة على فئات البرامج والدعم البرنامجي وتكاليف التنظيم والإدارة وبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، مع إيراد الأرقام المقارنة لعام 2022.

الجدول 4 من الفصل الرابع

نفقات عامي 2022 و 2023[أ] موزّعة على فئات البرامج والدعم البرنامجي والتنظيم والإدارة وبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2023		*2022*	
	المبلغ	*النسبة المئوية*	*المبلغ*	*النسبة المئوية*
البرامج	4 095,5	79,3	4 548,9	81,1
الدعم البرنامجي	876,7	17,0	856,9	15,3
التنظيم والإدارة	186,7	3,6	193,5	3,5
برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	7,6	0,1	7,7	0,1
مجموع النفقات	**5 166,6**	**100,0**	**5 607,1**	**100,0**

(أ) قد لا يتطابق حاصل جمع المبالغ الواردة في هذا الجدول، وذلك نتيجة لتقريب أرقامها.

41 - ويرد تمثيل بياني لتطور نفقات الأنشطة المقررة في إطار عناصر الميزانية الثلاثة، وهي البرامج والدعم البرنامجي وتكاليف التنظيم والإدارة (باستثناء برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين)، في الشكلين السابع

والثامن من الفصل الرابع للفترة من عام 2014 إلى عام 2023 بالقيم وبالنسب المئوية، على التوالي. ويُعزى الانخفاض في فئة تكاليف البرامج أساسا إلى انخفاض النفقات في إطار البرامج القطرية والإقليمية، الذي يعكس الانخفاض العالمي في الأموال المتاحة والنفقات في عام 2023. وتتعلق الزيادة الطفيفة تحت بند الدعم البرنامجي، التي يقابلها جزئياً الانخفاض تحت بند الإدارة والتنظيم، بالنفقات في المقر، التي زادت أيضاً زيادة طفيفة.

الشكل السابع من الفصل الرابع

تطور النفقات في الفترة 2014-2023 حسب فئة التكاليف

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

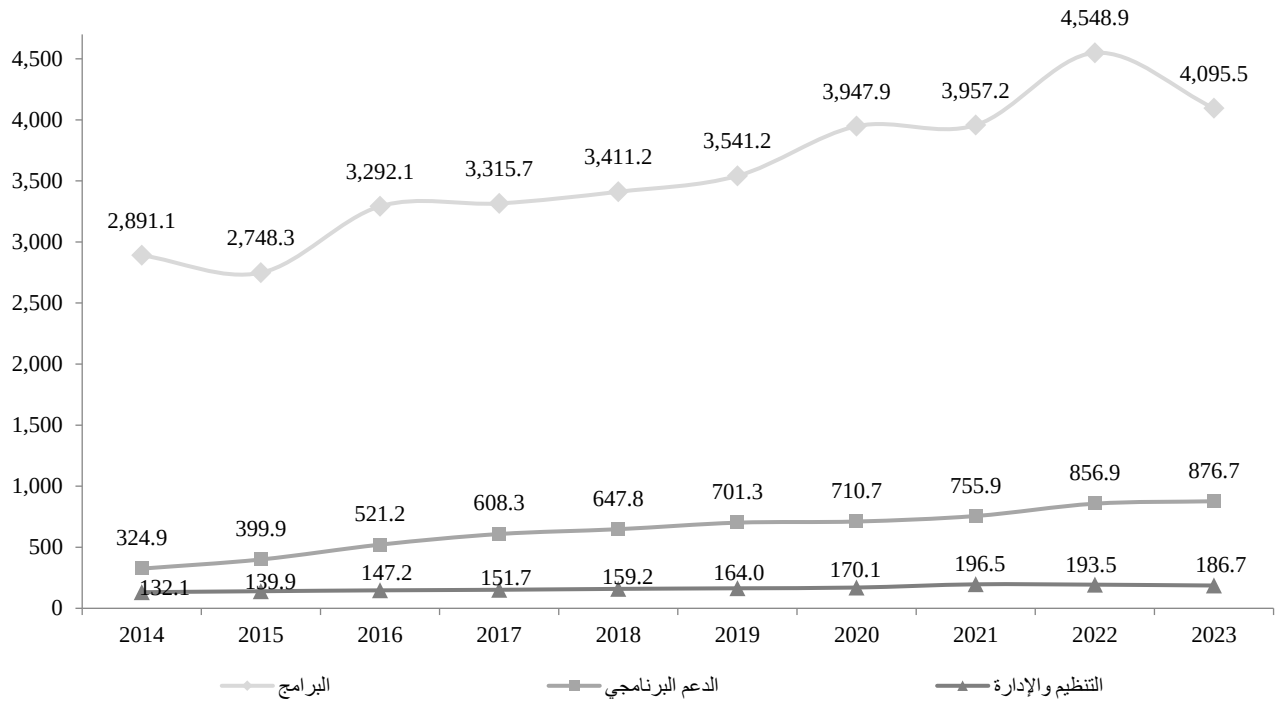

الشكل الثامن من الفصل الرابع

تطور النفقات في الفترة 2014-2023 حسب فئة التكاليف

(بالنسبة المئوية)

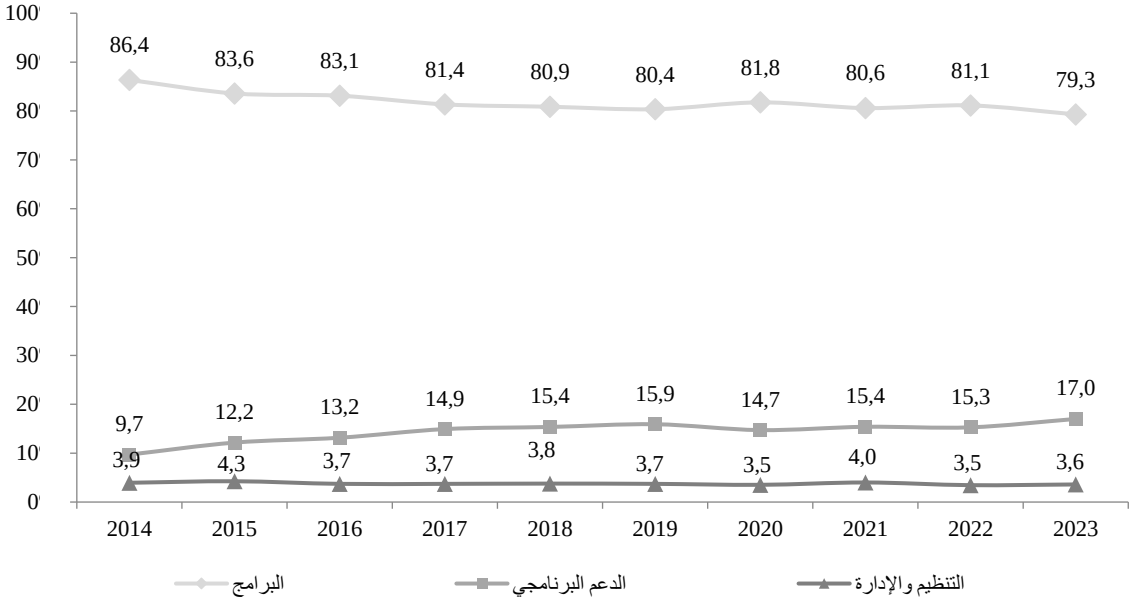

هاء - استمرارية الأعمال

42 - أجرت إدارة المفوضية تقييماً لآثار أي انخفاض محتمل في المساهمات أو تأخير في استلامها أو توقف عن دفعها، لا سيما في سياق الحالة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، وهو 31 آذار/مارس 2024، ترى الإدارة أن المفوضية تملك من الموارد ما يكفي لمواصلة عملياتها على النحو المقرر في الأجل المتوسط. ويستند هذا التأكيد إلى إقرار اللجنة التنفيذية احتياجات الميزانية لعام 2024، وإلى الاتجاه المعهود في تحصيل المساهمات المتعهد بها في السنوات الأخيرة. وبناء على ذلك، اعتمدت المفوضية أساس استمرارية الأعمال لدى إعداد بياناتها المالية.

واو - نظام الرقابة الداخلية

43 - وفقا للقاعدة المالية 508-1 من القواعد المالية للمفوضية، يكون المفوض السامي مسؤولا عن إنشاء وتعهد نظام للرقابة الداخلية يهدف إلى توفير ضمانات معقولة بأن أهداف المنظمة وغاياتها يمكن تحقيقها، مع حماية موارد المفوضية وأصولها. ويجب أن يتضمن نظام الرقابة الداخلية عملية مستمرة لتحديد أهداف المفوضية وغاياتها وترتيب أولويات المخاطر التي تهدد تحقيق هذه الأهداف والغايات، وتقييم احتمالات تحقق تلك المخاطر وآثارها إن تحققت، وإدارتها بكفاءة وفعالية وبصورة اقتصادية.

44 - وتُطبَّق عمليات الرقابة الداخلية والمساءلة باستمرار على جميع المستويات التشغيلية داخل المفوضية، وهي بذلك عنصر رئيسي في نظام استباقي وركيزة من ركائز المساءلة. والهدف من تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية هو كفالةُ امتثال المفوضية لقواعدها وسياساتها وإجراءاتها المعمول بها بحيث تنفّذ ولايتها بما يتماشى مع مبدأ حُسن إدارة الموارد. وهناك العديد من الضوابط المدمجة بأشكال مختلفة في

العمليات اليومية لجميع الوحدات التنظيمية في المفوضـــية. وهذه الضـــوابط إما مدمجة في النظام المركزي لتخطيط الموارد الذي تســـتخدمه المفوضـــية، أو تُنفَّذ خارجه من خلال التقيّد بالمتطلبات المنبثقة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، أو من التشريعات الداخلية للمفوضية التي هي في شكل سياسات وتعليمات إدارية وإجراءات.

45 - وعلاوةً على ذلك، وبالإضـــافة إلى الضـــوابط التي تُمارَس في المنظمة على جميع مســـتوياتها، تستخدم الهيئات نظامَ رقابة صارم عن طريق الآليات الوارد بيانها أدناه.

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

46 - يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية خدمات المراجعة الداخلية لحســـابات المفوضـــية، وفقاً للقاعدة 515-1 من القواعد المالية للمفوضـــية والبند 5-15 من النظام المالي للأمم المتحدة. وتحدد مذكرة تفاهم مبرمة بين المفوضية ومكتـــب خدمات الرقابة الداخلية ترتيبات خدمات المراجعة الداخلية للحسابات التي يقدّمها المكتب. ويوجد مقر دائرة مراجعة حسابات المفوضية التابعة لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية في جنيف، ولدى هذه الدائرة مكتبان في نيروبي وبودابســت. ويُجري مراجعو الحسابات الداخليون عمليات مراجعة حسابات منتظمة لعمليات المفوضية على الصعيدين القطري والإقليمي، ولوحداتها التنظيمية ومهامها ونظمها في المقر. ويضـطلع مكتـــب خدمات الرقابة الداخلية أيضـاً بعمليات المراجعة المواضـــيعية للحســـابات والمهام الاســـتشـــارية. وتُحال النتائج والتوصـــيات المنبثقة عن مراجعة الحسـابات إلى المفوض السـامي، وتُنشـر تقارير مراجعة الحسـابات على الموقع الشـبكي للمكتب. وفي عام 2023، أصـــدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية 19 تقريراً: 10 تقارير مراجعة للعمليات القطرية، وتقريري مراجعة للمكاتب الإقليمية، و 7 تقارير مراجعة لأنشـطة المقر. وشـملت تقارير مراجعة أنشـطة المقر إدارة الأســـطول والوقود، وعمليات إقرار صـــفة اللاجئ، وإدارة ســـلســـلة الإمداد لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، والتأهب في مجال الأمن السـيبراني، والترتيبات المتعلقة بالقوة العاملة المنتسـبة والاسـتعانة بالخبراء الاسـتشـاريين، والترتيبات المتعلقة بالوقاية من العنف الجنسـاني والحد من مخاطره والاسـتجابة له، وبرامج سبل العيش.

المراجعة المستقلة لحسابات المشاريع التي ينفّذها الشركاء

47 - تنفّذ المفوضـية نسـبة عالية من أنشـطتها من خلال شـركاء منفذين. وفي عام 2023، واصـلت المفوضية تعاونها مع أكثر من 200 1 من الشركاء للقيام بعملياتها. وتشكّل مراجعة حسابات المشاريع التي ينفّذها الشركاء أداة إدارية هامة للمكاتب الميدانية والمقر، إذ إنها تساعد المنظمة في الحصول على ما يلي:

(أ) ضـمانات معقولة بشـأن خلو التقرير النهائي الذي يقدّمه الشـريك من أي أخطاء جوهرية، وامتثاله لشروط اتفاق الشراكة في المشروع؛

(ب) استعراض لامتثال الشريك لاتفاق الشراكة؛

(ج) تقييم لإجراءات الرقابة الداخلية وممارسات الإدارة المالية التي يطبّقها الشريك.

48 - وتتبع المفوضـية نهجا قائما على مراجعة الحسـابات على أسـاس المخاطر فيما يتعلق بالمشـاريع التي ينفذها الشـــركاء. وتقوم منهجية اختيار المشـــاريع على تقييم المخاطر المتعلقة بالمشـــاريع والمنظمة

الشريكة المنفِّذة. ويُتعاقد مركزياً على خدمات مراجعة الحسابات، وتختار المفوضية مقدمي خدمات مراجعة الحسابات العالميين والمستقلين ذوي السمعة الحسنة. وفي عام 2021، زادت المفوضية عدد شركات المراجعة الخارجية للحسابات التي أبرمت معها اتفاقات إطارية من أربع إلى ثماني شركات. وبزيادة عدد شركات مراجعة الحسابات التي لديها تمثيل جغرافي على نطاق أوسع، تكون المفوضية قد زادت من إمكانية الاستفادة من خدمات مراجعي الحسابات الذين لديهم حضور ثابت في البلدان التي تُنفَّذ فيها عمليات مراجعة الحسابات. وأتاح هذا التغيير فرصا أكبر لزيادة اختيار خدمات مراجعة الحسابات بطريقة تنافسية، وتوخّي الكفاءة في التصديق على مراجعة حسابات المشاريع، وتحسُّن الفرص لتقديم تقارير ذات جودة عالية وفي أوانها. وتُرصد وتُقيَّم جودة أعمال مراجعة الحسابات المنجزة في إطار هذا الترتيب خلال السنة في ضوء مؤشرات الأداء الرئيسية والاختصاصات المتفق عليها.

اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة

49 - تساعد اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة المفوض السامي واللجنة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتهما الرقابية، وفقاً لأفضل الممارسات ذات الصلة وللمعايير المهنية والأنظمة والقواعد المالية والنظامين الأساسي والإداري للموظفين من حيث سريانها على المفوضية. وفي عام 2023، عقدت اللجنة ثلاث دورات، ناقشت خلالها خطط العمل وتنفيذها، كما ناقشت التقارير المستمدة من عمليات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، والتحقيقات، والتقييمات، ومهام الرقابة الاستراتيجية. وأقرت اللجنة بالضمانات التي قدمها كل كيان من كيانات الرقابة وقدمت تعليقات على تحليل الرقابة وتنسيقها. وناقشت أيضاً مسائل التحول والتغيير، والتخطيط الاستراتيجي، والإدارة المركزية للمخاطر، والإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات. وأبلغت اللجنة عن ملاحظاتها الختامية عقب كل دورة، وقدمت تقريرها السنوي إلى اللجنة الدائمة في أيلول/سبتمبر 2023.

مكتب المفتش العام

50 - مكتب المفتش العام هيئة رقابة داخلية مستقلة يرأسها المفتش العام. ويدعم المكتب، من خلال عمله، الفعالية والكفاءة والمساءلة في إدارة العمليات الميدانية للمفوضية وأنشطتها في المقر، وفي الوقت نفسه يُطلع المفوض السامي على ما يعترض تنفيذ ولاية المفوضية من تحديات ومشاكل وأوجه قصور. ويُيسر المفتش العام الاتساق بين مهام الرقابة لتجنب التداخل والثغرات في أنشطتها. ويتألف مكتب المفتش العام من دائرتين، هما: دائرة التحقيقات ودائرة الرقابة الاستراتيجية. وتُجري دائرة التحقيقات تحقيقاتٍ في جميع أشكال سوء السلوك التي يرتكبها موظفو المفوضية أو أولئك الذين تربطهم علاقة تعاقدية بالمفوضية، وتحرياتٍ استجابةً للحوادث المتعلقة بالهجمات العنيفة التي يتعرض لها موظفو المفوضية أو عملياتها أو مبانيها عندما تسفر تلك الوفيات أو الإصابات الجسيمة أو الأضرار الواسعة النطاق عن إضرار فعلي أو محتمل بسمعة المفوضية أو عن تكبّدها خسائر مالية أو مادية كبيرة. وتحلل دائرة الرقابة الاستراتيجية نتائج عمليات الرقابة، وتحدد الأسباب الجذرية والمشاكل البنيوية المتكررة، وتوجّه انتباه الإدارة إلى مسائل الرقابة الهامة، وتُجري تحقيقات في المسائل أو غيرها من الأحداث التي قد تؤثر تأثيراً مباشراً على سمعة المنظمة أو مسؤولياتها أو مصالحها أو عملياتها، أو تشكّل خطراً جدياً عليها. وبُغية تعزيز التماسك بين مهام الرقابة، تدير دائرة الرقابة الاستراتيجية أيضا مذكرة التفاهم المبرمة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتوفير خدمات المراجعة الداخلية للحسابات بالنيابة عن المفوضية، وتنسق المسائل المتعلقة بعمل وحدة

التفتيش المشـتركة لمنظومة الأمم المتحدة، وتوفر خدمات الأمانة لدعم اللجنة المسـتقلة لمراجعة الحسـابات والرقابة.

أدوات وآليات أخرى

51 - تجدر الإشـارة إلى الجهود الإضـافية التالية التي تبذلها المفوضـية لتعزيز نظامها الخاص بالرقابة الداخلية وتحقيق أقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة في استخدام مواردها:

(أ) تركيز اهتمام الإدارة على المتابعة الفعالة للتوصيات المقدَّمة من الهيئات الرقابية الداخلية والخارجية، وتقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة واللجنة التنفيذية بشأن كمّ وطبيعة التوصيات التي لم تنفَّذ؛

(ب) توثيق جميع الإجراءات التي تقتضيها الاستجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات؛

(ج) استعراض السياسات والإجراءات والتوجيهات الداخلية المتاحة للموظفين، وتبسيطها إذا ارتُئي أن هذا ضروري؛

(د) عقد اجتماعات دورية للجنة الإدارة العليا بُغية استعراض ومناقشة الجوانب المتعلقة بتعزيز ممارسات إدارة المخاطر والأداء على نطاق المنظمة.

52 - وبعد إصدار المفوضية لبيان الرقابة في عام 2019، يُصدَر بيان الرقابة الداخلية الخامس للمفوضية لعام 2023، على النحو الوارد أدناه.

بيان الرقابة الداخلية لعام 2023

نطاق المسؤولية

بصفتي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فإنني مسؤول عن إدارة المنظمة وتنفيذ ولايتها. وعلى هذا النحو، فإنني مسؤول عن الحفاظ على نظام سليم للرقابة الداخلية من أجل كفالة استخدام موارد المنظمة بكفاءة وفعالية مع تأمين وحماية قوتها العاملة وأصولها. وتمشيا مع أطر المفوضية المتعلقة بالأدوار والمسؤوليات والسلطات، فوضتُ كذلك السلطات وأُطر المساءلة إلى نائبة المفوض السامي، والمفوض السامي المساعد لشؤون العمليات، والمفوضة السامية المساعدة لشؤون الحماية، والمراقب المالي، ومديري المكاتب الإقليمية، وممثلين القطريين (أو ممثلي المكاتب المتعددة الأقطار)، ومديري الشُعب، وغيرهم من الموظفين المعنيين. وتُطبَّق عمليات الرقابة الداخلية والمساءلة باستمرار على جميع المستويات التشغيلية، ولكل فرد في المفوضية دور يؤديه في الرقابة الداخلية، ولو بدرجات متفاوتة من المسؤولية.

الغرض من إجراءات الرقابة الداخلية

من المفهوم أن إجراءات الرقابة الداخلية في المفوضية هي عملية تهدف إلى توفير ضمانات معقولة بشأن تحقيق الأهداف المتصلة بالعمليات والامتثال والإبلاغ. والرقابة الداخلية هي عملية مستمرة، أُشرفُ على تنفيذها بنفسي، بمعية فريق الإدارة العليا والموظفين عموماً. ويرمي نظام الرقابة الداخلية إلى إدارة المخاطر بإبقائها عند مستوى مقبول بدلا من القضاء عليها تماما. وأرى أن إجراءات الرقابة الداخلية الفعالة أساسية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمفوضية؛ وتأمين وحماية قوتها العاملة وأصولها؛ وكفالة موثوقية التقارير المالية وغير المالية على السواء؛ والامتثال للتشريعات والسياسات والالتزامات التعاقدية المنطبقة؛ وتعزيز كفاءة وفعالية العمليات.

والرقابة الداخلية هي مهمة رئيسية من مهام الإدارة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة عمليات المفوضية عموماً. ولذلك، فإنني أعتمد على إدارة المفوضية بمختلف مستوياتها لتحقيق ما يلي:

(أ) تهيئة بيئة وثقافة تعززان الرقابة الداخلية الفعالة؛

(ب) تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، بما في ذلك المخاطر المتصلة بالغش والفساد؛

(ج) إعداد وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات ومعايير التشغيل، وكذلك النُظم وغيرها من أنشطة الرقابة، بغية تخفيف وإدارة المخاطر التي جرى تحديدها؛

(د) كفالة التدفق الفعال للمعلومات والاتصالات بحيث يحصل جميع موظفي المفوضية على المعلومات التي يحتاجونها للوفاء بمسؤولياتهم؛

(هـ) رصد فعالية إجراءات الرقابة الداخلية.

ويشكِّل بيان الرقابة الداخلية للمفوضية وثيقةً من وثائق المساءلة تتضمن معلومات عن فعالية إجراءات الرقابة الداخلية. وهو يغطي فترة إعداد التقارير المالية من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ويأخذ في الاعتبار أي أحداث ذات صلة حتى تاريخ تصديق البيانات المالية للمفوضية.

بيئة عمل المفوضية

تتعرض المفوضية، في إطار سعيها لتحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في حماية حقوق ورفاه النازحين قسراً وعديمي الجنسية، لحالات تنطوي على مستوى عال من المخاطر الكامنة، بما في ذلك من حيث أمن موظفيها والنازحين وعديمي الجنسية. وفي عام 2023، ازدادت الأزمات الإنسانية نطاقا وتعقيدا، حيث استجابت المفوضية لـ 43 حالة طوارئ معلنة حديثا في 29 بلداً. وركزت المفوضية على توفير الخدمات الأساسية للفئات السكانية الضعيفة، مثل الرعاية الصحية والماء والصرف الصحي والمأوى وتوزيع مواد الإغاثة غير الغذائية والمساعدة النقدية وفرص كسب العيش. وواصلت المفوضية رصد إدماج النازحين قسرا في نظم الحماية الوطنية والدعوة إلى ذلك. وتصدت المفوضية لهذه التحديات عن طريق تحديد الاحتياجات بسرعة، وإعادة ترتيب الموارد من حيث الأولوية وإعادة تخصيصها، واستحداث تدابير لزيادة المرونة فيما يتعلق ببيئات العمل الصعبة، مع كفالة سلامة وأمن موظفيها في الوقت نفسه. واعتُرف أيضاً في مختلف تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لهذا العام بقدرة المفوضية على الاستجابة بسرعة وفعالية وكفاءة للأزمات والعمل في بيئات دائمة التغير والتعقيد.

ومع وصول أعداد الأشخاص النازحين وعديمي الجنسية إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، تواصل المفوضية التحول لتلبية ما يقع عليها من توقعات متزايدة، في المجال التشغيلي وفي مجال المساءلة، بأن تكون منظمة متسمة بالمرونة والكفاءة والابتكار. وتلتزم المفوضية منذ عام 2020 ببرنامج للتحول المؤسسي يهدف إلى تحديث نظم أعمال تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها، وتتمثل غايته الشاملة في تحقيق نتائج للنازحين قسراً وعديمي الجنسية بقدر أكبر من الفعالية. وقد غطى البرنامج ستة مشاريع مكلفة بتحويل النظم والعمليات في مجالات الموارد البشرية (Workday)، وإدارة الشؤون المالية والمشتريات والإمداد (Cloud ERP)، والإدارة القائمة على البرامج والنتائج (COMPASS)، والشراكات (أداة الإبلاغ عن المشاريع ومراقبتها ورصدها المعروفة أيضاً باسم نظام PROMS)، وإدارة المشاركة الخارجية (Synergy)، وتكامل العمليات وإدارة تبادل البيانات ومنصة البيانات المشتركة لإعداد التقارير (LINK). وهذه التحسينات في النظم تكملها عملية تبسيط طرق أداء العمل، بما في ذلك اعتماد التكنولوجيا السحابية وأفضل الممارسات في هذا المجال. والحوسبة الحسابية لا تقوم فحسب بتحسين استمرارية تصريف أعمال التطبيقات ووضوحها وقابلية توسيعها وتقليصها، ولكنها تعزز أيضاً أمنها وشفافيتها. وفي حين عُمم نظاما COMPASS و Workday في عامي 2021 و 2022 على التوالي، فقد تحققت في عام 2023 منجزات رئيسية عندما دخلت المشاريع الأربعة المتبقية (Cloud ERP و PROMS و Synergy و LINK) حيز التشغيل.

والتحول لا يتعلق فقط بتغيير الهياكل والمسؤوليات والعمليات. ولكنه يتعلق أيضا بتغيير ثقافة المنظمة. وتدرك المفوضية الأهمية التي تشكلها ثقافة المنظمة بالنسبة لأوجه الكفاءة وظروف العمل بوجه عام وبالنسبة للارتقاء في نهاية المطاف بالخدمات الموفرة للنازحين قسرا. ولا يمكن أن يسفر التحول في أسلوب العمل عن تغيرات مستدامة إلا إذا كانت ثقافة المنظمة متوافقة مع تلك التغيرات. وستواصل المفوضية العمل على ترسيخ ثقافة عمل إيجابية ومساعدة زملائنا في تحقيق التغييرات.

الأدوار والمسؤوليات والسلطات على نطاق المنظمة لإدارة المخاطر والضوابط

تم تنقيح الأدوار والمسؤوليات والسلطات لتوفير رؤية منسقة للأدوار المتمايزة للمقر والمكاتب الإقليمية والعمليات القطرية في جميع مجالات العمل الرئيسية للمنظمة. ويهدف التحديث الصادر في كانون

الأول/ديسمبر 2022 لهذه الأدوار والمسؤوليات والسلطات إلى تعزيز الفعالية والمساءلة في عمليات صنع القرار اللامركزية وتقريب المفوضية من نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" في مجال الرقابة.

وتعمل المفوضية بعد أن أنجزت برنامج التحول المؤسسي على وضع لمحة عامة عن النظم التي تستخدمها المنظمة لتعزيز المساءلة ضمن إطار شامل للمساءلة بغرض الاعتماد في أواخر عام 2024. وسيكمل إطار المساءلة أطر الأدوار والمسؤوليات والسلطات للمقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. والهدف هو تعزيز فهم آليات المساءلة بين الموظفين وتسليط الضوء على ما هو ضروري للحفاظ على ثقافة وممارسات قوية للمساءلة مع مرور الوقت.

وتعكس هذه الأدوات كذلك تطبيق النموذج المنقح لخطوط الدفاع الثلاثة في المفوضية. وهذا النموذج هو عدسة يمكن من خلالها النظر في كيفية إدارة المخاطر على مختلف مستويات المنظمة. وهو يوفر أيضا توجيهات رفيعة المستوى بشأن كيفية تحديد وهيكلة تفاعلات ومسؤوليات النظراء الرئيسيين في المنظمة من أجل تحسين المواءمة والتعاون والمساءلة مع الحفاظ على الضوابط والرقابة الكافية. وفي إطار الهيكل الجديد، الذي يتماشى مع السياسة المستكملة المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر التي صدرت في عام 2020، تُنفَّذ أنشطة إدارة المخاطر والرقابة على جميع مستويات المنظمة.

إطار إدارة المخاطر

تتبع المفوضية سياسة في الإدارة المركزية للمخاطر ترسم الخطوط العريضة لنهج منظم في إدارة المخاطر على نطاق المنظمة، بما يكفل التحديد الشامل والمتسق للمخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها على جميع المستويات. وتتضمن هذه السياسة نهجا من القمة إلى القاعدة (سجل المخاطر الاستراتيجية) ونهجا من القاعدة إلى القمة (سجل المخاطر التشغيلية) لتحديد وإدارة المخاطر الرئيسية التي نتعرض لها وتحديد ما تنطوي عليه من فرص. وترى المفوضية أن إدارة المخاطر هي عامل تمكين رئيسي لاتخاذ قرارات واعية بالمخاطر، وهي جزء لا يتجزأ من العمليات والأنشطة اليومية للمنظمة، وهي مسؤولية تقع على عاتق جميع موظفي المفوضية. ولا غنى عن إجراءات الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر، ويتم النظر في فعالية إجراءات الرقابة القائمة عند تقييم مستويات المخاطر.

وقد أحرزت المفوضية تقدما مطردا في إشاعة ثقافة أقوى لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة، وهي تنفذ حاليا استراتيجية لإدارة المخاطر مدتها خمس سنوات للارتقاء بمستوى نضج وعي المفوضية بالمخاطر إلى مستوى أكثر تقدما بحلول نهاية عام 2025. وخلص تقرير استشاري مستقل صادر في عام 2022 عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن أداء وفعالية إدارة المخاطر في المفوضية إلى أنه جرى إحراز تقدم في جميع مجالات إدارة المخاطر منذ عملية وضع المعايير المرجعية الخارجية السابقة. وقام مجلس مراجعي الحسابات أيضاً بفحص إدارة المخاطر في المفوضية كجزء من المراجعة التي أجريت فيما يتعلق بالبيانات المالية لعام 2022 وأصدر توصيتين. واتخذت المفوضية الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصية الأولى المتعلقة بكفالة المزيد من الاتساق في كيفية استعراض المخاطر وسبل تصعيدها إلى مستوى المكاتب الإقليمية، وهي بصدد معالجة التوصية الثانية، التي تسلط الضوء على ضرورة اعتماد المفوضية منهجيةً متسقة، تكمل بيان تقبُّل المخاطر المؤسسية الذي تصدره، لكي تحدّد داخلياً درجة تحملها للمخاطر التشغيلية على المستوى الميداني.

النتائج الرئيسية لعمليات استعراض المخاطر في عام 2023

أجري استعراض لسجل المخاطر الاستراتيجية وتم تحديثه مرة أخرى في أواخر عام 2023 وإتاحته داخلياً في أوائل عام 2024. ويتضمن سجل المخاطر 13 مخاطرة استراتيجية، يحدد لكل منها أهم مؤشرات المخاطر والضوابط ومستويات التقبل المستهدفة. وقد أتاح ذلك المفوضية إجراء تقييم أفضل لما إذا كانت إجراءاتها التخفيفية تؤدي إلى تخفيف المخاطر إلى مستويات مقبولة، وأرسى الأساس لإجراء مناقشات أكثر تفصيلا بشأن تقبل المفوضية للمخاطر. ولم تحدد في التحديث أي مخاطر استراتيجية جديدة؛ إلا أن أسباب وعواقب جميع المخاطر نقحت لمراعاة التطورات والتغيرات الأخيرة في السياق التشغيلي العالمي. وبشكل أكثر تحديداً، أدخلت على المخاطر المرتبطة بتحول المفوضية تنقيحات جوهرية لمراعاة السياق المتغير بعد دخول برنامج التحول المؤسسي حيز التشغيل. وأعيدت أيضاً صياغة الخطر الاستراتيجي لتغير المناخ لبيان التقدم المحرز ومواءمته مع الخطة الاستراتيجية لمجال تركيز المفوضية للعمل المناخي للفترة 2024-2030. وجرى تقييم المخاطر الاستراتيجية المتصلة بممارسة ولاية المفوضية في بيئة عالمية تسودها حالة من الاستقطاب، وتلك المتصلة بالتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، والتمويل، والأمن السيبراني على أنها في تزايد في عام 2023.

واستناداً إلى عملية إدارة المخاطر من القاعدة إلى القمة، والتي تسلسل بحيث تصب في تحديث سجل المخاطر الاستراتيجية، يظل مجالا الحماية والحلول وحالات الطوارئ أكبر اثنين من مجالات المخاطر التي تواجهها المفوضية، حيث يمثلان أكثر من 40 في المائة من جميع المخاطر والفرص التي حددت في عام 2023. وشملت مواضيع المخاطر الرئيسية تقلص حيز الحماية، والتحديات التي تعترض إيجاد الحلول، والنزوح الواسع النطاق الناجم عن النزاعات. ومما يبعث على التشجيع أن بيئة الحماية لا تزال أيضا المجال الذي حُدِّد فيه أكبر قدر من الفرص، وكان ذلك غالبا ذا صلة بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وبإمكانيات إدماج اللاجئين في النُظم والبرامج الوطنية. وشكلت معالجة هذه المخاطر والفرص أولوية بالنسبة للمفوضية طوال عام 2023 على جميع مستويات المنظمة الثلاثة.

وظلت النزاهة والسلوك الأخلاقي مجالاً بارزاً من مجالات المخاطر. ويشمل هذا المجال بالدرجة الأولى ثلاثة من مواضيع المخاطر هي: سوء السلوك الجنسي؛ والغش من قبل الموردين والموظفين والشركاء؛ والغش من قبل النازحين قسراً والأشخاص عديمي الجنسية. وركزت الجهود الرامية إلى منع وقوع هذه المخاطر على تكييف وتحسين طرق أداء العمل وضوابطها، وتعزيز التدريب والتوعية، وتعزيز إشراك المجتمعات المحلية وآليات تقديم التعليقات والرصد.

وإنني أشعر بالاطمئنان بسبب التعليقات الإيجابية الواردة من المسؤولين عن المخاطر ومن الجهات التي تقدم الرقابة الخارجية والتي تفيد بوجود القدر اللازم من العمليات وخطط العمل التي توفر أدلة كافية على أن المفوضية تتخذ إجراءات معقولة لإدارة مخاطرها الرئيسية وتنفيذ إجراءات التخفيف من حدتها.

استعراض فعالية الرقابة الداخلية

بصفتي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فإنني مسؤول عن استعراض فعالية نظام الرقابة الداخلية للمفوضية. ويسترشد استعراضي بعمل كبار المديرين داخل المفوضية، المسؤولين عن وضع إطار الرقابة الداخلية وتعهُّده.

ويستند استعراضي لفعالية نظام الرقابة الداخلية للمفوضية إلى الآليات التالية، فضلا عن أدلة أخرى متى توفرت وكانت مناسبة:

(أ) بيانات التصديق السنوية، إلى جانب استبيانات التقييم الذاتي التي تُستخدم في نظام الرقابة الداخلية ويملؤها ويقدمها جميع ممثلي المفوضية ومديري المكاتب الإقليمية وشُعب الدعم الإداري – استخدم كل كيان الاستبيانَ لاستعراض وتقييم امتثاله للضوابط الرئيسية في مختلف المجالات، بما في ذلك الحوكمة التنظيمية والجوانب الإدارية والمجالات التشغيلية والإدارية ومجالات الدعم، وكذلك في مجال التأهب لحالات الطوارئ وقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. وتضمنت الاستجابات أساسًا منطقيًا لتصنيفات التقييم الذاتي المنسوبة إلى إجراءات الرقابة الداخلية التي تم اختبارها. ولتعزيز دور المكاتب في رصد مدى كفاية إجراءات الرقابة في مناطقها، يجري ابتداء من السنة المالية 2023 استعراض نتائج عمليات التقييم الذاتي للعمليات القطرية من قبل المكاتب الإقليمية المعنية، حيث أجرت عمليات فحص عشوائي وقدمت تعليقات للعمليات القطرية حسب الاقتضاء. وباستخدام بيانات التصديق هذه، أكد الممثلون والمديرون مسؤوليتهم وخضوعهم للمساءلة عن القيام على أساس يومي وفي مجال عمل كل منهم بوضع وتعهُّد إجراءات رقابة داخلية كافية. ومراعاةً لتغير الظروف التشغيلية، روجعت بعض الأسئلة الواردة في الاستبيان لكي تعكس خصوصيات دورة الإبلاغ السنوية لعام 2023؛

(ب) التقارير التي أصدرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في أعقاب عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في إطار خطة عمل مراجعة الحسابات لعام 2023 – زودتني هذه التقارير بمعلومات موضوعية عن الامتثال وفعالية الرقابة فيما يتعلق بإدارة المخاطر التي تواجه عمليات المفوضية وأنشطتها، إلى جانب توصيات متعلقة بإدخال تحسينات. وتُنشر جميع تقارير مراجعة الحسابات على الموقع الشبكي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية[61]؛

(ج) تقارير المراجعة المستقلة لحسابات المشاريع التي ينفّذها الشركاء – فحسابات شركاء المفوضية تُراجع باتباع نهج مراجعة الحسابات على أساس المخاطر. ويسلط كل تقرير الضوء على استعراض امتثال الشريك لاتفاق الشراكة، فضلاً عن تقييم ممارساته في مجال الرقابة الداخلية والإدارة المالية؛

(د) نتائج الأنشطة التي يقودها مكتب المفتش العام؛

(هـ) التقارير والتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة واللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة التابعة للمفوضية – توفر الملاحظات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن هذه الهيئات الرقابية معلومات موضوعية عن الامتثال وفعالية الرقابة. وتقدم هذه الجهات استنتاجاتها وملاحظاتها وتوصياتها الرئيسية إلى هيئات الإدارة. وتُنشر تقارير مجلس مراجعي الحسابات، ووحدة التفتيش المشتركة، واللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة التابعة للمفوضية على الموقع الشبكي

(61) انظر oios.un.org/audit-reports.

لمجلس مراجعي الحسابات[62]، والموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة[63]، والموقع الشبكي للجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة[64]، على التوالي.

مسائل الرقابة الداخلية الناشئة خلال عام 2023

من خلال جميع آليات الاستعراض الموضحة أعلاه، لوحظ أن عدة من مسائل الرقابة الداخلية التي جرى تحديدها بالفعل في السنوات السابقة لا تزال مستمرة في عام 2023، بالإضافة إلى جوانب تم التنبيه بها حديثا، وهو أمر يضر بمتانة بيئة الرقابة في المفوضية. وفيما يلي موجز لهذه المسائل التي جرى تحديدها وللتقدم المحرز في معالجتها:

(أ) **تتواصل الجهود الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الفوائد من النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، ومن نظم أداء العمل الأخرى، بغية تعزيز استخدامها لأغراض تتجاوز تجهيز المعاملات** – أُنجز برنامج التحول المؤسسي في عام 2023 بدخول النظم الأربعة المتبقية (Cloud ERP و PROMS و Synergy و LINK) حيز التشغيل والتثبيت اللاحق لنظم برنامج التحول المؤسسي. ومع أن برنامج عمل التحوّل في المنظمة يشكل مبادرة إيجابية وضرورية لتحسين فعالية المفوضية وكفاءتها، فإن حجم ونطاق التغيير على مستوى المنظمة ينطوي بطبيعته على مخاطر كبيرة. ومن خلال تسخير التكنولوجيا السحابية، يوفر نظام Cloud ERP وغيره من النظم مجموعة من الخاصيات وحالات التكامل الموسعة التي ستؤدي بمرور الوقت إلى تبسيط المنظومة المتكاملة للمنصة التي يتفاعل معها موظفو المفوضية في عملهم اليومي وإلى تيسير طرق جديدة ومبسطة للعمل والتعاون. وحتى يتسنى تسخير المنافع المحتملة بصورة كاملة، سيلزم اعتماد نهج منسق يركز على استقرار النظم والبيانات وإدارة التكامل لترجمة هذه الجهود إلى طرق مبسطة لأداء العمل وفعالية التكلفة وزيادة أتمتة إجراءات الرقابة الداخلية. وتوجه الجهود في هذا الصدد إلى ما يلي:

‘1’ تحسين النظم الجديدة لضمان تلبية احتياجات العمل بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية مع تحسين طرق أداء العمل الداخلية وزيادة أوجه التآزر والاتساق عبر النظم – بعد إقفال برنامج التحول المؤسسي، أنشئ فريق مؤقت لدعم الأعمال، للإشراف على أنشطة المتابعة بما في ذلك إجراء عملية شاملة للدروس المستفادة والمكاسب ذات الأثر، بالإضافة إلى المساعدة في عملية تحقيق الاستقرار عندما يُدمَج بالكامل عنصرا التنسيق ودعم الأعمال المعتادة في الشُعب؛

‘2’ تعزيز إدارة البيانات واستخدامها، للتمكين من زيادة الاستناد إلى البيانات والأدلة في صنع القرار ولتحسين سلامة البيانات وتعزيز قدرات الإبلاغ؛

‘3’ تعزيز أطر المراقبة الداخلية والرقابة في إطار خط الدفاع الثاني، وهو أمر ييسره تحديث السياسات والتعليمات ولوحات المتابعة – ستسعى المفوضية إلى تحديد مؤشرات الأداء

(62) انظر www.un.org/en/auditors/board/auditors-reports.shtml.

(63) انظر www.unjiu.org/content/reports.

(64) انظر www.unhcr.org/about-unhcr/governance-and-oversight/independent-audit-and-oversight-committee-iaoc.

الرئيسية ذات الصلة التي يمكن استخلاصها من نظام Cloud ERP، أو حسابها استناداً إلى البيانات المسجلة في النظام، لدعم إجراء تقييم أكثر موضوعية لعمل الضوابط المختلفة؛

'4' زيادة تعزيز تفويض السلطة وإسناد الأدوار في نظام Cloud ERP (إطار تفويض السلطة وإسناد الأدوار DOARP) – تتواصل الجهود الرامية إلى تحقيق الرقمنة والأتمتة الكاملتين لعملية طلب تفويض الصلاحيات وإسناد الأدوار، من أجل تمكين المستخدمين بشكل أفضل من طلب أدوار وحقوق وصول في نظامCloud ERP على أساس الخدمة الذاتية ومن أجل إسناد الأدوار وإنهاء إسنادها بطريقة مؤتمتة؛

'5' الارتقاء بإدارة الشراكات باستخدام نظام PROMS – مع تزايد إلمام الموظفين على نطاق المنظمة باستخدام نظام PROMS للتعامل مع المشاريع المنفذة من خلال الشركاء، يتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحقيق وفورات في الوقت نتيجة لانخفاض عبء العمل اليدوي؛ وتعزيز إدارة المخاطر والمعارف نتيجة لزيادة توافر البيانات المالية وبيانات الأداء في الوقت المناسب؛ وتحسين قدرة المنظمة على إدارة اتفاقات الشراكة؛

'6' تعزيز الرقابة على بيانات الموظفين والتكاليف ذات الصلة المتعهدة في نظامي Workday و COMPASS.

(ب) **تعزيز تخطيط المشتريات وتحسين أدوات إدارة العقود وأدوات الرصد على النحو المنشود** – يعد وضعُ خطط المشتريات الموحدة ورصدُها مطلبين إلزاميين. وهما واحدة من النتائج الرئيسية لعملية تخطيط المشتريات في المفوضية، وهدفها هو تيسير عمليتي تسجيل ورصد إجراءات الشراء المتعلقة بإنشاء عقود جديدة وتمديد أو تجديد العقود القائمة للاستجابة للمتطلبات التشغيلية للمفوضية. ويجري العمل على تحسين النماذج القياسية الحالية وإنشاء لوحات متابعة تتسم بدرجة أكبر من الأتمتة. ويشكل هذا أيضاً جزءا من تنقيح سياسة المفوضية وتعليماتها الإدارية بشأن المشتريات. ويتضمن الإطار المنقح نُهجًا جديدة بشأن تخطيط المشتريات، كما يتضمن وضوحا أكبر في إسناد الأدوار والمسؤوليات والسلطات، وتحديد المسؤوليات في مختلف الوظائف على مستويات مختلفة لضمان زيادة الفعالية في عملية تخطيط المشتريات. وعلاوة على ذلك، قامت المفوضية بتنقيح نموذجها التشغيلي الخاص بسلسلة الإمداد ويجري تعميمه تدريجيا. والهدف من هذا التنقيح هو تعزيز قيادة المشتريات وتوفير تعريف أفضل لأدوار العمليات القطرية والمكاتب الإقليمية وكيانات المقر استناداً إلى نهج لتجزئة الوظائف يرتبط باعتبارات التعقيد والقرب. وفي حين يتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز قدرات الشراء على جميع المستويات، فإنه يولى تركيز خاص على مستوى المكاتب الإقليمية، الذي يجري تعزيزه باعتباره عنصرا رئيسيا من عناصر الرقابة الداخلية ودورا يمثل خط الدفاع الثاني في مجال الشراء؛

(ج) **يتعين مواصلة التركيز على ضوابط الأمن السيبراني في المفوضية** – برز الأمن السيبراني بوصفه مجالا بالغ الأهمية، لم يسلم منه حيز العمل الإنساني الدولي. ولا تنحصر العواقب المحتملة لحوادث الأمن السيبراني في تعطل النظم، أو اختراق البيانات، أو عدد حسابات المستخدمين التي قد تتعرض للخطر، أو الخسائر المالية. ويحدق الخطر بقدرة المفوضية على تحقيق أهدافها وبسمعتها ومصداقيتها أمام الدول الأعضاء فيها وأصحاب المصلحة المعنيين بعملها. ولذلك يُعترف بالأمن السيبراني

باعتباره أحد الشواغل الاستراتيجية على مستوى المنظمة وهو مدرج في سجل المخاطر الاستراتيجية للمفوضية. وفي عام 2023، واصلت المفوضية تعزيز ضوابط وبرامج الأمن السيبراني لديها، من أجل التصدي لمشهد التهديدات المتغيرة. وأصدرت المفوضية أول سياسة لها بشأن أمن المعلومات، التي أنشأت منصبا جديدا هو منصب رئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات وحددت مسؤوليات وعملية ضمان ونهجا قائما على تقييم المخاطر. علاوةً على ذلك، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2023 مراجعة لمدى التأهب في مجال الأمن السيبراني في المفوضية وقدم عدة توصيات في تقريره إلى الإدارة العليا للمفوضية. وفي نهاية عام 2023، أجرت المفوضية أول عملية متعمقة لها للتقييم الذاتي للأمن السيبراني؛ واستُرشد بالدروس المستخلصة من هذه العملية وكل ما تم تعلمه منها في الإجابات التي قدمتها العمليات في استبيانات التقييم الذاتي للرقابة الداخلية الخاصة بها التي صدق عليها الممثلون في نهاية العام. وشملت المجالات الهامة الأخرى التي حظيت بالاهتمام في عام 2023 وضع أول خط أساس للحد الأدنى من الأمن السيبراني وحماية البيانات للشركاء الذين تمولهم المفوضية (بالاشتراك مع مكتب حماية البيانات)، وتحديث وتحسين أمرين إداريين، وإدخال عشرات التحسينات على الأمن التشغيلي؛

(د) **سيستمر تحسين التخطيط للقوة العاملة ووضع مؤشرات الملاك الوظيفي لدعم العمليات** – ترصد المفوضية عن كثب تنفيذ نهج التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة الذي اعتُمد في عام 2021. وسيؤدي دليل تخطيط القوة العاملة الذي صدر حديثا، والذي تكمله الفصول ذات الصلة في النسخة المنقحة من دليل برامج المفوضية، إلى تيسير وضع الخطط والبرامج الاستراتيجية القائمة على النتائج والمتعددة السنوات، بما في ذلك تحليل الاحتياجات من المواهب والتنبؤ بها على نطاق المنظمة. ويتضمن الدليل مجموعة أدوات لخطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية لتسهيل التدخلات المتعلقة بالمواهب والتنفيذ السليم لاستعراضات هياكل ملاك الموظفين والملاك الوظيفي باستخدام نهج يركز على الأفراد. ويتزايد أيضاً دمج تخطيط الوظائف في التخطيط والميزنة بوجه عام. وتم تحديث كتيب تصميم الوجود الميداني ليشمل المؤشرات المتعلقة بملاك الوظائف الفنية من أجل مساعدة العمليات على تصميم هياكل ملاك الموظفين الخاصة بها لتحقيق أقصى قدر من النتائج. وستواصل المفوضية توفير التدريب في مجال تخطيط القوة العاملة، ومن المتوقع الانتهاء من وضع استراتيجية شاملة لتخطيط القوة العاملة بحلول نهاية عام 2024. وستسترشد المنظمة بهذه الاستراتيجية في جهودها للتخفيف من مخاطر عدم تناسق مجموعة مهارات الموظفين الحالية مع الاحتياجات المستقبلية اللازمة لمواجهة التحديات التي تواجهها المفوضية، وهو أحد المخاطر الاستراتيجية التي تتعرض لها المنظمة؛

(هـ) **ثمة حاجة إلى زيادة الالتزام بسياسة الرصد والتحليل المستمرين للمخاطر الأمنية ومخاطر الطوارئ والتأهب لها، وكذلك التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال** – استمر عدد البلدان التي تواجه مخاطر أمنية أكبر في الازدياد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتعين تكييف التدابير الأمنية و/أو تعزيزها للحد من المخاطر، بما في ذلك من خلال تدابير تجنب المخاطر عندما ترتأى ضرورة ذلك. وصُنفت المخاطر المتعلقة بالطوارئ في المرتبة الثانية من بين أعلى 10 مخاطر حددتها العمليات الميدانية. ويعتبر التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ بفعالية وكفاءة من الأولويات المؤسسية للمفوضية. وكان عام 2023 حافلا بالأحداث الجسام من حيث النزوح بسبب العنف السياسي و/أو الحرب و/أو تغير المناخ و/أو الكوارث الطبيعية. وأصدرت المفوضية في شباط/فبراير 2023 سياسة جديدة بشأن التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، عرضت طرقاً جديدة للعمل وإجراءات مبسطة للتعامل مع حالات الطوارئ، رافقها إصدار توجيهات

جديدة بشأن التأهب لحالات الطوارئ في نيسان/أبريل 2023. وتوفر التوجيهات إطاراً عملياً لتنفيذ وتفعيل تدابير التأهب المنصوص عليها في سياسة الطوارئ. وهي تمكّن المفوضية من الارتقاء بتخطيط وبرمجة وتنفيذ أنشطة التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في مختلف المجالات، بما في ذلك الحماية وإدارة المخيمات والمواقع وأماكن المأوى، فضلاً عن الاستعداد لإيجاد حلول اعتبارا من اللحظة التي تقع فيها حالة طوارئ. وقد أُدمج حاليا تحليل المخاطر لحالات الطوارئ في العملية المنتظمة لاستعراض المخاطر تمشيا مع سياسة المفوضية المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر. ويشكل التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال عنصرا أساسيا في نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ وجزءا من عملية التأهب لحالات الطوارئ؛

(و) يتعين مواصلة تعزيز الامتثال لتعهد البيانات الرئيسية المتعلقة بالمركبات لتوفير معلومات أكثر موثوقية عن إدارة الأسطول – تم تحسين برامجية FleetWave في عام 2023 بإضافة خاصية تحقق من صحة البيانات تقوم تلقائياً بوضع علامة على أي مدخلات تتجاوز البارامترات المحددة سلفا وحظرها، مما يسمح بالتصحيح في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، يمكن للنظام الآن اكتشاف ومنع القيود المزدوجة لبيانات الوقود للمعاملات المسجلة بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، حُملت في نظام FleetWave بيانات جامعة لأحداث إعادة تزويد المركبات بالوقود فيما يتعلق بالوقود المقدم من موردين تجاريين في عمليات مختارة، مما أدى إلى زيادة تعزيز كمية البيانات وجودتها. ولزيادة وضوح الرؤية في أداء الوقود في مختلف البلدان، تضمنت التحسينات التي تم إدخالها على نظام FleetWave تقارير شهرية موجزة بالإضافة إلى لوحات متابعة تشغيلية بشأن مختلف الجوانب بما في ذلك الوقود والخدمة والإصلاح. وعلاوةً على ذلك، تم إصدار مبادئ توجيهية بشأن جودة الوقود وإدارة كمية الوقود تبين أفضل الممارسات والضوابط الحالية؛

(ز) سيتم تعزيز العملية الجديد لتمويل المساعدات النقدية في إطار نظام Cloud ERP – بعد استحداث عملية جديدة للمساعدات النقدية في إطار نظام Cloud ERP، أجرت المفوضية دورات تدريبية وحلقات عمل لتعزيز معرفة موظفي المفوضية بالعملية الجديدة. وأُدمج نظاما CashAssist (نظام المفوضية لإدارة المساعدات النقدية) و Cloud ERP لتبسيط وتحسين الضوابط من خلال عمليات الأتمتة. وأصبحت المصروفات والمبالغ المستردة مدمجة الآن في عملية التسوية في نظام CashAssist وهو ما أسفر عن زيادة كفاءة العملية وإزالة عدم الاتساق بين النظامين. وعلاوة على ذلك، أصدرت المفوضية في عام 2023 تعليمات محدثة بشأن إدارة المخاطر المالية والضوابط الداخلية وإعداد التقارير فيما يتعلق بالمساعدات النقدية، وجعلت استخدام نظام CashAssist إلزاميًا في العمليات القطرية واستحدثت نماذج محسنة لإجراءات التشغيل الموحدة.

وبغية اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لزيادة تعزيز نظام الرقابة الداخلية، تجري الإدارة العليا، إلى جانب المسؤولين عن المخاطر الآخرين المعنيين، رصدا مستمرا لحالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن عمليات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. ويولي فريق الإدارة العليا مزيدا من الاهتمام لتوصيات مراجعة الحسابات التي تُصنَّف على أنها بالغة الأهمية أو التي تجاوزت التاريخ المستهدف المتوقع لتنفيذها. ويستعرض فريق الإدارة العليا في المفوضية بانتظام التقارير المتعلقة بالإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وتُقدَّم هذه التقارير دورياً إلى مجالس إدارة المفوضية.

البيان

مهما كانت إجراءات الرقابة الداخلية مصممة تصميما جيدا فإن ثمة عيوبا كامنة تشوبها، من بينها إمكانية التحايل عليها، حتى وإن كانت تعمل بفعالية، وبالتالي لا يُرجى منها أن توفر أكثر من ضمان معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتصلة بالعمليات والإبلاغ والامتثال. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتباين فعالية إجراءات الرقابة الداخلية بمرور الوقت بسبب تغير الظروف. وإنني ملتزم بكفالة التحسين المستمر لنظام الرقابة الداخلية ومعالجة مواطن الضعف في إجراءات الرقابة الداخلية التي لوحظت خلال العام أو التي توجه آلياتُ الرقابة انتباهي إليها.

واستناداً إلى ما تقدم، أخلُص إلى أن المفوضية، في حدود علمي ومعلوماتي، عملت في ظل نظام فعال للرقابة الداخلية، ولم تكن هناك نقاط ضعف جوهرية يمكن الإبلاغ عنها لعام 2023 وحتى تاريخ الموافقة على البيانات المالية للمفوضية.

(توقيع) فيليبو **غراندي**
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

28 نيسان/أبريل 2024

الفصل الخامس

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بعد إعادة الحساب و إعادة التصنيف)*
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومكافئات النقدية	الملاحظة 3-1	2 018 333	2 307 447
المساهمات المستحقة القبض	الملاحظة 3-2	1 247 714	1 257 631
المخزونات	الملاحظة 3-3	425 005	464 625
الأصول المتداولة الأخرى	الملاحظة 3-4	571 574	298 897
مجموع الأصول المتداولة		**4 262 626**	**4 328 600**
الأصول غير المتداولة			
المساهمات المستحقة القبض	الملاحظة 3-2	622 696	752 760
الممتلكات والمنشآت والمعدات	الملاحظة 3-5	190 196	234 650
الأصول غير الملموسة	الملاحظة 3-6	1 209	24 096
مجموع الأصول غير المتداولة		**814 101**	**1 011 506**
مجموع الأصول		**5 076 727**	**5 340 106**
الخصوم			
الخصوم المتداولة			
الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات	الملاحظة 3-7	601 791	338 323
الإيرادات المؤجلة		901	31
استحقاقات الموظفين	الملاحظة 3-8	175 615	173 574
الخصوم المتداولة الأخرى	الملاحظة 3-9	55 226	5 313
المخصصات	الملاحظة 3-10	810	5 526
مجموع الخصوم المتداولة		**834 343**	**522 767**
الخصوم غير المتداولة			
استحقاقات الموظفين	الملاحظة 3-8	1 042 081	947 720
المخصصات	الملاحظة 3-10	94	94
مجموع الخصوم غير المتداولة		**1 042 175**	**947 814**
مجموع الخصوم		**1 876 518**	**1 470 581**

	المرجع	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بعد إعادة الحساب و إعادة التصنيف)
صافي الأصول		**3 200 209**	**3 869 525**
أرصدة الصناديق والاحتياطيات			
أرصدة الصناديق والاحتياطيات المتراكمة	الملاحظة 3-11	3 116 073	3 854 100
صندوق رأس المال المتداول للتبرعات	الملاحظة 3-12	100 000	100 000
خطة التأمين الصحي	الملاحظة 3-13	73 593	65 417
صندوق استحقاقات الموظفين	الملاحظة 3-14	(312 267)	(351 238)
صندوق أنشطة التمويل الذاتي	الملاحظة 3-15	222 810	201 246
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات		**3 200 209**	**3 869 525**

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

وتُقرَّب المبالغ الواردة في البيانات المالية وجداول الملاحظات إلى أقرب ألف دولار. وقد لا يتطابق حاصـــل جمع المبالغ الإجمالية، وذلك نتيجة لتقريب أرقامها.

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	2023	*2022 (بعد إعادة الحساب وإعادة التصنيف)*
الإيرادات			
التبرعات	الملاحظة 5-1	4 534 572	5 931 369
الميزانية العادية للأمم المتحدة	الملاحظة 5-2	49 597	84 378
إيرادات الفوائد	الملاحظة 5-3	93 983	25 110
الإيرادات الأخرى	الملاحظة 5-4	29 164	26 586
مجموع الإيرادات		**4 707 316**	**6 067 443**
المصروفات			
مصروفات شراكات التنفيذ	الملاحظة 6-1	1 392 469	1 401 430
مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم	الملاحظة 6-2	1 498 942	1 411 292
المساعدة النقدية المقدَّمة إلى المستفيدين	الملاحظة 6-3	742 260	898 796
الخدمات التعاقدية	الملاحظة 6-4	609 333	566 074
اللوازم والمستهلكات المقدَّمة إلى المستفيدين	الملاحظة 6-5	382 188	487 536
مصروفات التشغيل	الملاحظة 6-6	286 626	275 105
المعدات واللوازم	الملاحظة 6-7	134 111	125 181
مصروفات السفر	الملاحظة 6-8	92 203	77 937
المصروفات الأخرى	الملاحظة 6-9	37 575	29 714
الاستهلاك والإهلاك واضمحلال القيمة	الملاحظة 6-10	84 327	77 904
مصروفات أخرى غير تشغيلية	الملاحظة 6-11	59 697	9 770
مجموع المصروفات قبل صرف العملات الأجنبية		**5 319 731**	**5 360 738**
(المكاسب)/الخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية	الملاحظة 6-12	(22 309)	122 712
الفائض/(العجز) للسنة		**(590 106)**	**583 993**

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

وتُقرَّب المبالغ الواردة في البيانات المالية وجداول الملاحظات إلى أقرب ألف دولار. وقد لا يتطابق حاصل جمع المبالغ الإجمالية، وذلك نتيجة لتقريب أرقامها.

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	أرصدة الصناديق والاحتياطيات المتراكمة	صندوق رأس المال المتداول للتبرعات	خطة التأمين الصحي	صندوق استحقاقات الموظفين	صندوق أنشطة التمويل الذاتي	المجموع (بعد إعادة الحساب)
صافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير 2022		3 357 443	100 000	60 673	(850 784)	155 792	2 823 124
الحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2022							
الفائض/(العجز) للسنة	الملاحظات 3-11 و 3-12 و 3-13 و 3-14 و 3-15	731 213	(115 408)	4 744	(77 942)	41 386	583 993
المكاسب/الخسائر الناجمة عن التقييمات الاكتوارية لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	الملاحظة 3-8	–	–	–	462 408	–	462 408
التحويلات	الملاحظات 3-8 و 3-11 و 3-12 و 3-14	(234 556)	115 408	–	115 080	4 069	–
مجموع الحركات خلال عام 2022		**496 657**	**–**	**4 744**	**499 546**	**45 454**	**1 046 401**
مجموع صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022		**3 854 100**	**100 000**	**65 417**	**(351 238)**	**201 246**	**3 869 525**
أثر اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام		**(46 770)**	–	–	–	–	**(46 770)**
مجموع صافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير 2023		**3 807 330**	**100 000**	**65 417**	**(351 238)**	**201 246**	**3 822 755**
الحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2023							
الفائض/(العجز) للسنة	الملاحظات 3-11 و 3-12 و 3-13 و 3-14 و 3-15	(774 428)	123 536	8 176	31 046	21 564	(590 106)
المكاسب/(الخسائر) الناجمة عن التقييمات الاكتوارية لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	الملاحظتان 3-8 و 3-14	–	–	–	(32 440)	–	(32 440)
التحويلات	الملاحظات 3-8 و 3-11 و 3-12 و 3-14	83 171	(123 536)	–	40 365	–	–
مجموع الحركات خلال عام 2023		**(691 257)**	**–**	**8 176**	**38 971**	**21 564**	**(622 546)**
مجموع صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023		**3 116 073**	**100 000**	**73 593**	**(312 267)**	**222 810**	**3 200 209**

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

وتُقرَّب المبالغ الواردة في البيانات المالية وجداول الملاحظات إلى أقرب ألف دولار. وقد لا يتطابق حاصل جمع المبالغ الإجمالية، وذلك نتيجة لتقريب أرقامها.

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	*2023*	*2022 (بعد إعادة الحساب وإعادة التصنيف)*[أ]
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية:			
الفائض/(العجز) للسنة		**(590 106)**	**583 993**
التسوية المتصلة بما يلي:			
الاستهلاك والإهلاك واضمحلال القيمة	الملاحظة 6-10	84 327	77 904
(المكاسب)/الخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية فيما يتصل بالنقدية ومكافئات النقدية		36 050	36 926
الإيرادات المتأتية من المساهمات العينية في شكل ممتلكات ومنشآت ومعدات وأصول غير ملموسة	الملاحظة 3-5	(569)	(200)
(المكاسب)/الخسائر الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات، والأصول غير الملموسة	الملاحظة 4-5	(11 702)	(15 747)
التغيرات في ما يلي:			
(الزيادة)/النقصان في المساهمات المستحقة القبض، قبل إعادة الحساب (المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)	الملاحظة 2-3	186 751	(62 959)
(الزيادة)/النقصان في المخزونات	الملاحظة 3-3	39 620	(164 249)
(الزيادة)/النقصان في الأصول الأخرى	الملاحظة 3-4	(272 677)	(34 326)
الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات	الملاحظة 3-7	263 468	79 577
الزيادة/(النقصان) في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، مخصوما منها الأرباح/الخسائر الاكتوارية	الملاحظة 3-8	63 962	94 694
الزيادة/(النقصان) في المخصصات	الملاحظة 3-10	(4 716)	(112)
(الزيادة)/النقصان في الخصوم الأخرى	الملاحظة 3-9	49 913	(11 731)
الزيادة/(النقصان) في الإيرادات المؤجلة		870	31
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية		**(154 809)**	**583 800**
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار:			
شراء الممتلكات والمنشآت والمعدات	الملاحظة 3-5	(67 338)	(100 867)
شراء الأصول غير الملموسة	الملاحظة 3-6	-	(4 716)
العائدات المتأتية من بيع الأصول	الملاحظة 4-5	19 885	15 747
شراء الاستثمارات القصيرة الأجل		(2 075 050)	(1 405 000)
آجال الاستحقاق وبيع الاستثمارات القصيرة الأجل		2 024 248	1 416 518
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار		**(98 256)**	**(78 318)**
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل:			
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل		**-**	**-**

	المرجع	2023	2022 (بعد إعادة الحساب وإعادة التصنيف)[أ]
صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية		**(253 064)**	**505 482**
تأثير التغيرات في أسعار الصرف على النقدية ومكافئات النقدية		**(36 050)**	**(36 926)**
النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة		**2 307 447**	**1 838 891**
النقدية ومكافئات النقدية في نهاية السنة		**2 018 333**	**2 307 447**

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

وتُقرَّب المبالغ الواردة في البيانات المالية وجداول الملاحظات إلى أقرب ألف دولار. وقد لا يتطابق حاصـــل جمع المبالغ الإجمالية، وذلك نتيجة لتقريب أرقامها.

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	مبلغ الميزانية البرنامجية المعتمدة		الميزانية الفعلية على أساس قابل المقارنة	الفروق: الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية
		الميزانية الأصلية[ب]	الميزانية النهائية[ج]		
الأموال المتاحة[د]				**5 715 912**	
العمليات الميدانية					
غرب ووسط أفريقيا		896 486	1 064 955	482 234	582 721
شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى		2 021 249	2 160 691	875 295	1 285 396
الجنوب الأفريقي		471 462	471 707	178 238	293 469
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		2 470 154	2 441 639	974 224	1 467 415
آسيا والمحيط الهادئ		944 741	1 014 985	575 107	439 878
أوروبا		1 293 533	1 693 533	1 046 743	646 790
الأمريكتان		827 188	827 432	355 135	472 297
مجموع العمليات الميدانية		**8 924 813**	**9 674 942**	**4 486 976**	**5 187 966**
البرامج العالمية		542 115	519 050	426 011	93 039
المقر		246 650	268 961	246 001	22 960
الاحتياطي التشغيلي		485 679	453 759	-	453 759
صندوق الموظفين الفنيين المبتدئين		12 000	12 000	7 567	4 433
المجموع	**الملاحظة 7**	**10 211 257**	**10 928 712**	**5 166 555**	**5 762 157**
رصيد الأموال المتاحة[د]	**الملاحظة 7**			**549 357**	

(أ) الأساس المحاسبي وأساس الميزانية مختلفان. ففي حين أن الأساس المحاسبي هو المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يُعدّ بيان المقارنة هذا على أساس نقدي معدَّل (يرد مزيد من المعلومات في الملاحظة 7).

(ب) أقرّت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، في دورتها الثالثة والسبعين (10–14 تشرين الأول/أكتوبر 2022)، الميزانية البرنامجية لعام 2023 البالغة 211,3 10 مليون دولار، على النحو الوارد في الفقرة 13 من الوثيقة A/77/12/Add.1.

(ج) يمثل مبلغ الميزانية النهائية حاصل جمع الميزانية البرنامجية الأصلية المعتمدة البالغة 211,3 10 مليون دولار مع الميزانيات التكميلية النهائية البالغة 817,5 مليون دولار التي أعدها المفوض السامي في عام 2023 وفقا للقاعدة 208–2 من القواعد المالية للمفوضية (A/AC.96/503/Rev.12) وخفضا في الميزانية بمقدار 100,0 مليون دولار نفذ في الميدان (العراق) على النحو الوارد في الفقرة 12 من الوثيقة A/78/12/Add.1.

(د) تمثل الأموالُ المتاحة آخرَ تقدير أجرته الإدارة للتمويل المتاح للسنة. وبالتالي، فإن أي رصيد فيها يمثل الأموال المتاحة التي لم تُستخدم بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر. وجرى، في الجدول 7–2 من الملاحظة 7، تسوية هذا الرصيد مع التغير في الأرصدة النقدية الوارد في البيان الرابع.

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

وتُقرَّب المبالغ الواردة في البيانات المالية وجداول الملاحظات إلى أقرب ألف دولار. وقد لا يتطابق حاصل جمع المبالغ الإجمالية، وذلك نتيجة لتقريب أرقامها.

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

ملاحظات على البيانات المالية لعام 2023

الملاحظة 1
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أهدافها وأنشطتها

1 - أنشأت الجمعية العامة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بموجب قرارها 319 ألف (د-4). ويرد بيان ولاية المفوضية في نظامها الأساسي (قرار الجمعية العامة 428 (د-5)، المرفق). ويقضي النظام الأساسي بأن يتولى المفوض السامي، الذي يعمل تحت سلطة الجمعية العامة، مهمة توفير الحماية الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة للاجئين المشمولين بنطاق النظام الأساسي، والسعي إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين.

2 - وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى المفوض السامي أن يقدّم المساعدة إلى العائدين، ويرصد سلامتهم ورفاههم عند عودتهم (قرار الجمعية العامة 118/40). وإضافة إلى ذلك، يقدّم المفوض السامي المساعدة الإنسانية والحماية إلى النازحين، بناء على طلبات محددة من الأمين العام أو الأجهزة الرئيسية المختصة في الأمم المتحدة وبموافقة الدولة المعنية (قرار الجمعية العامة 116/48). وفيما يتعلق بأنشطة المساعدة التي يضطلع بها المفوض السامي، وسَّعت الجمعية العامة في قرارها 832 (د-9) نطاق الأحكام الأساسية للنظام الأساسي.

3 - وكلِّفت الجمعيةُ العامة المفوضيةَ بتوفير الحماية الدولية للاجئين وإيجاد حلول لمحنتهم. ورغم أن الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن حماية اللاجئين الموجودين في أراضيها، فقد أنشئت المفوضية لتكفل توفير الحماية نيابة عن الأمم المتحدة، وكذلك لتشجع على الانضمام إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 الملحق بها، وتشرف على تطبيقهما. ومن خلال قرارات متعاقبة، اعترفت الجمعية العامة بفئات إضافية من النازحين، شملت اللاجئين الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية (العائدين)، والأشخاص عديمي الجنسية، وكذلك، في ظروف معيّنة، الأشخاص النازحين داخليا. وأذنت الجمعية العامة أيضا للمفوضية بالاضطلاع بمجموعة أوسع من الأنشطة، مثل تقديم المساعدة الإنسانية والدعم من أجل إعادة الإدماج، عند الاقتضاء، للوفاء بولاية توفير الحماية الدولية وإيجاد الحلول. وترسخت ولاية المفوضية المتعلقة بانعدام الجنسية بشكل أكبر عندما بدأ في عام 1975 نفاذ اتفاقية عام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية. وفي عام 2003، قررت الجمعية العامة إلغاء القيد الزمني المتعلق بالإبقاء على المفوضية والإبقاء على المفوضية لحين حل مشكلة اللاجئين (القرار 153/58).

4 - ويقدّم المفوض السامي تقارير سنوية إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأُنشئت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي عملا بقرار الجمعية العامة 1166 (د-12) لإسداء المشورة إلى المفوض السامي في سياق ممارسته لمهامه وللموافقة على استخدام التبرعات التي تُتاح للمفوض السامي. ويتألف الجدول السنوي لاجتماعات اللجنة التنفيذية من دورة سنوية عامة وعدد من اجتماعات ما بين الدورات التي تعقدها الهيئة الفرعية التابعة لها، وهي اللجنة الدائمة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت اللجنة التنفيذية تتألف من 108 أعضاء. ويُقدَّم التقرير المتعلق بدورة اللجنة التنفيذية إلى الجمعية العامة كل عام بوصفه إضافة للتقرير السنوي للمفوض السامي.

5 - ويوجد مقر المفوضية في جنيف، ولها مركزا خدمات عالميان في بودابست وكوبنهاغن، ومكتبا اتصال في نيويورك وبروكسل. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان للمفوضية وجود في 135 بلدا و/أو إقليما، حيث كانت أعمالها الأساسية تدار من خلال مكاتب إقليمية أو قطرية أو متعددة الأقطار، ومكاتب فرعية، ومكاتب ميدانية في المناطق السبع التالية: غرب ووسط أفريقيا؛ وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى؛ والجنوب الأفريقي؛ ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وآسيا والمحيط الهادئ؛ وأوروبا؛ والأمريكتان. ويتولى عدد من الشُّعب في المقر إدارة البرامج العالمية.

الملاحظة 2
السياسات المحاسبية

أساس الإعداد

6 - أُعدّت البيانات المالية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على أساس الاستحقاق المحاسبي، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعملا بالفقرة 31 من المعيار المحاسبي 1: عرض البيانات المالية، التي تحدد المتطلبات العامة المتعلقة بعرض البيانات المالية، وامتثالا لقواعدها المالية الصادرة، تخرج المفوضية عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعرض الرصيد الصافي لصندوق استحقاقات الموظفين في الفرع المتعلق بصافي الأصول من بيان المركز المالي. ويتكون صافي الرصيد غير الممول المعروض من الرصيد المتراكم للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين مطروحا منه التمويل المعتمد المقدم لتغطية تلك الخصوم. وهذا العرض، الذي يبرز بشكل أوضح الرصيد غير الممول من صندوق استحقاقات الموظفين، قد طُبق باطراد على البيانات المالية منذ عام 2007. ومع ذلك، ترد في الملاحظة 3-14 التفاصيل الكاملة اللازمة للامتثال لمتطلبات العرض الواردة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

7 - وأُعدّت البيانات المالية على أساس استمرارية الأعمال. ويستند هذا التأكيد إلى موافقة اللجنة التنفيذية للمفوضية، خلال دورتها العامة الرابعة والسبعين (9-13 تشرين الأول/أكتوبر 2023)، على احتياجات الميزانية الموحدة لعام 2024 وإلى الاتجاه المعهود في تحصيل المساهمات المتعهد بها في السنوات الماضية. وطُبّقت السياسات المحاسبية بصورة متسقة طوال الفترة المالية. ويُذكر أن المبالغ الواردة في جداول البيانات المالية والملاحظات على البيانات المالية مقرَّبة إلى أقرب ألف دولار. وقد لا يتطابق حاصل المبالغ الإجمالية، وذلك نتيجة لتقريب أرقامها.

المعاملات والأرصدة

8 - وفقا للقواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/AC.96/503/Rev.12)، تجري معاملات المفوضية وتُمسَك حساباتها بدولارات الولايات المتحدة.

9 - وتُحوَّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى دولارات باستخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة الذي يناهز سعر الصرف السائد في تاريخ إجراء المعاملات. وتُحوَّل الأصول والخصوم النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية إلى الدولار بمعدل سعر الصرف المعمول به عند إقفال الحسابات في نهاية السنة.

10 - ويُعترف في بيان الأداء المالي بكل من مكاسب وخسائر العملات الأجنبية المحققة وغير المحققة الناجمة عن تسوية المعاملات المبرمة بالعملات الأجنبية وعن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية.

بيان التدفقات النقدية

11 - يُعد بيان التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

التغيرات في العرض

12 - لاحقا لترشيد الحسابات التفصيلية في عام 2023، أعيد تصنيف بعض أرصدة الأصول والخصوم والمصروفات لتحسين عرض طابع الأصول والخصوم والمصروفات الأساسية ذات الصلة. وأعيد تصنيف الأرقام المقارنة في السنة السابقة وفقا لذلك، حيثما كان ذلك مهما وجوهريا. ويرد أدناه شرح لعمليات إعادة التصنيف المحددة في حواشي الجداول في الملاحظات ذات الصلة.

مبدأ الأهمية النسبية والاستعانة بالآراء والتقديرات

13 - تتضمن البيانات المالية بالضرورة مبالغ مقدّرة تتوصل إليها الإدارة استنادا إلى معارفها وآرائها وافتراضاتها بشأن الأحداث والإجراءات. وتتضمن التقديرات، على سبيل المثال لا الحصر، المبالغ المستحقة القبض والمستحقات فيما يتعلق بالشركاء المنفذين، والقيمة العادلة للسلع والخدمات المتبرع بها، والرسوم المستحقة والخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة، واضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض، والمخزونات، والممتلكات، والمنشآت والمعدات، والأصول والخصوم المحتملة.

14 - ويُطبّق مفهوم الأهمية النسبية على وضع السياسات المحاسبية وإعداد البيانات المالية.

اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

15 - اعتمدت المفوضية، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023، المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية: الأدوات المالية، الذي صدر في آب/أغسطس 2018. وهو يحل محل المعيار 29: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، ويستحدث ما يلي:

(أ) تبسيط متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية؛

(ب) اتباع نموذج استشرافي لاضمحلال القيمة؛

(ج) اتباع نموذج مرن للمحاسبة التحوطية.

16 - وتكون أي تغيرات من الاعتماد الأولي للمعيار سارية المفعول في ذلك التاريخ، وبالتالي لا تتطلب إعادة حساب مبالغ الفترة السابقة. ونتيجة لذلك، تمت المعالجة المحاسبية للأصول المالية والخصوم المالية والمبالغ المستحقة القبض من المعاملات التبادلية وغير التبادلية وإيرادات الاستثمار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 المعروضة في هذه البيانات المالية وفقا للسياسات المحاسبية كما هو مذكور في البيانات المالية لعام 2022.

مبادئ التصنيف والقياس الجديدة للأصول المالية

17 - يستحدث المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نهجا قائما على المبادئ لتصنيف الأصول المالية ويتطلب استخدام معيارين: النموذج الذي يتّبعه الكيان لإدارة أصوله المالية، وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأصول. وتبعاً لهذين المعيارين، تُصنّف الأصول المالية في الفئات التالية: "الأصول المالية المحتسبة بالتكلفة المهلكة"، أو "الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية"، أو "الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز".

18 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2023، أدى تطبيق المعايير الجديدة إلى الحفاظ على التصنيف الحالي لجميع الاستثمارات.

نموذج اضمحلال القيمة الجديد

19 - في حين استند نموذج اضمحلال القيمة السابق إلى الخسائر المتكبّدة، فقد أدخل المعيار المحاسبي الدولي 41 نموذجا استشرافيا لاضمحلال القيمة يستند إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة وجود الأصل المالي. وتأخذ الخسائر الائتمانية المتوقعة في الاعتبار حالات التخلف عن السداد المحتملة وتطور الجودة الائتمانية للأصول المالية. وينطبق نموذج اضمحلال القيمة الجديد على جميع الأصول المالية التي قيست بالتكلفة المهلكة أو الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية.

20 - ويبيّن الجدول التالي فئات القياس الأصلية للأصول المالية للمفوضية في إطار المعيار المحاسبي الدولي 29، كما هو مطبق على البيانات المالية لعام 2022، وفئات القياس الجديدة في إطار المعيار المحاسبي الدولي 41، للأصول المالية للمفوضية في 1 كانون الثاني/يناير 2023. ولم تطرأ أي تغيرات على فئات قياس الالتزامات المالية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	فئة القياس قبل اعتماد المعيار المحاسبي الدولي 41	*صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*فئة القياس في إطار المعيار المحاسبي الدولي 41*	*صافي القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/ يناير 2023*
الأصول المالية				
النقدية ومكافئات النقدية	التكلفة المهلكة	974 868	التكلفة المهلكة	974 868
الودائع لأجل بآجال استحقاق أصلية أقل من 3 أشهر	التكلفة المهلكة	1 242 529	التكلفة المهلكة	1 242 529
صناديق سوق النقد، وغيرها	الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز	90 050	الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز	90 050
المساهمات المستحقة القبض (الملاحظة 3-2)	التكلفة المهلكة	2 010 391	التكلفة المهلكة	1 963 621
الحسابات الأخرى المستحقة القبض (الملاحظة 3-4)	التكلفة المهلكة	23 477	التكلفة المهلكة	23 477

21 - ويوفر الجدول التالي تحليلا لأثر الانتقال إلى المعيار المحاسبي الدولي 41 على المعالجة المحاسبية للأصول المالية والمبالغ المستحقة القبض للمنظمة. وهو يبيّن تسويات التوفيق بين القيمة الدفترية

الناتجة عن فئة قياسها السابقة في إطار المعيار المحاسبي الدولي 29، كما هو مطبّق على البيانات المالية لعام 2022، والقيمة الناتجة عن فئات قياسها الجديدة عند الانتقال إلى المعيار 41 في 1 كانون الثاني/يناير 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

				الرصيد في 1 كانون الثاني/يناير 2023	
	الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*إعادة التصنيف*	*إعادة القياس*	*الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز*	*التكلفة المهلكة*	*المجموع*
الأصول المالية (الاستثمارات والنقدية ومكافئات النقدية)						
النقدية ومكافئات النقدية (الملاحظة 3-1)	974 868	1 242 529	–		2 217 397	2 217 397
الاستثمارات القصيرة الأجل(الملاحظة 3-1)	1 332 579	(1 242 529)	–	90 050	–	90 050
إجمالي الأصول المالية (الاستثمارات والنقدية ومكافئات النقدية)	**2 307 447**	**–**	**–**	**90 050**	**2 217 397**	**2 307 447**
رصيد المساهمات المستحقة القبض (الملاحظة 3-2)[أ]	2 010 391	–	(46 770)	–	1 963 621	1 963 621
الأثر الإجمالي لاعتماد المعيار المحاسبي الدولي 41	**4 317 838**	**–**	**(46 770)**	**90 050**	**4 181 018**	**4 271 068**

(أ) احتسبت إعادة قياس المساهمات المستحقة القبض لدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 41 باستخدام سعر الفائدة لحق السحب الخاص للبنك الدولي المطبق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ولا تتضمن الأرقام المقارنة لعام 2022 الواردة في الملاحظة 3-2 أثر إعادة القياس، إذ إن اعتماد المعيار المحاسبي الدولي 41 أسفر عن إعادة حساب المبالغ الافتتاحية المستحقة القبض في 1 كانون الثاني/يناير 2023.

الإيرادات

إيرادات المعاملات غير التبادلية

22 - يُعتَرَف بالتبرعات النقدية غير المشروطة المقدَّمة من الجهات المانحة التي لا تتطلب اتفاقات ملزمة رسمية بأنها إيرادات عند تسلّم التبرعات النقدية من الجهة المانحة.

23 - ويُعتَرَف بالإيرادات المتأتية من التبرعات والميزانية العادية للأمم المتحدة المؤكدة كتابةً باعتبارها معاملات غير تبادلية، وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 23: الإيراد من المعاملات غير التبادلية. وترى المفوضية أنه بسبب تطبيق قاعدة تغليب المضمون على الشكل وعلى الرغم من وجود شروط تشكل قيودا على استخدام التبرعات التي تتلقاها، لا يستوفي أيُّ شرط تعريفَ الحالة المبين في المعيار المحاسبي الدولي 23.

24 - وتسجَّل المبالغ المردودة من التبرعات المعترف بها كإيرادات في السنوات السابقة كتسويات للإيرادات في السنة التي يتبيّن فيها أنه يتعيّن رد المبالغ.

المساهمات العينية

25 - يُعتَرَف بالمساهمات العينية من السلع والخدمات المختارة التي تدعم العمليات والأنشطة مباشرة، والتي يمكن قياسها بشكل موثوق، كإيرادات بقيمتها العادلة. وتُقاس القيمة العادلة عموما بالرجوع إلى سعر نفس الأصناف أو أصناف مماثلة في سوق نشطة. وتشمل هذه التبرعات العينية السلع التي توزَّع على

المستفيدين، وكذلك استخدام المباني والمرافق والنقل والموظفين. ويُعترَف بالمساهمات العينية من السلع كإيرادات وأصول إما عند تأكيد تعهدات التبرعات كتابةً أو عند استلام السلع، أيهما أسبق. وتُعامَل المساهمات العينية من الخدمات المختارة المحددة كإيرادات ومصروفات على حد سواء عند الحصول عليها.

إيرادات المعاملات التبادلية

26 - يُعترَف بالإيرادات المتأتية من تقديم الخدمات أو بيع السلع أو استخدامِ الآخرين لأصول المفوضية كإيرادات متأتية من معاملات تبادلية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 9: الإيراد من المعاملات التبادلية.

إيرادات الفوائد

27 - يُعترَف بإيرادات الفوائد في الفترة التي تُحصَّل فيها. وإلى جانب الفائدة المستحقة على الأرصدة النقدية التشغيلية، تشمل إيرادات الفوائد أثر إهلاك النقدية ومكافئات النقدية الناشئة عن قياس الودائع لأجل بالتكلفة المهلكة وتسويات القيمة بسعر السوق لصناديق سوق النقد المصنفة باعتبارها أصولا مالية محتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز لأغراض المعيار المحاسبي الدولي 41. ويُعترف بأي أثر للتغيرات في التكلفة المهلكة للحسابات المالية المستحقة القبض المصنفة كتكلفة مهلكة لأغراض المعيار المحاسبي الدولي 41 باعتباره عنصرا من إيرادات الفوائد.

المصروفات

28 - وفقا لسياسة المحاسبة على أساس الاستحقاق، يُعترَف بالمصروفات عندما يسلم الموردون أو مقدمو الخدمات السلع أو الخدمات ويُقبَل استلامها منهم. وتُسجَّل المصروفات ويُعترَف بها في البيانات المالية للفترات التي تتصل بها.

الأدوات المالية

29 - الأدوات المالية هي ترتيبات تعاقدية تترتب عليها أصول مالية لكيان وخصوم مالية أو أداة حقوق ملكية لكيان آخر. وتتألف الأصول المالية للمفوضية من النقدية ومكافئات النقدية، والاستثمارات، والمبالغ المستحقة القبض، وسائر الأرصدة المتنوعة المستحقة القبض الناجمة عن المعاملات التبادلية. ولا تُعتبر المبالغ الضريبية المستحقة القبض أنها تمثل أدوات مالية لأغراض المعيار المحاسبي الدولي 41.

30 - وتتألف الالتزامات المالية للمفوضية من الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات التي يُعترف بها في البداية بالقيمة العادلة وتقاس لاحقًا بالتكلفة المهلكة.

31 - وعندما تكون الأصول والخصوم المالية قصيرة الأجل، نظرا لأن أثر الإهلاك ليس جوهريًا، فإن التكلفة المهلكة تعادل قيمة المبلغ في تاريخ التداول عند بدء التداول مقابل النقدية ومكافئات النقدية أو تعادل القيمة الأصلية للفاتورة في وقت تسليم السلع أو الخدمات ذات الصلة وقبولها مقابل المبالغ المستحقة القبض والالتزامات المالية.

32 - وتستخدم المفوضية حقوق السحب الخاصة للبنك الدولي لتكون معدلات مرجعية فيما يتعلق بالقياس الأولي للأصول المالية المستحقة القبض والالتزامات المالية الطويلة الأجل بموجب المعيار المحاسبي الدولي 41.

33 - ويخضع تصنيف الأدوات المالية وتقييم اعتبارات الأهمية النسبية لأغراض المعيار المحاسبي الدولي 41 لاستعراض سنوي.

الأصول

قياس وتصنيف الأصول المالية

34 - يعتمد تصنيف الأصول المالية في المقام الأول على الغرض الذي من أجله اقتُنيت الأصول المالية. وتصنِّف المفوضية أصولها المالية في إحدى الفئات المبينة أدناه عند قيدها في البداية، وتعيد تقييم التصنيف في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ. وتبيّن الفقرات 15 إلى 21 أعلاه (اعتماد المعيار المحاسبي الدولي 41) تغيرا في التصنيف عطفا على اعتماد المعيار المحاسبي الدولي 41 اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023.

التصنيف	الأصول المالية
القيمة العادلة بفائض أو عجز	صناديق سوق النقد
التكلفة المهلكة	النقدية ومكافئات النقدية والمبالغ المستحقة القبض

35 - وتقاس جميع الأصول المالية مبدئيا بالقيمة العادلة. وتعترف المفوضية في البداية بالأصول المالية المصنفة بوصفها قروضا ومبالغ مستحقة القبض في التاريخ الذي نشأت فيه. ويُعترف بسائر الأصول المالية بدايةً في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المنظمة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة المالية.

36 - وتُدرَج الأصول المالية التي يتجاوز أجل استحقاقها 12 شهرا في تاريخ الإبلاغ ضمن فئة الأصول غير المتداولة في البيانات المالية. وتُحوَّل الأصول المقيَّمة بعملات أجنبية إلى دولارات الولايات المتحدة بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والسارية في تاريخ الإبلاغ، على أن يُعترف بصافي المكاسب أو الخسائر بفائض أو بعجز في بيان الأداء المالي.

37 - والأصول المالية المدرَجة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز هي التي صُنِّفت في هذه الفئة عند الاعتراف الأولي بها أو التي يُحتفظ بها للتداول أو اقتُنيت أساسا بغرض بيعها في الأجل القصير بعد تقييم خصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية، فضلا عن تحديد النموذج الخاص بإدارة المنظمة فيما يتصل بتلك الأصول المالية، وهو المتمثل في تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وتُقاس قيمة هذه الأصول بالقيمة العادلة في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ، وتُعرَض أي مكاسب أو خسائر ناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان الأداء المالي في السنة التي تنشأ فيها.

38 - والقروض والمبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها غير معروضة في أي سوق نشطة. وهي تُسجَّل أولا بالقيمة العادلة، مضافا إليها تكاليف المعاملات، ويُبلَّغ عنها لاحقا بالتكلفة المهلكة المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. ويُعترَف بإيرادات الفوائد على أساس التناسب الزمني باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري على الأصول المالية المعنية.

39 - وتقيّم الأصول المالية عند حلول كل تاريخ إبلاغ لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على اضمحلال قيمتها. ومن بين الأدلة على اضمحلال قيمة الأصول تَخلُّف الطرف الآخر أو عجزه عن السداد، أو حدوث تراجع مستديم في قيمة الأصول. ويُعترَف بالخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي في السنة التي تنشأ فيها.

40 - ويُلغى الاعتراف بالأصول المالية عندما ينتهي أجل الحقوق في تلقّي تدفقات نقدية أو عندما تُنقل تلك الحقوق وتكون المفوضية قد حوّلت إلى حد كبير جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالأصول المالية. وتُقابل الأصول المالية بالخصوم المالية، ويُبلّغ عن المبلغ الصافي في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق واجب الإنفاذ قانونا في موازنة المبالغ المعترف بها وعندما تتوافر النية في التسوية على أساس صافي المبالغ أو تحقيق القيمة المالية للأصول وتسوية الخصوم في آن واحد.

النقدية ومكافئات النقدية

41 - تتألف النقدية ومكافئات النقدية من النقدية المتاحة والنقدية في المصارف والودائع القصيرة الأجل التي يبلغ أجل استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل. وتقاس النقدية ومكافئات النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل في الودائع لأجل بالتكلفة المهلكة وتستند مبدئيًا إلى تقييم استشرافي لأي مخاطر بحدوث خسارة ائتمانية جوهرية لفترة 12 شهرًا.

الاستثمارات

42 - تُقاس الاستثمارات في الودائع قصيرة الأجل المحتفظ بها عمومًا حتى تاريخ الاستحقاق، وتتراوح آجال استحقاقها بين 3 أشهر و 12 شهرًا، بالتكلفة المهلكة. وأي تعرضات ائتمانية حدثت بشأنها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يُعترف بها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة طوال مدتها بالكامل.

43 - وتُصنف الاستثمارات في صناديق سوق النقد ذات المبالغ المحددة التي يتعين استردادها، وتبلغ مدتها 3 أشهر أو أقل وقت الاستثمار، وذات تصنيف ائتماني بدرجة AAA أو تصنيف عالٍ مماثل، باعتبارها عنصرا من النقدية ومكافئات النقدية. وتقاس الاستثمارات الأخرى في صناديق سوق النقد بالقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات بفائض وعجز.

44 - وتندرج الإيرادات المتأتية عن الاستثمار ضمن الإيرادات المتأتية عن الفوائد.

المساهمات والحسابات الأخرى المستحقة القبض

45 - يُعتبر أصل الدين المتعلق بالمبالغ المستحقة القبض للمفوضية والمصنفة باعتبارها أصولا مالية هو المبلغ الناتج عن المعاملة، وتُعتبر قيمة عنصر الفائدة صفرًا. وتحتفظ المفوضية بهذه المبالغ المستحقة القبض لتحصيل التدفق النقدي، ويتم تصنيفها وقياسها بالتكلفة المهلكة وفقا للفقرة 40 من المعيار المحاسبي الدولي 41.

46 - وتقاس المساهمات المستحقة القبض القصيرة الأجل بالتكلفة المهلكة وتسجَّل بالقيمة الاسمية أو القيمة الأصلية للفاتورة.

47 - وتُخصم المبالغ المستحقة القبض غير المتداولة المصنفة باعتبارها أصولا مالية لأغراض المعيار المحاسبي الدولي 41 باستخدام حقوق السحب الخاصة للبنك الدولي بوصفها معدلات مرجعية للقياس الأولي فيما يتعلق بالأصول والخصوم المالية بموجب هذا المعيار. وليس لدى المفوضية أي سجل لخسائر ائتمانية في المساهمات المستحقة القبض، وبالتالي فإن أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة في قياس هذه المبالغ المستحقة القبض يبلغ الصفر حاليا.

48 - وتُعرَض الحسابات الأخرى المستحقة القبض التي ليست أصولاً مالية لأغراض المعيار المحاسبي الدولي 41 بالقيمة الاسمية مخصوما منها المخصصات المرصودة للحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها. ويعترف بالمخصصات المرصودة للحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها عندما تتوافر أدلة موضوعية على أن حسابا مستحق القبض قد اضمحلت قيمته. ويُعترف بالمخصصات على أساس تجربة التحصيل الماضية و/أو الأدلة التي تبيّن أن تحصيل مبلغ مستحق هو موضع شك. ويُعترَف بالخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي في السنة التي تنشأ فيها.

المخزونات

49 - تتألف المخزونات أساسا من أصناف توزَّع على المستفيدين، وتشمل بصورة رئيسية المواد غير الغذائية من قبيل الخيام، ولوازم الفراش، واللوازم المنزلية، واللوازم الطبية ولوازم النظافة الصحية والملابس، ومواد التشييد وما يتصل بها من معدات.

50 - وتُعرض المخزونات بالقيمة العادلة، التي تقاس بسعر التكلفة أو تكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل. وتقاس أصناف المخزون المستلَمة في شكل مساهمات عينية بالقيمة العادلة في التاريخ حيث سُجل الأصل ذي الصلة لأول مرة.

51 - وتشمل تكلفة المخزونات تكلفة الشراء (أو القيمة العادلة إذا استُلمت عينا) وجميع التكاليف الأخرى، من قبيل تكاليف النقل والتأمين والتفتيش المتكبدة عند نقل المخزونات إلى أول موقع استلام تابع للمفوضية في بلد الوجهة النهائية. وتقيَّد التكاليف المتكبدة لنقل المخزونات بين المستودعات أو نقاط التوزيع داخل البلد باعتبارها مصروفات لدى تكبدها.

52 - وتُحدَّد تكلفة المخزونات على أساس المتوسط المرجَّح.

53 - وتقيَّد المخزونات باعتبارها مصروفات عندما لا تعود خاضعة لسيطرة المفوضية من خلال توزيعها مباشرة على المستفيدين، أو نقل السيطرة عليها إلى الشركاء المنفذين، أو لدى نقلها إلى كيانات أخرى لأغراض المساعدة الغوثية.

54 - ويجري استعراض أصناف المخزون بصورة دورية لكشف حالات التقادم، وتُرصد مخصصات على أساس التجربة السابقة.

الأصول الأخرى

55 - الأصول الأخرى هي مطالبات أخرى على أطراف ثالثة، بما في ذلك المبالغ المدفوعة مسبقا للشركاء المنفذين، والمساعدات النقدية، والصفقات التجارية، فضلا عن المبالغ المستحقة القبض والسلف

المتعلقة بالضرائب والمعاملات التبادلية المتنوعة. وهذه يُعترف بها عندما تتوقع المفوضية الحصول على مبالغ نقدية أو فوائد مالية في المستقبل.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

قياس التكاليف وقت الاعتراف بها

56 - تعتبر الممتلكات والمنشآت والمعدات أصولا غير مولّدة للنقدية، إذ لا يُحتفظ بها لتوليد عائد تجاري، وهي تُعرض بالتكلفة الأصلية مخصوما منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة.

57 - ويرسمَل كل بند من بنود الممتلكات المنقولة والمنشآت والمعدات، باستثناء المباني، وتستهلك على مدى عمرها الإنتاجي المقدر إذا كان سعر الشراء الأصلي المتوقع يعادل أو يتجاوز العتبة المحدَّدة بمبلغ قدره 000 10 دولار.

58 - وقبل عام 2023، كان كل بند من بنود الممتلكات المنقولة والمنشآت والمعدات التي لم تستوفِ هذا الحد الأدنى للتكلفة تقيد مباشرةً باعتبارها مصروفات في فترة الشراء دون رسملة. واعتبارًا من عام 2023، تجري رسملة هذه الأصول المنخفضة القيمة وتتبعها باعتبارها أصولا ثابتة وتُستهلك بنسبة 100 في المائة في سنة الشراء. وتمت تسوية التكلفة المقارنة للفترة السابقة وأرصدة الاستهلاك المتراكمة وفقًا لذلك. ولم يكن لتغيير طريقة العرض أي تأثير على صافي الأصول. ويرد أثر التغيير في الجدول التالي بإيجاز.

أثر إعادة حساب الممتلكات والمنشآت والمعدات في عام 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2021	*أثر إعادة الحساب*	*1 كانون الثاني/ يناير 2022*	*قبل إعادة التصنيف*	*أثر إعادة التصنيف*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
التكلفة قبل التسوية	447 059	138 280	585 339	26 539	30 690	642 568
الاستهلاك المتراكم	(232 584)	(138 280)	(370 864)	(5 817)	(30 690)	(407 371)
صافي القيمة الدفترية	**214 475**	**–**	**214 475**	**20 722**	**–**	**235 197**
الأثر على فئات المصروفات						
الاستهلاك	–	–	–	35 193	30 690	65 883
المعدات واللوازم	–	–	–	169 924	(30 690)	139 234
الأثر الإجمالي على المصروفات المختارة لعام 2022	–	–	–	**205 117**	–	**205 117**

59 - ترسمَل المباني إذا كان سعر شرائها الأصلي المتوقع أو تكلفة تشييدها، بما في ذلك التكلفة الداخلية المرسملة، يعادل أو يتجاوز العتبة المحدَّدة البالغة 000 250 دولار، ولا ترسمَل إلا في المواقع التي يوجد فيها مقر المفوضية أو مكاتبها الإقليمية أو ممثلياتها.

60 - وتقيَّد تكلفة اقتناء أو تشييد كل المباني الأخرى باعتبارها مصروفات وقت اقتنائها أو تشييدها. وحقوق المفوضية فيما يتعلق بالمباني الأخرى، المستخدمة أساسا للعمليات التي تقدم الدعم المباشر إلى المستفيدين، محدودة قانونا ولا تعادل تماما سند الملكية.

طريقة الاستهلاك والعمر النافع

61 - تُحمَّل مصروفات الاستهلاك بحيث يتم توزيع تكلفة الأصول على مدى عمرها النافع المقدَّر. ويُحسب استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات باستخدام طريقة القسط الثابت، باستثناء الأراضي، التي لا تخضع للاستهلاك. وتقدَّر الأعمار النافعة لمختلف فئات الممتلكات والمنشآت والمعدات، على النحو التالي، وهي تخضع لاستعراض سنوي:

الفئة	*العمر النافع المقدر (بالسنوات)*
المباني الدائمة - المقر	40
المباني الدائمة - المواقع الأخرى	20
الحيازة الإيجارية - التحسينات والتعديلات الكبرى	مدة الإيجار المتبقية، إضافة إلى أي خيار تجديد يتوقع اعتماده أو العمر النافع للأصول، أيهما أقل
حق الاستخدام المتبرع به - التحسينات والتعديلات الكبرى	المدة التي تتوقع فيها المفوضية أن تستخدم الأصول أو العمر النافع للأصول، أيهما أقل
معدات المركبات الآلية - الثقيلة	10
معدات المركبات الآلية - المدرعة	10
معدات المركبات الآلية - الخفيفة	8
المعدات، بما في ذلك المولدات الكهربائية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والأمن والسلامة، والتخزين، والحواسيب والأثاث والتركيبات المكتبية	5

62 - وتراعى التغيرات في الأعمار النافعة في الفترات اللاحقة باعتبارها تغيرا في التقدير المحاسبي. ويجري استعراض الأصول القابلة للاستهلاك أو الإهلاك على أساس سنوي لتبيُّن اضمحلال القيمة، وذلك من أجل التأكد من أن القيمة الدفترية للأصل لا تزال تعتبر قابلة للاسترداد.

63 - وقد جرى في عام 2022 تنقيح العمر النافع المقدر للمركبات الخفيفة من ست سنوات إلى ثماني سنوات، مراعاة للتجربة السابقة الحديثة وبغية تقليل المكاسب أو الخسائر المستقبلية المتوقعة عند التصرف فيها، وهو أمر من المقرر القيام به قبل نهاية عمرها النافع. ولم تكن هناك حاجة إلى إجراء تنقيحات للعمر النافع لفئات الأصول الرئيسية في عام 2023.

الأصول غير الملموسة

64 - تعتبر الأصول غير الملموسة أصولا غير مولّدة للنقدية، إذ لا يُحتفظ بها لتوليد عائد تجاري، وهي تُعرض بالتكلفة الأصلية مخصوما منها الإهلاك المتراكم وأي خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة. أما بالنسبة للأصول غير الملموسة المتبرع بها، فتُستخدم قيمتها العادلة المحسوبة اعتبارا من تاريخ الاقتناء باعتبارها بديلا عن التكلفة. وتسجَّل الأصول غير الملموسة المرسملة الجاري تطويرها بسعر التكلفة، أينما أمكن قياس التكلفة بشكل موثوق. وأي تكاليف متبقية للبحث والتطوير هي تكاليف غير جوهرية.

65 - وتُرسمَل الأصول غير الملموسة التي تتحكم فيها المفوضية إذا كانت تكلفة اقتنائها الأصلية تعادل أو تتجاوز العتبة البالغة 000 30 دولار. وتُرسمَل البرمجيات المستحدَثة داخليا، بما في ذلك أي تكاليف للموظفين الداخليين متكبدة أثناء الاستحداث ويمكن قياسها بشكل موثوق، لأغراض مشاريع الاستحداث عند تجاوز إجمالي التكاليف العتبة البالغة 000 250 دولار. ولا تشمل القيمة المرسملة للبرمجيات المستحدثة داخليا التكاليف المرتبطة بالبحث والصيانة.

66 - وفي عام 2023، أُلغي الاعتراف بالقيمة الدفترية الصافية المتبقية للبرمجيات المستحدثة أو المحسنة داخليًا بسبب الإنجاز الموضوعي للتحول المقرر بعيدًا عن الحلول البرمجية التي يتم التحكم فيها في عين المكان والتوجه نحو نهج قائم على البرمجيات بوصفها خدمة. ولم تعد القيمة بحد ذاتها لأي مكونات متبقية من حلول البرمجيات التي يتم التحكم بها داخل المنظمة قيمة جوهرية ولم تعد قابلة للقياس بشكل موثوق ومستقل عن الأصول التي أُلغي الاعتراف بها.

67 - ويُحسب الإهلاك على مدى العمر النافع المقدَّر لها باستخدام طريقة القسط الثابت. ويُقدر العمر النافع لفئات الأصول غير الملموسة على النحو التالي:

الفئة	*العمر النافع المقدر (بالسنوات)*
البرمجيات المقتناة من مصادر خارجية	3
البرمجيات المستحدثة داخلياً	5
التراخيص والحقوق، وحقوق النشر، والملكية الفكرية، وغيرها من الأصول غير الملموسة	فترة الترخيص أو الحقوق، أو العمر النافع البالغ ثلاث سنوات، أيهما أقصر

البرمجيات بوصفها خدمة

68 - يُعتَرَف بالتكاليف المتكبدة لتصميم أو تخصيص البرمجيات السحابية بوصفها خدمة، ورسوم الاشتراكات للوصول إليها باعتبارها نفقات تشغيل عند استلام الخدمات إذا كانت الأنظمة المستخدمة لا تفي بالمعايير التي سيُعتَرَف بها كأصول خاضعة للرقابة. وتُهلَك رسوم الاشتراكات التي جرى التعاقد بشأنها في فترة ما قبل النشر والتي تختلف عن تكاليف التصميم خلال الفترة المتبقية من الحد الأدنى لفترة الاشتراك، بدءا من تاريخ النشر الفعلي الأولي.

69 - ويُعتَرَف بالتكاليف المتكبدة لتطوير شفرة البرمجيات التي تعزز أو تعدل أو تنشئ قدرة إضافية للنظم المحلية القائمة وتفي بمعايير الاعتراف بالأصول غير الملموسة بوصفها أصولا برمجية غير ملموسة وتُهلَك على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للبرمجيات على أساس القسط الثابت. وتُستعرض الأعمار النافعة للأصول غير الملموسة من البرمجيات مرة في السنة على الأقل. ويعتَبَر أي تغير في العمر الإنتاجي، بما في ذلك التغيرات الناجمة عن هذه التحسينات، في المستقبل على أنه تغير في التقدير المحاسبي.

70 - وتقييمُ ما إذا كانت التكاليفُ المتكبدة عن دمج البرمجيات الخاضعة للسيطرة ووصلِها بالبرمجيات المستخدمة باعتبارها حلول خدمات مستوفيةً لمعايير الاعتراف اللازمة لرسملتها باعتبارها أصولا غير ملموسة من البرمجيات قد ينطوي على إجراء تقديرات رئيسية بشأن الطبيعة الدقيقة للتكاليف المتكبدة، بما في ذلك ما إذا كان يمكن قياس أصل منفصل بشكل موثوق.

الخصوم

الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

71 - الحسابات المستحقة الدفع هي خصوم مالية متكبدة لتسوية تكلفة إما السلع أو الخدمات التي اقتنتها المفوضية واستلمتها ووردت فواتير بشأنها من المورِّدين، أو تمثل المبالغ المستحقة للشركاء المنفِّذين لقاء الاتفاقات التي نفذها أولئك الشركاء. ويُعتَرَف أولا بالقيمة العادلة ثم تقاس، في حال الانطباق، بتكلفتها المهلكة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. ولما كانت الحسابات المستحقة الدفع للمفوضية تستحق عموما في غضون 12 شهرا، فإن أثر تطبيق معدّل الخصم غير جوهري، وتُطبَّق القيم الاسمية على الاعتراف الأولي والقياس اللاحق لأغراض المعيار المحاسبي الدولي 41.

72 - والمستحقات هي الالتزامات المالية المتعلقة بالسلع والخدمات، اعتبارا من تاريخ الإبلاغ، التي تلقتها المفوضية أو قُدِّمت إليها خلال السنة ولم يكن المورِّدون قد قدموا فواتير بها أو طالب بها الشركاء. وتشمل المستحقات الحصة المنفذة المقدرة من قيمة اتفاقات الشراكة عندما لا تكون تقارير الشركاء التي تؤكد التنفيذ قد جرى تقديمها أو تجهيزها.

الخصوم الأخرى

73 - تشمل الخصوم الأخرى أساسا الالتزامات المتعلقة برد الأموال في المستقبل، وبنودا أخرى متنوعة من قبيل المقبوضات النقدية التي لم يتقرر بعد تخصيصها لحساب بعينه. والتزامات ردّ الأموال في المستقبل مصممة على نحو مماثل للحسابات المستحقة الدفع والمستحقات وتسجَّل بقيمتها الاسمية، لأن أثر تطبيق معدّل الخصم غير جوهري.

استحقاقات الموظفين

74 - تعترف المفوضية بالفئات التالية من استحقاقات الموظفين:

(أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل التي يتعين تسويتها في غضون 12 شهرا من نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم فيها الموظفون الخدمة ذات الصلة؛

(ب) استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة؛

(ج) استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل؛

(د) استحقاقات إنهاء الخدمة.

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

75 - تشمل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل في المفوضية أساسا المرتبات والبدلات ذات الصلة بالمرتبات، واستحقاقات الموظفين عند تعيينهم أول الأمر، ومنح التعليم، والاستحقاقات الأخرى مثل الإجازة السنوية المدفوعة الأجر. وتقاس استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بقيمتها الاسمية.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

76 - تشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة في المفوضية خطط استحقاقات محدَّدة مثل الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنح الإعادة إلى الوطن.

77 - ويُعترف بالخصوم المتعلقة بهذه الاستحقاقات، فيما عدا تلك المتعلقة بصندوق المعاشات التقاعدية، بالقيمة الحالية للالتزامات المحددة للاستحقاقات في تاريخ الإبلاغ. ويقوم خبراء اكتواريون مستقلون بحساب الالتزامات الناشئة عن الاستحقاقات المحددة باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة. ويعترف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية الناجمة عن التغيرات في الافتراضات الاكتوارية مباشرة في حقوق الملكية.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

78 - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي إحدى المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يرتبط بذلك من استحقاقات أخرى للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة ممولَّة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية فيه للوكالات المتخصصة ولأي من المنظمات الدولية أو المنظمات الحكومية الدولية المشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

79 - وتُعرِّض الخطةُ المنظمات المشارِكة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشارِكة في صندوق المعاشات التقاعدية، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس ثابت وموثوق به لتوزيع الالتزام وأصول الخطة والتكاليف على فرادى المنظمات المشارِكة في الخطة. وليس بوسع المفوضية ولا صندوق المعاشات التقاعدية، شأنهما شأن المنظمات الأخرى المشتركة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية للمفوضية في التزام الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم، تتعامل المفوضية مع هذه الخطة على أنها خطة اشتراكات محددة وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي 39: استحقاقات الموظفين. ويعترف بمساهمات المفوضية في صندوق المعاشات التقاعدية خلال الفترة المالية باعتبارها مصروفات في بيان الأداء المالي.

استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل

80 - تشمل استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل المنح المقدمة للموظفين عند انتهاء الخدمة.

المخصصات والمصروفات الطارئة

81 - يُرصَد مخصصٌ ما عندما يقع على المفوضية التزام حالي قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث ماضية ويكون من المرجح أن تُلزَم المفوضية بتسوية الالتزام، ويمكن تقدير المبلغ على نحو موثوق. ويشكّل مبلغ المخصص المرصود أفضل تقدير لتدفق الموارد إلى الخارج الذي يُتوقع أن يكون لازما لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الإبلاغ. ويطبق معدل الخصم على المبلغ المقدر عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود جوهريا.

82 - ويفصح في الملاحظات على البيانات المالية عن الخصوم التي لا تستوفي معايير الاعتراف بها محاسبيا باعتبارها خصوما، حيث تقيد باعتبارها خصوما احتمالية، وذلك عندما يكون التأكد من وجود الخصم مرتهنا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع بصورة كلية لسيطرة المفوضية.

مقارنة الميزانية

83 - تصاغ ميزانية المفوضية على أساس نقدي معدل. وفي بيان الأداء المالي (البيان الثاني)، تصنف المصروفات وتدرج على أساس طبيعة المصروفات، في حين تصنف النفقات حسب قطاع العمليات في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس).

84 - وتستند ميزانية المفوضية إلى تقييم شامل لاحتياجات النازحين من المساعدة الإنسانية والحماية. ويجوز للمفوض السامي الموافقة على الميزانيات التكميلية في حالة عدم إمكانية تلبية الاحتياجات الجديدة بالكامل من الميزانية البرنامجية المعتمدة للمفوضية. ويتم الإبلاغ عن الميزانيات التكميلية في كل اجتماع لاحق للجنة الدائمة لكي تحيط اللجنة علماً بها.

85 - ويورد بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) الميزانية الأصلية ويقارن الميزانية النهائية بالمبالغ الفعلية على نفس أساس مبالغ الميزانية المقابلة. ونظرا إلى اختلاف الأساس المستخدم لإعداد الميزانية والبيانات المالية، تقدم الملاحظة 7 ما يلي: (أ) المقارنة بين المبالغ الفعلية المدرجة في الميزانية والمعروضة في البيان الخامس ومبالغ المصروفات الفعلية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعروضة في بيان الأداء المالي (البيان الثاني)؛ و (ب) تسوية الفرق بين موارد الميزانية الفعلية والنفقات مع حالات الزيادة/النقصان في النقدية المعروضة في بيان التدفقات النقدية (البيان الثالث).

الإبلاغ القطاعي

86 - وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 18: الإبلاغ القطاعي، تُعرَض البيانات المالية أيضا حسب القطاع. والقطاع هو نشاط مميز أو مجموعة أنشطة تُبَلَّغ المعلومات المالية الخاصة بها بصورة منفصلة لغرض تقييم أداء الكيان في السابق في تحقيق أهدافه وفي اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل.

87 - وتقوم المفوضية بالإبلاغ عن المعاملات الخاصة بكل قطاع خلال السنة، وعن الأرصدة المحتفظ بها في نهاية العام.

88 - وجرى تنظيم هيكل التقارير المالية الداخلية للمفوضية ليعكس المناطق السبع بالإضافة إلى المقر والبرامج العالمية بغرض تقييم الأداء في تحقيق أهداف المفوضية وفي اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل. وتعرض الملاحظة 8 جداول الإبلاغ القطاعي في المناطق والمقر.

89 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت الصناديق والحسابات الخاصة تشمل صندوق رأس المال المتداول للتبرعات، وصندوق استحقاقات الموظفين، وخطة التأمين الطبي، وصندوق أنشطة التمويل الذاتي.

العمليات المشتركة/أسطول الأمم المتحدة

90 - في عام 2022، وقّعت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي مذكرة تفاهم لإنشاء عملية مشتركة تهدف إلى توفير الحلول المتعلقة بالتنقل لمنظومة الأمم المتحدة، يشار إليها باسم أسطول الأمم المتحدة، بما في ذلك تأجير المركبات، وخدمات التأمين، والخدمات الأخرى ذات الصلة. وقد بدأت عمليات أسطول الأمم المتحدة في عام 2023. ولم تُنشأ خدمة أسطول الأمم المتحدة لتكون كيانا منفصلا ذا شخصية قانونية، وتديره وتموله المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي بشكل مشترك، حيث يقدم كل منهما نصف التمويل المقرر. وتعترف المفوضية بحصتها في أصول وخصوم أسطول الأمم المتحدة، وبإيراداتها ومصروفاتها المكتسبة أو المتكبدة بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي في إطار المعيار المحاسبي الدولي 37: الترتيبات المشتركة. وإن حصة المفوضية من صافي أصول ونتائج العمليات المشتركة لعام 2023 ليست جوهرية. وتُسجَّل النتائج والمركز المالي كعنصر من عناصر قطاع المقر في عام 2023.

المعايير المحاسبية الجديدة

91 - صدر في عام 2018 المعيار المحاسبي الدولي 41: الأدوات المالية، على أن يدخل حيز النفاذ اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022، وتم تأجيل ذلك لاحقا لمدة عام إلى 1 كانون الثاني/يناير 2023 من خلال الإعلان النهائي المعنون "كوفيد-19: تأجيل تواريخ بدء النفاذ"، الصادر في عام 2020. وأُعيد حساب صافي الأصول والخصوم الافتتاحية لعام 2023 لتعكس أثر الخصم في قياس التكلفة المهلكة للمساهمات الطويلة الأجل المستحقة القبض اللازمة نتيجة لاعتماد المعيار في عام 2023. وكانت النتيجة تغيير (تخفيض) بقيمة 42,9 مليون دولار في قياس المساهمات المخصصة المستحقة القبض في عام 2023، وإعادة حساب الرصيد الافتتاحي بمبلغ 46,8 مليون دولار. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى، يقتصر الأثر في البيانات المالية للمفوضية عند اعتمادها على الإقرارات الإضافية إذ إن الأثر المالي غير جوهري بالنسبة للنتائج والمركز المالي للمفوضية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

92 - وصدر في عام 2019 المعيار المحاسبي الدولي 42: الاستحقاقات الاجتماعية، على أن يدخل حيز النفاذ اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022، وتم تأجيل ذلك لاحقا لمدة عام إلى 1 كانون الثاني/يناير 2023 من خلال الإعلان النهائي المعنون "كوفيد-19: تأجيل تواريخ بدء النفاذ"، الصادر في عام 2020. ومن غير المتوقع أن يكون المعيار 42 قابلا للتطبيق على المفوضية في المستقبل المنظور.

93 - وصدر في كانون الثاني/يناير 2022 المعيار المحاسبي الدولي 43: عقود الإيجار، وسيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025. ويحل المعيار المحاسبي 43 محل المعيار المحاسبي 13 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عقود الإيجار، وينص على تطبيق نموذج حق الانتفاع بالنسبة للمستأجرين. ويجري حاليا تقييم أثره على المركز المالي للمفوضية عند اعتماده، بما في ذلك الأثر الناجم عن التعديلات المترتبة على ذلك في معايير أخرى. واستنادا إلى نموذج حق الاستخدام، وعند اعتماد المعيار الجديد وبعد انتهاء صلاحية أي أحكام انتقالية قد يكون من الممكن تطبيقها، سيلزم رسملة معظم عقود الإيجار المعتبرة مصروفات، مما يؤدي إلى ازدياد مبلغ الأصول المرسملة وتسجيل ما يتصل بذلك من خصوم متعلقة بالإيجار.

94 - وسيطبق المعيار المحاسبي الدولي 43 أيضا على إيرادات الإيجار، بما في ذلك الإيرادات التي تحصّل من العقود التي يبرمها أسطول الأمم المتحدة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تستفيد من خدماته. ولا تزال معاملة عقود الإيجار هذه بموجب المعيار المحاسبي 43 قيد التقييم.

95 - وصدر المعيار المحاسبي الدولي 44: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع والعمليات المتوقفة، في أيار/مايو 2022. ويتضمن هذا المعيار توجيهات بشأن المحاسبة المتعلقة بالأصول المحتفظ بها لأغراض البيع وبشأن شرطيْ عرض العمليات المتوقفة والإفصاح عنها، بما يتسق مع المعيار 5 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة. واعتماد المعيار إلزامي في السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025. وبالنظر إلى تعاريف ونطاق الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع، تشير التقديرات إلى أن الأثر على كل من الاعتراف والقياس ليس ذا أهمية بالنسبة للمفوضية. وسيكون أي تأثير للتغييرات في العرض والإفصاح رهنا بتحديد العمليات المتوقفة مستقبلا، بدءًا من 1 كانون الثاني/يناير 2025.

96 - وصدر المعيار المحاسبي الدولي 45: الممتلكات والمنشآت والمعدات، في أيار/مايو 2023 ويحل محلّ المعيار المحاسبي الدولي 17: الممتلكات والمنشآت والمعدات. ويلغي المعيار 45 استبعاد الممتلكات والمنشآت والمعدات التراثية من نطاق التطبيق، ويقدم إرشادات بشأن التطبيق والتنفيذ فيما يخص أصول البنية التحتية، ويلتقط الآثار الناجمة عن المعيار 46 على صعيد القياس فيما يتصل بالممتلكات والمنشآت والمعدات. وسيُقيّم أثر المعيار 45 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2025.

97 - وصدر المعيار المحاسبي الدولي 46: القياس، في أيار/مايو 2023 وهو مستند إلى المعيار 13 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي: قياس القيمة العادلة، مع إضافة عناصر خاصة بالقطاع العام، بما في ذلك اتّخاذ القيمة التشغيلية الحالية أساسا للقياس. واعتماد المعيار إلزامي للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2026. وسيُقيّم أثر المعيار المحاسبي 46 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/ يناير 2025. ولا يُتوقّع أن يؤدي اعتماد المعيار 46 إلى تغيير الخيار المعتمد من قبل المفوضية فيما يتصل بالسياسة المحاسبية التي يتم في إطارها تطبيق نموذج التكلفة الأصلية على الأصول الملموسة وغير الملموسة.

98 - وفي آذار/مارس 2023، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار المحاسبي الدولي 47: الإيرادات، والمعيار المحاسبي الدولي 48: مصروفات التحويل، وتاريخ النفاذ لكل منهما هو 1 كانون الثاني/يناير 2026. ويحل المعيار المحاسبي 47 محل المعيار المحاسبي الدولي 9 : الإيراد من المعاملات التبادلية؛ والمعيار المحاسبي الدولي 11: عقود الإنشاء؛ والمعيار المحاسبي الدولي 23: الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)، لإنشاء معيار موحد ووحيد للإيرادات. وينطبق المعيار المحاسبي الدولي 48 على المعالجة المحاسبية لكافة المصروفات تقريبا التي تتكبدها المفوضية من خلال الشركاء المنفذين.

99 - ويجري حاليا تقييم أثر كل من المعيار 47 والمعيار 48.

100 - واستنادا إلى التقييمات الأولية، من المرجح أن يكون أثر المعيار 47 على المعالجة المحاسبية التي تتبعها المفوضية فيما يتعلق بالتبرعات المخصصة أثرا كبيرا. وبموجب المعيار 23 الحالي، تعترف المفوضية إلى حد كبير بجميع التبرعات باعتبارها إيرادات غير تبادلية عند التوقيع على الاتفاق المتعلق

بالمساهمات ذي الصلة. وبموجب المعيار 47، سيتعين على المفوضية أن تسجل الإيرادات المتأتية من المساهمات غير المخصصة على أساس المقبوضات النقدية والإيرادات المتأتية من التبرعات المخصصة عندما (أو بينما) يتم الوفاء على النحو الواجب بأي التزامات امتثال محددة بموجب ترتيبات ملزمة، وبأي التزامات قابلة للإنفاذ ناشئة عن تبرعات مخصصة أخرى. والتزامات الامتثال والالتزامات القابلة للإنفاذ، على النحو المعرف في المعيار 47، هي مفاهيم تتسق عموما مع توقعات المانحين واستحقاقاتهم بموجب العديد من اتفاقات التبرعات المخصصة الهامة على المستوى الفردي. ومن المتوقع، عند تطبيق المعيار 47، أن يؤدي تغير نهج الاعتراف بالإيرادات إلى تحول كبير في توقيت الاعتراف بحصة كبيرة من إيرادات المفوضية المتأتية من التبرعات المخصصة، إذ سيتغير من سنة التوقيع على الاتفاق المتعلق بالمساهمات إلى السنة (أو السنوات) اللاحقة التي تُخصَّص الأموال لها، وإلى الوقت الذي تفي فيه المفوضية بالالتزامات ذات الصلة.

101 - ولا يتوقع أن يكون أثر المعيار 48 على المعالجة المحاسبية المتعلقة في المفوضية بمصروفات الشركاء المنفذين كبيرا، لأنه في ظل غياب توجيهات محددة متعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل نشر المعيار 48، جرى تقييم المعالجة المحاسبية الحالية التي تتبعها المفوضية إزاء مصروفات الشركاء المنفذين مبدئيا على أنها متوائمة عموما مع النهج المحاسبي الوارد في المعيار 48.

102 - وقد صدر المعيار المحاسبي الدولي 49: خطة الاستحقاق التقاعدي، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، ويتماشى مع المعيار المحاسبي الدولي 26: المحاسبة والإبلاغ في خطط الاستحقاق التقاعدي. ويحدد متطلبات المحاسبة والإبلاغ لخطط الاستحقاق التقاعدي في القطاع العام. ويتعيّن على أي خطة استحقاق تقاعدي تُعدّ البيانات المالية وتعرضها استناداً إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق أن تطبّق المعيار 49. ولا يتناول هذا المعيار الأشكال الأخرى لاستحقاقات العمل، مثل استحقاقات إنهاء الخدمة أو خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. واعتماد المعيار إلزامي للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2026. ولا يُتوقع أن يخلف المعيار 49 أي أثر على البيانات المالية للمفوضية.

الملاحظة 3
الأصول والخصوم

3-1 النقدية ومكافئات النقدية

الجدول 3-1-1
موجز النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022* (أعيد تصنيفها)[أ]
النقدية ومكافئات النقدية		
الأرصدة المصرفية والنقدية للمقر	438 000	684 618
الأرصدة المصرفية والنقدية للمكاتب الميدانية	367 420	290 251
الودائع القصيرة الأجل	1 207 444	1 242 529

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022* (أعيد تصنيفها)[أ]
الاستثمارات في صناديق سوق النقد	5 470	90 050
مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل	**2 018 333**	**2 307 447**

(أ) في عام 2023، أعيد تصنيف الودائع لأجل وصناديق سوق النقد التي تقل مدتها الأصلية عن ثلاثة أشهر من استثمارات إلى نقدية مكافئات النقدية. وأعيد أيضا تصنيف المبالغ المقارنة للسنة السابقة وفقا لذلك. وتفي الاستثمارات في صناديق سوق النقد بمعايير التصنيف باعتبارها نقدية ومكافئات النقدية.

103 - ويُحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الصرف الفوري في صورة نقدية وفي حسابات مصرفية. وتكون الأرصدة المودعة في حسابات الودائع القصيرة الأجل وصناديق سوق المال متاحة في خلال مهلة قصيرة وتفي بمعايير التصنيف باعتبارها نقدية ومكافئات النقدية.

104 - ويبين الجدول 3-1-2 الأغراض التي يُحتفظ لأجلها بالنقدية ومكافئات النقدية.

الجدول 3-1-2

تخصيص النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (أعيد تصنيفها)*
الأرصدة النقدية والمصرفية		
التشغيلية	694 840	870 050
صندوق الموظفين الفنيين المبتدئين	10 579	9 208
الأرصدة النقدية والمصرفية التشغيلية	**705 419**	**879 258**
صندوق رأس المال المتداول للتبرعات	100 000	95 610
الأرصدة النقدية والمصرفية غير التشغيلية	**100 000**	**95 610**
مجموع الأرصدة النقدية والمصرفية	**805 419**	**974 868**
الودائع والاستثمارات القصيرة الأجل		
صندوق استحقاقات الموظفين	877 269	737 680
خطة التأمين الصحي	73 593	69 581
صندوق أنشطة التمويل الذاتي	222 810	201 246
التشغيلية	39 242	324 072
مجموع الودائع والاستثمارات القصيرة الأجل	**1 212 914**	**1 332 579**
وتشمل:		
التشغيلية	744 661	1 203 330
غير التشغيلية	1 273 672	1 104 117
مجموع النقدية ومكافئات النقدية	**2 018 333**	**2 307 447**

الجدول 3-1-3

مركز العملات الأجنبية للنقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

عملة الحيازة	*المركز في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*ارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*	*انخفاض سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*
دولار الولايات المتحدة	1 735 378	–	–
اليورو	57 127	(5 193)	5 713
الشلن الأوغندي	19 331	(1 757)	1 933
فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لدول غرب أفريقيا	13 164	(1 197)	1 316
الجنيه السوداني	12 240	(1 113)	1 224
عملات أخرى	181 093	(16 463)	18 109
مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات	**2 018 333**	**(25 723)**	**28 295**

105 - يُحتَفَظ بالنقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل أساسا بدولارات الولايات المتحدة. ويبين الجدول 3-1-3 الأثر على الفائض أو العجز إذا شهد الدولار ارتفاعا أو تراجعا بنسبة 10 في المائة، على أساس غير متماثل، مع إبقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، مقارنة بأسعار الصرف السائدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الجدول 3-1-4

التصنيفات الائتمانية للنقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التصنيفات الائتمانية[أ]	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الودائع القصيرة الأجل	Prime-1	1 207 444	1 242 529
النقدية - فئات أخرى		805 419	974 868
وتشمل:	Prime-1	605 917	799 637
	Prime-2	27 244	22 372
	Prime-3	39 088	21 201
	غير مصنفة/ غير معروفة	133 170	131 657
مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل		**2 012 863**	**2 217 397**
الاستثمارات القصيرة الأجل			
صناديق سوق النقد	Aaa	5 470	90 050

	التصنيفات الائتمانية[أ]	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
مجموع الاستثمارات		**5 470**	**90 050**
مجموع النقدية ومكافئات النقدية		**2 018 333**	**2 307 447**

(أ) تراوحت التصنيفات الطويلة الأجل لصناديق سوق النقد والودائع قصيرة الأجل بين Aa3 و A1 في عامي 2023 و 2022. وفيما يتعلق بالنقدية – فئات أخرى، تستند التصنيفات إلى تصنيفات مجموعة البنوك المجمعة والتصنيفات الطويلة الأجل التي تتراوح بين تصنيفي Aa 1 و Baa 3 في عامي 2022 و 2023. وتتمتع الجهات المصدرة المصنفة على أنها Prime-1 أو Prime-2 أو Prime-3 بقدرة متفوقة أو قوية أو مقبولة على سداد التزامات الديون القصيرة الأجل، على التوالي، بناء على تعريفات التصنيف القصير الأجل لوكالة موديز (Moody's).

106 - ويخفَّف من مخاطر الائتمان المتعلقة بالنقدية ومكافئات النقدية من خلال الاحتفاظ بالأرصدة لدى عدد كبير من الأطراف المقابلة.

3-2 المساهمات المستحقة القبض

107 - يرد في الجدولين التاليين موجز لتشكيل المساهمات المستحقة القبض حسب فئة الجهة المانحة (الجدول 3-2-1) وسنة الاستحقاق (الجدول 3-2-2).

الجدول 3-2-1

تحليل صافي المساهمات المستحقة القبض حسب فئة الجهات المانحة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
المساهمات المستحقة القبض المتداولة		
الحكومات	847 264	933 205
مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها	84 015	63 742
المنظمات الحكومية الدولية الأخرى	194 926	169 073
الجهات المانحة الخاصة	131 438	97 959
المساهمات المستحقة القبض المتداولة قبل رصد المخصص	**1 257 643**	**1 263 979**
المخصص المرصود للحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها	(9 930)	(6 348)
مجموع المساهمات المستحقة القبض المتداولة	**1 247 714**	**1 257 631**
المساهمات المستحقة القبض غير المتداولة		
الحكومات	593 704	678 630
مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها	10 340	15 074
المنظمات الحكومية الدولية الأخرى	41 460	51 580
الجهات المانحة الخاصة	20 127	7 475
مجموع المساهمات المستحقة القبض غير المتداولة قبل الخصم	**665 631**	**752 760**
خصم المبالغ المستحقة القبض غير المتداولة (المعيار المحاسبي 41)	(42 935)	–
صافي المساهمات المستحقة القبض	**1 870 409**	**2 010 391**

الجدول 3-2-2

موجز المساهمات المستحقة القبض حسب سنة الاستحقاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

سنة الاستحقاق	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*النسبة المئوية*	*سنة الاستحقاق*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*النسبة المئوية*
سنة 2022 والسنوات السابقة	53 969	2,9	سنة 2021 والسنوات السابقة	9 346	0,5
2023	197 774	10,6	2022	211 532	10,5
2024	995 970	53,2	2023	1 036 753	51,6
مجموع المساهمات المستحقة القبض المتداولة	**1 247 713**	**66,7**		**1 257 631**	**62,6**
2025	479 821	25,6	2024	338 381	16,8
2026	156 280	8,4	2025	323 181	16,1
2027	29 530	1,6	2026	90 925	4,5
2028	–	–	2027	272	0,0
مجموع المساهمات المستحقة القبض غير المتداولة قبل الخصم	**665 631**	**35,6**		**752 760**	**37,4**
خصم المبالغ المستحقة القبض غير المتداولة	(42 935)	(2,3)		–	–
مجموع المساهمات المستحقة القبض	**1 870 409**	**100,0**		**2 010 391**	**100,0**

108 - تُعامل المساهمات المستحقة القبض باعتبارها أصولا مالية لأغراض المعيار 41، وتُقاس المساهمات المستحقة القبض غير المتداولة بالتكلفة المهلكة عن طريق خصم قيمتها الاسمية من قيمتها في التاريخ المقدر للمقبوضات النقدية المقبلة باستخدام سعر الفائدة المطبق لحق السحب الخاص للبنك الدولي. وتقاس المساهمات المستحقة القبض بالتكلفة المهلكة بصرف النظر عن عدم استيفاء متطلبات التخصيص المتعلقة بالجهات المانحة حتى الآن، وقد يكون تاريخ استلام الأموال رهنا بتوقيت استيفاء متطلبات التخصيص في المستقبل.

109 - ويُعزى أثر خصم المساهمات المستحقة القبض غير المتداولة مقابل التكلفة المهلكة إلى تطبيق المعيار 41 اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2023. وتتضمن إيرادات الفوائد إهلاك المبالغ المستحقة القبض بعد إعادة الحساب في ذلك التاريخ حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. انظر الملاحظة 5-3.

110 - وكانت حركة المخصص المرصود للحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها خلال عام 2023 على النحو التالي:

الجدول 3-2-3

التغير في المخصص المرصود للحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*عمليات الشطب*	*الزيادة*	*(النقصان)*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*
المخصص المرصود للحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها	6 348	–	3 630	(48)	9 930

111 - وتُعرض المساهمات المستحقة القبض بعد خصم المخصصات للحسابات المستحقة القبض التي فات موعد استحقاقها والتي تتوافر أدلة موضوعية على أن المبالغ قد اضمحلت قيمتها. وتمثل المبالغ المستحقة القبض المضمحلة القيمة مطالبات متنازع عليها ولا تشير إلى مخاطر ائتمانية.

الجدول 3-2-4

تقادم المساهمات المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساهمات المستحقة القبض	*إجمالي المبلغ الاسمي*	*المخصصات المرصودة (اضمحلال القيمة)*	*صافي المبلغ الاسمي*
لم تكن متأخرة السداد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	1 661 603	(3)	1 661 600
متأخرة السداد أقل من 12 شهرا	198 144	(369)	197 775
متأخرة السداد أكثر من 12 شهرا	63 527	(9 558)	53 969
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل الخصم	**1 923 274**	**(9 930)**	**1 913 344**

الجدول 3-2-5

مجموع المساهمات المستحقة القبض حسب العملات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المساهمات المستحقة القبض حسب العملات	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*ارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*	*انخفاض سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*
دولار الولايات المتحدة	631 308	–	–
اليورو	536 969	(48 815)	53 697
الكرونة الدانمركية	256 897	(23 354)	25 690
الكرونة السويدية	199 952	(18 178)	19 995
عملات أخرى	288 218	(26 202)	28 822
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل الخصم	**1 913 344**	**(116 549)**	**128 204**

112 - المساهمات المستحقة القبض مقومة إلى حد كبير بدولارات الولايات المتحدة واليورو والكرونة الدانمركية والكرونة السويدية. ويبين الجدول 3-2-5 الأثر على الفائض/(العجز) بسبب التغيرات في القيمة المكافئة بالدولار للمساهمات إذا شهد الدولار ارتفاعا أو تراجعا بنسبة 10 في المائة، على أساس غير متماثل، مع إبقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، مقارنة بأسعار الصرف السارية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الجدول 3-2-6

مجموع المساهمات المستحقة القبض حسب التعرض لمخاطر الائتمان

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
التصنيفات الائتمانية للحكومات[أ]		
Aaa-Aa3	1 338 875	1 435 415
A1-A3	81 573	159 625
Baa1-Baa3	15 792	9 798
Ba1-B3	1 392	743
Caa-Ca	2 000	2 000
غير مصنفة	1 337	4 399
مجموع المساهمات الحكومية المستحقة القبض	**1 440 969**	**1 611 981**
المنظمات الحكومية الدولية	236 386	220 600
مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها	94 355	78 724
الجهات المانحة الخاصة	151 564	105 434
المساهمات المستحقة القبض قبل رصد المخصص	**1 923 274**	**2 016 739**
المخصص المرصود للحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها	(9 930)	(6 348)
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل الخصم	**1 913 344**	**2 010 391**

(أ) تصنيفات وكالة موديز.

113 - تُسَجَّل المساهمات المستحقة القبض أساسا استنادا إلى التبرعات المعلنة الواردة والمقبولة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية. ويبين الجدول 3-2-6 التعرض للمخاطر حسب التصنيف الائتماني لصافي المساهمات المستحقة القبض من الحكومات. والتصنيفات الائتمانية المماثلة المنطبقة على المساهمات الأخرى المستحقة القبض ليست متوفرة في الحال. وتخفف مخاطر الائتمان على التبرعات المستحقة القبض بفعل عدم إبرام التزامات مالية ناشئة عن اتفاقات متعلقة بالمساهمات عموما إلا بعد تلقي التمويل المتأتي من المساهمات ذات الصلة.

3-3 المخزونات

114 - يتم تسجيل التوزيع أو الاستهلاك الداخلي للمخزون باعتباره مصروفات في بيان الأداء المالي تحت بند التوزيعات إما للشركاء (الملاحظة 6-1) أو للمستفيدين (الملاحظة 6-4)، أو - عند استهلاكه داخليًا - تحت بند المعدات واللوازم ذات الصلة (الملاحظة 6-7). ويمكن أيضًا نقل المخزونات المخصصة للاستخدام الداخلي طويل الأجل إلى بند الممتلكات والمنشآت والمعدات (الملاحظة 3-5).

115 - ويبين الجدولان التاليان تكوين رصيد المخزونات في نهاية السنة (الجدول 3-3-1) وتسوية تغييرات المخزونات خلال السنة (الجدول 3-3-2).

الجدول 3-3-1

موجز المخزونات حسب النوع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نوع المخزونات	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (أعيد تصنيفها)*[أ]
اللوازم والملابس الطبية والخاصة بالنظافة الصحية	11 321	22 593
اللوازم المنزلية	186 335	225 743
الخيام	89 834	109 752
مواد التشييد وما يتصل بها من معدات	12 078	8 134
الأغذية الأساسية	364	479
اللوازم والمعدات الأخرى	143 477	114 494
أثناء المرور العابر وغيره	46 115	–
الأصول المحتفظ بها للتوزيع	–	2 021
المجموع الفرعي	**489 523**	**483 214**
مخصوما منه: المخصص المرصود لتقييم المخزونات	(64 517)	(18 589)
مجموع المخزونات[ب]	**425 005**	**464 625**

(أ) في عام 2023، تم تحديث تصنيف المخزون حسب النوع. وأعيد تصنيف مبالغ السنة السابقة من أجل المقارنة مع التصنيف الحالي,

(ب) في عام 2023، نفذت المفوضية نظامًا جديدًا لإدارة المخزون في إطار تنفيذ بنيتها التحتية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات المالية وسلسلة الإمداد. وقد يسّر تنفيذ النظام الجديد توحيد منهجية تقييم المخزون باستخدام متوسط التكلفة المرجح لجميع مواقع مستودعات المفوضية بغية تحقيق الامتثال الكامل للمعيار المحاسبي 12. وقبل التغيير، كانت التكلفة الفعلية للوحدة تُستخدم لتحديد التكاليف في بعض المواقع، وكان متوسط التكلفة يستخدم في مواقع أخرى. ولم يكن من الممكن عمليا إعادة حساب قيم المخزون لعام 2022 باتباع نفس المنهجية المستخدمة لحساب متوسط التكلفة المطبقة في عام 2023. ومع ذلك، ونظرًا لأسس التقييم المتشابهة جدا ومتوسط فترات الاحتفاظ القصيرة نسبيًا لمعظم بنود المخزون، فمن غير المتوقع أن يؤدي التغيير في الاستخدام المستمر لمتوسط التكلفة في عام 2023 إلى تغييرات كبيرة في تقييمات المخزون بمرور الوقت. ولم يسفر الانتقال إلى حساب متوسط التكلفة عن أي إعادة حساب لقيمة المخزون في تاريخ تحويل النظام في عام 2023.

116 - وفي نهاية السنة، بلغت القيمة الإجمالية لأصناف المخزون لدى المفوضية 425,0 مليون دولار كقيمة صافية بعد خصم المخصصات المرصودة لتقييم المخزونات. ويعادل هذا المبلغ قيمة المخزون الموزع على مدى حوالي 12 شهرا في عام 2023 (حوالي 12 أشهر في عام 2022).

117 - وقبل التصرف في الأصول المستخدمة سابقا والمحتفظ بها لتوزيعها على الشركاء، يعاد تصنيفها من فئة الممتلكات والمنشآت والمعدات إلى فئة المخزون (انظر الجدول 5-3-1).

الجدول 3-3-2

الحركة في المخزون

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تسوية المخزون	*2023*	*2022 (أعيد تصنيفه)*[أ]
المخزون الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير	464 625	300 376
تكلفة السلع المشتراة[ب]	397 830	598 214
تكلفة السلع الموزعة	(435 183)	(451 255)
التحويلات (إلى)/من الممتلكات والمنشآت والمعدات	23 504	–
التسويات الأخرى[ج]	20 158	22 802
التغير في المخصص المرصود لتقييم المخزون	(45 929)	(5 513)
المخزون الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر	**425 005**	**464 625**

(أ) حيثما كان ذلك ممكنًا عمليًا، تُعرض أرصدة المخزون في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 والتحركات للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 لكفالة إمكانية المقارنة مع عرض عام 2023. انظر أيضا حاشية الجدول 3-3-1 أعلاه.

(ب) يشمل المساهمات العينية والمستهلكات.

(ج) تتألف التسويات الأخرى أساسا من 16,8 مليون دولار لتعكس الاعتراف الأولي في عام 2023 بالبنود المتتبّعة المنخفضة القيمة المتاحة في مواقع المستودعات الخاضعة للرقابة. وهذه البنود المتتبّعة المنخفضة القيمة، قُيِّدت باعتبارها مصروفات لدى شرائها. واعتبارًا من عام 2023، عندما تسلَّم هذه البنود إلى مستودع خاضع للرقابة، يتم احتسابها باعتبارها مخزونا إلى أن توزَّع خارجيًا وتدرج باعتبارها مصروفات وفقًا لذلك، أو تُوضع قيد الاستخدام، وعندها تحوَّل إلى ممتلكات ومنشآت ومعدات وتُستهلك على الفور. ولم يكن من الممكن عمليا تحديد الأثر على أرصدة المخزون الافتتاحية للاعتراف الأولي بما تشمله هذه الأرصدة من عناصر ربما كانت متاحة في 1 كانون الثاني/يناير 2023. وتتألف التسوية المعادِلة من تصويبات متنوعة في المخزون (3,4 ملايين دولار).

الجدول 3-3-3

التغير في المخصص المرصود لتقييم المخزونات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*الزيادة/(النقصان)*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
المخصص المرصود لتقييم المخزونات	18 589	45 929	64 517

118 - ويعكس المخصص المرصود لتقييم المخزونات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 حالات اضمحلال القيمة ريثما يتم توضيح التباينات المحتملة في الكميات المسجلة التي حُددت أثناء التحقق المادي (26,6 مليون دولار)، وفي تسويات القيمة لبنود المخزون التي انتهت مدة صلاحيتها (16,2 مليون دولار)، وفي الأرصدة المنقولة بين المستودعات لفترات طويلة (6,7 ملايين دولار)، وفي الأرصدة المنقولة المتأخرة من الموردين (2,8 مليون دولار)، وفي اضمحلال قيمة المركبات المحتفظ بها في المستودعات لأكثر من 12 شهرًا في انتظار نشرها (1,9 مليون دولار). وفي عام 2023، تعرضت مستودعات المفوضية في السودان للنهب. ونتيجة لذلك، سُجل مخصص اضمحلال إضافي للقيمة قدره 10,4 ملايين دولار أمريكي ريثما يتم التحقق بشكل نهائي من الخسائر. ومن المتوقع أن يغطي التأمين جزءاً كبيراً من الخسائر النهائية. انظر الملاحظة 9-4، الأصول الاحتمالية.

3-4 الأصول المتداولة الأخرى

الجدول 3-4

موجز الأصول المتداولة الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (أعيد تصنيفها)*[أ]
المبالغ المدفوعة مسبقا للموردين التجاريين والشركاء وغيرهم	424 131	227 127
المبالغ المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة	47 149	27 545
المبالغ المستحقة القبض من الشركاء المنفذين	5 228	–
المبالغ المستحقة القبض من ضريبة القيمة المضافة	37 930	41 482
السلف المقدمة إلى الموظفين	58 384	19 000
الأصول الأخرى	11 188	7 435
المجموع الفرعي	**584 009**	**322 588**
مخصوما منه: المخصص المرصود للأصول المتداولة الأخرى	(12 435)	(23 691)
مجموع الأصول المتداولة الأخرى	**571 574**	**298 897**

(أ) أعيد تصنيف أرصدة الفترة السابقة ضمن الأصول المتداولة الأخرى لزيادة إمكانية المقارنة مع المبالغ التي جرى الإبلاغ عنها في عام 2023. وتُعرض الآن المبالغ التي أُفصح عنها سابقًا في فئة منفصلة للودائع لدى الموردين، تحت بند المبالغ المدفوعة مسبقا للموردين التجاريين والشركاء وغيرهم، إذ لم يعد هناك أي أساس جوهري للتمييز بين الفئتين المعروضتين سابقًا.

119 - المبالغ المدفوعة مسبقا (على سبيل المثال بموجب اتفاقات الشراكة التنفيذية، ولمقدمي الخدمات المالية بموجب ترتيبات المساعدة النقدية ولمالكي العقارات مقابل الإيجار) هي مدفوعات مقدمة قبل توفير السلع أو الخدمات من الموردين التجاريين والشركاء والتي لم تُجهَّز بعدُ ما يتعلق بها من المطالبات النهائية للموردين والشركاء.

120 - وفي عام 2023، تشمل المبالغ المدفوعة مسبقا 328,6 مليون دولار (2022: 113,7 مليون دولار) لأنشطة الشركاء المنفذين التي ستنفذ خلال الفترة التي لم تُجهز لها بعدُ التقارير التي تؤكد هذه الأنشطة (انظر الملاحظة 6-1). وتعزى الزيادة عن عام 2022 إلى التأخير في تجهيز التقارير أثناء تغييرات النظام.

121 - وبناءً على التجربة السابقة، فإن المبالغ المقدمة باعتبارها مدفوعات مسبقة والتي من المتوقع تأكيدها - ريثما تجهَّز تقارير الشركاء - باعتبارها مصروفات للشركاء المنفذين في عام 2023 تُسجَّل بوصفها خصوما مستحقة. وتتاح المبالغ المدفوعة مسبقا المتعلقة بأنشطة الشركاء لعام 2023 عند اكتمال تجهيز التقرير السنوي للشركاء. انظر الملاحظتين 6-1. و 6-7. وتتاح الخصوم المستحقة بالتزامن مع تجهيز المصروفات الفعلية المبلغ عنها.

122 - وبالإضافة إلى المبالغ المدفوعة مسبقا لأنشطة عام 2023 التي لم يبلغ عنها أو تجهز بشكل كامل، تشمل المبالغ المدفوعة مسبقا للشركاء المنفذين 10,6 ملايين دولار لما عدده 17 مشروعا مُدد فيها تقديم الخدمات حتى عام 2024 (2022: 43,2 مليون دولار لما عدده 96 مشروعا ممددا) و 3,1 ملايين دولار من الدفعات الأولى لمشروعين من المقرر تنفيذهما في عام 2024 (2022: 70,5 مليون دولار لما عدده 267 مشروعا جديدا).

123 - وتشكل المبالغ المستحقة القبض من الشركاء المنفذين مبالغ مستحقة من هؤلاء الشركاء تتعلق بالأنشطة الموافق عليها أساسا ولكن لم تنفذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير أو فترة سابقة.

124 - ووصلت المبالغ المدفوعة مسبقا لمقدمي الخدمات المالية للمساعدة النقدية التي لم تقدم بعد للمستفيدين النهائيين، بعد خصم عمليات التسليم المقدرة التي لم يبلغ عنها مقدمو الخدمات المالية بعد، إلى 47,1 مليون دولار. وتتعلق المبالغ الأخرى المدفوعة مسبقا وقيمتها 48,1 مليون دولار إلى حد كبير بالموردين التجاريين.

125 - وتتألف سلف الموظفين في المقام الأول من منح التعليم وإعانات الإيجار ومصروفات السفر والمصروفات الطبية والمرتبات وغيرها من استحقاقات الموظفين.

126 - ويغطي المبلغ المخصص للأصول المتداولة الأخرى أساسا مبالغ ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض من عدد محدود من البلدان المضيفة حيث يتم السعي إلى استعادة المبالغ ولكن ذلك لا يتحقق.

5-3 الممتلكات والمنشآت والمعدات

127 - تشمل فئات الأصول الرئيسية للممتلكات والمنشآت والمعدات الأراضي والمباني، والتعديلات والتحسينات الكبرى المدخلة على الممتلكات، والمركبات الآلية والمولدات الكهربائية والحواسيب، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

128 - وأعيد تصنيف الأصول المحتفظ بها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 لأغراض التوزيع على الشركاء لتصبح ضمن فئة المخزون (انظر الجدول 3-3-1).

الجدول 3-5-1

الممتلكات والمنشآت والمعدات في عام 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأراضي والمباني	*التعديلات والتحسينات الكبرى*	*المركبات الآلية*	*المولدات الكهربائية*	*الحواسيب ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية*	*المعدات الأخرى*	*المجموع*
التكلفة/التقييم							
الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2023	32 287	25 338	354 682	55 144	155 375	19 742	642 568
إضافات – مشتراة	1 463	459	31 772	7 117	24 488	2 039	67 338
إضافات – مساهمات عينية	564	–	–	–	5	–	569
صافي عمليات التحويل (إلى)/من المخزون	–	–	(20 167)	(2 598)	(365)	(375)	(23 505)
التسويات الأخرى	–	(574)	(1 576)	221	(71)	–	(2 000)
الأصول التي جرى التصرف فيها[أ]	(165)	–	(43 003)	(11 052)	(3 206)	(3 021)	(60 447)
الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**34 149**	**25 223**	**321 708**	**48 832**	**176 226**	**18 384**	**624 522**
الاستهلاك المتراكم							
الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2023	(28 361)	(8 967)	(164 318)	(37 948)	(149 199)	(19 125)	(407 918)
عمليات التحويل وإعادة التصنيف	–	–	(2 096)	(984)	(1 218)	4 844	546
الأصول التي جرى التصرف فيها[أ]	165	–	28 018	6 564	3 333	1 218	39 298
مصروفات الاستهلاك للسنة[ب]	(1 832)	(1 891)	(29 155)	(5 605)	(20 888)	(2 230)	(61 601)
اضمحلال القيمة	–	–	(4 051)	(371)	(160)	(70)	(4 652)
الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**(30 028)**	**(10 858)**	**(171 602)**	**(38 344)**	**(168 131)**	**(15 363)**	**(434 326)**
صافي القيمة الدفترية							
الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2023	3 926	16 371	190 364	17 196	6 176	617	234 650
الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**4 121**	**14 365**	**150 106**	**10 488**	**8 095**	**3 021**	**190 196**

(أ) شملت عمليات التصرف أصولا محولة إلى شركاء بقيمة دفترية صافية قدرها 11,8 ملايين دولار.

(ب) خلال عام 2023 وقبل بدء الاستهلاك، أعيد تصنيف البنود التي تبلغ تكلفتها الإجمالية 28,3 مليون دولار والتي كانت تحتسب في البداية باعتبارها أصولا مضافة للفترة التي سُلمت فيها إلى مواقع مستودعات المفوضية باعتبارها مخزونا ريثما توزع خارجيا أو توضع قيد الاستخدام في حال توزيعها داخليا. وبعد التغيير في المعالجة المحاسبية، تُحتسب البنود التي تم شراؤها واستلامها في مواقع المخزون باعتبارها مخزونا ريثما يحدَّد استخدامها النهائي، إما لتكون أصولا ثابتة أو لتُطرح للتوزيع.

الجدول 3-5-2

الممتلكات والمنشآت والمعدات في عام 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأراضي والمباني	*التعديلات والتحسينات الكبرى*	*المركبات الآلية*	*المولدات الكهربائية*	*الحواسيب ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية*	*المعدات الأخرى*	*المجموع (أعيد تصنيفه)*[أ]
التكلفة/التقييم							
الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2022	28 203	19 956	339 007	45 829	128 128	24 215	585 338
إضافات – مشتراة	3 682	5 382	49 459	11 610	27 084	3 650	100 867
إضافات – مساهمات عينية	–	–	–	126	74	–	200
عمليات التحويل داخليا/(خارجيا) وإعادة التصنيف	402	–	3 387	2 486	1 580	(7 453)	402
الأصول المحتفظ بها للتوزيع	–	–	(1 932)	(303)	15	109	(2 111)
الأصول التي جرى التصرف فيها[ب]	–	–	(35 239)	(4 604)	(1 506)	(779)	(42 128)
الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**32 287**	**25 338**	**354 682**	**55 144**	**155 375**	**19 742**	**642 568**
الاستهلاك المتراكم							
الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2022	(24 274)	(7 139)	(162 277)	(36 333)	(123 607)	(17 233)	(370 863)
الأصول المحتفظ بها للتوزيع	–	–	201	87	(6)	55	337
الأصول التي جرى التصرف فيها[ب]	–	–	24 845	3 126	1 154	535	29 660
مصروفات الاستهلاك للسنة	(4 087)	(1 828)	(25 913)	(4 828)	(26 740)	(2 482)	(65 878)
اضمحلال القيمة	–	–	(1 174)	–	–	–	(1 174)
الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**(28 361)**	**(8 967)**	**(164 318)**	**(37 948)**	**(149 199)**	**(19 125)**	**(407 918)**
صافي القيمة الدفترية							
الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2022	3 929	12 817	176 730	9 496	4 521	6 982	214 475
الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**3 926**	**16 371**	**190 364**	**17 196**	**6 176**	**617**	**234 650**

(أ) أعيد حساب الأرصدة الافتتاحية لتشمل التكلفة التاريخية والاستهلاك المتراكم المعادِل بمبلغ مساوٍ للبنود المتتبّعة المنخفضة القيمة. وفي السابق كانت هذه البنود تُحسب باعتبارها مصروفات في وقت الشراء دون أن تُحتسب وتدار باعتبارها أصولا ثابتة. وتعكس أرصدة عام 2022 أيضًا عمليات إعادة تصنيف طفيفة بين فئات الأصول لتعكس بشكل أفضل طبيعة البنود ذات الصلة. وبالمثل، تُعرض الأصول التي كانت قيد النقل في نهاية السنة ولكنها خاضعة بالفعل لسيطرة المفوضية باعتبارها إضافات إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات في عام 2023 بدلاً من معادلتها مقابل أرصدة الحسابات المستحقة الدفع ذات الصلة في انتظار التسليم. وتشمل الأصول المضافة أصولاً بقيمة 0,4 مليون دولار قيد النقل جرت معادلتها سابقاً مقابل أرصدة الحسابات المستحقة الدفع ذات الصلة في انتظار التسليم. انظر أيضا الملاحظة 3-7.

(ب) شملت عمليات التصرف أصولا محولة إلى شركاء بقيمة دفترية صافية قدرها 9,3 ملايين دولار.

3-6 الأصول غير الملموسة

الجدول 3-6-1

التحركات في الأصول غير الملموسة في عام 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأصول غير الملموسة قيد الاستحداث	*الرخص والبرمجيات وغيرها*	*المجموع في عام 2023*
التكلفة			
الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2023	–	65 975	65 975
إضافات – مشتراة	–	–	–
إضافات – مساهمات عينية	–	–	–
الأصول التي جرى التصرف بها	–	(41 255)	(41 255)
أصناف جرى تحويلها إلى خدمة	–	–	–
الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023		**24 720**	**24 720**
الإهلاك المتراكم			
الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2023	–	(41 879)	(41 879)
الأصول التي جرى التصرف بها	–	36 443	36 443
مصروفات الإهلاك للسنة	–	(18 075)	(18 075)
الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**–**	**(23 511)**	**(23 511)**
صافي القيمة الدفترية			
الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2023	–	24 096	24 096
الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**–**	**1 209**	**1 209**

الجدول 3-6-2

التحركات في الأصول غير الملموسة في عام 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأصول غير الملموسة قيد الاستحداث	*الرخص والبرمجيات وغيرها*	*المجموع لعام 2022*
التكلفة			
الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2022	–	59 489	59 489
إضافات – مشتراة	4 716	–	4 716
الأصول التي جرى التصرف بها	–	1 771	1 771
التسويات الأخرى	–	–	–
أصناف جرى تحويلها إلى خدمة	(4 716)	4 716	–
الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**–**	**65 975**	**65 975**

	الأصول غير الملموسة قيد الاستحداث	*الرخص والبرمجيات وغيرها*	*المجموع لعام 2022*
الإهلاك المتراكم			
الرصيد الافتتاحي 1 كانون الثاني/يناير 2022	–	**(31 032)**	**(31 032)**
الأصول التي جرى التصرف بها	–	–	–
مصروفات الإهلاك للسنة	–	(10 847)	(10 847)
الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	–	**(41 879)**	**(41 879)**
صافي القيمة الدفترية			
الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2022	–	28 457	28 457
الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	–	**24 096**	**24 096**

129 - وتمثل الرخص والبرمجيات وغيرها أساسا رخص البرمجيات المقتناة وتكاليف التطوير المتكبدة فيما يخص البرمجيات المستخدمة بالفعل. وتهلك تكلفة اقتناء الرخص والبرمجيات على مدى فترة الترخيص أو حق الاستخدام أو خلال ثلاث سنوات، أيهما أقصر. وتهلك تكلفة التطوير الداخلي للبرمجيات على مدى خمس سنوات اعتبارا من تاريخ بدء الاستخدام.

130 - وخلال عام 2023، لم تسجل أي رسملة جديدة للأصول غير الملموسة المستحدثة داخلياً حيث واصلت المفوضية تحولها من نشر البرمجيات الخاضعة للتحكم في الموقع إلى البرمجيات بوصفها خدمة. وبالتالي، سُحبت القيم المتبقية للحلول المحلية القديمة مع صافي القيمة الدفترية المتبقية للعناصر المتبقية من البرمجيات المحلية التي لم تعد متميزة وقابلة للقياس بشكل موثوق. وألغي الاعتراف بأصول غير ملموسة تتعلق ببرمجيات ذات قيمة دفترية إجمالية صافية قدرها 4,8 ملايين دولار في عام 2023.

3-7 الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

الجدول 3-7-1

تحليل الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (أعيد حسابه[أ] وأعيد تصنيفها)[ب]*
الحسابات المستحقة الدفع		
الموردون التجاريون وغيرهم من الموردين	125 711	111 100
الشركاء المنفذون	23 868	75 965
كيانات الأمم المتحدة	7 913	35 270
مجموع الحسابات المستحقة الدفع	**157 492**	**222 335**
المستحقات	444 299	115 988
الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات	**601 791**	**338 323**

(أ) أعيد حساب رصيد المستحقات للفترة السابقة لأنه اعتبارًا من عام 2023، لم تعد أقساط التأمين الصحي التي يدفعها المشاركون في خطة التأمين الطبي تُعرض باعتبارها عنصرا من إيرادات أخرى. وبدلاً من ذلك، ولكي تعكس أقساطُ المشاركين على نحو أفضل طبيعة التمويل المقدم، فإنها تزيد من الخصوم المستحقة المتاحة لتغطية المطالبات الطبية غير المجهزة. ويتاح أي فائض من هذا الالتزام المستحق عند انتهاء فترة المطالبة السارية بغية الحد من تكلفة التأمين الصحي – التكلفة الجارية المبينة تحت بند تكاليف الموظفين (الملاحظة 6–2). ويتمثل أثر هذا التغيير في خفض الإيرادات الأخرى والمستحقات ورصيد الأموال المتعلقة بخطة التأمين الصحي بمبلغ قدره 4,2 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر أيضًا الملاحظتين 3–13 و 5–4).

(ب) أعيد تصنيف المبالغ المقارنة للفترة السابقة لكفالة إمكانية المقارنة مع عرض عام 2023 على النحو التالي: أعيد تصنيف مبلغ 5,4 ملايين دولار من الأرصدة التي احتُسبت سابقًا باعتبارها خصوما متداولة أخرى إلى الحسابات المستحقة الدفع ليعكس طبيعة الالتزامات بشكل أفضل. انظر أيضا الملاحظة 3–9. ونظرًا لتغير طرأ على المحاسبة عن الأصول قيد النقل وتم تنفيذه في عام 2023، فإن الإضافات إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات التي تم الحصول عليها ولكنها لا تزال قيد النقل في نهاية العام لم تعد تعادل أرصدة الحسابات المستحقة الدفع ذات الصلة في انتظار التسليم. وبدلاً من ذلك، تُحتسب هذه البنود قيد النقل باعتبارها إضافة إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات عندما تتولى المفوضية السيطرة على الأصول. وأعيد تصنيف أرصدة الأصول قيد النقل للسنة السابقة البالغة 0,4 مليون دولار لتكون إضافات إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات وفقًا لذلك. انظر أيضا الملاحظة 3–5.

131 – وتتعلق الحسابات المستحقة الدفع للموردين التجاريين وغيرهم من الموردين أساسا بالمبالغ المستحق دفعها مقابل السلع والخدمات التي استلمت المفوضية فواتيرها.

132 – وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للشركاء المنفذين المدفوعات المستحقة بموجب اتفاقات مبرمة مع أولئك الشركاء مقابل خدمات مقدمة.

133 – وكانت التأخيرات في تجهيز التقارير الواردة من الشركاء أثناء تنفيذ النظم الجديدة سببا رئيسيا لكون المستحقات البالغة 444,3 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 تشمل مبلغًا أكبر من المعتاد قدره 291,1 مليون دولار من المصروفات المقدرة للشركاء المنفذين التي لم يتم الإبلاغ عنها وتجهيزها بعد، وبالتالي لم يتم تعويضها بعد مقابل المدفوعات المسبقة ذات الصلة التي سددت للشركاء البالغة 328,6 مليون دولار. انظر الملاحظتين 3–4 و 6 –1.

134 – وتمثل جميع المستحقات المتبقية إلى حد كبير الخصوم المتعلقة بتكلفة السلع والخدمات التي تلقتها المفوضية أو قُدمت إليها خلال السنة ولم يكن الموردون قد قدموا فواتير بها في تاريخ الإبلاغ.

الجدول 3–7–2

مركز العملات للحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المركز في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*ارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*	*انخفاض سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*
دولار الولايات المتحدة	459 933	–	–
اليورو	35 672	3 243	(3 567)
الزلوتي البولندي	11 616	1 056	(1 162)
فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لدول وسط أفريقيا	11 024	1 002	(1 102)

	المركز في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*ارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*	*انخفاض سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*
الليو المولدوفي	10 883	989	(1 088)
عملات أخرى	72 663	6 606	(7 266)
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات	**601 791**	**12 896**	**(14 186)**

135 - تُقوَّم الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات بدولارات الولايات المتحدة أساسا. ويبين الجدول 3-7-2 الأثر على الفائض/(العجز) إذا شهد الدولار ارتفاعا أو تراجعا بنسبة 10 في المائة، على أساس غير متماثل، مع إبقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، مقارنة بأسعار الصرف السائدة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023.

3-8 الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

الجدول 3-8-1

تحليل الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين		
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	916 438	833 927
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	143 120	131 577
الإجازة السنوية	125 971	120 740
المرتبات واستحقاقات الموظفين الأخرى	27 801	32 376
الاستحقاقات الأخرى عند نهاية الخدمة	4 367	2 674
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**1 217 696**	**1 121 294**
التشكيل		
المتداولة	175 615	173 574
غير المتداولة	1 042 081	947 720
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**1 217 696**	**1 121 294**

136 - يتاح التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في شكل عضوية مستمرة في جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة، وهي خطة تأمين يديرها مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أو عن طريق خطة التأمين الصحي للموظفين المعينين محليا والمتقاعدين الذين عملوا في مراكز محددة خارج المقر ومعاليهم المستحقين.

137 - وتحسب خصوم الإجازات السنوية على ضوء الرصيد غير المستخدم من الإجازات السنوية. ويحق للموظفين الذين يتركون الخدمة أن يتقاضوا تعويضا عن أي أيام غير مستخدمة من إجازاتهم السنوية بحيث

لا يتجاوز ذلك حدا مقررا مسبقا. ويمكن للموظفين العاملين أيضا أن ينقلوا رصيد إجازاتهم غير المستخدم إلى السنة التقويمية المقبلة، حتى نفس الحد.

138 - وتشمل المرتبات واستحقاقات الموظفين الأخرى استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل مثل العلاوات في المرتبات والأجور الناجمة عن تنقيح جداول المرتبات، وإجازة زيارة الوطن، ومنح التعليم، والاستحقاقات الأخرى.

التقييم الاكتواري لخصوم ما بعد انتهاء الخدمة

139 - يتولى خبير اكتواري مستقل حساب الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن. وعموما ما يجري تقييم كامل كل عامين وتقييم مرحّل للفترة الانتقالية. وفي عام 2023، أجري تقييم مرحّل. ويرد فيما يلي موجز للافتراضات الاكتوارية:

الافتراضات المستخدمة في تقييم خصوم ما بعد انتهاء الخدمة

معدل الخصم	2,84 في المائة (2022: 3,41 في المائة) - تخصم التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بمعدلات الخصم الفوري لسندات الشركات ذات الجودة العالية الواجبة الدفع بكل عملة رئيسية ملائمة لذلك الاستحقاق. ويمثل السعر المفصح عنه متوسطا مرجحا لأسعار الخصم لثلاث عملات رئيسية: دولار الولايات المتحدة واليورو والفرنك السويسري. وتتسق معدلات الخصم المرجعية الأساسية مع تلك المعدلات التي أوصى بها الخبراء ووافقت كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة على استخدامها. ويقدر متوسط مدة الالتزامات بمدة 24 سنة بالنسبة للمشتركين في خطة جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة و 26 سنة بالنسبة للمشتركين في خطة التأمين الطبي.
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	
تضخم تكاليف الرعاية الصحية	1,76 في المائة (2022: 1,84 في المائة) - المتوسط المرجح لاتجاه معدلات تكاليف الرعاية الصحية المقدر لسداد المطالبات بدولار الولايات المتحدة واليورو والفرنك السويسري. وتتسق الافتراضات الأساسية لمعدل التضخم الخاصة بعملات محددة مع الافتراضات التي أوصى بها الخبراء ووافقت كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة على استخدامها.
عامل العمر في سن 65 عاما في حساب تكلفة الرعاية الصحية	915 4 دولارا (2022: 915 4 دولارا) - يشير عامل العمر في سن 65 عاما إلى التكلفة النسبية للرعاية الصحية لمتقاعد عادي من المفوضية مقارنة بكل 000 1 دولار من التكلفة لموظف عادي في الخدمة الفعلية. وتحدد عوامل العمر المطبقة على كل فئة عمرية بمستويات الرعاية المستهلكة وفروق التكلفة التي تحدث بين مكان وفترة الخدمة الفعلية ومستويات التقاعد. ويتوقع أن تُتكبد معظم تكاليف مطالبات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في أوروبا، وأساسا بالفرنك السويسري واليورو.

الافتراضات المستخدمة في تقييم خصوم ما بعد انتهاء الخدمة	
	ويؤدي الجمع بين افتراضات تضخم تكاليف الرعاية الصحية وعوامل العمر الخاصة بالمفوضية إلى خصوم تأمين صحي بعد انتهاء الخدمة تتناسب مع خصائص موظفي المفوضية المعنيين وأنماط مطالبات المتقاعدين المتعلقة بالرعاية الصحية.
معدل الخصم الإعادة إلى الوطن والشحن	4,52 في المائة (2022: 5,16 في المائة) – تحسب استحقاقات الإعادة إلى الوطن بدولار الولايات المتحدة. ويخصم التدفق النقدي المتوقع كل عام بمعدل الخصم الفوري لسندات الشركات ذات الجودة العالية الواجبة الدفع بدولار الولايات المتحدة الملائم لذلك الاستحقاق. ويمثل معدل الخصم السعر المكافئ الوحيد الذي ينتج نفس القيمة الحالية المخفضة. ويقدر متوسط مدة الالتزامات بفترة 7 سنوات فيما يتعلق بمنح الإعادة إلى الوطن و 9 سنوات فيما يتعلق بتكاليف السفر والشحن.
المعدل المتوقع لزيادة المرتبات	2,1 في المائة (2022: 2,20 في المائة)

الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

الجدول 3-8-2
مقارنة إجمالي وصافي الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
إجمالي الخصوم المستحقة	1 337 405	1 220 811
التعويض من اشتراكات الموظفين المتقاعدين	(420 967)	(386 884)
صافي الخصوم في 31 كانون الأول/ديسمبر	**916 438**	**833 927**

140 - تمثل الخصوم المستحقة الجزء المكتسب بالفعل الذي تراكم من القيمة الحالية للاستحقاقات منذ تاريخ التحاق الموظف بالخدمة المؤهلة وحتى تاريخ التقييم. ويمكن أن تشمل الفترة الإجمالية للخدمة المؤهلة فترات سابقة غير مستمرة. وتصبح استحقاقات الموظف العامل مكتملة تماما حين يبلغ ذلك الموظف التاريخ الذي يستوفي فيه تماما شرط الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة. وتحسب الخصوم باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة، حيث تحسب استحقاقات كل مشترك عند استحقاقها، مع مراعاة القاعدة المستخدمة في توزيع الاستحقاقات في هذه الخطة. ومع استمرار المتقاعدين في دفع اشتراكاتهم في الخطة، تخفَّض الخصوم الإجمالية بالقيمة الحالية للاشتراكات المتوقعة التي يدفعها المشتركون بعد التقاعد لتعكس صافي الخصوم.

141 - ويعرض الجدول التالي تسوية المطابقة بين الرصيدين الافتتاحي والختامي للخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة:

الجدول 3-8-3

التغيير في الالتزام المتعلق باستحقاقات محددة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*2023*	*2022*
الالتزامات المحددة الاستحقاقات في 1 كانون الثاني/يناير	833 927	1 200 464
تكلفة الخدمة للسنة	35 715	64 403
تكلفة الفائدة للسنة	28 262	19 292
الاستحقاقات المدفوعة (مخصوما منها اشتراكات المشتركين)	(8 904)	(6 676)
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية	27 438	(443 556)
الالتزامات المحددة الاستحقاقات في 31 كانون الأول/ديسمبر	**916 438**	**833 927**

142 - ويُعترف بتكاليف الخدمة والفوائد كمصروفات في بيان الأداء المالي (البيان الثاني). وبلغت المصروفات المعترف بها في عام 2023 ما مقداره 64,0 مليون دولار (83,7 مليون دولار في عام 2022) على النحو المفصل في الملاحظة 6-2.

143 - ويُعترف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية بشكل مباشر كقيود دائنة على حساب الاحتياطيات أو كقيود مدينة له. ويُعزى صافي الخسارة الاكتوارية البالغة 27,4 مليون دولار في عام 2023 إلى التغيرات في الافتراضات المالية منذ عام 2022، ولا سيما انخفاض معدلات الخصم (46,9 مليون دولار) والتغيرات في الافتراضات الديموغرافية (1,8 مليون دولار)، ويقابله تأثير معدل التضخم في قطاع الخدمات الطبية (21,3 مليون دولار). ويبين تحليل الحساسية أدناه مدى تأثير التغيرات الصغيرة في النسبة المئوية في الافتراضات الرئيسية على النفقات والخصوم.

144 - وخصصت المفوضية أموالا فيما يتعلق بخصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عن الخدمة السابقة (3 في المائة من صافي المرتب الأساسي لجميع الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة) ومن أجل تغطية تكاليف السنة الجارية (الخدمة والفوائد). وبلغ مجموع المبلغ الممول حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 ما مقداره 706,6 ملايين دولار (584,8 مليون دولار في عام 2022) (انظر أيضا الملاحظة 3-14). ولا يحتفظ بالمبالغ الممولة في صندوق استئماني منفصل قانونا عن المفوضية، وهي من ثم لا تعتبر أصولا خاصة بالخطة لأغراض المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الجدول 3-8-4

التزامات غير ممولة متعلقة باستحقاقات محددة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
التزامات متعلقة باستحقاقات محددة	**916 438**	**833 927**
ممولة	(706 557)	(584 836)
التزامات غير ممولة متعلقة باستحقاقات محددة	**209 881**	**249 091**

145 - وتقدر مساهمة المفوضية في عام 2024 في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بمبلغ 70,2 مليون دولار.

تحليل الحساسية

146 - استنادا إلى الافتراضات الاكتوارية المستخدمة، يعرض الجدول 3-8-5 الأثر المترتب على الزيادة أو النقصان بمقدار نقطة مئوية واحدة في الاتجاه المفترض لمعدل التكاليف الطبية ومعدل الخصم فيما يلي: (أ) مجموع تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفوائد لعام 2023؛ (ب) الالتزامات المتراكمة من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الجدول 3-8-5

تحليل الحساسية - التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	تكلفة الخدمة وتكلفة الفائدة	*الالتزامات المتراكمة من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة*
أثر التغيير في الافتراضات الرئيسية		
معدلات الخصم:		
زيادة بنقطة مئوية واحدة	(14 981)	(190 154)
نقصان بنقطة مئوية واحدة	24 522	259 644
صافي التكاليف الطبية الدورية بعد انتهاء الخدمة:		
زيادة بنقطة مئوية واحدة	27 043	259 325
نقصان بنقطة مئوية واحدة	(18 637)	(193 208)
عامل السن:		
زيادة بنقطة مئوية واحدة بعد سن 65	22 505	273 600
نقصان بنقطة مئوية واحدة بعد سن 65	(21 345)	(196 768)

استحقاقات الإعادة إلى الوطن

147 - وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، يحق للموظفين من الفئة الفنية، وسائر الموظفين المعنيين، الحصول على منح الإعادة إلى الوطن وما يتصل بها من تكاليف الانتقال لدى انتهاء خدمتهم بالمنظمة، وذلك على أساس عدد سنوات الخدمة. وبلغت الخصوم المحددة اكتواريا المستحقة فيما يتعلق باستحقاقات منحة الإعادة إلى الوطن والسفر المرتبط بها 143,1 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (131,6 مليون دولار في عام 2022)، وذلك على النحو المبين في الجدول 3-8-6.

الجدول 3-8-6

الخصوم المستحقة المتعلقة بالإعادة إلى الوطن حسب النوع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
منحة الإعادة إلى الوطن	87 656	78 738
السفر والشحن	55 464	52 839
الخصوم في 31 كانون الأول/ديسمبر	**143 120**	**131 577**

148 - وتمثل الخصوم المستحقة الجزء المكتسب بالفعل من القيمة الحالية لاستحقاقات الإعادة إلى الوطن.

149 - ويعرض الجدول 3-8-7 تسوية المطابقة بين الرصيدين الافتتاحي والختامي للخصوم المتعلقة بالإعادة إلى الوطن.

الجدول 3-8-7

ترحيل بيانات الخصوم المتعلقة بالإعادة إلى الوطن

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

منحة الإعادة إلى الوطن والسفر المرتبط بها	*2023*	*2022*
صافي الالتزام في 1 كانون الثاني/يناير	131 577	144 640
تكلفة الخدمة للسنة	6 230	7 324
تكلفة الفائدة للسنة	6 359	3 333
الاستحقاقات المدفوعة	(6 049)	(4 867)
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية	5 002	(18 852)
مجموع الالتزامات في 31 كانون الأول/ديسمبر	**143 120**	**131 577**

150 - ويُعترف بمجموع تكلفة الخدمة وتكلفة الفائدة للسنة الحالية في إطار المصروفات في بيان الأداء المالي (البيان الثاني). وفيما يتعلق بعام 2023، بلغت المصروفات المعترف بها 12,6 مليون دولار (10,7 ملايين دولار في عام 2022). ويبين تحليل الحساسية أدناه مدى تأثير التغيرات الصغيرة في النسبة المئوية في الافتراضات الرئيسية على النفقات والخصوم.

151 - ويُعتَرَف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية بشكل مباشر كقيود دائنة على حساب الاحتياطيات أو كقيود مدينة له. ويُعزى صافي الخسارة الاكتوارية البالغة 5,0 ملايين دولار في عام 2023 إلى التغيرات في الافتراضات المالية، ولا سيما الزيادة في معدل الخصم المكافئ الوحيد (6,2 ملايين دولار)، وتقابله مكاسب اكتوارية قدرها 1,0 مليون دولار بسبب التغيرات في الافتراضات المالية الأخرى (معدل زيادة المرتبات ومعدل التضخم) والتغيرات في الافتراضات الديموغرافية (0,2 مليون دولار).

الجدول 3-8-8

حالة تمويل الخصوم المتعلقة بالإعادة إلى الوطن

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

منحة الإعادة إلى الوطن والسفر المرتبط بها	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
مجموع الالتزامات	**143 120**	**131 577**
ممولة	(40 734)	(29 430)
الالتزامات غير الممولة	**102 386**	**102 147**

152 - وتُقدَّر مساهمة المفوضية في عام 2024 في استحقاقات الإعادة إلى الوطن بمبلغ 12,3 مليون دولار.

تحليل الحساسية

153 - استنادا إلى الافتراضات الاكتوارية المستخدمة، يعرض الجدول 3-8-9 الأثر المترتب على الزيادة أو النقصان بمقدار نقطة مئوية واحدة في تضخم المرتبات ومعدل الخصم فيما يلي: (أ) مجموع تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة لعام 2023؛ (ب) الالتزامات المتراكمة من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الجدول 3-8-9

تحليل الحساسية - منحة الإعادة إلى الوطن والسفر المرتبط بها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	مجموع تكلفة الخدمة وتكلفة الفائدة	*الالتزامات المتراكمة من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة*
تضخم المرتبات:		
زيادة بنقطة مئوية واحدة	1 239	7 188
نقصان بنقطة مئوية واحدة	(1 065)	(6 390)
معدلات الخصم:		
زيادة بنقطة مئوية واحدة	(1 245)	(10 614)
نقصان بنقطة مئوية واحدة	1 457	12 223

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

154 - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي إحدى المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يرتبط بذلك من استحقاقات أخرى للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة ممولة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشارِكة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

155 - وتُعرِّض الخطةُ المنظمات المشارِكة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشارِكة في صندوق المعاشات التقاعدية، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس ثابت وموثوق به لتوزيع الالتزام وأصول الخطة والتكاليف على فرادى المنظمات المشارِكة في الخطة. ولا يتسنى للمفوضية ولا لصندوق المعاشات التقاعدية تحديد الحصة التناسبية للمفوضية في الالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بها بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية، شأنهما في ذلك شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق. ومن ثم، تعاملت المفوضية مع هذه الخطة على أنها خطة اشتراكات محددة وفقا لمتطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويعترف بمساهمات المنظمة في صندوق المعاشات التقاعدية خلال الفترة المالية باعتبارها مصروفات في بيان الأداء المالي.

156 - وينص النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية على أن يُجري مجلس صندوق المعاشات التقاعدية تقييما اكتواريا للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل يقوم به الخبير الاكتواري الاستشاري. وتتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات في إجراء تقييم اكتواري باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة مرة كل سنتين. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول صندوق المعاشات الحالية وأصوله المقدّرة في المستقبل كافية للوفاء بالخصوم المترتبة بذمته.

157 - وتتكون الالتزامات المالية للمفوضية تجاه صندوق المعاشات التقاعدية من الاشتراكات المقررة عليها، وفق المعدل الذي تُحدده الجمعية العامة (يبلغ حاليا 7,9 في المائة للمشتركين و 15,8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، إضافة إلى حصتها في أي مبالغ تُدفع لسدّ أي عجز اكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تُسدَّد مدفوعات لتغطية مثل هذا العجز إلا إذا قررت الجمعية العامة العمل بالأحكام الواردة في المادة 26 ومتى قررت ذلك، بعد أن يتقرر وجود ضرورة تقتضي سداد مدفوعات تغطية العجز بناء على تقييم لمدى الكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعها كلٌ منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

158 - وأُنجز آخر تقييم اكتواري للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويجري الاضطلاع حاليا بالتقييم لتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ورحّل الصندوق بيانات الاشتراكات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 واستخدمها في بياناته المالية لعام 2022.

159 - وأسفر التقييم الاكتواري الذي أُجري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى تحقيق نسبة تمويل للخصوم الاكتوارية من الأصول الاكتوارية بلغت 117,0 في المائة. وبلغت النسبة الممولة 158,2 في المائة عندما لم يؤخذ النظام الحالي لتسويات المعاشات التقاعدية في الحسبان.

160 - وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى أنه لا يوجد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ما يستوجب تسديد مدفوعات لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، لأن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد لجأت إلى تطبيق الأحكام الواردة في المادة 26.

161 - وفي حال اللجوء إلى المادة 26 بسبب عجز اكتواري، سواء أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء العضوية في صندوق المعاشات التقاعدية، سيُستند في تحديد المدفوعات لتغطية العجز المطلوبة من كل منظمة من المنظمات الأعضاء إلى نسبة مساهمات تلك المنظمة العضو في مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق في السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق خلال الأعوام الثلاثة السابقة (2020 و 2021 و 2022) ما قدره 937,7 8 مليون دولار، ساهمت المفوضية بنسبة 8 في المائة منها.

162 - وخلال عام 2023، بلغت الاشتراكات التي دفعتها المفوضية إلى الصندوق ما قدره 297,7 مليون دولار (2022: 267,3 مليون دولار). وتبلغ قيمة المساهمات المتوقعة المستحقة في عام 2024 حوالي 310 ملايين دولار.

163 - ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة، بناء على توصية بالإيجاب من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقا حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ إنهاء العضوية تُخصَّص حصرا لصالح موظفيها الذين كانوا مشتركين في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقا لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس الصندوق هذا المبلغ على أساس تقييم اكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يشمل المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة عن الخصوم.

164 - ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعة سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويُقدم في كل عام تقريرا عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق وإلى الجمعية العامة. وينشر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع عليها في موقعه الشبكي www.unjspf.org.

9-3 الخصوم المتداولة الأخرى

165 - تشمل الخصوم المتداولة الأخرى مختلف المبالغ المستقطعة من المرتبات لأطراف ثالثة والمساهمات التي تلقتها المفوضية قبل وضع الصيغة النهائية للاتفاقات مع الجهات المانحة. وعند إبرام تلك الاتفاقات، يُعترَف بتلك المبالغ بوصفها إيرادات.

الجدول 3-9

الخصوم المتداولة الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
مبالغ أخرى مستحقة الدفع	54 425	4 315
المساهمات التي لم تبرم بشأنها اتفاقات بعد	801	998
مجموع الخصوم المتداولة الأخرى	**55 226**	**5 313**

(أ) أعيد تصنيف المبالغ المقارنة للفترة السابقة. وعلى وجه التحديد، أعيد تصنيف مبلغ 5,8 ملايين دولار كان يدرج سابقا تحت بند الخصوم المتداولة الأخرى إلى حسابات مستحقة الدفع، وذلك لإظهار طبيعة الخصوم على نحو أفضل. وانظر أيضا الملاحظة 3-7.

166 - وتشمل المبالغ الأخرى المستحقة الدفع البالغة 54,4 مليون دولار في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023 النقدية الواردة والمتوقع تمريرها إلى جهات أخرى منفذة لبرامج الأمم المتحدة المشتركة (28,1 مليون دولار)، والمقبوضات النقدية التي لم يتقرر بعد تخصيصها لحساب بعينه (7,9 ملايين دولار)، والأرصدة المتبقية التي لم يتم تخصيصها بعد بسبب إعادة التنظيم الجارية لأرصدة الحسابات بعد تغيير النظام المحاسبي في عام 2023 (3,6 ملايين دولار)، وأرصدة أخرى متنوعة مستحقة الدفع (14,8 مليون دولار). ومن المتوقع إعادة تصنيف أرصدة المقاصة المتبقية غير المجهزة إلى حسابات مستحقة الدفع واستحقاقات أو استخدامها كخصم من المبالغ المستحقة الدفع تدريجيا خلال عام 2024.

3-10 المخصصات

الجدول 3-10

المخصصات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
نوع المخصص		
مخصصات متعلقة بمبالغ مردودة للجهات المتبرِّعة	91	-
المطالبات القانونية	719	5 526
فئات أخرى	94	94
مجموع المخصصات	**903**	**5 620**
ومنها:		
المتداولة	810	5 526
غير المتداولة	94	94
مجموع المخصصات	**903**	**5 620**

167 - تمثل المخصَّصات المرصودة للمطالبات القانونية حالات يكون فيها الدفع محتملا، ويمكن تقدير مبلغ المطالبة بالتسوية على نحو موثوق. والمفوضية طرفٌ في منازعات تجارية جارية مع عدد قليل من المورّدين بشأن الكميات التي وفّروها والأسعار التي طبَّقوها. وتجري مفاوضات بشأن هذه المنازعات ويمكن تسويتها في نهاية المطاف عن طريق التحكيم، علما بأن النتائج غير مؤكدة. وتُدرج التكلفة الإضافية المقدّرة لتسوية الاتفاقات في التحكيم ضمن المخصَّصات المرصودة للمطالبات القانونية.

3-11 أرصدة الصناديق والاحتياطيات المتراكمة

الجدول 3-11

أرصدة الصناديق والاحتياطيات المتراكمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام*	*1 كانون الثاني/ يناير 2023*	*الفائض/ (العجز)*	*التحويل إلى الداخل/ (الخارج)*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*
صندوق البرامج السنوية						
صندوق البرامج السنوية بدون الاحتياطيات	3 792 700	(46 770)	3 745 930	(775 790)	78 178	3 048 318
الاحتياطي التشغيلي	10 000	-	10 000	-	-	10 000
مجموع صندوق البرامج السنوية	**3 802 700**	**(46 770)**	**3 755 930**	**(775 790)**	**78 178**	**3 058 318**
صندوق الميزانية العادية للأمم المتحدة	42 183	-	42 183	-	4 993	47 175
صندوق الموظفين الفنيين المبتدئين	9 217	-	9 217	1 362	-	10 579
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات المتراكمة	**3 854 100**	**(46 770)**	**3 807 330**	**(774 428)**	**83 171**	**3 116 073**

168 - تمثل أرصدة الصناديق القسط غير المنفق من المساهمات التي سُجلت كإيرادات والتي يُعتزم استخدامها لتغطية الاحتياجات التشغيلية المقبلة للمنظمة. وكان صندوق المشاريع يقدم له في السابق تقرير منفصل ولكنه يدرَج الآن ضمن صندوق البرامج السنوية. وأعيد بيان الأرصدة الافتتاحية وفقا لذلك.

169 - ويُستخدم الاحتياطي التشغيلي لتوفير مساعدات للاجئين والعائدين والمشردين وعديمي الجنسية لم يُرصد لها اعتماد في البرامج التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية. ويحتفظ في هذا الاحتياطي برصيد لا يقل عن 10 ملايين دولار عن طريق تجديد موارده من صندوق رأس المال المتداول للتبرعات.

3-12 صندوق رأس المال المتداول للتبرعات

170 - يموَّل صندوق رأس المال المتداول للتبرعات من الوفورات المتحققة من برامج السنوات السابقة والتبرعات والإيرادات الأخرى. ويستخدم لضمان الالتزامات والمدفوعات ريثما يتم تحصيل التبرعات المعلنة وفيما يتعلق بالأنشطة المدرة للدخل للمفوضية.

الجدول 3-12

صندوق رأس المال المتداول للتبرعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*الفائض/ (العجز)*	*التحويل إلى الداخل/(الخارج)*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*
صندوق رأس المال المتداول للتبرعات	100 000	123 536	(123 536)	100 000

3-13 خطة التأمين الصحي

الجدول 3-13

التغييرات في خطة التأمين الصحي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بعد إعادة الحساب)[أ]	*الفائض/ (العجز)*	*التحويل إلى الداخل/(الخارج)*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*
خطة التأمين الصحي	65 417	8 176	–	73 593

(أ) نتيجة للتغيير في المعالجة المحاسبية للأقساط التي يدفعها المشاركون في خطة التأمين الطبي، أُعيد حساب الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وانظر أيضا الملاحظة 5-4.

171 - أنشأت الجمعية العامة، في دورتها الحادية والأربعين، خطة التأمين الصحي وفقا للبند 6-2 من النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة. وتموَّل الخطة عن طريق أقساط الاشتراكات المحصلة من الموظفين والمساهمات المتناسبة المقدمة من المفوضية، فضلا عن إيرادات الفوائد. وتشمل المصروفات المطالبات التي تُجهز خلال السنة وما يرتبط بها من مصروفات إدارية. وتقتصر التغطية بموجب الخطة على موظفي فئة الخدمات العامة والموظفين الفنيين الوطنيين والمتقاعدين المؤهلين الذين انتُدبوا أصلا للعمل في مراكز عمل معينة خارج المقر.

3-14 صندوق استحقاقات الموظفين

الجدول 3-14-1

التغييرات في صندوق استحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*الفائض/ (العجز)*	*المكاسب/ (الخسائر) الاكتوارية*	*التحويل إلى الداخل/(الخارج)*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*
صندوق استحقاقات الموظفين	(351 238)	31 046	(32 440)	40 365	(312 267)

الجدول 3-14-2

تحليل صندوق استحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*		
	الخصوم	*التمويل*	*صافي رصيد الصندوق*	*الخصوم*	*التمويل*	*صافي رصيد الصندوق*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	(916 438)	706 557	(209 881)	(833 927)	584 836	(249 091)
العودة إلى الوطن	(143 120)	40 734	(102 386)	(131 577)	29 430	(102 147)
الإجازة السنوية	(125 971)	125 971	–	(120 740)	120 740	–
الاستحقاقات الأخرى عند نهاية الخدمة	(4 367)	4 367	–	(2 674)	2 674	–
المجموع	**(1 189 896)**	**877 629**	**(312 267)**	**(1 088 918)**	**737 680**	**(351 238)**

172 - أُنشئ صندوق استحقاقات الموظفين لتسجيل المعاملات المتصلة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد. وتقتضي القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي أن تسجل الأصول والخصوم المالية المرتبطة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد في صندوق استحقاقات الموظفين (A/AC.96/503/Rev.12، القاعدة 414-3). ولذلك، يُعرض عجز التمويل مقارنة بالخصوم ذات الصلة البالغة 312,3 مليون دولار (351,2 مليون دولار في عام 2022) في صدر بيان المركز المالي بوصفه الرصيد الصافي (العجز) لصندوق استحقاقات الموظفين. وترى إدارة المفوضية أن هذا العرض يمثل خروجا ضروريا عن متطلبات الفقرة 95 من المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عرض البيانات المالية، على النحو المسموح به في الظروف الاستثنائية الواردة في الفقرة 31 من المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويفصَح في الجدول 3-14-2 عن كامل المعلومات المطلوبة للامتثال لمتطلبات العرض الواردة في الفقرتين 32 و 95 من المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال التحديد المنفصل للتمويل البالغ 877,3 مليون دولار (737,7 مليون دولار في عام 2022) والخصوم ذات الصلة البالغة 189,9 1 مليون دولار (088,9 1 مليون دولار في عام 2022). وعلى الرغم من أن صافي رصيد الصندوق يمثل عجز التمويل مقارنة بالخصوم ذات الصلة، فإن التمويل ليس محميا قانونا ("محصنا") لتغطية الخصوم ذات الصلة.

173 - وتحتسب المفوضية تكاليف السنة الحالية لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد التي تُحدد قيمتها اكتواريا (الخدمة والفوائد)، وكذلك المبالغ الاستدراكية لعنصري استحقاقات ما بعد التقاعد، من الميزانية السنوية لتكاليف الموظفين. ويحسب المبلغ الاستدراكي للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بنسبة 3 في المائة من صافي المرتب الأساسي لجميع موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة ذوي الصلة، أما المبلغ الاستدراكي للخصوم المتعلقة بالإعادة إلى الوطن فهو مبلغ ثابت قدره 3,0 ملايين دولار. وتبلغ الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد التقاعد التي تُحدد قيمتها اكتواريا، والتي تتكون من التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتزامات الإعادة إلى الوطن الممولة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ما قيمته 747,3 مليون دولار (614,3 مليون دولار في عام 2022) (انظر أيضا الملاحظة 3-8 أعلاه).

15-3 صندوق أنشطة التمويل الذاتي

174 - أنشئ صندوق أنشطة التمويل الذاتي اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2021 كصندوق ذاتي التمويل لإدارة أنشطة أسطول مركبات المفوضية، التي كانت تدار سابقا ضمن صندوق البرامج السنوية. ويُموَّل صندوق أنشطة التمويل الذاتي من خلال الإيرادات المتأتية من الرسوم المشتركة بين الصناديق لاستئجار وتأمين المركبات، والإيرادات المتأتية من مبيعات المركبات بالمزاد وإيرادات أسطول المركبات الخارجي لأسطول الأمم المتحدة. وتشمل المصروفات تكاليف الموظفين، والمعدات واللوازم ذات الصلة، واستهلاك المركبات، والتأمين، وغير ذلك من التكاليف المتنوعة.

الجدول 15-3

صندوق أنشطة التمويل الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*الفائض/ (العجز)*	*التحويل إلى الداخل/(الخارج)*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*
صندوق أنشطة التمويل الذاتي	201 246	21 564	-	222 810

175 - وبدأ تشغيل أسطول الأمم المتحدة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023 ضمن صندوق أنشطة التمويل الذاتي لإدارة أنشطة أسطول المركبات لكيانات منظومة الأمم المتحدة. ويتم توفير التمويل الأولي بنسبة 50 في المائة من المفوضية و 50 في المائة من برنامج الأغذية العالمي. ويشمل الفائض البالغ 21,6 مليون دولار عجزا صافيا قدره 1,2 مليون دولار لحصة المفوضية من نتائج أسطول الأمم المتحدة لعام 2023.

176 - وقد أُنشئت جميع الصناديق والاحتياطيات المشار إليها أعلاه من قبل اللجنة التنفيذية أو المفوض السامي بموافقة اللجنة التنفيذية.

الملاحظة 4
تحليل الخطر

مخاطر الائتمان

177 - مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية الناجمة عن عدم وفاء الطرف المقابل في أداة مالية بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ مخاطر الائتمان من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات، وكذلك من التعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الحسابات المستحقة القبض غير المسددة. وتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية أقصى درجات التعرض لمخاطر الائتمان.

النقدية والاستثمارات

178 - تضع سياسات المفوضية المتعلقة بإدارة المخاطر حدودا لمبلغ الأرصدة النقدية والاستثمارية المودعة لدى أي مصرف. وعند تحديد وتعهد قائمة المصارف الوديعة المعتمدة، تُخفف مخاطر فقدان رأس المال الأصلي في حال تخلف الأطراف المناظرة عن السداد، وذلك من خلال تطبيق تقييمات إدارة المخاطر

وإعطاء المصارف درجات تصنيف للمخاطر. وتودع الأموال الفائضة لدى مؤسسات مالية في جميع أرجاء العالم تكون متمتعة بأعلى درجات القوة المالية مقيسة بكفاية رأس المال والاحتياطيات. ويُراعى كل من التوزيع الجغرافي العادل وحدود العتبة التي يحددها الطرف المناظر. وتُبرم جميع اتفاقات توظيف فائض الأموال مع المؤسسات المالية الحاصلة على أعلى التصنيفات الائتمانية من وكالات التصنيف الرئيسية.

179 - وتُحلل المفوضية تركز التعرض لمخاطر الائتمان وفقا للتصنيفات الائتمانية للودائع لأجل وصناديق سوق النقد التي تحتفظ بها. وتطبق المفوضية التصنيفات الائتمانية الصادرة عن وكالة موديز. وتنطبق التصنيفات الائتمانية القصيرة الأجل على الودائع لأجل، حيث إن الفترات المتعلقة بجميع الودائع هي أقل من سنة واحدة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت لدى المفوضية صناديق سوق نقد بقيمة 5,6 ملايين دولار حصلت على التصنيف الأعلى للصناديق الصادر عن ستاندرد آند بورز للتصنيفات العالمية (Standard & Poor's)، وهو Aaa. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان لدى المفوضية ودائع قصيرة الأجل بقيمة 195,0 1 مليون دولار، مُنحت جميعها أعلى فئة تصنيف قصير الأجل Prime-1.

180 - والأرصدة اللازمة للأغراض التشغيلية اليومية موزعة جغرافيا إلى حد كبير ولا يحتفظ بها إلا عند المستوى المطلوب للعمليات، مما يحد من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها هذه الأرصدة.

181 - ويرد في الجدول 3-1-4 موجز لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالنقد والاستثمارات.

المبالغ المستحقة القبض

182 - تشمل المساهمات المستحقة القبض في المقام الأول التبرعات المستحقة من الدول الأعضاء. وفي السابق، لم يكن هناك أي مبالغ ذات أهمية مادية باقية دون تحصيل. وقد قُيم خطر عدم التحصيل ورُصد له مخصص، على النحو المبين في الجدول 3-2-3. ويرد في الجدول 3-2-6 موجز للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالتبرعات المستحقة القبض.

مخاطر السيولة

183 - يمثل مجموع الموجودات من النقدية ومكافئات النقدية لدى المفوضية مبلغا قدره 193,6 1 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، مقارنة بمبلغ قدره 307,4 2 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

184 - ويتألف مجموع الموجودات من النقدية ومكافئات النقدية لدى المفوضية من موجودات من النقدية التشغيلية الحرة بلغت ما يعادل 849,1 مليون دولار، وموجودات مرهونة من النقدية غير التشغيلية بلغت 169,3 1 مليون دولار (انظر الملاحظة 3-1).

185 - ويمثل متوسط رصيد الموجودات من النقدية التشغيلية الحرة المحتفظ بها خلال عام 2023 قيمة تغطي مصروفات فترة 1,7 شهر (3,1 أشهر في عام 2022).

186 - ويجري التخطيط لتنفيذ أنشطة المفوضية البرنامجية والطارئة باستخدام التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على ضوء القيم الفعلية والتقديرية للتبرعات المعلنة والنداءات الخاصة. وتوجد إجراءات وعمليات رصد يجري العمل بها في إدارة السيولة لضمان توافر موجودات نقدية سائلة كافية لتلبية أي التزامات تعاقدية عند الاستحقاق. غير أن المفوضية تعتمد اعتمادا كبيرا على التدفقات النقدية من عدد صغير من الجهات

المانحة الرئيسية. وبسبب قيود مفروضة من قِبل الجهات المانحة ("التخصيص")، لا تتوفر جميع الأصول السائلة لتمويل العمليات العامة في حالات التأخير في تلقي التبرعات المعلن عنها، أو في حالات تراجع المساهمات، أو غير ذلك من الأحداث غير المتوقعة التي تؤثر سلبا في السيولة. وتشمل الالتزامات المستقبلية القصيرة الأجل المحمّلة على صافي الأصول الالتزام بتصفية الالتزامات المالية المتصلة باقتناء سلع وخدمات، فضلا عن التزامات رأسمالية متعاقد عليها ولم تكون قد سُلمت بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر (انظر الملاحظة 9-2). وعادة ما تُصفى نسبة تقارب 65 في المائة من مجموع هذه الالتزامات في نهاية السنة في غضون الأشهر الستة الأولى من الفترة اللاحقة.

مخاطر أسعار الفائدة

187 - تحصل المنظمة على إيرادات من فوائد الأرصدة الفائضة التي تحتفظ بها من الموجودات النقدية التشغيلية وغير التشغيلية طوال العام. ولا يتوقف تنفيذ برامج المفوضية وميزانيتها بشكل مباشر على الإيرادات المتأتية من الفوائد.

188 - وخلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان يُحتفظ بالودائع أساسا بدولارات الولايات المتحدة. وبلغ متوسط معدل العائد على الودائع بدولارات الولايات المتحدة 5,04 في المائة، مقارنة بنسبة 1,57 في المائة في عام 2022، ويعكس ذلك اتجاهات أسعار الفائدة المتزايدة في قطاع الاستثمار القصير الأجل هذا.

الجدول 4-1
تحليل اتجاه الودائع

	2023	*2022*
الودائع لأجل		
متوسط الرصيد (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	1 125	1 167
متوسط أسعار الفائدة (بالنسبة المئوية)	5,04	1,57
متوسط المدة (بالأيام)	31	36

مخاطر صرف العملات الأجنبية

189 - تتأثر المنظمة بمخاطر سعر صرف العملات الأجنبية الناجمة عن ورود تدفقات نقدية مباشرة على مدار السنة في صورة تبرعات مقوّمة بما عدده 11 عملة رئيسية وسداد مدفوعات بما عدده 109 عملات في مختلف أنحاء العالم. وتتولى المفوضية إدارة مخاطر صرف العملات على مستوى الحافظة المتعددة العملات بتحديد نقاط لقيم صافي التدفقات النقدية الفعلية والمتوقعة بالاستعانة بأزواج من العملات المرتبطة بشدة بالعملات التي يتم تلقي الدفعات بها والعملات التي تُسدد الدفعات بها. ولذلك، فإن تدخلات التحوُّط القصيرة الأجل محدودة. وتقيم المفوضية ترتيبات لمبادلة العملات في المقام الأول لإدارة مخاطر العملات والفوائد الناجمة عن الاحتفاظ بأرصدة اليورو الزائدة. ويتم تداول مبادلات العملات بشكل رئيسي مقابل دولار الولايات المتحدة. وفي عام 2023، بلغت عمليات المبادلة 94,5 مليون يورو. وبالإضافة إلى ذلك، تجري المفوضية عددا محدودا من العقود الآجلة لتلبية متطلبات كشوف المرتبات المعروفة التي تُسدد بالفرنك

السويسري. وفي عام 2023، تم تداول 58 مليون فرنك سويسري لهذا الغرض. ولا توجد عقود آجلة مفتوحة في نهاية السنة.

190 - وتعالج المفوضية الأسباب الكامنة لانعدام اليقين باستخدام منهجية راسخة إزاء المخاطر للتثبت والتحقق من فائدة مراعاة درجة عالية من التنويع في حافظة عملاتها.

191 - وتُخفف المفوضية من الآثار المترتبة على أسعار الصرف لكل عملة عبر عمليات المزاوجة بين العملات على أساس ارتباطها البيني على مستوى الحافظة. وتشكل الأداة الآلية للتنبؤ بالتدفقات النقدية الموجودة ضمن نظم التخطيط المركزي للموارد بالمفوضية عنصرا أساسيا لتتبع التدفقات النقدية المقبلة في وحدات المعاملات الأساسية في جميع أنحاء العالم وتحسينها إلى أقصى حد.

192 - وتشتري المفوضية جميع العملات الرئيسية القابلة للتحويل مركزيا في المقر عبر برامج تداول إلكتروني موحدة تُستخدم في إدارة الاحتياجات التشغيلية على نطاق العالم في قرابة 135 من البلدان وأقاليم العمل.

تحليل الحساسية

193 - الفئات الرئيسية للأصول النقدية هي النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات والمبالغ المستحقة القبض. وترد في الجدول 3-1-3 المكونات الرئيسية حسب عملة النقدية والاستثمارات وما يتصل بها من حساسيات مرتبطة بتحركات أسعار صرف العملات الأجنبية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وينجم قدر كبير من المخاطر المتعلقة بصرف العملات الأجنبية عن التبرعات المعلنة المسجلة كمبالغ مستحقة القبض، وتحديدا فيما يتصل بتوقيت تحصيل التبرع المعلن. ويبين الجدول 3-2-5 مجموع التبرعات المستحقة القبض حسب العملة وما يتصل بها من حساسيات مرتبطة بتحركات أسعار صرف العملات الأجنبية.

194 - وتنعكس الالتزامات النقدية في المقام الأول في الحسابات المستحقة الدفع. ويبين الجدول 3-7-2 المكونات الرئيسية لعملات الحسابات المستحقة الدفع وما يتصل بها من حساسيات مرتبطة بتحركات أسعار صرف العملات الأجنبية. وتستحق تسوية جميع الحسابات المستحقة القبض إلى حد كبير في غضون سنة واحدة، وعادة ما تكون هذه الفترة أقصر، مما يحد من التعرض لمخاطر سعر الصرف.

الجدول 4-2

الأصول والخصوم النقدية الأخرى - الحساسية إزاء مخاطر سعر الصرف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأصول النقدية الأخرى مخصومة منها الخصوم النقدية الأخرى المعرضة لمخاطر سعر الصرف - حسب العملة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*ارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*	*انخفاض سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*
اليورو	(64 268)	6 427	(5 843)
الزلوتي البولندي	(11 961)	1 196	(1 087)
فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لدول وسط أفريقيا	(10 961)	1 096	(996)
الليو المولدوفي	(10 926)	1 093	(993)

الأصول النقدية الأخرى مخصومة منها الخصوم النقدية الأخرى المعرضة لمخاطر سعر الصرف – حسب العملة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*ارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*	*انخفاض سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*
الفرنك السويسري	20 665	(1 879)	22 731
عملات أخرى	(83 550)	8 355	(7 595)
المجموع	**(161 002)**	**16 288**	**6 216**

195 - ويرد في الجدول 4-2 موجز للأصول والخصوم النقدية المتبقية غير المدرجة ضمن النقدية والاستثمارات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع المعرضة لتحركات أسعار صرف العملات الأجنبية.

الجدول 4-3

صافي الأصول والخصوم النقدية حسب مخاطر العملات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صافي الأصول والخصوم النقدية حسب العملة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*ارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*	*انخفاض سعر دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة*
دولار الولايات المتحدة	1 588 404	–	–
اليورو	561 173	(56 117)	51 016
الكرونة الدانمركية	259 527	(25 953)	23 593
الكرونة السويدية	201 407	(20 141)	18 310
الكرونة النرويجية	100 363	(10 036)	9 124
الدولار الأسترالي	68 661	(6 866)	6 242
الجنيه الإسترليني	67 534	(6 753)	6 139
الفرنك السويسري	28 520	(2 852)	2 593
الدولار الكندي	24 450	(2 445)	2 223
عملة "الأفغاني" الأفغانية	(18 352)	1 668	(1 835)
الهريفنيا الأوكرانية	(20 996)	1 909	(2 100)
الليو المولدوفي	(28 850)	2 623	(2 885)
عملات أخرى	22 227	(2 021)	2 223
المجموع	**2 854 070**	**(126 984)**	**114 643**

196 - ويرد في الجدول 4-3 موجز لحالات التعرض الإجمالي الأكبر حجما التي تُخصَم في سياقها الأصول النقدية من الخصوم النقدية حسب العملة.

197 - وسيكون الأثر العام الناجم عن التغيرات غير المتماثلة في جميع الأصول والخصوم النقدية على أرصدة الصناديق، مع الإبقاء على جميع المتغيرات الأخرى على حالها، هو انخفاض أرصدة الصناديق بمقدار 127,0 مليون دولار (4,4 في المائة) إذا ارتفع دولار الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة، وازدياد

أرصـــدة الصـــناديق بمقدار 114,6 مليون دولار (4,0 في المائة) إذا تراجع دولار الولايات المتحدة بنســبة 10 في المائة، مقارنة بأسعار الصرف المعمول بها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، حيث إن تقلبات العملة بنسبة 10 في المائة تعتبر ممكنة في هذا التاريخ. ويعتبر التعرض لمخاطر العملات في نهاية السنة أعلى من المخاطر التي تنطبق عموما خلال الســـنة، لأن المبالغ المســـتحقة القبض المقومة بعملات غير دولار الولايات المتحدة تكون أعلى في نهاية السنة من المستويات المتوسطة النموذجية المطبقة خلال السنة المالية.

الملاحظة 5
الإيرادات

5-1 التبرعات

الجدول 5-1-1
تحليل التبرعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
التبرعات النقدية		
الحكومة	3 345 541	4 157 319
المنظمات الحكومية الدولية الأخرى	249 435	324 160
الجهات المانحة الخاصة	647 454	1 112 417
مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها	183 757	180 640
المجموع الفرعي للتبرعات النقدية	**4 426 187**	**5 774 537**
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة والتخفيضات الأخرى في إيرادات السنة السابقة	(367)	(4 091)
خصم المبالغ المستحقة القبض غير المتداولة (المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)	(18 540)	–
صافي التبرعات النقدية	**4 407 280**	**5 770 445**
المساهمات العينية		
الحكومة	28 600	31 298
المنظمات الحكومية الدولية الأخرى	213	759
الجهات المانحة الخاصة	97 520	127 996
مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها	959	871
مجموع التبرعات العينية	**127 292**	**160 923**
مجموع التبرعات	**4 534 572**	**5 931 369**

198 - تُســـوى الإيرادات المتأتية من التبرعات النقدية لتعكس المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة والتخفيضات في إيرادات السنوات السابقة بسبب الإنفاق الناقص عن التمويل المخصص أو التغييرات التي تطرأ على التقديرات.

199 - وتشكل التبرعات العينية ما يرد من تبرعات على شكل سلع وخدمات مختارة، عندما تكون تلك الخدمات ذات أهمية مادية، تدعم العمليات مباشرة. وتشمل التبرعات العينية عموما أصناف المخزون التي يمكن توزيعها على المستفيدين، واستخدام المباني والأفراد. وتألفت التبرعات العينية في عام 2023 من مبلغ قدره 88,8 مليون دولار للسلع (125,5 مليون دولار في عام 2022) و 38,5 مليون دولار للخدمات (35,4 مليون دولار في عام 2022). وتألفت تبرعات السلع في المقام الأول من الملابس والأحذية (74,0 مليون دولار).

200 - ويرد أدناه أيضا مزيد من التحليل لمجموع التبرعات النقدية المسجلة في عام 2023 (قبل التسويات) وقدرها 426,2 4 مليون دولار حسب السنة المموَّلة وحسب نوع التخصيص:

الجدول 5-1-2

المساهمات النقدية المعترف بها حسب السنة التي يتصل بها التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة المموَّلة	*2023*	*السنة المموَّلة*	*2022*
2023 وما قبلها	**3 259 998**	**2022 وما قبلها**	**4 477 103**
السنوات المقبلة		**السنوات المقبلة**	
2024	912 629	2023	1 042 385
2025	160 799	2024	145 584
2026	63 107	2025	87 630
2027	29 654	2026	21 260
2028	-	2027	574
المجموع الفرعي، السنوات المقبلة	**1 166 189**		**1 297 433**
مجموع التبرعات النقدية (قبل التسويات)	**4 426 187**		**5 774 537**

201 - ويُعترف بالإيرادات المتأتية من التبرعات المخصصة وتسجل المبالغ المستحقة القبض وقت توقيع الاتفاق ذي الصلة.

الجدول 5-1-3

التبرعات النقدية حسب نوع التخصيص

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
التبرعات غير المخصصة	588 437	777 319
التبرعات المخصصة بشروط ميسرة	694 284	1 619 512
التبرعات المخصصة	2 264 572	2 428 097
التبرعات المخصصة بشروط صارمة	878 894	949 609
مجموع التبرعات النقدية (قبل التسويات)	**4 426 187**	**5 774 537**

202 - وتتسم التبرعات غير المخصصة بالمرونة التامة في طريقة استخدامها. ويتم تحديد التبرعات المخصصة بشروط ميسرة على المستوى الإقليمي أو أي مزيج من واحد أو أكثر من الحالات أو المجموعات السكانية أو المؤشرات أو الأثر أو مجال النتائج. أما التبرعات المخصصة فهي تبرعات موجهة إلى عملية قطرية محددة. ويتم تخصيص التبرعات المخصصة بشروط صارمة على المستوى القطري و/أو مستوى العمليات، مع مواصفات أو سمات إضافية لأي مزيج من واحد أو أكثر من الحالات أو المجموعات السكانية أو المؤشرات أو الأثر أو مجال النتائج، وقد يقتصر الاستخدام على بلد واحد أو أكثر. ونظرا إلى أن معظم التبرعات تكون مقيَّدة، في نهاية المطاف، ببلد معين ريثما تصدر الجهة المانحة قرارا بتخصيصها، فإنها تُعرَض على أنها مخصصة.

5-2 الميزانية العادية للأمم المتحدة

الجدول 5-2

الميزانية العادية للأمم المتحدة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
الميزانية العادية للأمم المتحدة	49 597	84 378

203 - تخصص الأمم المتحدة سنويا الميزانية العادية للمفوضية، وهي تغطي تكاليف الموظفين والتكاليف الإدارية الأخرى على النحو المحدد في المادة 20 من النظام الأساسي للمفوضية. وتستند الإيرادات المُعترف بها في عام 2023 إلى تاريخ استلام خطابات إشعار التخصيص وتشمل المخصصات المتبقية لعام 2023 البالغة 2,4 مليون دولار التي لم يتم الاعتراف بها في العام السابق والمخصصات الأولية لعام 2024 (47,2 مليون دولار).

5-3 إيرادات الفوائد

الجدول 5-3

إيرادات الفوائد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
النقدية ومكافئات النقدية	71 608	25 110
إهلاك المبالغ المستحقة القبض	22 375	-
مجموع إيرادات الفوائد	**93 983**	**25 110**

(أ) في عام 2023، كان يتم احتساب الأموال المستردة من الشركاء المنفذين بسبب التأخير في استهلاك دفعات الأقساط المقدمة سابقا كانخفاض في تكاليف الشراكة. وفي السابق، كانت المبالغ المستردة تُعامل كإيرادات فوائد. وأُعيد تصنيف المبلغ المسترد في عام 2022 (1,0 مليون دولار) من إيرادات الفوائد إلى مصروفات شراكات التنفيذ. وانظر أيضا الملاحظة 6-1.

204 - كانت الزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة في الأسواق خلال عام 2023 السبب الرئيسي لارتفاع إيرادات فوائد النقدية ومكافئات النقدية المبلغ عنها في العام والبالغة 71,6 مليون دولار مقارنة بإيرادات الفوائد البالغة 25,1 مليون دولار المسجلة في عام 2022.

205 - وتمثل إيرادات الفوائد المتأتية من إهلاك المبالغ المستحقة القبض في المقام الأول أثر اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية، في عام 2023. وأعيد حساب أرصدة المساهمات المستحقة القبض في 1 كانون الثاني/يناير 2023 بالتكلفة المهلكة، مما أدى إلى خفض المبلغ المسجل كمستحقات بمقدار 46,8 مليون دولار. وبحلول نهاية عام 2023، بلغ أثر إهلاك الأرصدة الافتتاحية المستحقة القبض المعاد بيانها 22,4 مليون دولار وتم تضمينها في إيرادات الفوائد.

5-4 الإيرادات الأخرى

الجدول 5-4

الإيرادات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة الحساب وإعادة التصنيف)*[أ]
المكاسب من بيع الأصول	11 702	15 747
استخدام أماكن الإقامة في دور الضيافة	4 304	4 828
استخدام الحيز المكتبي ومرآب السيارات	710	744
إيرادات أسطول الأمم المتحدة	194	-
إيرادات متنوعة	12 254	5 268
مجموع الإيرادات الأخرى	**29 164**	**26 586**

(أ) اعتبارا من عام 2023، لم تعد أقساط التأمين الصحي التي يدفعها المشاركون في خطة التأمين الطبي تُعرض باعتبارها عنصرا لإيرادات أخرى. وبدلا من ذلك، ولكي تعكس أقساطُ المشاركين على نحو أفضل طبيعة التمويل المقدم، فإنها تزيد من الخصوم المستحقة المتاحة لتغطية المطالبات الطبية غير المجهزة. ويتاح أي فائض متبق من الالتزام المستحق عند انتهاء فترة المطالبة السارية بغية الحد من تكلفة التأمين الصحي- التكلفة الجارية المبينة تحت بند تكاليف الموظفين (الملاحظة 6-2). ويتمثل أثر هذا التغيير في خفض الإيرادات الأخرى ورصيد الأموال المتعلقة بخطة التأمين الصحي بمبلغ قدره 4,2 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر أيضا الملاحظة 3-13). وأعيد حساب الإيرادات الأخرى للفترة السابقة وفقا لذلك. وأعيد تصنيف مبالغ الإيرادات الصغيرة المتبقية المتعلقة بخطة التأمين الطبي (0,1 مليون دولار) التي تم عرضها سابقا مع الإيرادات المعاد بيانها إلى إيرادات متنوعة في مقارنات عام 2022.

الملاحظة 6
المصروفات

1-6 مصروفات شراكات التنفيذ

206 - بلغ مجموع المصروفات التي تكبَّدها الشركاء المنفذون خلال الفترة المالية ما مقداره 392,5 1 مليون دولار (401,4 1 مليون دولار في عام 2022).

الجدول 6-1

مصروفات شراكات التنفيذ

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	مجموع المصروفات	
	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*
المصروفات التي أبلغ عنها الشركاء المنفّذون مقارنة باتفاقات العام الجاري	1 071 295	1 388 189
المصروفات المبلّغ عنها لحين تلقي بيان المصروفات الفعلية أو تجهيزها[أ]	291 092	–
توزيع السلع على الشركاء والتكاليف المباشرة الأخرى[ب]	11 811	9 354
التسويات المدخلة على اتفاقات السنة السابقة[ج]	18 271	3 887
مجموع المصروفات	**1 392 469**	**1 401 430**

(أ) التكاليف التي لم يتم تأكيدها بعد باستلام تقارير الشركاء ومعالجتها تحتسب كمصروفات مستحقة. وبعد معالجة التقارير، يتم تعويض المصروفات المؤكدة مقابل المدفوعات المسبقة ويتم صرف المستحقات. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان مبلغ 291,1 مليون دولار من مصروفات الشراكة لا يزال قيد المراجعة. وتم تجهيز مبلغ 163,5 مليون دولار كان قد تم الإبلاغ عنه سابقا لعام 2022 في إطار تقارير في انتظار الاستلام والمعالجة. ولذلك، تم تحديث المبالغ المقارنة للسنة السابقة وفقا لذلك.

(ب) يتم إعادة تصنيف تكاليف ترتيبات الشراكة التي تم الإبلاغ عنها سابقا ضمن فئات المصروفات الأخرى إلى مصروفات الشراكة لتعكس طبيعتها بشكل أفضل ولتوحيد المصروفات المتعلقة بالشراكة في فئة تكلفة واحدة. وعلى وجه التحديد، كان توزيع السلع على الشركاء يُحتسب في السابق تحت بند المعدات واللوازم (الملاحظة 6-7) وكانت التكاليف المصرفية المرتبطة بدعم الشركاء تُسجل تحت بند الرسوم المصرفية (الملاحظة 6-11). وبالمثل، في عام 2023، كان يتم احتساب الأموال المستردة من الشركاء المنفذين بسبب التأخير في استهلاك دفعات الأقساط المقدمة سابقا كانخفاض في تكاليف الشراكة. وفي السابق، كانت المبالغ المستردة تُعرض كإيرادات فوائد. وأعيد تصنيف المبالغ المستردة في عام 2022 والبالغة 1,0 مليون دولار من إيرادات الفوائد إلى مصروفات شراكات التنفيذ لتعكس بشكل أفضل طبيعة تخفيضات المصروفات والغرض منها. وانظر أيضا الملاحظة 5-3.

(ج) تشمل التسويات المدخلة على اتفاقات السنة السابقة البالغة 18,3 مليون دولار (3,9 ملايين دولار في عام 2022) مصروفات الشركاء المتكبدة في السنة الحالية مقابل اتفاقات الفترات السابقة البالغة 18,1 مليون دولار (4,9 ملايين دولار في عام 2022) ومصروفات تبيّنت من خلال مراجعات حسابات الشركاء بقيمة 0,2 مليون دولار (0,6 مليون دولار في عام 2022). وتشمل المقارنات لعام 2022 مصروفات شطب الديون للمبالغ المستحقة القبض من الشركاء البالغة 1,7 مليون دولار مخصوما منها المبالغ المردودة للمخصصات والمصروفات الأخرى ذات الصلة.

207 - ويشمل مبلغ 392,5 1 مليون دولار المبلغ عنه باعتباره مصروفات للشركاء المنفذين (401,4 1 مليون دولار في عام 2022) مبلغا قدره 291,1 مليون دولار المدفوع للشركاء المنفذين في عام 2023 والذي لم يُبلغ الشركاء به بعد أو تعكف المفوضية على إتمام تجهيزه. ونظرا لتأثير توقيت تغييرات النظام في عام 2023، فإن هذا المستوى من التقارير غير المجهزة أعلى مما كان عليه في نفس المرحلة في الفترة السابقة (163,5 مليون دولار في عام 2022). ولا يشير التأخير في التجهيز إلى أي تغيير أساسي في جودة أو موثوقية تقارير الشركاء. وتسجَّل المبالغ المستردة للمفوضية المقدرة في الإنفاق الناقص ضمن المبالغ المستحقة القبض من الشركاء المنفذين والمدفوعة مقدما لها (انظر الملاحظة 3-4).

208 - وبلغ مجموع الأموال المستردة من الشركاء المنفّذين في عام 2023 لتغطية المصروفات غير المبررة 0,6 مليون دولار (1,1 مليون دولار في عام 2022). وقد حُددت هذه المبالغ أثناء استعراض المفوضية تقارير مراجعة الحسابات للأنشطة التي نفَّذها الشركاء.

6-2 مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم

الجدول 6-2

مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
المرتبات	835 332	761 206
بدلات واستحقاقات الموظفين	227 543	234 923
المعاشات التقاعدية	185 323	165 706
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	63 977	83 696
المساعدة المؤقتة	106 759	74 888
التأمين الصحي - الموظفون الحاليون	29 526	40 081
إنهاء الخدمة	6 178	7 273
رد ضريبة الدخل	5 081	7 037
الإجلاء	8 523	4 088
الإجازة السنوية	5 231	3 360
تكاليف الموظفين الأخرى	25 471	29 032
مجموع المرتبات واستحقاقات الموظفين	**1 498 942**	**1 411 291**

(أ) بسبب إعادة تنظيم مخطط حسابات المفوضية في عام 2023، أعيد تصنيف بعض تكاليف المرتبات واستحقاقات الموظفين في السنة السابقة حسب الفئة الفرعية من أجل الاتساق مع عرض السنة الحالية. ولا تتأثر التكاليف الإجمالية للمرتبات واستحقاقات الموظفين لعام 2022.

209 - تشكل الإجازة السنوية البالغة 5,2 ملايين دولار (3,4 ملايين دولار في عام 2022) الزيادة في استحقاقات الإجازات السنوية التي حصل عليها الموظفون خلال الفترة.

6-3 المساعدة النقدية المقدَّمة إلى المستفيدين

210 - المساعدة النقدية وسيلة لتقديم الحماية والمساعدة والخدمات التي تتيح للمستفيدين انتقاء خيارات تلبّي احتياجاتهم.

الجدول 6-3

المساعدة النقدية المقدَّمة إلى المستفيدين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
المساعدة النقدية المباشرة	730 824	888 168
رسوم مقدمي الخدمات المالية	11 436	10 628
مجموع المساعدات النقدية المقدمة إلى المستفيدين	**742 260**	**898 796**

(أ) في عام 2023، تم الإبلاغ هنا عن التكلفة ذات الصلة برسوم مقدمي الخدمات المالية البالغة 11,4 مليون دولار لتعكس بشكل أفضل التكاليف الإجمالية لهذه المساعدة. وأعيد تصنيف تكاليف عام 2022 القابلة للمقارنة (10,6 ملايين دولار) من الرسوم المصرفية وفقا لذلك.

211 - وتستثني المساعدة النقدية البالغة 742,3 مليون دولار (898,8 مليون دولار في عام 2022) أي مساعدة نقدية مقدمة من خلال الشركاء، والتي تدرج ضمن مصروفات شراكات التنفيذ في الملاحظة 6-1.

6-4 الخدمات التعاقدية

الجدول 6-4

الخدمات التعاقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
القوة العاملة المنتسبة والمتعاقدون الأفراد	178 622	170 419
الإعلانات والتسويق والإعلام	97 986	114 775
عقود الإنشاء	79 951	59 090
النقل ومناولة الشحنات وإدارة المستودعات	2 013	8 013
خدمات إدارة البرمجيات والبيانات	51 984	51 583
الخدمات المقدمة مباشرة إلى المستفيدين	28 483	47 822
الخدمات المهنية	48 804	29 556
فرادى الخبراء الاستشاريين	12 180	11 497
الترجمة والطباعة والنشر	8 759	8 798
الخدمات الأخرى	100 552	64 521
مجموع الخدمات التعاقدية	**609 333**	**566 074**

(أ) بسبب إعادة تنظيم مخطط حسابات المفوضية في عام 2023، أعيد تصنيف بعض تكاليف السنة السابقة حسب الفئة الفرعية ضمن فئة الخدمات التعاقدية لتحقيق الاتساق مع عرض السنة الحالية. وبالمثل، أُدرجت عناصر النقل ومناولة الشحنات وإدارة المستودعات المتعلقة بالبضائع المادية الموزعة بالفعل في تكلفة عمليات التوزيع تلك في عام 2023. ولضمان قابلية المقارنة، أعيد تصنيف تكاليف النقل ومناولة الشحنات وإدارة المستودعات لعام 2022 البالغة 49,0 مليون دولار بالتناسب مع اللوازم والمستهلكات المقدمة إلى المستفيدين (38,6 مليون دولار) والمعدات واللوازم (11,4 مليون دولار). وانظر أيضا الملاحظتين 6-5 و 6-7.

212 - تتألف القوة العاملة المنتسبة من أفراد تربطهم علاقة عمل مع المفوضية، بما يشمل متطوعي الأمم المتحدة، وفرادى الخبراء الاستشاريين، وفرادى المتعاقدين، بموجب ترتيبات مع المنظمات الشريكة التابعة لها، والزملاء، وأولئك الذين تم نشرهم.

213 - وتشمل الخدمات المقدَّمة مباشرة إلى المستفيدين توفير الرعاية الطبية والنقل وأماكن الإقامة وخدمات أخرى تتعاقد فيها المفوضية مع مقدِّمي الخدمات من أجل الأشخاص النازحين عوضا عن تقديم المساعدة النقدية إلى المستفيدين.

214 - وتشمل خدمات إدارة البرمجيات والبيانات (المشار إليها سابقا باسم تجهيز البيانات) التكاليف المتكبدة في تطبيق حلول البرمجيات السحابية كخدمات، وهي لا تفي بمعايير المعاملة بوصفها أصولا غير ملموسة. وتُؤجل تكاليف الاشتراك المتميزة المحددة للفترات السابقة لنشر البرمجيات كخدمة، وتُحسب بوصفها مدفوعات مسبقة، وتُهلك على مدى المدة المتبقية من الحد الأدنى لفترة الاشتراك.

215 - وتشمل الخدمات الأخرى تكاليف الخدمات التعاقدية المستحقة لمختلف الخدمات التخصصية ذات الطابع التقني والتحليلي والتشغيلي التي تُقدم وفق ترتيبات تعاقدية، بالإضافة إلى التكاليف المستحقة التي لم يتم إعداد فاتورة بها ولم يتم تقسيمها إلى فئات فرعية محددة من الخدمات التعاقدية في عام 2023 حيث أنه من غير العملي القيام بذلك.

5-6 اللوازم والمستهلكات المقدَّمة إلى المستفيدين

الجدول 5-6

اللوازم والمستهلكات المقدَّمة إلى المستفيدين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
الأصناف الموزعة من المخزون		
اللوازم والملابس الطبية والخاصة بالنظافة الصحية	123 820	218 547
اللوازم المنزلية	116 666	118 893
لوازم الفراش	33 066	60 015
مواد التشييد وما يتصل بها من معدات	84 335	60 669
الخيام	41 528	28 377
الأغذية الأساسية	3 964	2 316
اللوازم والمعدات الأخرى	(5 356)	-
مجموع ما تم تقديمه إلى المستفيدين	**398 025**	**488 817**
تغييرات أخرى في المخزون (أصناف لم تُوزع بعد)	(15 837)	(1 281)
مجموع اللوازم والمستهلكات المقدمة إلى المستفيدين	**382 188**	**487 536**

(أ) بسبب إعادة تنظيم مخطط حسابات المفوضية في عام 2023، أعيد تصنيف بعض تكاليف السنة السابقة حسب الفئة الفرعية ضمن اللوازم والمستهلكات المقدمة إلى المستفيدين لتحقيق الاتساق مع عرض السنة الحالية. وبالمثل، لم يتم تخصيص تكاليف النقل الداخلي للبضائع في عام 2022 والبالغة 38,6 مليون دولار في الأصل لتكلفة البضائع ذات

الصلة، وكان قد تم عرضها سابقا بوصفها مصروفات تكاليف النقل ومناولة الشحنات وإدارة المستودعات. وأعيد تصنيف هذه التكاليف في الأرصدة المقارنة لعام 2022 لتحقيق الاتساق مع عرض المصروفات لعام 2023، والذي يتضمن تكاليف النقل الداخلي ذات الصلة ضمن اللوازم والمستهلكات المقدمة إلى المستفيدين. وانظر أيضا الملاحظة 6-4.

216 - تعكس التغييرات الأخرى في المخزون (التي لم تُوزع بعد) أساسا التغييرات في مستوى مخصصات المخزونات بعد فترة صلاحيتها وبنود المخزون قيد الوصول التي تأخر تسليمها.

6-6 مصروفات التشغيل

الجدول 6-6
مصروفات التشغيل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
إيجار وصيانة الأماكن	92 512	87 856
الأمن	56 853	53 099
الوقود ومواد التشحيم	37 990	37 989
الاتصالات	33 497	35 609
المرافق العامة	12 101	16 099
دور الضيافة	12 172	14 185
استئجار المركبات والمعدات وصيانتها	12 050	8 498
التأمين	6 434	4 637
مصروفات التشغيل الأخرى	23 019	17 133
مجموع مصروفات التشغيل	**286 626**	**275 105**

(أ) تُعرض الرسوم المصرفية التي تم عرضها سابقا تحت بند مصروفات التشغيل تحت الملاحظة 6-11.

217 - تشمل مصروفات التشغيل الأخرى النقل المحلي واللوازم والمواد المتنوعة لتلبية مختلف الاحتياجات التشغيلية.

6-7 المصروفات المتعلقة بالمعدات واللوازم

الجدول 6-7
المصروفات المتعلقة بالمعدات واللوازم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
المعدات وما يتصل بها من لوازم	72 538	82 672
البرمجيات والتراخيص	31 712	10 887
اللوازم المكتبية العامة	12 786	14 436

	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
الأثاث والتجهيزات الثابتة	10 160	9 828
الممتلكات والمنشآت والمعدات المنقولة	3	(1 348)
المباني (غير القابلة للرسملة)	768	3 947
المركبات ولوازم الورش	5 780	3 963
التعديلات والتحسينات	363	797
مجموع المعدات واللوازم	**134 111**	**125 181**

(أ) ابتداء من عام 2023، يتم احتساب تكلفة المعدات واللوازم المخصصة للاستهلاك الداخلي كمشتريات رأسمالية وتضاف إلى الأصول الثابتة. وبالتالي، يتم رسملة تكلفة البنود المتتبّعة المنخفضة القيمة واستهلاكها بنسبة 100 في المائة في فترة الاقتناء. وفي السابق كانت هذه البنود المنخفضة القيمة تُحتسب كمعدات مستهلكة ولا يتم تضمينها في تكلفة الأصول الثابتة أو الاستهلاك المتراكم خلال فترة استخدامها. ولتحقيق الاتساق مع ممارسات السنة الحالية، أعيد تصنيف تكاليف السنة السابقة المتكبدة لشراء بنود متتبّعة منخفضة القيمة من المعدات واللوازم إلى مصروفات الاستهلاك (30,7 مليون دولار). وانظر أيضا الملاحظة 6-10.

ولم يتم تخصيص تكاليف النقل الداخلي للبضائع في عام 2022 والبالغة 11,4 مليون دولار في الأصل لتكلفة البضائع ذات الصلة، وكان قد تم عرضها سابقا بوصفها مصروفات تكاليف النقل ومناولة الشحنات وإدارة المستودعات. وأعيد تصنيف هذه التكاليف في الأرصدة المقارنة لعام 2022 لتحقيق الاتساق مع عرض المصروفات لعام 2023، والذي يتضمن تكاليف النقل الداخلي ذات الصلة ضمن تكلفة الفئات ذات الصلة من المعدات واللوازم. وانظر الملاحظة 6-4.

ويتم الآن عرض تكلفة البضائع المنقولة إلى الشركاء تحت بند مصروفات الشراكة. وأعيد تصنيف تكاليف السنة السابقة (9,3 ملايين دولار) لتحقيق الاتساق. وانظر الملاحظة 6-1.

6-8 نفقات السفر

218 - ارتفعت نفقات السفر إلى 92,2 مليون دولار في عام 2023 بعد أن كانت 77,9 مليون دولار في عام 2022، وذلك بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك إلغاء جميع القيود المتبقية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى زيادة عامة في أسعار تذاكر السفر التي تفرضها شركات الطيران ومراجعة قواعد السفر لإدخال زيادة في معدل مصروفات محطات السفر اعتبارا من حزيران/يونيه 2023.

6-9 المصروفات الأخرى

الجدول 6-9
المصروفات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
الحلقات الدراسية وحلقات العمل	20 418	18 383
مصروفات الديون المعدومة	462	8 092
التدريب	7 485	7 983
مصروفات متنوعة	6 600	(4 744)

	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
المصروفات المستحقة الأخرى	2 610	–
مجموع المصروفات الأخرى	**37 575**	**29 714**

(أ) في عام 2023، أعيد تصنيف الرسوم المصرفية من مصروفات أخرى إلى مصروفات أخرى غير تشغيلية لتحقيق الاتساق مع عرض عام 2023. وانظر الملاحظة 6-11.

219 - في عام 2022، جرى التعويض عن مصروفات متنوعة بقيمة 7,6 ملايين دولار من خلال عمليات الإفراج عن خصوم قديمة متنوعة لم يعد من المتوقع أن تؤدي إلى تدفق الموارد إلى الخارج.

220 - وفي عام 2023، تمثل المصروفات المستحقة الأخرى تكاليف متنوعة للخدمات التي تم تلقيها بالفعل خلال عام 2023 والتي لم يتم إصدار فواتير بها ودفع تكاليفها حتى عام 2024 ولكنها تظهر بشكل صحيح كمصروفات لعام 2023.

6-10 الاستهلاك والإهلاك واضمحلال القيمة

الجدول 6-10

الاستهلاك والإهلاك واضمحلال القيمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات	61 600	65 883
اضمحلال قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات	4 652	1 174
إهلاك الأصول غير الملموسة	18 075	10 847
مجموع الاستهلاك والإهلاك	**84 327**	**77 904**

(أ) اعتبارا من عام 2023، تُحتسب تكلفة جميع المعدات، بما في ذلك البنود المتتبّعة المنخفضة القيمة المخصصة للاستخدام الداخلي، كمشتريات رأسمالية وتضاف إلى الأصول الثابتة عند بدء استخدام البنود ذات الصلة. ويتم رسملة تكلفة البنود المتتبّعة المنخفضة القيمة واستهلاكها بنسبة 100 في المائة في فترة الاقتناء. وفي السابق كانت هذه البنود المنخفضة القيمة تُحتسب كمعدات ولوازم مستهلكة ولا يتم تضمينها في تكلفة الأصول الثابتة أو الاستهلاك المتراكم خلال فترة استخدامها. ولتحقيق الاتساق مع ممارسات السنة الحالية، أعيد تصنيف تكاليف السنة السابقة المتكبدة لشراء بنود متتبّعة منخفضة القيمة من المعدات واللوازم إلى مصروفات الاستهلاك (30,7 مليون دولار). وانظر أيضا الملاحظة 6-7.

6-11 مصروفات أخرى غير تشغيلية

الجدول 6-11

مصروفات أخرى غير تشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة التصنيف)*[أ]
الرسوم المصرفية	10 401	8 588
المخصصات والمشطوبات	47 296	1 183
مجموع المصروفات الأخرى غير التشغيلية	**59 697**	**9 770**

(أ) بالإضافة إلى الاستهلاك والمكاسب والخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية، فإن التكاليف المدرجة في هذه الفئة تقع خارج إطار النتائج، وبالتالي يتم عرضها بشكل منفصل في عام 2023. وفي عام 2023، أعيد تصنيف الرسوم المصرفية من المصروفات الأخرى لتحقيق الاتساق مع العرض المنقح. وبالمثل، يتم الإبلاغ عن التكاليف المرتبطة بتوفير الدعم المصرفي التي كانت تُحتسب في السابق كرسوم مصرفية تحت بند مصروفات الشراكة في عام 2023. وقد أعيد تصنيف التكاليف المقارنة للسنة السابقة وفقا لذلك. وانظر الملاحظتين 6-1 و 6-9.

221 - تمثل المخصصات والمبالغ المشطوبة في عام 2023 أساسا زيادات في اضمحلال قيمة أرصدة المخزون (45,9 مليون دولار). وانظر الملاحظة 3-3.

6-12 المكاسب والخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية

الجدول 6-12-1

المكاسب والخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	(المكاسب)/ الخسائر المحققة	*(المكاسب)/ الخسائر غير المحققة*	*المجموع لعام 2023*	*(المكاسب)/ الخسائر المحققة*	*(المكاسب)/ الخسائر غير المحققة*	*المجموع لعام 2022*
الحسابات المستحقة الدفع	19 106	(3 536)	15 570	(7 154)	477	(6 677)
المساهمات المستحقة القبض	4 851	(46 210)	(41 358)	55 136	59 467	114 603
النقدية والاستثمارات	(40 438)	36 050	(4 389)	(40 841)	36 926	(3 915)
فئات أخرى	18 496	(10 628)	7 869	16 400	2 301	18 701
مجموع (المكاسب) والخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية	**2 015**	**(24 324)**	**(22 309)**	**23 541**	**99 171**	**122 712**

الجدول 6-12-2

المكاسب والخسائر المحققة الناجمة عن صرف العملات الأجنبية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	(المكاسب) المحققة	*الخسائر المحققة*	*المجموع لعام 2023*	*(المكاسب) المحققة*	*الخسائر المحققة*	*المجموع لعام 2022*
الحسابات المستحقة الدفع	(6 563)	25 669	19 106	(49 810)	42 656	(7 154)
المساهمات المستحقة القبض	(11 177)	16 028	4 851	(33 792)	88 928	55 136
النقدية والاستثمارات	(40 438)	–	(40 438)	(108 744)	67 903	(40 841)
فئات أخرى	(11 007)	29 503	18 496	(7 528)	23 928	16 400
مجموع (المكاسب) والخسائر المحققة الناجمة عن صرف العملات الأجنبية	**(69 185)**	**71 200**	**2 015**	**(199 874)**	**223 415**	**23 541**

الجدول 6-12-3

المكاسب والخسائر غير المحققة الناجمة عن صرف العملات الأجنبية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	(المكاسب) غير المحققة	*الخسائر غير المحققة*	*المجموع لعام 2023*	*(المكاسب) غير المحققة*	*الخسائر غير المحققة*	*المجموع لعام 2022*
الحسابات المستحقة الدفع	(5 165)	1 629	(3 536)	(497)	974	477
المساهمات المستحقة القبض	(112 958)	66 748	(46 210)	(55 183)	114 649	59 467
النقدية والاستثمارات	–	36 050	36 050	(21 466)	58 392	36 926
فئات أخرى	(10 628)	–	(10 628)	(23 742)	26 043	2 301
مجموع (المكاسب) والخسائر غير المحققة الناجمة عن صرف العملات الأجنبية	**(128 751)**	**104 427**	**(24 324)**	**(100 888)**	**200 058**	**99 171**

222 - في عام 2023، نجمت مكاسب الصرف غير المحققة البالغة 24,3 مليون دولار في المقام الأول عن أثر انخفاض معدل صرف دولار الولايات المتحدة مقابل العملات التي تحتفظ بها المفوضية بأرصدة مساهمات مستحقة القبض في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الملاحظة 7

بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية

223 - وفقا لما يقتضيه المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية في البيانات المالية، تُقدّم تسويات المطابقة على أساس مقارن بين المبالغ الفعلية على النحو الوارد في البيان الخامس والمبالغ الفعلية على النحو المبين في الحسابات المالية، بما يُبين بشكل منفصل أي اختلافات في الأساس والتوقيت والكيان، وهي كما يلي:

(أ) **الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي:** تُصاغ ميزانية المفوضية على أساس نقدي معدَّل وتُعد البيانات المالية على أساس الاستحقاقات، مما يؤدي إلى حدوث اختلافات في الأساس المحاسبي؛

(ب) **الاختلافات في التوقيت:** تحصل عندما تكون فترة الميزانية مختلفة عن فترة الإبلاغ المبينة في البيانات المالية. ولا توجد اختلافات في التوقيت بالنسبة للمفوضية لغرض المقارنة بين الميزانيات والمبالغ الفعلية؛

(ج) **الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان:** تحدث عندما لا تتضمن الميزانية برامج أو كيانات تعتبر جزءا من الكيان الرئيسي الذي يجري إعداد البيانات المالية له. وفي المفوضية، لا تشمل الميزانية أي أنشطة متعلقة بصندوق رأس المال المتداول للتبرعات، وخطة التأمين الطبي، وصندوق أنشطة التمويل الذاتي؛

(د) **الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض:** تعزى إلى وجود اختلافات في الأشكال وفي نظم التصنيف المعتمدة لعرض بيان الأداء المالي (البيان الثاني) وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس). وتُعرَض ميزانية المفوضية الواردة في البيان الخامس على أساس تشغيلي وجغرافي، في حين تُعرض المصروفات بحسب طبيعتها في بيان الأداء المالي (البيان الثاني).

224 - وترد أدناه تسويات المطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) والمبالغ الفعلية في بيان الأداء المالي (البيان الثاني) للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الجدول 7-1
بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023
المبلغ الفعلي على أساس قابل للمقارنة (البيان الخامس)	**5 166 555**
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي	
الالتزامات والمستحقات	(34 181)
الفروق الناشئة عن اختلاف توقيت استحقاقات الموظفين	(62 073)
الفروق الناشئة عن اختلاف توقيت المخزون	155 583
رسملة الأصول الثابتة واستهلاكها	25 717
مخصصات الخصوم	49 296
فئات أخرى	72 654
مجموع الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي	**206 996**
الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان	
صندوق استحقاقات الموظفين	5 762
خطة التأمين الصحي	9 125

	2023
صندوق رأس المال المتداول للتبرعات	(84 032)
صندوق أنشطة التمويل الذاتي	(6 984)
مجموع الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان	**(76 129)**
مجموع المصروفات	**5 297 423**

225 - ويرد في الفرع دال من الفصل الرابع أعلاه بيان أسباب الاختلافات الجوهرية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية.

الجدول 7-2

تسوية رصيد الأموال المتاحة مع التدفقات النقدية التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة التشغيلية	*الأنشطة الاستثمارية*	*الأنشطة التمويلية*	*المجموع لعام 2023*
رصيد الأموال المتاحة	**549 357**	-	-	**549 357**
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي	(788 693)	(140 361)	-	(929 053)
الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان	84 527	42 105	-	126 632
صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية من بيان التدفقات النقدية	**(154 809)**	**(98 256)**	-	**(253 064)**

الملاحظة 8
الإبلاغ القطاعي

8-1 جدول الأصول والخصوم حسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

الجدول 8-1-1

جدول الأصول والخصوم حسب القطاع الجغرافي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	غرب ووسط أفريقيا	*شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى*	*الجنوب الأفريقي*	*منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*	*آسيا والمحيط الهادئ*	*أوروبا*	*الأمريكتان*	*المقر/البرامج العالمية/غير ذلك*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
الأصول									
الأصول المتداولة									
النقدية ومكافئات النقدية	24 719	79 841	22 520	61 532	62 188	71 982	44 557	1 650 993	2 018 333
المساهمات المستحقة القبض – المتداولة	–	–	–	–	–	–	–	1 247 714	1 247 714
المخزونات	37 558	71 918	5 552	59 032	34 658	76 406	5 106	134 775	425 005
الأصول المتداولة الأخرى[أ]	–	–	–	–	–	–	–	571 574	571 574
مجموع الأصول المتداولة	**62 277**	**151 760**	**28 072**	**120 564**	**96 846**	**148 388**	**49 664**	**3 605 056**	**4 262 626**
الأصول غير المتداولة									
المساهمات المستحقة القبض – غير المتداولة	–	–	–	–	–	–	–	622 696	622 696
الممتلكات والمنشآت والمعدات[أ]	–	–	–	–	–	–	–	190 196	190 196
الأصول غير الملموسة	–	–	–	–	–	–	–	1 209	1 209
مجموع الأصول غير المتداولة	–	–	–	–	–	–	–	**814 101**	**814 101**
مجموع الأصول	**62 277**	**151 760**	**28 072**	**120 564**	**96 846**	**148 389**	**49 664**	**4 419 157**	**5 076 727**
الخصوم									
الخصوم المتداولة									

	غرب ووسط أفريقيا	*شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى*	*الجنوب الأفريقي*	*منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*	*آسيا والمحيط الهادئ*	*أوروبا*	*الأمريكتان*	*المقر/البرامج العالمية/غير ذلك*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات[أ]	–	–	–	–	–	–	–	601 791	601 791
الإيرادات المؤجلة	–	–	–	–	–	–	–	901	901
استحقاقات الموظفين – المتداولة	–	–	–	–	–	–	–	175 615	175 615
الخصوم المتداولة الأخرى	–	–	–	–	–	–	–	55 226	55 226
المخصصات	–	–	–	–	–	–	–	810	810
مجموع الخصوم المتداولة	–	–	–	–	–	–	–	**834 343**	**834 343**
الخصوم غير المتداولة									
استحقاقات الموظفين – غير المتداولة	–	–	–	–	–	–	–	1 042 081	1 042 081
المخصصات	–	–	–	–	–	–	–	94	94
مجموع الخصوم غير المتداولة	–	–	–	–	–	–	–	**1 042 175**	**1 042 175**
مجموع الخصوم	–	–	–	–	–	–	–	**1 876 518**	**1 876 518**
صافي الأصول	**62 277**	**151 760**	**28 072**	**120 564**	**96 846**	**148 389**	**49 664**	**2 542 639**	**3 200 209**

(أ) تضمنت جداول المقارنة القطاعية للسنة السابقة لعام 2022 بعض أرصدة الأصول والخصوم المعروضة والمقسمة حسب القطاع الجغرافي. ولم يعد نهج التجزئة المتبع لهذه الأصول والخصوم في عام 2022 قابلا للتطبيق بعد الانتقال إلى النظم الجديدة التي تقدم التوحيد العالمي لهذه الأصول والخصوم. وبالتالي، تم في عرض عام 2023 إيقاف تخصيص هذه الأرصدة لقطاعات أخرى غير قطاع المقر الرئيسي/البرامج العالمية/غير ذلك. ولا يلزم إعادة تصنيف جداول المقارنة لعام 2022، حيث أن عرض كل فترة يعكس التغيير في المسؤوليات الإدارية الشاملة من عام 2022 إلى عام 2023.

الجدول 8-1-2

جدول الأصول والخصوم حسب القطاع الجغرافي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	غرب ووسط أفريقيا	*شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى*	*الجنوب الأفريقي*	*منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*	*آسيا والمحيط الهادئ*	*أوروبا*	*الأمريكتان*	*المقر/البرامج العالمية/غير ذلك*	*المجموع*
الأصول									
الأصول المتداولة									
النقدية ومكافئات النقدية	19 774	59 768	13 758	51 764	81 115	36 854	16 389	2 028 025	2 307 447
المساهمات المستحقة القبض	–	–	–	–	–	–	–	1 257 631	1 257 631
المخزونات	31 938	89 331	7 670	75 599	49 151	122 458	12 774	75 705	464 625
الأصول المتداولة الأخرى	12 774	40 021	4 271	45 111	30 674	63 554	18 829	83 663	298 897
مجموع الأصول المتداولة	**64 487**	**189 119**	**25 699**	**172 474**	**160 939**	**222 867**	**47 992**	**3 445 023**	**4 328 600**
الأصول غير المتداولة									
المساهمات المستحقة القبض	–	–	–	–	–	–	–	752 760	752 760
الممتلكات والمنشآت والمعدات	9 608	33 486	7 582	15 081	11 297	7 493	2 324	147 779	234 650
الأصول غير الملموسة	–	–	–	29	–	–	–	24 067	24 096
مجموع الأصول غير المتداولة	**9 608**	**33 486**	**7 582**	**15 110**	**11 297**	**7 493**	**2 324**	**924 606**	**1 011 506**
مجموع الأصول	**74 094**	**222 605**	**33 281**	**187 584**	**172 236**	**230 360**	**50 317**	**4 369 629**	**5 340 106**
الخصوم									
الخصوم المتداولة									
الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات	10 038	21 655	3 115	61 880	27 895	60 295	15 198	138 247	338 323
الإيرادات المؤجلة	–	–	–	–	–	–	–	31	31
استحقاقات الموظفين	–	–	–	–	–	–	–	173 574	173 574
الخصوم المتداولة الأخرى	–	–	–	–	–	–	–	5 313	5 313
المخصصات	–	–	–	–	–	–	–	5 526	5 526
مجموع الخصوم المتداولة	**10 038**	**21 655**	**3 115**	**61 880**	**27 895**	**60 295**	**15 198**	**322 691**	**522 767**

	غرب ووسط أفريقيا	شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى	الجنوب الأفريقي	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا	الأمريكتان	المقر/البرامج العالمية/غير ذلك	المجموع
الخصوم غير المتداولة									
استحقاقات الموظفين	–	–	–	–	–	–	–	947 720	947 720
المخصصات	–	–	–	–	–	–	–	94	94
مجموع الخصوم غير المتداولة	–	–	–	–	–	–	–	**947 814**	**947 814**
مجموع الخصوم	**10 038**	**21 655**	**3 115**	**61 880**	**27 895**	**60 295**	**15 198**	**1 270 505**	**1 470 581**
صافي الأصول	**64 056**	**200 950**	**30 167**	**125 704**	**144 341**	**170 065**	**35 119**	**3 099 124**	**3 869 525**

8-2 جدول الإيرادات والمصروفات حسب القطاع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

الجدول 8-2-1

جدول الإيرادات والمصروفات حسب القطاع الجغرافي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	غرب ووسط أفريقيا	*شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى*	*الجنوب الأفريقي*	*منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*	*آسيا والمحيط الهادئ*	*أوروبا*	*الأمريكتان*	*المقر/البرامج العالمية/غير ذلك*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
الإيرادات									
التبرعات	307 793	703 940	113 586	844 087	417 242	624 907	304 567	1 218 450	4 534 572
الميزانية العادية للأمم المتحدة	–	–	–	–	–	–	–	49 597	49 597
إيرادات الفوائد	–	–	–	–	–	–	–	93 983	93 983
الإيرادات الأخرى	1 309	3 557	349	1 362	1 206	212	311	20 858	29 164
مجموع الإيرادات	**309 102**	**707 497**	**113 935**	**845 449**	**418 448**	**625 119**	**304 878**	**1 382 888**	**4 707 316**
المصروفات									
مصروفات شراكات التنفيذ	144 748	337 060	60 086	311 668	205 679	214 138	119 091	–	1 392 469
مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم	147 287	294 540	84 177	227 095	157 753	170 760	120 052	297 278	1 498 942
المساعدة النقدية المقدَّمة إلى المستفيدين	11 151	19 647	4 911	239 729	70 823	364 923	19 025	12 050	742 260
الخدمات التعاقدية	33 453	75 519	15 079	102 500	53 770	106 987	47 835	174 189	609 333
اللوازم والمستهلكات المقدَّمة إلى المستفيدين	22 234	92 599	8 827	56 108	67 083	114 869	12 179	8 289	382 188
مصروفات التشغيل	43 181	87 449	15 108	57 822	30 737	35 043	18 723	(1 437)	286 626
المعدات واللوازم	10 733	21 987	3 655	19 110	15 918	14 751	10 294	37 662	134 111
نفقات السفر	12 652	16 242	5 800	9 572	7 972	12 283	9 246	18 435	92 203
المصروفات الأخرى	1 767	2 867	953	2 404	2 318	13 756	2 687	10 823	37 575

	غرب ووسط أفريقيا	*شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى*	*الجنوب الأفريقي*	*منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*	*آسيا والمحيط الهادئ*	*أوروبا*	*الأمريكتان*	*المقر/البرامج العالمية/غير ذلك*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*
الاستهلاك والإهلاك واضمحلال القيمة	–	–	–	–	–	–	–	84 327	84 327
مصروفات أخرى غير تشغيلية	–	–	–	–	–	–	–	59 697	59 697
مجموع المصروفات قبل صرف العملات الأجنبية	**427 206**	**947 910**	**198 596**	**1 026 008**	**612 053**	**1 047 510**	**359 132**	**701 313**	**5 319 731**
(المكاسب)/الخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية	–	–	–	–	–	–	–	(22 309)	(22 309)
الفائض/(العجز) للسنة	**(118 104)**	**(240 413)**	**(84 661)**	**(180 559)**	**(193 605)**	**(422 391)**	**(54 254)**	**703 884**	**(590 106)**

الجدول 8-2-2

جدول الإيرادات والمصروفات حسب القطاع الجغرافي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	غرب ووسط أفريقيا	*شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى*	*الجنوب الأفريقي*	*منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*	*آسيا والمحيط الهادئ*	*أوروبا*	*الأمريكتان*	*المقر/البرامج العالمية/غير ذلك*	*المجموع لعام 2022 (بعد إعادة الحساب وإعادة التصنيف)*
الإيرادات									
التبرعات	354 088	664 599	155 030	988 841	460 850	821 531	281 988	2 204 442	5 931 369
الميزانية العادية للأمم المتحدة	–	–	–	–	–	–	–	84 378	84 378
إيرادات الفوائد	–	–	–	–	–	–	–	25 110	25 110
الإيرادات الأخرى	4 099	9 963	2 032	4 910	3 612	1 483	1 377	(890)	26 586
مجموع الإيرادات	**358 187**	**674 562**	**157 062**	**993 751**	**464 462**	**823 014**	**283 365**	**2 313 040**	**6 067 443**
المصروفات									
مصروفات شراكات التنفيذ	153 680	329 978	66 723	343 151	194 734	140 331	128 546	44 287	1 401 430
مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم	142 709	278 587	84 246	219 856	147 944	137 701	112 111	288 137	1 411 292
المساعدة النقدية المقدَّمة إلى المستفيدين	9 473	26 557	6 872	302 200	95 258	430 823	13 525	14 088	898 796
اللوازم والمستهلكات المقدَّمة إلى المستفيدين	23 754	83 647	18 459	110 464	38 458	53 719	55 028	182 545	566 074
الخدمات التعاقدية	42 458	137 357	15 330	104 038	84 822	75 017	23 289	5 225	487 536
مصروفات التشغيل	38 492	88 198	17 257	68 966	29 769	29 659	17 495	(14 731)	275 105
المعدات واللوازم	10 661	36 411	7 077	18 025	35 108	25 474	20 277	(27 852)	125 181
نفقات السفر	8 642	13 645	5 138	7 816	6 849	13 116	9 342	13 389	77 937
المصروفات الأخرى	2 518	5 290	495	(48)	1 204	7 962	2 116	10 177	29 714
الاستهلاك والإهلاك واضمحلال القيمة	–	–	–	–	–	–	–	77 904	77 904
مصروفات أخرى غير تشغيلية	–	–	–	–	–	–	–	9 770	9 770
مجموع المصروفات قبل صرف العملات الأجنبية	**432 387**	**999 670**	**221 597**	**1 174 468**	**634 146**	**913 802**	**381 729**	**602 939**	**5 360 738**
(المكاسب)/الخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية	2 268	3 192	446	423	7 341	15 200	1 615	92 227	122 712
الفائض/(العجز) للسنة	**(76 468)**	**(328 300)**	**(64 981)**	**(181 140)**	**(177 025)**	**(105 988)**	**(99 979)**	**1 617 874**	**583 993**

226 - تقابل التبرعات حسب المناطق الواردة في الجدولين 8-2-1 و 8-2-2 بالمبلغ المخصص المبين في اتفاقات المساهمات. والتبرعات غير المخصصة لمنطقة معينة تُرصد للمقر/البرامج العالمية/غير ذلك لأغراض العرض في هذه الجداول ولكنها تكون مرصودة للإنفاق العالمي.

227 - وتؤدي بعض الأنشطة الداخلية إلى معاملات محاسبية تنتج عنها إيرادات ومصروفات متبادلة بين القطاعات في البيانات المالية. وقد أوجدت حصة المنظمة من أقساط التأمين الصحي فيما يتعلق بخطة التأمين الصحي مبالغ مشتركة بين القطاعات في عام 2023 تبلغ 16,7 مليون دولار. وبلغت الرسوم والإيرادات المشتركة بين الصناديق فيما يتعلق بصندوق أنشطة التمويل الذاتي الذي تم إنشاؤه حديثا 48,4 مليون دولار في عام 2023. وهذه المبالغ مدرجة في العمود المخصص للمقر/البرامج العالمية/غير ذلك في الجدولين 8-2-1 و 8-2-2.

8-3 إضافات الأصول المعتَرِة حسب القطاع

الجدول 8-3

جدول إضافات الأصول المعتَرِة حسب القطاع الجغرافي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الممتلكات والمنشآت والمعدات[أ]	*الأصول غير الملموسة*	*المجموع لعام 2023*	*الممتلكات والمنشآت والمعدات*[أ]	*الأصول غير الملموسة*	*المجموع لعام 2022*
غرب ووسط أفريقيا	-	-	-	1 160	-	1 160
شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى	-	-	-	7 382	-	7 382
الجنوب الأفريقي	-	-	-	1 132	-	1 132
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-	-	-	3 244	-	3 244
آسيا والمحيط الهادئ	-	-	-	4 729	-	4 729
أوروبا	-	-	-	4 794	-	4 794
الأمريكتان	-	-	-	3 300	-	3 300
المقر/البرامج العالمية/غير ذلك	73 845	-	73 845	42 524	6 487	49 010
المجموع	**73 845**	-	**73 845**	**68 265**	**6 487**	**74 751**

(أ) تعرض المبالغ المقارنة في السنة السابقة لعام 2022 إضافات الأصول المعمرة مقسمة حسب القطاع الجغرافي. ولم يعد نهج التجزئة المتبع لهذه الأصول والخصوم في عام 2022 قابلا للتطبيق بعد الانتقال إلى النظم الجديدة التي تقدم التوحيد العالمي لهذه الأصول. وبالتالي، تم في عرض عام 2023 إيقاف تخصيص هذه الأرصدة لقطاعات أخرى غير قطاع المقر الرئيسي/العالمي/البرامج/غير ذلك. ولا يلزم إعادة تصنيف مقارنات عام 2022، حيث أن عرض كل فترة يعكس التغيير في المسؤوليات الإدارية الشاملة من عام 2022 إلى عام 2023.

الملاحظة 9
الالتزامات والخصوم الاحتمالية

9-1 عقود الإيجار

الجدول 9-1
الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
أقل من سنة واحدة	41 611	42 903
من سنة إلى 5 سنوات	45 907	44 614
أكثر من 5 سنوات	6 663	9 511
مجموع الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلي	**94 181**	**97 028**

228 - تشمل الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلي الالتزامات التي يمكن إلغاؤها في ظروف خاصة نظرا إلى وجود بنود دبلوماسية في اتفاقات الإيجار. وبالنظر إلى أنه من غير المتوقع عموما استخدام البنود الدبلوماسية، فإن الالتزامات التي كُشف عنها تعكس الحد الأدنى المتوقع لفترة الإيجار في ظل الظروف العادية.

229 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لم يكن لدى المفوضية أي عقود إيجار تمويلية. وشملت عقود الإيجار التشغيلي 8,5 ملايين دولار من التزامات الإيجار من دون بند دبلوماسي.

9-2 الالتزامات

230 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت لدى المفوضية التزامات لاقتناء سلع وخدمات، بالإضافة إلى التزامات رأسمالية متعاقد عليها ولكنها لم تُسلَّم، وذلك على النحو التالي:

الجدول 9-2
الالتزامات المفتوحة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
الأصول واللوازم	162 382	206 798
الخدمات	181 527	182 695
الأقساط المستحقة الدفع بموجب اتفاقات الشراكة	-	101 941
مصروفات التشغيل	48 060	47 406
الخبراء الاستشاريون	17 729	3 500
التزامات أخرى	14 283	8 253
مجموع الالتزامات المفتوحة	**423 981**	**550 593**

231 - ويعزى الانخفاض الذي سُجل في عام 2023 في مجموع الالتزامات المفتوحة أساسا إلى انخفاض شراء اللوازم الطبية والمعدات وعقود الإنشاء والنقل ومناولة الشحنات لتلبية الاحتياجات المتصلة بجائحة كوفيد-19 مقارنة بالمستويات المطلوبة في عام 2022.

232 - وترد في الجدول 9-2 التزامات متعددة السنوات حتى عام 2026 بقيمة 41,5 مليون دولار لتأمين خدمات تكنولوجيا المعلومات.

233 - وفي عام 2023، لم يتم إصدار أي أوامر شراء مقابل اتفاقات الشراكة المتوقع تنفيذها في عام 2024 أو ما بعده.

9-3 الخصوم القانونية أو الاحتمالية

234 - تشمل الإيرادات المتأتية من التبرعات الإيرادات التي يجب إنفاقها، بموجب أحكام اتفاق المساهمة، ضمن فترة محددة ولغرض متفق عليه ("إيرادات مخصصة"). وحيثما يكون من الواضح أن المفوضية لم تنفق بالكامل تبرّعا مخصصا في الموعد المتفق عليه وأن من المتوقع إعادة الأموال، فإن هذا النقص يعامل على نحو محاسبي كانخفاض في الإيرادات ويُفصح عنه في الجدول 5-1-1.

235 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت هناك 29 قضية معلّقة متصلة بمطالبات شتى مقدمة من موظفين أو موظفين سابقين إلى حين إصدار محكمة الأمم المتحدة للمنازعات أحكاما ضد المفوضية بتعويضات مالية محتملة يبلغ مجموعها حوالي 2,7 مليون دولار.

236 - وهناك 49 مطالبة قدمتها أطراف ثالثة ضد المفوضية لم تتم تسويتها بعد. وتتعلق مطالبات الأطراف الثالثة الرئيسية بمنازعات جارية مع عدد قليل من الموردين بشأن الأسعار والكميات المطبقة. وتجري مفاوضات بشأن هذه المنازعات ويمكن تسوية بعضها في نهاية المطاف عن طريق التحكيم، علما بأن النتائج غير مؤكدة. وعلى الرغم من أن أفضل تكلفة إضافية مقدَّرة لتسوية المنازعات عن طريق التحكيم قد قُيّدت كمستحقات ومخصصات احتياطية للالتزامات القانونية وأُفصح عنها في الملاحظة 3-10، فهناك مطالبات إضافية من أطراف ثالثة تبلغ قيمتها القصوى المتوقعة للتسوية حوالي 3,8 ملايين دولار.

9-4 الأصول الاحتمالية

237 - نتيجة للاضطرابات السياسية في السودان، تعرضت المفوضية خلال عام 2023 لعمليات نهب وسرقة لكميات كبيرة من الأصول الثابتة والمخزون. وفي حين أن المبلغ النهائي يخضع للتفاوض، من المتوقع أن تؤدي مطالبات التأمين المتعلقة بخسائر المخزون إلى استرداد ما لا يقل عن 9,1 ملايين دولار تقريبا من عائدات التأمين. واضمحلت قيمة الأصول الثابتة والمخزون ذوي الصلة في انتظار التحديد النهائي لمستوى الخسائر المتكبدة بعد خصم مطالبات التأمين.

الملاحظة 10

الإفصاح المتصل بالأطراف ذات العلاقة

238 - موظفو الإدارة الرئيسيون في المفوضية هم المفوض السامي ونائبته والمفوضان الساميان المساعدان والمراقب المالي، إذ توكل إليهم السلطة والمسؤولية عن تخطيط أنشطة المفوضية وتوجيهها والإشراف عليها.

الجدول 10

الإفصاح المتصل بالأطراف ذات العلاقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	عدد الوظائف المشغولة	*الأجر وتسوية مقر العمل*	*الاستحقاقات*	*المعاشات التقاعدية وخطط التأمين الصحي*	*مجموع الأجور*	*السُلف غير المسددة المقدمة في إطار الاستحقاقات*
موظفو الإدارة الرئيسيون، 2023	5	1 239	118	330	1 776	40

239 - ويوجز الجدول أعلاه الأجر الكلي المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين الخمسة، ويشمل ما يلي: صافي المرتبات، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات مثل بدل التمثيل والبدلات الأخرى، ومنح الانتداب والمنح الأخرى، وإعانة الإيجار، وتكاليف شحن الأمتعة الشخصية، واشتراكات رب العمل في خطط المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي الحالي.

240 - ويحق لموظفي الإدارة الرئيسيين أيضا الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بنفس مستوى استحقاقات الموظفين الآخرين. ولا يمكن تحديد قيمة هذه الاستحقاقات بشكل موثوق. وهم أيضا مشتركون عاديون في صندوق المعاشات التقاعدية.

241 - وتعتمد المفوضية على الشركاء المنفذين والشركاء الوطنيين في مجال جمع الأموال من أجل تمويل أنشطتها التنفيذية. وتجري المعاملات مع هذه الأطراف وفقا لمبدأ الاستقلالية.

الملاحظة 11

الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

242 - إن تاريخ الإبلاغ الخاص بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام.

243 - وفي آذار/مارس 2024، تمت الموافقة على ترتيبات إنهاء الخدمة الطوعي لما يصل إلى 311 موظفا بناءً على عرض حزمة للموظفين المؤهلين في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ولم يتم الانتهاء من هذه الترتيبات بحلول نهاية عام 2023 ولا يوجد استحقاق للتكاليف ذات الصلة في هذه البيانات المالية. وبلغ إجمالي التكلفة القصوى للحزمة المعروضة حوالي 24,5 مليون دولار. ونظرا إلى أنه ليس من المتوقع أن يقبل جميع المشاركين المحتملين العروض، فمن المتوقع أن تكون التكلفة الفعلية أقل، ولكن لم يتم تحديد المبلغ النهائي بعد. وستؤدي معظم عناصر الحزمة إلى تدفقات نقدية خارجة في عام 2024.

244 - وحتى تاريخ توقيع هذه البيانات المالية، وهو 31 آذار/مارس 2024، لم تكن قد وقعت أي أحداث جوهرية، مواتية أو غير مواتية، من شأنها أن تؤثر على هذه البيانات.

245 - وقد جرت الموافقة على البيانات المالية في 31 آذار/مارس 2024 وقُدمت إلى مجلس مراجعي الحسابات لإبداء رأيه فيها. وليست لأي جهة أخرى عدا المفوضية سلطة تعديل هذه البيانات المالية.

021024 200924 24-12770 (A)